

حاجی احمد خاوسی و حاجی مصطفی درویش

و نشر کابی صحافیۀ عثمانیه شرکتی

- (شركت برك بديايت تشكيب كند نبرو كتب و رسائل عربيه و تركيه فايت)
(مصحح و اهورن فيثاله نشر او لنديغي كبي له الحمد اشوبونيك او چيوز)
(اون سنه سى دخی هندی علی الكافیه نام كتابك)
(تصحیحیه اهتمام ایله طبعنه موفق اولنوب بیوك دیوزیتوسی)
(حكاك لار قه زقاغنده (۴ و ۳) نومرولى مغازه اولوب شعبه لوندن)
(برنجی شعبه سى حكاك لار ده (۳) نومرولى دكانده و ايكنجى شعبه سى)
(ازمير ده كاغذ جيلار ايجنده بكارلى زاده حافظ احمد طلعت افنديك)
(۱۶) نومرولى دكانده و او چچى شعبه سى قوينده صوفى زاده)
(محمد رضا افنديك دكانده و درنجى شعبه سى طر برونده سپاهى)
(يازارنده كاكن صحاف موسى افنديك دكانده و بشنجى شعبه سى)
(ارضرومده كاليساق سونده ملا داود زاده شمس الدين افنديك)
(و كورجى قيو سنده شيخ افندى يكنى سلیمان رفقى افنديلر دكانلارنده)
(و التنجى شعبه سى بار طينده احسانيه جاده سنده قره قاش زاده)
(ابراهيم رحى افنديك دكانده كرك و مصارفات نقليه سى ضم)
(ايله استانبول فيثالته صاقلقه در و سلايكده دخی استانبول)
(چارشو سنده مصطفى صدقى افنديك دكانده صاقلقه در)

در سعادت

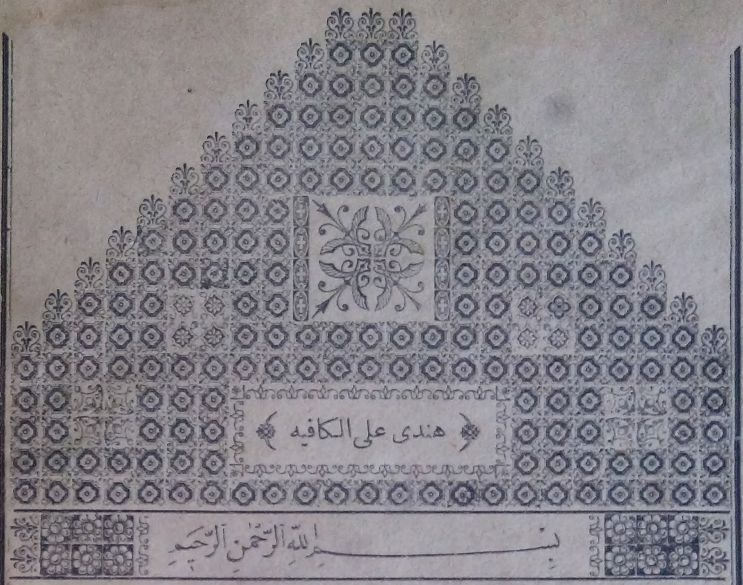
- (معارف نظارت جليله سنك ۱۲۴۵ نومرولى ۱۸)
(جاذبى الآخر سنه ۱۳۱۰ تاريخلى رخصتنامه سيله)
(سلطان بايزيد جامع شريفى كتهخانه سى تختنده صحافیه عثمانیه)
(شركت سنك ۸۷ نومرولى مطبعه سنده طبع اولمشدر)

فهرست كتاب الفاضل شهاب الدين الهندي

٣٥	مطلب واذا تنازع الخ	٣٣	مطلب الكلمة لفظ الخ
٣٦	مطلب ويختار البصريون	٣٤	مطلب الوضع تعيين اللفظ الخ
	اعمال الثاني	٣٦	مطلب وقد علم بذلك حد الخ
٣٨	مطلب وحذفت المفعول الخ	٣٦	مطلب الكلام
٣٩	مطلب مفعول ما لم يسم	٣٧	مطلب الاسم ذلك
٤٠	مطلب ومنها المبتدأ والخبر	٣٨	مطلب الاسم مادل الخ
٤٠	مطلب فالمبتدأ	٣٩	مطلب ومن خواصه دخول
٤٢	مطلب والخبر		اللام
٤٣	مطلب وقد يكون المبتدأ نكرة	١٠	مطلب فالعرب
٤٤	مطلب والخبر قد يكون جملة	١١	مطلب الاعراب
٤٤	مطلب يعرف به كون الخبر جملة	١٢	مطلب وانواعه
٤٤	مطلب والخبر قد يكون جملة	١٣	مطلب والعامل ماله يتقوم الخ
٤٤	مطلب وما وقع ظرفا فلاكثر	١٧	مطلب التقدير
	انه مقدر بجملة	١٨	مطلب اللفظي فيما عداه
٤٥	مطلب واذا كان المبتدأ مشتملا	١٨	مطلب غير المنصرف
	على ماله صدر الكلام	٢٠	مطلب العدل
٤٦	مطلب يعرف فيه تعدد الخبر	٢٢	مطلب الوصف
٤٧	مطلب يعرف فيه حذف المبتدأ	٢٢	مطلب التأنيث بالناء
٤٧	مطلب يعرف فيه حذف الخبر	٢٤	مطلب العجمة
٤٩	مطلب خبران واخواتها	٢٥	مطلب الجمع
٥٠	مطلب اسم ما ولا	٢٧	مطلب التركيب
٥٠	مطلب المنصوبات	٢٨	مطلب ووزن الفعل
٥٠	مطلب المفعول المطلق	٢٩	مطلب وما فيه علمية مؤثرة
٥٤	مطلب المفعول به	٣١	مطلب ولا يلزمه باب حاتم
٥٤	مطلب الندادى	٣٢	مطلب المرفوعات
٥٦	مطلب توابع الندادى	٣٢	مطلب فدا الفاعل
٥٨	مطلب العلم الموصوف بابن	٣٣	مطلب والاصل ان يلي فعله
٥٩	مطلب وقالوا يا الله	٣٣	مطلب واذا اتى الاعراب الخ
٦٠	مطلب ترخيم الندادى	٣٥	مطلب وقد يحذف الفعل

٠٦٢	مطلب حكم المندوب حكم النادى
٠٦٣	مطلب جواز حذف حرف الداء
٠٦٤	مطلب حذف النادى
٠٦٥	مطلب ما ضم امر عامله
٠٦٨	مطلب الرابع التحذير
٠٦٩	مطلب المفعول فيه
٠٧١	مطلب المفعول له
٠٧٢	مطلب المفعول معه
٠٧٣	مطلب الحال
٠٧٤	مطلب بيان شرط الحال
٠٧٥	مطلب وتكون الحال جلة خبرية
٠٧٦	مطلب التمييز
٠٧٧	مطلب ويفرد التمييز ان كان جنسا
٠٨٠	مطلب المستثنى
٠٨٣	مطلب ويعرب المستثنى على حسب العوامل
٠٨٤	مطلب واذا تعذر البدل على اللفظ فعلى المحل
٠٨٥	مطلب اعراب غير فيه
٠٨٥	مطلب وغير صفة جلت على الا
٠٨٦	مطلب واعراب سوى وسواء النصب
٠٨٦	مطلب خبر كان واخواتها
٠٨٧	مطلب اسم ان واخواتها
٠٨٧	مطلب منصوب بلا
٠٨٨	مطلب نعت المبنى الاول
٠٩٠	مطلب خبر ما ولا
٠٩١	مطلب المجزورات
٠٩٢	مطلب الاضافة المعنوية
٠٩٣	مطلب تفيد تعريفا مع المعرفة
٠٩٤	مطلب الاضافة اللفظية
٠٩٦	مطلب ولا يضاف موصوف الى الصفة
٠٩٩	مطلب التوابع
١٠٢	مطلب العطف
١٠٥	مطلب التأكيد
١٠٨	مطلب البدل
١١٠	مطلب عطف البيان والمبنى
١١٣	مطلب بيان انواع المضمرات
١١٥	مطلب اجتماع ضميرين
١١٦	مطلب بيان نون الوقاية
١٢٠	مطلب بيان اسماء الاشارات
١٢٢	مطلب بيان الموصول
١٢٤	مطلب بيان صلة الموصول
١٢٧	مطلب اسماء الافعال
١٢٨	مطلب الاصوات
١٢٩	مطلب المركبات
١٣٠	مطلب الكنايات
١٣٣	مطلب الظروف
١٣٧	مطلب المعرفة
١٣٩	مطلب النكرة
١٣٩	مطلب اسماء العدد
١٤٢	مطلب ويمنى الثلاثة الى عشر
١٤٣	مطلب ويمنى مائة والى

١٤٦	مطلب المؤنث
١٤٨	مطلب المتنى
١٥٠	مطلب الاسم الممدود
١٥٥	مطلب جمع التكسير
١٥٦	مطلب المصدر
١٥٨	مطلب اسم الفاعل
١٥٩	مطلب شرط ما جمع بالواو والياء والنون
١٦١	مطلب اسم المفعول
١٦٢	مطلب الصفة المشبهة
١٦٥	مطلب اسم التفضيل
١٧٢	مطلب الفعل
١٧٣	مطلب الماضى
١٧٣	مطلب المضارع
١٧٤	مطلب فاعلهمة للتكلم
١٧٥	مطلب وحروف المضارعة مضمومة فى الرباعى
١٧٧	مطلب وينتصب المضارع بان
١٧٩	مطلب أذن
١٨٢	مطلب والعاطفة اذا كان العطوف عليه اسما
١٣٨	مطلب ويجوز اظهار ان مع لام كى
١٨٦	مطلب الامر صيغة يطلب بها الفعل
١٨٧	مطلب فعل مالم يسم فاعله
١٨٨	مطلب المتعدي وغير المتعدي
١٨٩	مطلب افعال القلوب
١٩٢	مطلب الافعال الناقصة
١٩٤	مطلب ويجوز تقديم اخبارها
١٩٥	مطلب افعال المقاربة
١٩٦	مطلب فعلا انتعجب
١٩٨	مطلب افعال المدح والذم
١٩٩	مطلب الحرف
١٩٩	مطلب حروف الجر
٢٠١	مطلب والياء للاصاق
٢٠٢	مطلب ويلحقها ما الكافة
٢٠٣	مطلب مذومند
٢٠٤	مطلب فان لاتغير معنى الجملة
٢٠٦	مطلب ويخفف المكسورة
٢٠٧	مطلب تخفف المفتوحة
٢٠٧	مطلب الحروف العاطفة
٢٠٩	مطلب وام المتصلة لازمة لهمة الاستفهام
٢١٠	مطلب حروف النداء
٢١٠	مطلب حروف الايجاب
٢١٠	مطلب حروف التنبيه
٢١١	مطلب حروف لزيادة
٢١٣	مطلب حروف المصدر
٢١٣	مطلب حرف التوقع
٢١٣	مطلب حرف التخصيص
٢١٣	مطلب حرفا الاستفهام
٢١٦	مطلب حرف الرد كلا
٢١٦	مطلب تاء التأنيث
٢١٧	مطلب التنوين نون ساكنة
٢١٧	مطلب نون التأنيث



نحمد الله نحو الآله الوافية * ونشكره لنوال نعمائه الكافية * ونصلی علی نبیه
الرضی محمد الرفع مناصب الهدایة لارباب اللباب بکلمته الباهرة * وعلی اله
واصحابه العلین بشهاب صحبه الفاخرة * والحاجین عاذیه اعدا الله بوارق
السبوف المهنددة الفاطمة * (وبعد فقد صنف طبقات الادباء والکتاب * تصانیف
فی علم الاعراب بحسب قوتهم فی البیان * وشتمتهم من بلاغة الخاطر والبیان *
لکن الشیخ الامام * قدوة الانام * وحید العصر * فريد الدهر * افضل المدققین *
برهان المحققین * ابالمفاخر شهاب الدین بن شمس الدین بن عمر الزواوی الدولتا
آبادی ثم الهندی اکرم الله ما به * واجزل ثوابه * قد عمل حواشی علی الرسالة
المشہورة فی الاعراب لشیخ الصناعة قدوة الأئمة المشتهرة فی المشارق والمغرب
* العلامة ابن الحاجب اسکنه الله تعالی الفرادیس * وآنال روحه التقدیس *
قد حازت مع الصغر سمیها * وجاوزت فی الفضل جیعها من حیث نشأت نبعتها *
وتفرعت دوحتها موشاة بحجر الالفاظ الساخرة * ومغشاة بحلل المعانی الزاهرة
* حل عقد البیان بمافیده * وبیض وجه البلاغة بما سوده * ولعمری هذه
هی التي تقتضی الادباء ان یخلدوا بتحریر معالیها اقلامهم * ویحلوا بتقریر مساعیها
کلامهم * ولو ادركها الماضون من ارباب التصانیف لحدثهم أنفسهم بان یعتذروا
بعد العجز عن کنه مدایحها * وتعداد منایحها * اعتذر ابی نواس بقوله * اذ انحن
اثینا علیک بصالح * فانت کائناتی وفوق الذی تثنی * ولما کان عقدا قد انفصم
فتناثر لایه * وروضة دخلت اسافله فی اعاليه * وكانت کافیه شافیه *

ومن وراء الاقباع والاشباع آتیه * اردت ان امتع المحصلین بها بنظم منشورها *
وجمع مآثورها * لیتخذوها سمیرا علی السهر * وانیساً فی المقام والسفر * وعلی
الله التکلان فی الامال * والیه المرجع والمآل (فاقول ناقلاً لکلامه وبالله استعین
لاتمامه انما یدأ الشیخ رحمه الله فی هذه الرسالة بحمد الله هضماً لنفسه بتخیل
ان کتابه هذا من حیث انه کتابه لیس ککتب السلف رحمهم الله حتی یدأ به علی
سننها * ولیس ذابال حتی یكون بترک الحمد اقطع ویدأ بکر الکلمة والکلام لکونهما
موضوعی علی النحو حیث یبحث فیہ عن احوالهما من حیث الاعراب والبناء وما یتعلق
بهما * ولما كانت الکلمة جزء الکلام ویرجع الاعراب الیه بالذات قد هه علیه فقال
(الکلمة) اللام للجنس والتاء للوحدة النوعية او الفردية والکلمة الواحدة
کلیة مفهوما وان كانت جزئیة فیما صدقت علیه والتعریف باعتبار المفهوم
وعلی هذا لا ینافی الاستغراق ایضاً کافی کل فرد وکل واحد لکن محل التعریف یأباه
اذ التعریف انما یشکل للحقیقة دون الافراد الا ان یقصد بیان الطرد لا التعریف
واما حل * اللام علی العهد الذهنی فیوجب جهالة المحدود الا ان یعتبر التعین
باعتبار المقام والاولی ان یحمل علی الجنس او العهد الخارجی بارادة الکلمة
المذكورة علی السنة النحاة قیل بتجرید التاء عن معنی الوحدة واتیانها للتحرز عن
الوقوع علی الثلاث فصاعداً کما هو حکم المجرد عنها وفيه ان الاسم المجرد
یصح تجریده عن معنی الوحدة کما قیل ان الانسان لفی خسر اما بتجرید التاء
عن معنی الوحدة فبعید لا یوجد فی الاستعمال لکونه نصاً فی الوحدة * والکلم
المجرد عن التاء جنس لاجع کما قیل بدلیل قوله تعالی الیه یصعد الکلم الطیب
وبتصغیره علی کایم وبقوله احد عشر کلاً وقیل جمع حیث لا یقع الاعلی الثلاث
فصاعداً والکلم الطیب یؤل بعض الکلم والاخیران ممنوعان (لفظ) وهو
فی اللغة الرمی یقال اکلت التمرة ولفظت النواة ای رمیتها وفي الاصطلاح
صوت یعتمد علی الخارج من حرف فصاعداً وقیل الحاصل من صوت
یقصد به حصول حرف فصاعداً وقیل ما یتلفظ به الانسان من حرف فصاعداً
وفي کل وجوه من النظر تأمل تعرف واحترزه عن الدوال الاربع وانما
لم یقل لفظة لان الوحدة غیر مرادة والمطابقة غیر لازمة لعدم الاشتقاق
مع ان اللفظ اخصر واللفظ اعم من ان یشکل حقیقة او حکماً کالمنوی
فی زید ضرب واضرب حیث یصدق علیه تعریف اللفظ اعتباراً وحکماً
لا حقیقة اذ لیس من مقولة الحرف والصوت اصلاً ولم یوضع له لفظ

وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المفصل له من نحو هو وانت واجروا عليه فيه
احكام اللفظ فكان لفظا حكما بهذا الاعتبار والمخدوف لفظ حقيقة لصدق
ماهية اللفظ عليه لانه من مقولة ما يلفظ به الانسان وصدق الماهية لا يستدعي
الوجود فالمخدوف لا ينافيه (وضع) الوضع تعيين اللفظ للمعنى او لا وقيل
تعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقيل تخصيص شئ بشئ متى اطلق المخصص
او احس به فهم المخصص له ويخرج من الاول المشترك باعتبار المعنى الثاني
والتقولات الا ان يراد الاولية عند الواضع ويخرج الدوال الاربع فيراد
تعريف النوع لا الجنس ويخرج من الثاني الحرف لاحتياجه الى الضميمة
واجيب بان المحتاج للدلالة لا التعيين ويدخل في الثالث المحرفات الا ان يمنع فيه
التخصيص والتقولات الا ان يراد التخصيص الاول او يعترف فيهما بالوضع
ويخرج منه الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضمنية
واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضمنية
غير صحيح ويخرج من جميع التعريفات حروف الهجاء مع كونها موضوعة لغرض
تركيب الالفاظ دون المعنى فيراد تعريف النوع وانما ترك قيد الدلالة لاندراجها
في الوضع وما يقال تركه لثلاث يخرج الحرف قبل ضم ضمنية فقيه ان المراد
بالدلالة الدلالة بالقوة فلا يخرج الحرف وفيه وفيه ويحتز بقوله وضع عن
المحرفات والاصوات والمهمات وما يدل بالعقل (لمعنى) مفعول به باللام وفيه
احتراز عن حروف الهجاء (مفرد) وهو ما لا ينقسم عليه لفظ بخلاف المركب
كمعنى الرجل وضربت وقائمة وضربت وقائمة وتضرب وبصرى مركبات
والا لزم في حسنة توالى اربع حركات في كلمة واحدة وفي عداة ابدال الواو
في الوسط ولا يلزم بالتركيب اجتماع التذكير والتأنيث في قائمة ولولزم لازم
في الرجل اجتماع التعريف والتكثير وليس فليس وقوله مفرد بالرفع صفة
اللفظ وبالجر صفة المعنى وبالنصب حال من ضمير وضع (وهى اسم وفعل
وحرف) اى الكلمة صادقة على هذه الاقسام والافعال الكلمة من حيث هى ليست
باسم ولا فعل ولا حرف ومنقسمة الى هذه الاقسام الثلاثة انقسام الكلى الى
الجزئيات لانقسام الكل الى الاجزاء والاسم مأخوذ من السمو بدليل امثلة
اشتقاقه من نحو سمي سمي واسما وسمى وقيل من الوسم لتناسبهما في معنى كون
كل منهما علامة للمسمى والامثلة محمولة على القلب وسمى الفعل فعلا لتضمنه
العوى وهو المصدر والحرف في اللغة الطرف سمي به لانه يكون في طرف

من الاسم والفعل واللام في قوله (لانه) متعلق بمفهوم الكلام حيث يفهم
دعوى الحصر بالسكوت في معرض البيان اى انحصرت في هذه الثلاثة لانها (اما
ان تدل) اى لان حالها اما دلالة او عدم دلالة ولانها اما ذات دلالة او لانها اما دلالتها
على كذا ثابتة فيكون قوله اما ان تدل مبتداً مخدوف الخبر والجملة خبر ان يؤل
المصدر باسم الفاعل اى لانها اما دلالة فلا يرد امتناع حل الدلالة على الكلمة
ودلالة اللفظ كونه بحيث يلزم من العلم به العلم بمعناه وقيل دلالة اللفظ فهم المعنى
منه عند اطلاقه او تخيله او احساسه وهذا تعريف بالعلامة والاثار والافال فهم
الذى هو صفة السامع او صفة المعنى كيف يعرف به الدلالة التى هى
صفة اللفظ ويمكن ان يقال انه تعريف لصفة الشئ بصفته السيئية اصطلاحا
ولا مشاحة فيه والمراد اما ان تدل وضعاً فلا يرد ما خرج من الاستقلال من
الاسماء كالموصلات ونحوها (على معنى) مفعول به لتدل وجره تقديرى
كعصا (في نفسها) فى معنى الباء اى بنفسها لا بضم ضمنية ويحتمل ان يكون صفة معنى
اى حاصل فى نفس الكلمة اى مدلول لها بخلاف الحرف فانه يدل على معنى حاصل
فى غيره اى مدلول لغيره كاللام تدل على تعريف تضمنه الاسم ولم دالة على نفي
تضمنه الفعل وعلى هذا فاقس وفى بعض النسخ فى نفسه اى معنى حاصل بنفسه
اى بالنظر اليه لا بالنظر الى كونه مدلول لفظ آخر من اسم او فعل بخلاف الحرف
(اولا) عطف على تدل اى لا تدل على معنى فى نفسها فان قيل العدم لا يكون مقوما
للماهية قيل هذا التعريف رسمى لا ماهية مع ان العدم المضاف الى الوجود قد يعرف
به قالوا العمى عدم البصر عما من شأنه البصر والموت عدم الحياة عما من شأنه
الحياة (الثانى) اى ما لا يدل على معنى فى نفسها (الحرف) الجملة مستأنفة لانه لما قال
اما كذا او كذا فكان سايقا لما الاول وما الثانى فقال الاول كذا والثانى كذا وانما قدمه
فى الدليل وان كان آخره فى الدعوى لانه فى اللغة الطرف فذكره مرة فى طرف اخر
ومرة فى طرف اخرى ولان الشروع فى البيان من القريب اولى لعدم التقسيم فيه ولانه
عدمى والعدم مقدم (الاول) اى ما يدل على معنى فى نفسها (اما ان تقترن) خبر
الاول بمخدوف مضاف منه او من المبتدأ او مبتدأ مخدوف الخبر او بتأويله بالعصية
على طريقة اما ان تدل والمراد اما ان تقترن وضعاً فلا يرد على عكسه نحو عسى ونعم
وبئس وما احسن زيدا ما خرج عن الاقتران فى الاستعمال ولا على طرده نحو هيهات
وصه ونحو زيد ضارب الآن او امس او غدا ما اقترن بالعارض (باحدا الاثمنة
الثلاثة) الماضى والحال والاستقبال وتقييد الاقتران باحدا الاثمنة الثلاثة يمنع

خروج نحو الصبوح والغروب والعبري والتأديب عن حد الاسم ودخوله في حد الفعل والمضارع يقتربان أحدهما عند الواضع أو يقال ما اقترن زمانين يصدق عليه أنه اقترن بأحد الأزمنة الثلاثة لوجود الواحد في الاثنين لكنه لا يصدق عليه أنه يقتربان بأحداهما فقط والمراد الاقتران لا بقيد فقط ولا يشترط التعيين وعدمه فلا يخرج المضارع الغير المعين والماضي المعين ولا يرد لفظ الماضي والمستقبل لأن المراد بالاقتران الاقتران بالصيغة وليس فيها صيغة اقترنت ولأنه إن أريد بهما الفعلان المعهودان فعنهما غير مقتربان وإنما المقتربان معنى معنهما وإن أريد بهما الزمان فعنهما الزمان لشيء آخر يقترب به وفيه (أولاً) أي لا يقتربان بأحد الأزمنة الثلاثة (الثاني) أي لا يقتربان بأحد الأزمنة الثلاثة (الاسم) الجملة مستأنفة (والأول الفعل) اعلم أن الدليل عقلي والمقدمات اصطلاحية فعلية فلا يرد ما قيل من أن العقل لا يحكم بالخصر لاحتمال القسم الأول وكل من قسمي القسم الثاني التقسيم وأن الدليل من اقتران الشرطيات ووجه الخصر أن هذه القسمية دائرية بين النفي والاثبات فيوجب الخصر والالزام ارتفاع التقيضين أو اجتماعهما لاختصاص كل صورة من الاقتران بقسم فليبق للزائد الاشتمال لعدم فيلزم ارتفاع التقيضين أو شمول الوجود فيلزم اجتماعهما (وقد علم) الواو عاطفة على المحذوف أي قديسين وقد علم أو اعتراضية لدح الدليل المذكور ترغيباً للطالب أو لرد من ظن أن هذا خصر بدون تعريفه الأقسام ولتنبيهه من لا يكتفي بالإشارة والله در المصنف حيث أشار إلى الحدود وفي ضمن الدليل ثم نبه بقوله وقد علم ثم صرح بعد بناء على اختلاف مراتب الطبايع وقد أمال للتقريب أو التحقيق وقد جرت العادة باستعمال العلم في الكليات والمعرفة في الجزئيات (بذلك) أي بالدليل المذكور والباء للاستعانة وإنما وضع المظهر موضع المضمير لزيادة التمكن في الذهن واختار ذلك دون هذا للتعظيم كما في قوله تعالى ذلك الكتاب (حد كل واحد منها) مفعول مالم يسم فاعله وأريد بالحد المعرفة للشيء الجامع المانع وفي تعيين حرف الإضافة ههنا نوع صعوبة إذ اللام تقتضي المغايرة ومن تقتضي صحة الحمل إلا أن يقال كل لاحاطة جزئيات كل شيء أضيف إليه هو ومفهوم قوله واحد منها كل شيء يصدق على الاسم والفعل والحرف وإضافة الجزئيات إلى الكل بمعنى اللام لكن يمنع إظهارها إلا بعد التأويل بالجزئيات أو الأفراد ونحو ذلك ولا يلزم فك كل عن الإضافة وهذا لا يجوز والمعنى وقد علم حد جزئيات لهذا الكلي وقوله منها أي من الأنواع الثلاثة المذكورة صفة واحد (الكلام) لم يعظه على قوله

الكلمة الخ مع وجود الجامع والتناسب لعدم قصد الربط وعدمه كخطبة بعد خطبة وفصل بعد فصل وكتاب بعد كتاب (ماتضمن) أثر تضمن على تركب لانه اخصر لاستغنائه عن صلة من ولصدقه على اضرب حقيقة دون تركب وفيه ان المصطلح عليه فيما بينهم لفظ الافراد والتركيب دون اتضمن والاولى التلطف بالمصطلح وايضاً ان قوله تركب اخصر لصحة الاكتفاء عن قوله كلمتين رأساً بأن يقول ما تركب بالاسناد بخلاف تضمن وايضاً ان جعل اضرب متضمناً لكلمتين حقيقة محل تأمل (كلمتين) يشمل التركيب الاضافي والاسنادي والتوصيفي والامتزاجي وغيرها ولا يرد عليه نحو زيد ابوه قائم بما تضمن اكثر من كلمتين لانه لما صدق انه تضمن اكثر من كلمتين صدق انه تضمن كلمتين لوجودهما فيه واعلم ان زيداً قائم ببيئته الجمعية فتضمن لزيد وقائم ببيئتهما الافرادية فلا يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن وفيه انه يصح ان يقول ماتضمن الاسناد اذ الاسناد لا يكون بدون الكلمتين وهو اخصر لترك من كلمتين والباء لكنه يتوهم حينئذ صدقه على الجزء (بالاسناد) الباء للاستعانة أو اللصاق أو السببية أو المصاحبة وهي متعلقة بتضمن أو صفة مصدر محذوف أي تضمناً ملتبساً أو صفة كلمتين أي كلمتين ملتبستين واحتراز به عاورياً التركيب الاسنادي والمراد من الاسناد هو الاسناد الاصل المقصود لذاته قيل هو النسبة المفيدة فائدة تامة وهو اعم من الاخبار وقيل هو الحكم المفيد بأحد جزئي المركب على الآخر والاسناد اعم من الاخبار واختاره ليتناول الانشاء ايضاً فان قيل يصدق هذا الحد على نحو رجل قام ابوه والذي قام ابوه لتحقق الاسناد بين قام وابوه بخلاف عبارة المفصل من قوله هو المركب من كلمتين اسندت احدهما إلى الأخرى فانها صدقت على قام ابوه مثلاً ولم تصدق على ماتضمنه وكذا كلام المصنف يشير إلى أن نحو ضربت زيداً قائماً بمجموعه كلام لانه متضمن لكلمتين بالاسناد وكلام المفصل يشير إلى أن الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجية عنه قيل واعلم انه لو قال الكلام ما فيه الاسناد لكان احضر لكنه يتوهم صدقه على الجزء وايضاً لان الاسناد صفة تتعلق بكل جزء وقيل يلزم الاقتصار على الفصل وفيه (ولا يتأتى) أي ولا يحصل (ذلك) أي الكلام أو ماتضمن كلمتين بالاسناد أو تتضمن المذكور أو الاسناد الاصل المقصود لذاته وعلى الاولين يشكل الظرفية فيجاب بان الكلام كل شيء يصلح مظهراً للجزئي وإنما أخر المصنف اليه بناء على مقتضى الظاهر لان السامع خالي الذهن فلا يحتاج إلى التقوى وقدمه صاحب المفصل فقال وذلك لا يتأتى إخراجاً

الكلام لاعلى مقتضى الظل لتزليل غير المتردد منزلة المتردد لتقديم ما يلوح قبله بحكم الجزء وهو قيد الاسناد فقدمه للتقوى (الاف اسمين) اى لا يحصل في تركيب الافي احد هذين التركيبين لامتناع الاسناد في غيرهما وفي معنى من اى من اسمين فلا يكون الطرف والمظروف شيئا واحدا وقدم المركب من اسمين لاستحقاق جزئه التقديم (او اسم وفعل) قدم الاسم لما تقدم من الاستحقاق وفي بعض النسخ او فعل واسم ووجه ان المركب من فعل واسم يلزم فيه تقديم الفعل فقدمه في الذكرو نحو يا زيد بتقديم اذ عوزيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم ونحو ان تكرمنى اكرمك وان كان مركبا من الجملتين لكن المعبر في الكلام هو الثانية والشرط قيدان قيل ما باله صرح في تقسيم الكلام بالخصر ولم يصرح في الكلمة قيل ان التركيب العقلي بين كلمتين يرتقى الى ستة فاحتاج الى الخصر ولو قال الكلام ما تضمن اسمين او فعلا واسما بالاسناد لكان اخصر لكن ما ذكره اوضح واصوب (الاسم) لم يعطفه على ما سبق لعدم قصد الربط كاسم (مادل) اى كلمة دلت فموصولة او موصوفة وجعلها موصوفة اولى لئلا يلزم الاقتصار على الفعل والمراد بالدلالة الدلالة الاولى فلا يرد اسماء الافعال فان قيل ان اريد بالدلالة الدلالة المطابقة دخل الفعل في حد الاسم لان مدلوله المطابق غير مقترن والالزم اقتران الزمان بالزمان وان اريد بها دلالة التضمني خرج الاسماء البسيطة قيل واعلم ان الماضى الواقع في الحد يراى به الاستقرار (على معنى في نفسه) اى بنفس الكلمة لا بضم ضميمه كالحرف فعلى هذا اللفظ في بمعنى الباء متعلقة بدل والضمير عائد الى لفظة ما ويحتمل ان يكون الضمير عائدا الى ما ويكون في نفسه صفة معنى اى كلمة دلت على معنى حاصل في نفسها ومعنى حصوله في الكلمة كونه مدلولها وليس بتكرار اذ الكلمة قد تدل على معنى هو مدلول لها وقد تدل على معنى هو مدلول غيرها اذ الحرف يدل على معنى هو مدلول لفظ اخر تضمنها او التزاما او مطابقة كاللام في الرجل تدل على معنى يدل عليه الاسم الواقع بعدها تضمننا باعتبار الوضع التركيبى وكذا لم تدل على النفي الذى تضمنه الفعل باعتبار الوضع التركيبى وكذا من في سرت من البصرة تدل على ابتداء تضمنه البصرة باعتبار تركيبه مع من بناء على الوضع التركيبى ونعم تدل على معنى يدل عليه الجملة المقترنة بها مطابقة والياء والهاء والكاف والتا في اياى واياه واياك وانت تدل على ما يدل على الضمير من الصفات اللازمة التى تضمنها والتنوين يدل على صفات يدل عليه اللفظ التزاما ف قوله في نفسه متعلق بدل او صفة

معنى او حال او خبر مبتدأ محذوف والجملة حال او صفة وضميره عائدا الى اللفظ او المعنى واحترزه عن الحرف فانه ليس في نفسه معنى بل هو علامة بحصول معنى في لفظ آخر وعلى الاخير في بمعنى الباء وعلى الاول يحتمل الوجهين (غير) بالجر صفة معنى وبالتصرب حال وبالرفع خبر محذوف المبتدأ والجملة حال او صفة (مقترن) اى غير مقترن جزؤه فلا يدخل الفعل لان جزؤه مقترن ولا يخرج البسيطة لصدق سلب اقتران الجزء عند عدمه اذا السلب قديكون عند عدم الموضوع فاندفع ما قيل مادل عليه الفعل مطابقة غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة اذ اقتران الكل بالجزء يستلزم اقتران الشئ بنفسه والزمان الخارج عن مفهوم الفعل غير متحقق فاقتران المعنى المطابق بالزمان في الفعل على وجه التسامح والمراد بالاقتران المنفى الاقتران وضعه فلا يرد على عكسه نحو اسم الفاعل واخواته واسماء الافعال ولا على طرده نحو نعم وبئس (باحد الازمنة الثلاثة) لا بشرط التعيين سواء كان معينا ولا فلا يرد المضارع وقوله الثلاثة صفة الازمنة (ومن خواصه) من تبعية اى بعض خواصه ولم يذكر المصنف الا ما هو اعرف بجمع خاصة وهى ما توجد في الخصوص له دون غيره وقد ترسم بانها كلية مقولة على افراد حقيقة واحدة فقط قولنا عرضيا وانما لم يقل من خصايصه اختيار اللفظ المصطلح عليه فيما بين المباحثين عن الحد والخاصة (دخول اللام) قدم العلامات اللفظية لانها في الدلالة اظهر ثم قدم ما يدخل في الاول وهو اللام واخر ما يلحق الاخر وهو الجر والتنوين ثم قدم الجر لان التنوين يتبع الحركات وجودا فكذا ذكرنا ثم قدم من المعنوية الاضافة تضمنها العلامة اللفظية ايضا وهو الجر او حرف الجر وانما خصت اللام بالاسم لافادتها التعريف المختص به وحلت على اللام المعرفة اللام الزائدة للتحسين وفيه (والجر) وانما خص به لكونه علم المضاف اليه المختص به وفيه وقيل لكونه اثر حرف الجر وفيه ايضا وقيل انما لم يدخل الفعل لانه لما حظ اعراب الفرع يجعله ما هو الاصل في البناء اعرابا فيه وهو الجزم منع الجر لئلا يزيد اعرابه على الثلاث ولانه اريد حظ الفرع عن رتبة الاصل بمنع شئ مما هو الاصل في الاعراب فيه وخصت الجر لتوسط رتبته توفية للاختبارين (والتنوين) اى الذى لم يختص بالقافية وفيه احتراز عن تنوين التزم والغالى وانما خص ما سواه به لاجتبابه الانقطاع عما بعده واجباب الفعل الاتصال بالفاعل فيتنايان واقتضاء الصفات الفاعل فرعه فلا يعتد به ولا اختصاص كل من الامكنية والعوضية عن المضاف اليه

والعرف بين المعرفة والنكرة ومقابلة نون الجمع بالاسم واما ما هو عوض عن حرف العلة في نحو جوار فمحمول على ما هو عوض عن المضاف اليه طرد الباب (والإضافة) أي كونه مضافا بتقدير حرف الجر لاستلزامه معاقبة التنوين اما في حكمه وقد عرفت اختصاصها به واختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف بخذف ما ذكر من التنوين ومقام مقامه والتخفيف في نحو الحسن الوجه محمول عليه طرد الباب (والإسناد اليه) أي إلى الاسم والحكم عليه بالخصوص باعتبار الطبيعة النوعية دون الصنفية الاستفادة من اليه المختصة به عقلا فيفيد الخبر فأعرب وانما خص به لأن الفعل وضع لأن يكون أبدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه وانما اختار هذه الخمسة لكونها من معظمت الخواص لتضمن كل منها خواص كثيرة إذا اختصاص اللام بتضمن انواع التعريفات واصناف اللام والميم وضمن الجر اختصاص حروف الجر والتنوين اختصاص اصنافها ومعانيها والإضافة اختصاص كونه مضافا ومضافا اليه واختصاص التعريف والتخصيص والتخفيف بما ذكر ونحو ذلك والإسناد اليه اختصاص كونه موصوفا وذا حال ومفعولا وممزا ونحو ذلك واصناف المسند اليه على ما عرف فبالجرى ان يؤثرها بالذكر (وهو معرب) الاعراب في اللغة الاظهار وازالة الفساد والمعرب مظهر فيه أي محل اظهار المعاني ومزال فساد (ومبني) مأخوذ من البناء المقصود به القرار وعدم التغير وهذا تقسيم الكل إلى الجزئيات (فالمعرب) الفال تفسير واللام للعهد (المركب) الذي ركب مع غيره تركيبا اسناديا وفيه وقيل أي الذي ركب مع عامله وفيه أيضا وهو كالجنس يشمل كل مركب وخرج به ما ليس بمركب كالاصوات ونحو الف وبا و زيد وعرو وبكر (الذي لم يشبهه) ولم يناسب (مبنى الاصل) أي الماضي الامر بغير اللام والحرف وقوله الذي إلى آخره كالفصل حيث خرج عنه ما تناسب مبنى الاصل والمراد بمبنى الاصل مبنى هو اصل المبنيات فالإضافة بيانية وليس معناه مبنى اصله ولا في اصله ولا مبنى القانون ونحو ذلك فان في كل من ذلك وهنا لا يخفى ولا يرد مبنى الاصل حيث هو مركب غير مناسب مبنى الاصل اذ الشيء لا يشبه نفسه لأن المراد الاسم المركب ولأنه خارج دلالة ولأن كلا من مبنيات الاصل يشبه صاحبه فلم يصدق عليه قوله لم يشبه مبنى الاصل واما مناسبة اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي الماضي ومناسبة غير المنصرف الماضي الامر في القرعيتين ومناسبة سقيا سقيا الله ومناسبة

غير بمعنى الا الحرف ومناسبة المثل الكاف ومناسبة المضاف حرف الاضافة ومناسبة اخر اللام او من ومناسبة أي حرف الشرط والاستفهام وتضمن المثنى والجموع حرف العطف وغير ذلك مما لم يؤثر في منع الاعراب فتناسبات غير معتبرة للضعف او معارض وفيه ولو استدلل على عدم مناسبتها باعرابها لكان دورا وأيضا المناسبة مجعولة وارادوا القوية لكون القوة والضعف نسبتيين لا يخرجهما عن الجهالة معاقبه (وحكمه) أي خاصته او اثره الثابت به او حكم وقع فيه فالإضافة للملابسة (ان يختلف) بالقوة (اخره) أي صفة اخره ولا دور لوجعل هذا الحكم حدا له لا مكان معرفة الاختلاف بالاستعمال كزيدا والاستدلال بالواحد كجرحي او بالجمع كجرحي وإضافته إلى العامل للمدارية وعدمها في هذان والذان بناء على الواحد والجمع لأعلى البناء معا فيه (الاختلاف) اللام للوقت اول العلة (العوامل) اللام للجنس واحتراز به عن اختلاف اخر غلامى بآباء وعن اختلاف اخر من الرجل ومن ابك ومن زيد وفيه فان قيل جافى زيد مثلا اذا وقع في الاول لم يختلف فيه العوامل وهو معرب قيل المراد صلاحية ترتب اختلاف الاخر على حصول اختلاف العوامل او يراد حصول الاختلافين بالفعل ويحمل على كون الخاصة مفارقة او يراد بالاختلاف الموجود للملازمة والمشاكلة وبالعوامل الجنس فيكون المعنى اختلاف صفة الاخر لوجود جنس العامل (لفظا او تقديرا) تفصيل لاختلاف الاخر أي اختلافا ملفوظ او مقدرا او لاختلاف العوامل أي سوا كانت العوامل ملفوظة او مقدرة والجملة من باب التذييل (الاعراب) عند البعض عبارة عن الاختلاف وبعضه ان الاعراب ضد البناء والبناء ليس بواقع على الحركات بل الحركات مابه البناء فكذا الاعراب ولما كان اتفاقهم على تنوع الاعراب على الرفع والنصب والجر يعضدان الاعراب مابه الاختلاف قال المصنف (ما) أي حركة او حرف فلا يرد العامل والمقتضى والاسناد (اختلف اخره) أي صفة اخر الاسم او المعرب انما جعل الاعراب في الاخر لانه دال على الوصف أي كونه عمدة او فضلة والدال على الوصف بعد الموصوف (به) أي بالحركة او الحرف فهو عايد إلى ما فان قيل اختلاف اخر المعرب لا يتحقق إلا بحركتين فالحركة الواحدة ينبغي ان لا يكون اعرابا قيل المراد السبب القريب غير التام أي ماله نوع تأثير في المسبب لا التأثير التام فيخرج العامل لانه سبب بعيد وتدخل الحركة الاولى والثانية لأن الثانية لا توجب الاختلاف إلا بعد تحقق الاولى ويمكن ان يقال الحركة الاولى بعد

السكون فيكون مما يتم به علة الاختلاف فيصدق عليها انها مما يختلف به اخر
المعرب لان الاسم حينئذ معرب اى مركب لم يشبه مبنى الاصل يختلف بها
اخره من السكون الى الحركة وان لم يكن في حال الاعراب كما يقال ارضعت
هذه المرأة هذا الشاب (ليدل) اى الاختلاف او ما به الاختلاف
وهو علة غاية للاختلاف وقد خرج بها حركة نحو غلامى لانها
مما يختلف به اخر المعرب لان غلامى معرب على اختيار المصنف
لكنها لا تدل على معنى من المعانى المتورة وان جعلت العلة خارجة
عن الحد يخرج حركة نحو غلامى باعتبار الحيثية فانها ليست بما جئ به من حيث
انها تختلف بها اخر المعرب بل من حيث انها توافق الياء (على المعانى) اى الفاعلية
والمفعولية والاضافة (المتورة عليه) اى على ذلك المعرب او الاسم يقال اعتوروا
الشيء وتاوروه اى تداولوه وعلى هذا تكون المتورة على صيغة اسم المفعول
لان المعانى متداولة لا متداولة وان ثبت الرواية بكسر الواو يحتمل على
الجاز العقلى نحو عيشة راضية فيكون المعنى على المعانى المتورة مظهرها اياها
عليه (وانواعه) اى انواع اعراب الاسم بالاستقراء وانما قال ههنا وانواعه وفى
البنيات والقاربة لان كل واحد من الرفع والنصب والجر دال على نوع من المعانى
فلما كانت المدلولات انواعا كانت الدوال عليها انواعا بخلاف هنالك لان كل واحد
من علامة البنية تدل على امر واحد وهو البناء (رفع) يسمى رفعاً لارتفاع الشفعة
السفلى عند التلفظ به ولرفع مرتبه بين اخويه (ونصب) يسمى نصبا لان تصاب
الشقتين على حالهما عند التلفظ به ولانه ينصب الفضلة فى الكلام من غير ان
يحتاج اليها الكلام (وجر) سمي جراً لان عامله يحرك الفعل الى الاسم ولان الشفعة
السفلى تجر الى اسفل عند التلفظ به قيل اما ينحصر الاعراب فى الثلاث لان
المعانى ثلاثة فيكون انواع الاعراب الدال عليها ايضا ثلاثة ليكون الدال على حسب
المدلول والالزام الاشتراك او الترادف (فالرفع) الفاء للتفسير (علم الفاعلية) ليناسب
الرفع الفاعل فى القوة والياء مصدرية اى كونه فاعلا حقيقة او حكما او نسبية
اى الخصلة المنسوبة الى الفاعل وهى فى المبتدأ كونه مسندا اليه وفى الخبر كونه
جزأ ثانيا من الجملة وفى خبر باب ان كونه جزأ ثانيا من الجملة واقعا بعد كلمة
ثلاثية او رباعية مقتضية للاسماء وانما لم يقتصر على مجرد كونه جزأ ثانيا من الجملة
لان المقتضى للاعراب يلزم ان يكون متقوما بالعوامل وكونه جزأ ثانيا غير
متقوم بان وجوده قبل دخولها بخلاف ما ذكره لخصوله بان كاترى وكذا القول

فى اسم ما ولا انها كونه مسندا اليه واقعا بعد ناف مقتضى للجملة كليس وفى خبر
لا التى لتفى الجنس انها كونه جزأ ثانيا بعد ما تقتضى للاسماء فاعرف (والنصب
علم المفعولية) ليناسب النصب المفعول فى الضعف والياء فيها ايضا مصدرية
اى كونه مفعولا حقيقة او حكما او نسبية اى الخصلة المنسوبة الى المفعول وهى
فى الفضلات كونها فضلة كالمفاعيل وفى اسم ان ولا وفى خبر باب كان وما ولا
كونه واقعا بعد ما لا يتم بالمرفوع (والجر علم الاضافة) ليناسب الجر المضاف اليه
فى التوسط ولم يقل علم الاضافة لان الاضافة مصدر بنفسها فلا حاجة الى جعلها
مصدرا باتيان الياء والتاء ولانه ليس للجر المعتبه ملحقات كالرفع والنصب
فلا حاجة الى الياء المودنة باللاحق والاضافة اهم من ان يكون حقيقة او صورة
كافى بحسبك درهم وضارب زيد وحسن الوجه (والعامل) اى عامل الاسم
والعامل المطلق هو ما لا يجب كونه اخر الكلمة فعلا او اسما على وجه مخصوص فيه
وفيه انه ان اطلق الوجه المخصوص اى مخصوص باى خصوصية كانت
ورد نحو يازيد وغلامى وان اريد وجه مخصوص من الاعراب لزم الدور على
قول من اخذ العامل فى حد الاعراب وان اريد وجه مخصوص من المقتضى
ياباه ذكر اخر الكلمة ويخرج عامل الفعل واجيب بارادة وجه مخصوص مما
اقتضاه المقتضى او الشبه التام بالاسم (ما به يقوم) اى عامل يحصل بسببه
او باستعانة واعلم انه ان اريد به السبب البعيد فلا يرد الاسناد لانه ليس بسبب بل
شرط اولانه سبب قريب وفيه وتقديم الجار والمجرور للاهتمام وحله على
الحصر غير محتاج اليه فى الحد (المعنى المقتضى للاعراب) وهى الفاعلية
والمفعولية والاضافة كضرب فى ضرب زيد فانه يقوم به فاعلية زيد وكضربت
فى ضربت زيد فانه يقوم به مفعولية زيد وكالباء فى مررت زيد فانه يقوم به
الاضافة فى زيد وقد عرفت معنى الفاعلية والمفعولية فلا نعيد وعامل المبتدأ اعنى
التجرد للاسناد به يقوم فاعليته وهو كونه مسندا اليه لانه لو لم يكن مجردا تلعبت به
العوامل اللفظية فيتحقق فيه ما يقتضيه الفاعلية البنية لو لم يكن التجرد للاسناد
فعدم تحققه فيه ظ ولما كان الاعراب اما بالحركة او بالحرف والاعراب بالحركة
اما مستوف للحركات الثلاث او لا والثانى اما محمول فيه الكسرة على الفتح او على
العكس والاعراب بالحروف اما بالحروف الثلاث او بحرفين والثانى اما رفعه بالواو
او بالالف وهذه ستة اقسام شرع فى بيان هذه الاقسام الستة على الترتيب بتقديم
الاعراب بالحركات الثلاث لاصلته لان الاصل هو الاعراب بالحركة والاصل

فيه استيفاء الحركات الثلاث ولا مقتضى للعدول عن الاصل فقال (فالفرد المنصرف) الفاء فصيحة اى اذا عرفت ذلك فنقول المفرد الى اخره والمراد بالمفرد المفرد من كل وجه واحترز به عن غير المفرد من المثني والجمع وما في حكمهما الحق بهما فلا يرد نحو كلا والاسماء الستة لانها غير داخله في المفرد حيث اريد به المفرد من كل وجه ولانه لا يلزم بالحكم على الجنس على الاهمال الحكم على كل فرد لان الاسماء الستة وكلا معربان بالحركات الثلاث وان لم يكن كذلك في كل حال والاستغراق يوجب اشتمال الافراد لاشتمال احوالها وفيه (والجمع المكسر) احترز به عن الجمع السالم بالالف والتاء والواو والنون وبالياء والنون (المنصرف) صفة بعد صفة واحترز به عن غير المنصرف من المجموع كساجد ومصابيح وكذا في الاول ولوقال المفرد والجمع المكسر المنصرفان لكان اخصر الا انه لما كان مما يحتمل التغليب عدل عنه الى الاطاب (بالضم) لفظا او تقديرا (رفعا) ظرف احوال او مصدر نوعي ان قدر يعرب او تميز عن النسبة اى وقت رفع العامل او مرفوعا او تقديره ويعرب بالضم رفعا وبالضم رفعة (والفتحة نصبا) من باب العطف على معمولي عاملين مختلفين بتقديم الظرف نحو في الدار زيد والحجرة عمرو (والكسرة جرا) ونصبا وجرا كقوله رفعا واعلم ان الضمة والفتحة والكسرة بالتاء واقعة على نفس الحركة لاشتراط كونها اعرابية او تانية بخلاف المجرد عن التاء فانها القاب البناء (جمع المؤنث السالم) هو صفة جمع المؤنث وليس باعرف عن الموصوف لان المضاف الى ذى اللام له في باب الصفة حكم ذى اللام والمراد صيغة جمع المؤنث السالم فلا يخرج نحو سجلات وسفريات من جوع المذكر او المراد جمع المؤنث وما على صيغته نحو سجلات فكان من حذف المعطوف ولوقال الجمع بالالف والتاء لكان اظهر واشمل واحترز بقوله السالم من جمع المؤنث المكسر كخمر في جمع خمر (بالضم رفعا والكسرة نصبا وجرا) لانه فرع جمع المذكور وحل فيه النصب على الجر فحمل في الفرع لئلا يلزم منية الفرع على الاصل والمزية بكون اعرابه بالحركة متحملة ضرورة لعدم ملائحته للاعراب في اخره ولان الاعراب بالحرف في المجموع صار اصلا ممهدا معتبرا فصار الاعراب بالحركة كانه فرع فيها وانما قدم جمع المؤنث على غير المنصرف لانه اكثر خلافا للاصل من جمع المؤنث حيث ترك فيها احدى الحركات مع التنوين بخلاف جمع المؤنث ولينأتى ذكرهما على ترتيب الاحتراز عنهما في قوله فالفرد المنصرف ولان غير المنصرف بمنزلة التعدد لانه

قد يكون مفردا وقد يكون جمعا (غير المنصرف بالضم رفعا والفتحة نصبا وجرا) لانه لما ترك جره لشبه الفعل باعتبار الفرعتين حل الجر على النصب لمكان المشاكلة بينهما (اخوك وابوك وهنوك وجوك) ام الزوج وعصيته فلا يضاف الا الى المرأة (وفوك وذو مال) اضاف ذوا الى الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس الظاهرة واعلم ان اربعة منها منقوصات والخامس اجوف واوى لامها هاؤه اصله فوه والسادس ليف مقرون بالواو ين واصله ذوو وان المراد منها الاسماء الستة المبكرة الموحدة لاهذه الالفاظ والالتكان من باب الحكم على الجزى فان قيل من اى نوع هذه الارادة قيل اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلم يصح تأويله بالصفة المشتهرة مسماة بها كما عرف في رب حاتم ولكل فرعون موسى فيصح ان يؤول اخوك وابوك الى اخره بالصفة التي اشتهرت بها ويمكن ان يقدر مثل مضافا ويجعل ذلك وجه الشبه (مضافة) امحال من قوله اخوك الى اخره لانه مفعول فعل الاعراب من حيث المعنى فيكون حالا من مفهوم الكلام وامحال من ضمير قوله بالواو والعبارة مجحولة على التقديم والتأخير والافعال لا يتقدم على العامل المعنوي واما جعلها خبر كانت المحذوفة فقيه مافيه (الى غير ياء المتكلم) الجار متعلق بمضافة واحترز به عن نحو ابى واخى وخبر قوله اخوك ابوك الى اخره قوله (بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا) اى يصح اعرابها بالحروف والثلاثة بالامكان العام لا بالضرورة فلا يرد ما قيل واعلم ان في الاسماء الستة الموحدة في اعرابها وجوها منها اعرابها بالحروف الثلاث اذا كان في اخرها حرف يصلح للاعراب وذلك اذا كانت مكبرة مضافة الى غير الياء وانما اعربت حينئذ بالحروف لانها تشبه المثني في الدلالة على امرين وامكان العمل بالشبه لوجود ما يصلح للاعراب في اخرها في حالتها هذه الحالة سماها بخلاف حالة الافراد والاضافة الى الياء لعدم ذلك فيهما وكذا في حالة التصغير لان اخرها فيها حرف علة وما قبلها ساكن وهى في حكم الحرف الصحيح والحرف الصحيح لا يصلح للاعراب فكذا هذا وبخلاف نحو بدودم لعدم ما يصلح للاعراب في آخرهما في حالتها والافراد والاضافة حيث لا يعود حرف العلة فيهما في الاضافة سماها وكذا في ساير الاسماء المحذوفات الاعجاز فاعرف (المثني وكلا) عطف على المثني وكذا كلنا ولم يذكره لكونه فرع كلا وفيه انه ذكر اثنين مع الفرعية وفيه (مضافا الى مضم) واحترز به عما اذا كان مضافا الى مظهر فان حكمه حينئذ حكم العصا نحو جائى كلا الرجلين ورأيت كلا

الرجلين ومررت بكلا الرجلين (واثنان واثنان) وكذا اثنان وانما كان حكمهما كحكم المثنى لشبههما بالثنى لفظا لوجود الالف والياء ومعنى للدلالة على شين (بالالف رفعا والياء نصبا وجرا) وانما جعل اعراب المثنى والمجموع بالحروف لان في اخرهما حرفا دالا على التثنية والجمع فامتنع اعرابهما بالحركة لفظا فاما ان يعربا بالحركة تقديرًا او بالحرف لفظا وكلاهما خلاف الاصل لكن الاعراب بالحرف لفظا اولى لانه اظهر في الدلالة من المقدر وان كان بحركة ولا مانع منه بخلاف عصا حيث يلزم به فيه ترك التنوين او التثنية الساكنين او تقدير الحرف ايضا قيل وانما جعل بها لانه وجد في اخر كل منهما وضعا حرفان للدلالة على التثنية والجمع فاخرجهما عن الترادف بتخصيص كل منهما بمعنى وجعلنا اختلافهما اختلاف الاعراب وقيل انما جعل اعرابهما بالحروف لمناستهما اياها باعتبار القرعة فان قلت المصغر والمنسوب والمكسر ايضا فقلت ليس فيها حرف يصلح الاعراب وقيل انما جعل اعراب التثنية بالحرف لانها ضعف الواحد وعراب الواحد بالحركة فجعل اعرابها بما هو ضعف الحركة وحل الجمع عليها السلامة بناء الواحد فيهما واذا عرفت ذلك فالحروف الصالحة للاعراب ثلاث فاعطى الالف للتثنية لخفتها وكثرة التثنية اولانها ضمير التثنية في الفعل اولوق اخر ضميرها وهو هما والواو للجمع لتقلها وقلة الجمع اولان مخرجها جمع الشفتين اولانها ضمير الجمع في الفعل اولوق اخرهما واحد حالة الرفع فيهما القوتها وبقى الخالتان في كل منهما فاشتركت الياء بالضرورة وفرق بين التثنية والجمع بحركة ما قبلها فتفتح في التثنية لوقف ما قبل الالف وكسر في الجمع لوقف الياء ثم زيدت النون عوضا عن حركة الواحد من حيث انها حركة لاهن حيث انها اعراب وعوضا عن تنوينه وحرف الاعراب اعراب المثنى لا عوضا عن حركة الواحد فلا يرد ما ورد من تكرار العوض فصار اعراب المثنى بالالف رفعا والياء نصبا وجرا والجمع المذكور السالم بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب كلا مثل التثنية لانه موحد اللفظ مثنى المعنى فعملناه باعتبارين في الحالين فاعرسانا بالحرف باعتبار معنى التثنية في حال الاضافة الى المضمير واعرسانا بالحركة المقدرة باعتبار توحيد اللفظ في حالة الاضافة الى المظهر ولمنعكس لنا نسبة بين المضمير والمعنى في الحلقا وبينه وبين الاعراب بالحرف في القرعة ولانه اذا اضيف الى المضمير يكون تأكيذا للمثنى بالتفعّل على متبوعه (جمع المذكر) احزبه عن جمع المؤنث (السنة) صفة جمع اي جمع المذكر السالم وما على

فيكون من باب حذف المعطوف او المراد صيغة جمع المذكور فلا يرد نحو سنين وشين وقيل من جوع المؤنث ولوقال الجمع بالواو والنون لكان احسن (واو لوا) جمع ذو لاعن لفظه فان قيل قالوا لم يوجد في كلام العرب كلمة اخرها واو بعد ضمة واولوا كذلك قيل الواو في معرض التغير فلم تعديها اويقال الواو لما قامت مقام الضمة صارت كأنها ضمة وانما قدم اولوا على عشرين لانه ادخل في الجمع منه لانه وضع بجماعة بمعنى الاصحاب من غير حصن بخلاف عشرين (وعشرون واخواتها) اي نظائر عشرين وامثالها من ثلاثين الى تسعين على وجه الاستعارة بتشبيه النظائر بالاخوات (بالواو رفعا والياء نصبا وجرا) وانما جعل اعراب اولوا وعشرين واخواتها بالحروف للشبه بالجمع معنى للدلالة على الافراد لفظا لوجود ما يصلح للاعراب في الاخر او حل او لوا على واحد وهو ذو وفيه وانما لم يعمل عليه نحو اودل وقلنس مع وجود الشبه فيما ذكر لانه جعل فيه الواو لاء على القاعدة التصريفية فلو اعراب بالحرف كالجمع السالم لرفع بالواو فيلزم قلب الواو فيكون ثقيلًا وفيه (التقدير) اي الاعراب التقديرى او تقدير الاعراب وهذا تقسيم اخر للاعراب باعتبار ظهوره ولا ظهوره (فيما تعذر) ما مصدرية حينية اي التقدير كائن في وقت تعذر تلفظ اعرابه على حذف مضافين من ضمير تعذر (كعصا) بدل من ما في مثل عصا او خبر مبتدأ محذوف او صفة مصدر محذوف اي تعذرا مثل تعذر اعراب عصا والمراد بمثل غلامى (وغلامى) والمراد بمثل غلامى كل معرب بالحركة مضافا الى الياء مطلقا صفة زمان محذوف او مصدر محذوف لتعذر المحذوف مضافا الى عصا اي كتعذر عصا وغلامى تعذر مطلقا او زمانا مطلقا اي غير مقيد ببعض الاحوال اي في جميع الاحوال وانما تعذر الاعراب فيهما اما في عصا فالالف واما في غلامى فلزوم كسرة ما قبل الياء لوقفها فلو اعراب بالحركة لفظا لزم تحريك حرف الواحد بحركتين مختلفتين او متماثلتين وهما محالان ولا يمكن ان يجعل كسرتة جرا كما يجعل الف التثنية واولا الجمع رفعا للزوم توارد المؤثرين اللفظيين على اثر واحد وهما الياء والالف بخلاف الالف والواو وقيل غلامى مبنى لغلبة امتراجه بالمبنى للاضافة واتصال الضمير وسكون حرف العلة وفيه ان الاضافة تمنع البناء لانها تنزل منزلة التنوين المنافي له وفيه ان بعض المبنيات مضافة كسيت واداو فيه ان الاضافة فرضت مانعة لارافعة ووجهه ان اضافة المبنى نازلة منزلة التنوين المقدرة وهما لاتنافى البناء بخلاف اضافة

المعرب لا يقال اضافة المعرب قديم تكون علة البناء نحو يوم ينفخ ويومئذ فكيف
يتأنيلا تقول الاضافة تمنع تأثير علة اخرى لان تأثيرها اذا كانت داعية بنفسها
لانهما تقاربان البناء فلا تمنع كتقدمه وفيه ان اضافة غلامى كذلك وفيه ان الاضافة
كما قالوا جزء العلة والحكم لا يضاف اليه وفيه وقيل غلامى ليس بمعرب ولا مبنى
لنوسط اخره بالامتزاج والاعراب والبناء من صفات الاخر والجواب ان توسط
الاخر لا يوجب انتفاء الاعراب والبناء في اللفظ وان اوجب انتفاهما في الحرف
النوسط فالقول بكونه غير معرب ومبنى غلط (او استقل كقاض) عطف على
تعذراى في معرب استقل تلفظ اعرايه استقالات مثل استقال تلفظ اعراب قاض
او هو مثل قاض (رفع او جرا) ظرف او حال اى وقت رفع العامل وجره او في
حال رفع العامل وجره وانما تعذراى ان تقلعهما على الياء بخلاف النصب حيث يظهر
خلفه يقال جاني قاض ورأيت قاضيا ومررت بقاض (ونحو) رفع او نصب
عطف على كقاض على انه خبر مبتدأ محذوف او صفة مصدر محذوف او جر عطف
على قاض ويكون التقدير وكنحو مسلى وليس ب تكرار لارادة التشبيه اذ التشبيه
الاول في الاستتقال والثاني في كون اللفظ جمعا سالما بالواو والنون مضافا الى ياء
المتكلم (مسلى) اصله مسلوى فابدلت الواو ياء وادغمت في الياء كرمى (رفعها)
ظرف او حال اى وقت رفع العامل او في حال رفع العامل واما نصب او جرا فاعرايه
لفظا لا شك ان تلفظ الاعراب في مسلى بعد الاعلال متعذر وقبله مستقل كافي
عصا لكن المؤثر في التقدير في عصا ما بعد الاعلال من التعذر وفي مسلى ما قبله من
الاستتقال لان اعرايه بالواو وثقله يوجب تقديرها بخلاف عسى فان اعرايه
بالحركة وثقله يوجب ابدال الحرف لا الاسكان وتقدير الحركة انما يلزم التقدير
على تقدير الحذف اما على تقدير القلب فلا وابدال الاعراب بالاعراب لا يستلزم
تقدير الاعراب والالكان الجر مقدرا فيما لا ينصرف وجوابه ان الواو في الحكم
الموجود اما لان المقدر الاصلى يعتبر واما لان الزايل بالاعلال كالباقي فيكون
الواو في حكم الموجود فيكون الرفع بالواو التقديرى لانا نغنى بالاعراب التقديرى
الاعراب بما هو في حكم الموجود (واللفظى) مبتدأ (فيما عدا) خبر ماى ما عدا
المذكور او ما عدا ما تعذر او استقل (غير المنصرف) كان قد ذكره قبل
وقصد الآن تعريفه قيل عدله عن تعريف المتقدمين لان الحكم باحتزال الجر
والتنوين يتوقف على منع الصرف فلو عرف غير المنصرف به لزم الدور واجيب
بان عدم الجر والتنوين امر يعرف بالاستعمال فلا دور (ما فيه علتان) مانكرة

موصوفة خبر قوله غير المنصرف وغير وان لم يعرف بالاضافة فلا يقل من
التخصيص لكنه يمنع حينئذ تعريف الخبر فلا يكون ما ح موصولة ونحو ان
يكون موصولة مبتدأ متقدم الخبر او خبر ان قيل يعرف الغير لاشتهاره بمعارضة النضاف
اليه وقوله علتان فاعل فيه او مبتدأ مقدم الخبر والجملة صلة او صفة والمراد به
جزء علة او علتان ناقصتان لمنع الصرف وفيه انه يلزم تعريف الشئ بما يساويه
لاخذ منع الصرف في حد غير المنصرف وانما يلزم فيه علتان للقرعية وفيه وانما لم
تمنع العلة الواحدة الصرف لان الاسم الذى فيه وجد فيه علة واحدة مماثل بين
الفرع وهو عدم الانصراف والاصل وهو على نفسه الانصراف فيجزئه الاصل
الى نفسه لقوته فاذا انضمت اليها علة اخرى ترجح جانب الفرع فيمنع الاسم من
الصرف ويرد على هذا الخدهندو سلاسل ومسلات علما لمؤنت فانها منصرفات
مع علتين وواحدة في حكمهما واجيب بان المراد علتان معتبرتان وفيه (من تسع)
التكثير في مقام العهد اذ التسع معهودة معينة لكنه نكرها للتفخيم (او واحدة
منها) اى من التسع (تقوم مقامها) اى علتين (وهى) راجعة الى الملة لالى
العلل كاظم لان كل واحدة علة لاعل قوله وهى خارج عن البيت واوله موانع
الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فالصرف تصويب (عدل ووصف وتأنيث
ومعرفة) بالتنوين واللايستقيم الوزن وهذا البحر بسيط (وعجمة ثم جمع ثم
تركيبه والنون زائدة) رفع على انها صفة النون بزيادة اللام او بدل
بحذف موصوف اى والنون نون زائدة او خبر مبتدأ محذوف اى هى زائدة
والجملة معترضة او صفة النون بحذف الموصول او نصب على انه حال مؤكدة
او حال عن النون اذ هى فاعل معنى لانه اذا قيل موانع الصرف كذا وكذا والنون
وكاؤه قيل يمنع الصرف كذا وكذا والنون زائدة واما القول بانها نصب على حكاية
الحال فقيه نظر (من قبلها) من في الظرف بمعنى في (الف) فاعل من قبلها او مبتدأ مقدم
الخبر والجملة صفة او حال (ووزن فعل وهذا القول) اى القول بانها تسع او القول
المنظوم (تقرب) اى مقرب الى الصواب او الى الحفظ او تقرب لاثباته وذكرا امثلة
العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيت فقال (مثل عمر) مثال العدل (واجر)
مثال الوصف (وطلمة) مثال التأنيث بالتاء والمعرفة (وزينب) مثال المعرفة ويصلح
مثالا للتأنيث المعنوى ذكر مثالين لنوعى التأنيث لمظنة الاشتباه في اعتبار التأنيث
في طلمة مع التذكير الحقيقي ولذا لا يعتبر في تأنيثه الفعل حيث لا يقال قالت طلمة
(وابراهيم) مثال العجمة والمعرفة (ومساجد) مثال الجمع (ومعدى كرب) مثال

التركيب (وعمران) مثال الالف والنون (واحد) مثال وزن الفعل (وحكمة)
 اى حكم غير المنصرف وخاصة (ان) مخففة ان اى ان الشان (لا كسرية)
 مالم يدخل فيه ما يقوى جهة الاسم من اللام والاضافة وتقديم الكسرة اشارة
 الى ان معناها عنده قصدى لا تبعى كاقيل (ولانوين) فيد الامناع يمنع كفى
 الضرورة ومع التناسب وكفى مسلمات علم المؤنث لان منع تنوينه يفوت المقابلة
 المقصودة في المنقول عنه ومنع جره لجملة على النصب بقلب تبعيته اذ النصب فيه
 تابع لامتبوع ولو قيل بالنصرف فلا دور وانما لم يدخل الكسرة والتنوين فيه
 لان مقدار الشبه للفرعيتين الحاصلتين من العلتين بالفعل من حيث انه فرع الاسم بمجهتين
 لا فقاره الى الفاعل واشتقاقه من المصدر فاعتبر الشبه بمنع الاعراب المختص بالاسم
 وهو الجرو منع علامة التمكن وهو التنوين (ويجوز) اى يصح ولا يمنع صرفه
 خالف المتقدمين في حد غير المنصرف ووافقهم هنا حيث اطلق الصرف على
 وجود الجرو والتنوين دون انتفاء العلتين ويمكن ان يكون معناه يجوز صرف
 هذا الحكم عنه ولا يراد به الصرف الاصطلاحي فلا مخالفة او يجوز جريان حكم
 صرفه وهو تحقق الجر والتنوين فلا مخالفة ايضا والمراد بالجواز هو الامكان
 العام فيتناول الضروري والممكن الخاص (للضرورة) لان الضرورات تبیح
 المحظورات وهذه الضرورة لا يضطرر الشاعر نحو قول امرئ القيس * ويوم
 دخلت الخدر خدر عنيزة * فقالت لك الويلات انك مر جلى * وقول غيره ثم
 فتوى زفر وبعدة * ما هو قول الشافعى وحده (اول التناسب) لان التناسب
 مقصودا هم عندهم (مثل سلاسل واغلا لا) صرف سلاسل تناسب اغلا لا
 وسعير او لم يمثّل للضرورة لشهرة نظايرها ومثل للتناسب قلته (وما يقوم)
 مبتدا (مقاهما) اى العلتين (الجمع) خبره (والفا التانيث) عطف على الجمع اى
 الالف المقصورة والالف الممدودة لزومهما ينزل منزلة جمع ثان وتانيث ثان والمراد
 الف التانيث (فالعدل) الفاء للتفسير وهو مصدر مجهول اى كون الاسم
 معدولا ولذا افسره بالخروج دون الاخراج (خروجه) اى خروج مادة
 الاسم او معناه (عن صيغته) اى هية الاسم (الاصلية) صفة صيغته والمراد
 خروجه خروجا نحو اى انما يبحث عنه في النحو بقرينة ان التكم نحوى فخرج
 التغيرات التصريفية باسمها قياسية او شاذة لكنه بقى الترخيم والتقدير
 ثم خرج الترخيم بقوله خروج مادة الاسم عن صيغته الاصلية لانه تغيير المادة
 لا خروجها عن الصيغة وخرج التقدير ونحوه لعدم دخول المقدّر في الصيغة

فلا يصدق عليه خروجه عن صيغته الاصلية او المراد خروجها خروجا
 غير نصري للمعنى وتخفيف فلا يرد التغيرات التصريفية باسمها قياسية
 او شاذة وكذلك الترخيم والتصغير ونحوهما ولما نحو يوم الجمعة في صحت
 يوم الجمعة فليس معدول لعدم كون في داخله في الهبة بل هو الفصل بالحرف
 الزايد بخلاف لام التعريف ولا متضمن لان معنى في هبة بالتدوير لا ينقص قوله
 يوم الجمعة ونحو لارجل متضمن للحرف لا معدول و آخر معدول لا متضمن
 وامس معدول ومتضمن لدخول اللام في الهبة وبقاء معنى التعريف بعد العدل
 فبين العدل والتضمن عموم وخصوص من وجه (تحقيقا) اى خروجا حقيقيا
 ويحتمل اتصافه على التحيز من اضافة الخروج الى الضمير العائد الى الاسم مثل
 يعجنى طيه ابا ولم يقل به لضرورة منع الصرف لا تتبع الاخوات بل
 لدليل آخر (كثلاث) اى هو خروج ثلاث او صيغة اخرى المصدر المحذوف
 اى خروجا حقيقيا كايضا كخرج ثلاث (ومثلت) هما معدولان من ثلاثة ثلاثة
 لاستعمالهما بمعنى التكرار من غير تكرار في اللفظ وكذا أجاد وموجودات
 ومثنى الى رباع ومربع وقيل الى عشار ومعتبر وبعدة قوله خلتى
 وسداسى ويحتمل بان النسبة لفظية ككرسى (واخر) معدول عن الآخر
 او اخر من معنى الجماعة دون المفرد لانه امر تفضيل وهو جليل له احد الامور
 الثلاثة الاضافة او اللام او من وتقدير الالف بوجوب التنوين او البناء او اضافة
 اخرى مثلها نحو حيث وقيل وباتم بمرضى وليس في آخر شئ من ذلك فحين
 كونه معدولا عن احد الاخرين ولا ضرر في اختلاف الخروا لا تفرقا وتكريرا
 لبقا اصل المعنى ولم يكن كامن لان امس معرفة فكان متضمنا من عدمه فاما معنى
 التفضيل حيث صار بمعنى غير (وجع) معدول عن جمع او جاعى
 او جعاوت لانه جمع جعاء وجعاء ان كان صفة كان حقه ان يجمع على فعل
 كحمراء وجروا ان كان اسما كان حقه ان يجمع على فعال او فعلاوات كحمراء
 وصحارى وصعروا ولما جاء على فعل ثبت انه معدول عن احدهما كذا ورد على
 هذا جميع الجروع الشاذة كاذب واقوس اذ القياس اتياب واقواس ويحتمل
 بانها ليست باوزان العدل المشهورة فيحمل على التثنية دون العدل (او تقدير)
 اى خروجا مقدرا اى مفروضا لضرورة منع الصرف او البناء كعمر ونحو
 حضار بمفايد رامن فقال الذى من اعلام الاعيان المومة عند اهل الحجاز
 واكثر بنى تيم او الحمل على الاخوات كقطام (كعمر وب قطام) فانه معدول

عن قاطمة جلا على نحو حضار و طمار من ذوات الرء من اعلام الاعيان المؤتة فانها
مبنية معدولة لتحقق البناء عندا كثر بنى تميم ايضا وفي حله على ترك وتزال
نظر لانه اذا اعتبر شبهه بهما في الوزن يلزم العدل في ذهاب و سحاب وان اعتبر
في العدل والوزن يلزم الدور (في بنى تميم) واما الحجازيون فينبونه فلا يكون
من باب غير المنصرف وان كان معدولا ايضا عندهم (الوصف) اى الوصف
المانع من الصرف وهو كون الاسم دالا على ذات باعتبار معنى هو المقصود
او قيل كونه موضوعا لاغنى عن الشرط المذكور (شرطه) في منع الصرف
(ان يكون في الاصل) اى الوضع جزما لاوهما ولو حكما كالثلاث او تقديرا
كاجمع او بناء على قانون وضعى كادير تصغير ادور (فلا تضربه) الفاء
للتبعية او التفریع (الغلبة) اى واذا كان كذلك فلا تضربه غلبة الاسمية
العارضة لان العارض لا يعارض الاصلى وغلبة الاسمية عمية كانت او جنسية
او غلبة الوصفية لان العارض لا اعتداده (فلذلك) اى فلا شتراط كونه
في الاصل وعدم مضرة الغلبة اياه والفا للتبعية او التفریع الا ان قوله فلذلك
صرف الى آخره تفریع لقوله ان يكون في الاصل وقوله وامتنع تفریع لقوله
فلا يضربه الغلبة فان قيل ما وجه اجتماع التعليل قبل الفاء للتبعية واللام بدل
على ابتداء صرف اربع على المشار اليه بذلك وهذا الابتداء اثر الاشتراط المذكور
فيصح فاء التبعية والام التعليل (صرف اربع) في (مرت بنسوة اربع)
لعروض الوصفية اذ وضعه للعدد (وامتنع) عن الصرف (اسود) وهو
في الاصل وصف بمعنى ذى سواد ولا عبرة لقبول التاء حيث يقال للحية الاتى
اسودة لانها لا تقبلها باعتبار الاصل الذى به امتنع عن الصرف (وارقر)
في الاصل وصف بمعنى ذى رقة (الحية) اى اسنان الحية (وادهم) في الاصل
وصف بمعنى ذى دهمة اى سواد (للقيد) على سبيل الغلبة العارضة (وضعف)
لعدم الجزم بالوصف الاصلى بناء على توهم اشتقاق (منع افعى للحية واجدل)
عطف على افعى (للصقر) اى ضعف منع افعى لتوهم الوصف الاصلى بناء
على توهم اشتقاق افعى من فعوة بمعنى الخبت واجدل من الجدل بمعنى القوة
(واخيل للطاير) اى لطاير ذى خيلان (التأنيث) مبتداً (بالتاء) مبتداً ثان
اى شرطه في منع الصرف (العلية) خبر المبتداً الثانى والجملة خبر المبتداً الاول
اى علية المؤنث اى يكون المؤنث علما يلزم التأنيث بالعلية التى هى وضع الثانى
مانع عن التغير كما عرف في موضعه فان قيل ما بالهم التزموا الزوم في علة منع

الصرف دون البناء مع كونه اعلى منه في خلاف الاصل قيل لقوة علة البناء
حتى اثرت منفردة بخلاف علل منع الصرف لضعفها حتى لا يؤثر بغير معاودة
(والمعنوى) مبتداً اى التأنيث المعنوى الذى لم يظهر تأؤه (كذلك) خبره
اى كالتأنيث بالبناء في اشتراط العلية (وشرط) مبتداً (تحتم) اى وجوب
(تأثيره) اى المعنوى تتابع الاضافات هاهنا غير ثقل فلا يخل بالفصاحة كما
في قوله تعالى مثل دأب قوم نوح (الزيادة) خبر (على الثلاثة) اى ثلاث
احرف متعلق بالزيادة (او تحرك الاوسط) اضافة المصدر الى الفاعل
(او العجمة) يخرج بقل احدا الامور الثلاثة عن الخفة التى من شأنها ان تعارض
ثقل احد السببين فراحم تأثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة لان لسان
العجم ثقل على العرب فان قيل ماله جعل احدا الامور الثلاثة شرط تحتم تأثير التأنيث
المعنوى دون العلية فان اخفة كما تعارض التأنيث تعارض العلية
ايضا ولو جعله شرط تحتم منع الصرف لكان اصوب قيل العلية سبب
قوى بخلاف اسباب اخر ولهذا قال الكوفيون ان العلم في منع الصرف
مع انه ليس معه سبب اخر كان كما رداً واعلم ان عند سيويه واكثر النحويين
تحرك الاوسط لا تأثيره في العجمة فتحرك منصرف وجوبا كنوح وهو الحق
وذلك لان تحركه في المؤنث نحو سقر انما هو يؤثر لقيامه مقام الساد
مسد علامة التأنيث ولم يكن للعجمة علامة لا يسد تحركه مسد هابل الا عجمي
بمجرد كونه ثلاثيا سواء كان ساكن الاوسط او لا يشابه كلام العرب ويصير كأنه
خارج عن وضع كلام العجم لان وضع كلامهم على الامتداد فالخاصل
ان تحرك الاوسط ليس له دخل في باب العجمة كما ان له دخل في باب التأنيث
وان الزيادة لها دخل في باب العجمة فاعتبر الاول دون الثانى وفيه ان تحرك
الاوسط له دخل في تأثيره العجمة لانه مزيل للسكون الذى حصر الانصراف
به ولان حركة الوسط قامت مقام الحرف الرابع فكانه في معنى الزيادة على
الثلاثة (فهذا) مبتداً (يجوز صرفه) لاتقاء شرط التحتم والجملة خبره
(وزينب) لوجود الزيادة وهو مبتداً (وسقر) لتحرك (وماء وجور)
اسماء قرتين للعجمة (تمتع) كل واحد منها (فان سمي به مذكر) اى بالمؤنث
المعنوى اذا لم يفتر تأنيثه الى تأويل ولم يكن منقولا من مذكر بخلاف تأنيث
الجموع نحو كلاب حيث انشأوا ويل الجماعة لا بنفس اللفظ فلا يعتبر وبخلاف
رباب علم امرأة منقولا عن رباب بمعنى سحاب اذا جعل علما لرجل اذا كان

في الاصل مذكرا بمعنى سحاب (فترطه الزيادة على الثلاثة) ليكون
 الرابع في حكم تاء التأنيث ولا يعتبر بتحريك الاوسط الذي هو في
 حكم الحرف الرابع الذي في حكم تاء التأنيث كما عرف في نحو جذى حيث
 حذف الفه في النسبة كجذارى بخلاف حيلوى لان اعتبار نائب النائب بعيد
 (فقدم) علما لرجل (منصرف) لعدم الزيادة وفوات التأنيث لفظا ومعنى
 وحكما (وعقرب) علما لرجل (ممنوع) لوجود الزيادة التي في حكم تاء التأنيث
 (المعرفة) اى التعريف اذ العلة التعريف لا المعرفة (شرطها) اى شرط
 تأثيرها في منع الصرف (ان تكون علمية) اى كونها منسوبة الى العلم وهو خبر
 المبتدأ الثانى وهو شرطها والجملة خبر المبتدأ الاول وهو المعرفة واولا المعرفة
 شرطها علمية لكان المعنى المعرفة شرطها كونها علما وانت تعلم ان المعرفة ليست
 بسبب والتعريف ليس بعلم فلا يستقيم على كلا الوجهين وانما جعل المعرفة
 سببا وعلمية شرطا ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف
 على التذكير اظهر من فرع العلمية وجرى في قوله وما فيه علمية مؤثرة على
 اصطلاح غيره او على التجوز وجعلها مشروطة بالعلمية لانها لو كانت بالاضمار
 او الابهام كان اللفظ مبني منافيا للزم منع الصرف وهو الاعراب والنساق
 للزم منافي للزوم وان كان باللام او الاضافة كان مؤثرا في الصرف
 او في حكمه فلا يلزم ان يؤثر في منع الصرف فيلزم فساد الوضع فيبقى
 الالعية (العجمة) اى كون الكلمة من غير اوضاع العربية اى ما وضعه
 غير العرب (شرطها) في منع الصرف (ان يكون علمية) اى منسوبة الى
 العلم (في العجمة) اى في اللغة العجمة حقيقة كبرهيم او حكما بان يجعل علما
 بعد النقل قبل التصرف كقالون كان في العجمة جنسا لكونه اسما للجيد ثم سمي به
 احد رواة قرأة نافع لجودة قرأته قبل ان تصرف فيه العرب فكانه علما في
 العجمة وانما جعلها شرطا لثلاث يتصرف فيها مثل تصرفات كلامهم من اضافة
 وادخال اللام والتونين وغيره افيضير كالاسماء العربية فلا يعتبر فيه ان وجدت
 العلمية بعد ذلك بخلاف ما اذا كانت علمية في العجمة فانها بمنع الصرف كما
 اذا نقلت الى العرب قبل التصرف للعجمة والعلمية (وتحرك الاوسط او الزيادة
 على الثلاثة) اى على ثلاثة احرف للتايعارض الخفة احد السدين وهو عطف على
 قوله ان يكون جعل تحرك الاوسط والزيادة في العجمة شرط للتأثير وفي التأنيث
 شرط التعم لوجود الزيادة في التأنيث تقديره وفيه (فنوح منصرف)

لانتفاء الشرط الثانى وهذا اختيار المصنف وعند غيره نوح كهند وفيه وفي
 ذكر نتيجة الشرط الثانى وترك نتيجة الشرط الاول نظر وكان الاولى ان
 ان يقول فنوح وفرند منصرف وشر و ابراهيم ممنوع فان قلت ما الدليل على
 كون نوح اعجميا وسبحان من يعلم احوال الاسماء الماضية والفرق الحالية
 قلت قال صاحب القواعد ان الدليل في العجمة النقل واجمع اهل اللغة
 على انه اعجمي (وشر) اسم قلعة لتحرك الاوسط (و ابراهيم) لزيادة
 (ممنوع) كل واحد منهما اعلم ان اسماء جميع الانبياء عليهم السلام ممنوع عن
 الصرف الاستة محمود صالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط
 لخفتها وقيل ان هود اكنوح لان سيبويه قرنه معه ومنهم من يقول ان العرب
 من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل اسمعيل فيما ذكر
 فكان كنوح (الجمع شرطه) اى شرط قيامه مقام السدين (صيغة منتهى
 الجموع) وهى الصيغة التى فيها بعد الف الجمع حرفان او ثلاثة اوسطها
 ساكن كفاعل ومفاعيل والمراد الوزن العروضى لا التصريفى وهى التى
 لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى ويجوز ان تجمع جمع السلامة نحو صواحبات
 ولهذا اشترطت لكون صيغة لازمة مصنونة عن قبوله التكسير والتصغير
 فتؤثر وقوله منتهى الجموع من اضافة المصدر الى الفاعل قيل اشتراط صيغة
 منتهى الجموع اولى من اشتراط عدم النظر في الاحاد حيث يرد عليه نحو اكلب
 واجال وان عدم نظيرهما في الاحاد صورة الا انهما يماثلانه في قبول التكسير
 والتصغير فلم يصدق عليهما عدم النظر في الاحاد من كل وجه (بغيره)
 لانها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات كفرازة فانها على زنة كراهية
 وطواعية فدخل في قوة جمعته فتور والمراد بالهاء الحرف الذى يكون للفرق
 بين الواحد والجنس نحو رومى وروم ومجوسى ومجوس وتمر وتمر وفجلة
 وفجل فكان شاملا لهما فيخرج مداين بدلالة قوله بغيره لان الهاويا النسبة
 من وادواحد وقيل هو مفرد محض فلا حاجة الى اخراجه بخلاف فرازة
 وقيل المراد الجمع بجميع حروفه فيخرج مدائى وفي الاول والثانى نظر
 اذ ليس مداين جمعا لافى الحال ولا فى الاصل بل هو مفرد محض دائما وانما الجمع
 مداين وهو لفظ اخر فلا تعلق له بوجود شرط الجمع وعدمه (كمساجد)
 اى هو مثل مساجد مثال لما بعد الفه حرفان (ومصاييح) مثال لما بعد الفه
 ثلاثة احرف اوسطها ساكن (واما) ليست للتفصيل لعدم التعدد ولا

للاستيناف لسبق كلام آخر الان يعتبر الاستيناف لعدم سبق الاجال كافي
بعض الشروح فيكون للاستيناف (فرازنة) اي لفظ فرازنة وهو علم وتوניה
لمشاكله سماه لا يقال لم يعتبر التاء لمعروضها كانه في حكم العدم لان التاء وان
كانت عارضة لكن لها تأثير في تغييرات الاوزان كافي وزن الفعل على ان
التاء في وزن فعال موزوعة مع الكلمة لعدم استعمال اشاعته وفرازن وفيه
(فمنصرف) لفوات شرط تأثير الجمع ماله ولم يقل فمنصرفه اذ المراد اللفظ
واتما ذكر مثاله انتفاء القيد الاخير وهو بغيره دون مثاله انتفاء صيغة منتهى
الجموع من محور جال وجر لشهرة امثلة وكثرتها وقلة امثلة ذلك (وحضاجر)
جواب ما يقال ان هذه الصيغة لا يؤثر فيها الا الجمع وقدا منع حضاجر مع
انتفاء لصيرورته مفردا بالتسمية والحكم ينتفي بانتفاء العلة المنحصرة وتقرير
الجواب مع انتفاء العلة بالتسمية بالقول بوجودها اعتبارا لكونه منقولا عن
الجمع (عليا) حال من ضمير قوله غير منصرف ومعمول المضاف اليه لا
تقدم على المضاف الا في غير فانه في حكم لا حيث يجوز انازيدا غير ضارب
كايحوز انازيدا لا ضارب او مفعول اعني وفيه وفي بعض النسخ علم بالرفع وهو
بدل او خبر مبتدأ محذوف والجملة معترضة (للضبع) وهو انثى الضبعان
ويقال لها بالفارسية كفتار (غير منصرف لانه منقول عن الجمع) لانه في الاصل
جمع حصجر وهو عظيم البطن سمي به الضبع لعظم بطنها على المبالغة واتما لم
يقبل في الجمع شرطه ان يكون في الاصل كافي الوصف لامكان اعتبار مطلقه
بارادة الجمع في الحال او في الاصل بخلاف الوصف وفيه ان قوله لانه منقول
عن الجمع اشار الى ذلك فلا حاجة الى التطويل (وسراويل) مبتدأ (اذ لم يصرف)
جواب ما يقال ان سراويل مفرد بمعنى سروال ليس بجمع منقول عنه وهذا
الوزن لا يمنع الا بذلك ووجه الجواب انه جمع حكما بالجل على الموازن او تقدير
لفرض انه جمع سروال استعمال بمعنى السروال او بتسمية كل قطعة من السراويل
سروال (وهو) اي عدم صرفه (الاكثر) اي مذهب اكثر النحاة او اكثر
استعمالا والجملة معترضة (فقد قيل) جزاء الشرط والشرطية خبر المبتدأ
(اعجمي) اي هو اعجمي والجملة متأويل هذا القول مفعول مالم يسم فاعله
(جل) ضميره مفعول مالم يسم فاعله والجملة صفة اعجمي او خبر بعد خبر
للمبتدأ المحذوف (على موازنه) اي ما يوازنه وما يوافق في الوزن من نحو اناعيم
وقناديل وهو مفعول به بواسطة على واتما جل عليها لان الاعجمي دخيل

والدخيل في كل شيء الى جنسه ميل ولان الدخيل لابد وان يتحقق بنوع والموازن
بالاتحاق اليق واحرى (وقيل هو عربي جمع) خبر بعد خبر للمبتدأ المحذوف
(سروال) يقال بالفارسية شلوار (تقديرا) مصدر لقليل هذا القول قول
بتقدير وفرض وعلة له اي قيل هو جمع لغرض ذلك او مصدر محذوف
العامل اي قدر تقديرا وفرضا (واذا صرف) لو قال وان صرف مكان اذا
لكن اصوب (فلا اشكال) فيه باعتبار انتفاء الجمعية ولا حاجة حينئذ الى
الجل والتقدير فان قيل يشكلى حينئذ منع مصابيح وقناديل لموازنتهما
مفردا وهو سراويل فكيف ينتفي جنس الاشكال قيل معناه فلا اشكال
فيه والاشكال المذكور في قناديل و مصابيح لافيه وفيه اللهم الا ان
يعتبر الندرة (ونحو جوار رفعا وجر اكفاض) اي كل جمع من النقص
على وزن فواعل يابيا كجوار او واويا كدواع فهو في الرفع والجر كقاض في اسكان
اليا لثقلها عليه وحذفها للسالكين وتعوض التنوين عنها لجر النقصان
وفي النصب كضوارب لحقته ولم تعرض للواوي كدواع لصيرورته بعد
الاعلال مثله واصل جوار فيها جوارى وجوارى منونين بناء على ان
الاصل في الاسم الانصراف فاسكنت الياء استثقلا وحذفت للسالكين وجعلت
التنوين عوضا عنها فلم يسقط عن غير المنصرف كتا اخت وبنت كانت التانيث
فجعلت بعد حذف اللام عوضا وطولت في الخط ولا تصير في الوقف هاء وقيل
اصله في الرفع جوارى مرفوعا غير منون لمنع الصرف فاسكنت الياء استثقلا
وحذفت كافي يوم يدع الداعي وعوضت عنها التنوين فيلزم حذفها في جر جوارى
منمونا فترلت الفتحة الواقعة في موضع الجر منزلة الجر في الاستثقال فاسكنت
الياء فحذفت وعوضت عنها التنوين وقيل عوض التنوين فيها عن الحركة
وحذفت الياء للسالكين وبعضهم يبق الفتحة في الجر نظرا الى صورة الفتحة
تمسكا بقول الفرزدق ولوان عبدالله مولى هجوته * ولكن عبدالله مولى
الموالي * وانصواب مولى لان العبرة للمعنى لا للصورة وهذه الفتحة جر معني
والبيت وارد على خلاف القياس او محمول على وجه آخر (التركيب) هو
جعل الكلمتين كلمة واحدة بغير حرفية الجزء الثاني من المركب بمنزلة تاء التانيث
بدليل فتح الاول كما يفتح ما قبل التاء وتصغير الاول مع بقاء فتحة على ما كان
عليه فاشبه طلمحة والتانيث شرط العلية فكذا التركيب احد الجزئين فلا يرد
النجم وبصري علين (شرط العلمية) يلزم التركيب او يتحقق السبب الثاني

(وان لا يكون باضافة) لان التركيب الاضافي يخرج الاسم الى حكم الصرف فكيف يؤثر في منعه (ولا باسناد) لان التركيب الاسنادي يوجب بناء المركب فلا يوجب منع الصرف الملزوم للاعراب المنافي له واشترط عدم كون الثاني صوتا كسيبويه وعرويه ظاهر لمنافات الاعراب البناء فتركه اعتمادا على ظهوره ولعل اختياره في نحو خمسة عشر علما منع الصرف بتأثير التركيب كما هو قول بعضهم فيه ولهذا لم يشترط عدم التضمن (مثل بعلبك الالف والنون ان كانا في اسم) اي غير صفة (فشرطه) اي شر ذلك الاسم والجملة الاسمية جواب الشرط ويحتمل ان يكون الفاء في جواب اما المحذوفة قيل قوله الالف والنون (العلمية) اي كونه علما ليتحقق السبب الثاني اذ لا يتصور معها غيرها او ليمتنع التاء فيتحقق الشبه بالفي التانيث اوليلزم الزيادة بالعلمية (كعمران) اي هو مثل عمران (او صفة) عطف على قوله اسم اي او كانا في صفة وكلمة او هذه محل نظر والجواب انها ترديد بين الشرطين باعتبار ما صدق المشروط عليه لا باعتبار الماهية حيث لا يتحقق في الجزئي الا احد الشرطين وان اجتمع في الكل كلاهما (فانتفاء فعلاية) اي فشرطها انتفاء فعلاية كانتفاء حجارة لثلاثين في شبيهه بالفي التانيث بدخول التاء الممنوعة عنها (وقيل) شرطه (وجود فعلي) بعد ان يكون على فعلاية بوجود فعلي وفيد او ليتحقق شبههما بالفي التانيث باختلاف صيغتي المذكر والمؤنث (ومن ثم) من سببية وتمد للإشارة الى المكان الاعتباري (اختلف في رجن) الظرف مفعول مالم يسم فاعله اي من لاجل الاختلاف في شرط تأثير الالف والنون اختلف في صرف لفظ رجن حيث يصرفه من اشتراط وجود فعلي لعدم مجي رجن ومنعه من اشتراط انتفاء فعلاية لانتفاء رحانة (دون) ظرف اختلف (سكران وندمان) اي لم يختلف في سكران بل اتفق على منعه لوجود الشرط على كلا القولين لانتفاء سكرانة ووجود سكرى ولم يختلف في ندمان بل اتفق على صرفه لانتفاء الشرط على كلا القولين لوجود ندمانه وعدم ندمي (ووزن الفعل) الاضافة من قبيل اضافة العام الى الخاص بمعنى اللام بمجرد النسبة للاختصاص والالايفيد الخبر شرطه ان يخص به اي شرطه في منع الصرف احدا الامر من الاختصاص بالفعل او وجود زيادة كزيادة الفعل في اوله ليتحقق جهدا القرعية (كشمر) اسم فرس (وضرب) واقندر واستخرج وانكسر ونحوها مالم يوجد في الاسم الامتقولا او اعجميا نحو بقم وشلم وانما مثل يضرب ولم يمثل بعرويه لانه لو سمي بنحو ضرب

ودحرج معروفا ينصرف وهو اختيار الخليل وبونس وابي عمرو وغيرهم من النحاة وزعم عيسى انه لا ينصرف (او يكون في اوله زيادة) اسم يكون وخبره في اوله وهي احدى حروف اتين فان قيل اول اجر هي الزيادة فيتحدا الظرف والمظروف قيل بينهما عموم وخصوص والاعم يصلح مظروفا للاخص او يراد اول حروفه الاصول او يقال معناه في اوله صفة الزيادة وقوله زيادة اي من زيادة مجازا على التأويلين او على حقيقته (كزيادته) صيغة زيادة اي كائنه مثل زيادة الفعل ليكون غالبيا الفعل غلبة معتبرة غير اتفاقية بناء على الدليل وهي وجود زيادة مثل زيادة الفعل في اوله بخلاف نحو ضارب علما فانه وان كان غالبيا في الفعل لكن الغلبة اتفاقية غير مبنية على الدليل ولذا لم يذكر الغلبة بل ذكر سببها لان الغلبة المعتبرة هي المبنية على السبب (غير) صفة زيادة (قابل للتاء) اي صالح للتاء اللاحقة قياسا بخلاف اربعة باعتبار الذي امتنع عن الصرف لاجله بخلاف اسودة للحية فانه ممنوع مع قبوله التاء لمجي اسودة للحية الاثني حيث لا يقبلها باعتبار الوصف الاصل بل باعتبار الغلبة العارضة اعلم ان وزن افعال غالب في الفعل غلبة معتبرة مبنية على الدليل وهو وجود زيادة كزيادة الفعل في اوله غير قابل للتاء ويبان الغلبة ان افعال في الاسم انواع افعال الصفة وافعال التفضيل وافعال الاسم فافعال التفضيل يعارضه افعال التعجب وافعال الصفة يعارضه افعال المتكلم من باب وافعال الاسم الفاظ مسموعة يعارضها ما جاء من باب الافعال من نحو الخ واشفق من ابتداء الفعل غير مبنية على ثلاثي فبقى افعال المضارع من باب اخر وافعال من باب الافعال مما له ثلاثي سالما عن المعارض تثبت غلبته في الفعل (ومن ثم) اي لاجل اشتراط عدم قبول التاء (امتنع اجر) لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء ولزوم وجود المشروط عند وجود الشرط وفي جعل وجود الشرط علة للشرط نظر (وانصرف يعمل) لقبوله التاء لمجي بهمة للنافقة القوية على العمل والسيرو لزوم عدم المشروط عند عدم الشرط لاسيما عند من جعل عدم الشرط موجبا لعدم المشروط (وما فيه علمية مؤثرة) اي الاسم الممنوع الذي وجد فيه علمية مؤثرة جعل العلمية التي جعلها من قبل شرط التعريف مؤثرة ولم يقل ما فيه تعريف مؤثر بناء على قول غيره او على التسامح (اذا نكر) نحو رب سعاد وقطام (صرف لاثنتين) اي لدليل ظهر بطريق الالتزام (من انها) اي العلمية بيان لما (لا تجماع مؤثرة) حال (الاما) مستثنى مفرغ مفعول لا تجماع (هي) اي العلمية (شرط فيه)

اي في هذا السبب اي لاتجتمع سببا من الاسباب حال كونها مؤثرة الاسباب العلمية
 شرط فيه (الاعدل) كهمر (ووزن الفعل) كاجد استثناء ما بقى بعد الاستثناء
 الاول اي لاتجتمع غير ماهي شرط فيه الاعدل ووزن الفعل فانها تجتمع
 مع انها ليست بشرط فيهما (وهما) اي العدل ووزن الفعل (متضادان)
 لاختلاف اوزانها فلا يجتمعان حتى يبق بعد زوال العلمية سببان (فلا يكون) اي
 فلا يوجد معهما الا احدهما في هذا الاستثناء نظر لانه ان قيل في معناه فلا يوجد سبب
 الا احدهما كان على خلاف الواقع وان قيل فلا يوجد سبب منهما كان استثناء
 الكل من الكل لان قوله احدهما لم يرد به احدهما فهو ايضا بمعنى واحد
 منهما فيكون حاصل المعنى لا يوجد سبب منهما الاسباب منهما وفيه انه
 يمكن ان يقدر بقرينة ما سبق فلا يوجد سبب غير ماهي شرط فيه الا احد
 منهما فيستقيم المعنى واللفظ وفيه وفيه والظاهر ان التقدير فلا يوجد سببها ان العلتان
 معا الا احدهما (فاذا نكر) اي الاسم الذي لا ينصرف في المعرفة (بقى بلا سبب)
 فيما هي شرط فيه حيث ينعدم المشروط عند عدم الشرط (او على سبب
 واحد) فيما هي ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل (وخالف سيبويه
 الاخفش) قيل الاولى رفع الاخفش لان سيبويه استأذنه ونسبة المخالفة قصدا
 الى الاستاذ غير ملائمة بمرتبته وفيه ان نسبتها قصدا الى التميز ابعد من الملازمة
 ولو كانت لتقصدا اظهار الحق لا باس بها من كلا الجانبين الا ترى انها وردت نسبتها
 الى الاستاذ والتميز جميعا في عبارة الفقهاء في قولهم قال ابو حنيفة كذا خلافا لابي
 يوسف بمعنى خالف ابو حنيفة ابا يوسف خلافا وقولهم قال ابو يوسف كذا خلافا لابي
 حنيفة فلا وجه لما ذكره في بعض الشرح من اولوية رفع الاخفش (في مثل
 اجر علما) حال من معنى المماثلة اي ما يماثل اجر حال كونه علما او تميز مثل
 على التمرة مثلهما زيدا اي في علم مثل اجر ولا يتعلق قوله علما بقوله خالف
 لقساد المعنى (اذانكر) ظرف خالف (اعتبارا) ان كان سيبويه فاعلا فقوله
 اعتبارا مفعول له او تميز او حال حذف مضاف اي حال كونه ذا اعتبار
 للصفة او ظرف زمان لان المصدر قد يجعل حينما او مفعول مطلق يكون
 الاعتبار المذكور نوعا من المخالفة او بحذف مضاف اي خالف سيبويه
 مخالفة اعتبار للصفة وان كان سيبويه مفعولا يجوز ما ذكرنا من الوجود الا كونه
 مفعولا لعدم اتحاد الفاعل ويمكن حينئذ ان يكون بدل الاشتمال ايضا بحذف
 الضمير اي خالف الاخفش سيبويه اعتباره للصفة (للصفة) اي للصفة

الاصلية مفعول به لقوله اعتبارا واللام لتقوية الحمل (بعد التنكير) ظرف
 اعتبارا والاخفش لم يعتبر لان الساقط بالحمل التي هي وضع ثان ساقط
 من درجة الاعتبار ويحاج بان الساقط مانع يعتبر وبعد زوال مانع
 (ولا يلزمه) اي سيبويه (باب حاتم) اي كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء
 العلمية جواب عن اشكال يرد على سيبويه وجه المسئلة المذكورة وتقديره ان
 يقال انه اعتبر الوصف الاصلي بعد التنكير وان كان ذابلا فيلزمه ان يعتبر
 في حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف الوصف الاصلي والعلمية
 فيحاج انه لا يلزم سيبويه باب حاتم كاذ كرت حيث لم يعتبر فيه الوصف الاصلي
 لتحقيق المانع وهو لزوم اعتبار ضد الوصف والعلمية في حكم واحد وحدة
 فردية وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف اعتبار الوصف والعلم في منع الصرف
 فانه ايضا باعتبار الضدين في حكم واحد وهو منع الصرف لكنه واحد
 وحدة نوعية لافردية (لما يلزم) اي سيبويه اثار يتعلق بنفي الفعل لا بالفعل
 المنفي والابتوجه النفي الى القيد يبق اصل الفعل مثبت فيفسد المعنى (من اعتبار
 المتضادين) بيان لما اي الوصف والعلم ووجه تضادهما ان العلم مخصوص
 والوصف للعموم وكون الوصف ذابلا والعلمية متحققة باق الاجتماع دون
 التضاد (في حكم واحد) وحدة فردية لاونوعية وهو منع صرف لفظ واحد
 وذا تمتع لانه ان اعتبر كل ضد مؤثرا تاملزم توارد المؤثرين على اثر واحد
 وان اعتبر جزء المؤثر لزم اجتماع الضدين فان قيل قد جاء اعتبار المتضادين في حكم
 واحد كثيرا كاعتبار الحركتين المتضادتين في حصول الاختلاف ويحمل الضدين
 لتغير العالم ونحو ذلك قيل اعتبار المتضادين وجعلهما على حكم واحد يمنع تخلاف
 العلل الحقيقية الطبيعية كحصول الحركتين المختلفتين حصول اختلاف الاخر ويحمل
 الضدين لتغير العالم ونحو ذلك اذا لم ير العقل فلا يلزم من اعتبار الضدين في حكم
 واحد عند وجود التأثير الطبيعي اعتبارهما في بدون التأثير الطبيعي المحض الجعل
 والاعتبار او يقال ان التغير والاختلاف وان كان كل منهما حكما واحدا ظاهر
 الكنه متضمن حكيمين معنى لكونه عبارة عن تحقق حالة وزوال حالة اخرى
 (وجميع الباب) اللام للعهد اي باب غير المنصرف (باللام) اي بلام التعريف
 والبالا لسيبويه متعلق بنجر (او الاضافة) نحو مررت بالاجر وعركم (بنجر)
 الجملة خبر المبتدأ (بالكسر) اي بصورة الكسر اذا الكسر من القاب البناء
 فيستحيل الانحرار به فلا بد من حذف او تجاوز وانما بنجرهما لانها لكونهما

معظم خواص الاسم يقو بان جهة الاسمية ويعدان عن الفعل فيضعف تأثير شبهه ولان
الجر يستقطب التثنية الساقتل شبه الفعل وهنالم بسقطت شبه الفعل بل باللام والاضافة
فليتبعه الجر وقيد الكسر مناط الفائدة اذ غير المنصرف بغير اللام والاضافة
يخرج لكن بصورة الفتح وبعد اللام والاضافة يغير بصورة الكسر المرفوعات
جمع المرفوع دون المرفوعة لان افراده الاسماء والجمع بالالف واثاء كما يكون لمؤنث
يكون لصفات غير العقلا ايضا نحو الجبال الرامحات والكواكب الطالعات
وهذا تقسيم للعرب باعتبار اقسام الاعراب (هو) ضمير الفصل (ما شتمل)
خبر المرفوعات وتذكير هو افراده باعتبار الخبر او تأويل كل واحد او بعوده
الى المرفوع المذكور معنى لدلالة المرفوعات عليه ويكن ان يكون قوله
والمرفوعات خبر مبتدا محذوف والتقدير هذا ذكر المرفوعات وقول هو
ما شتمل جملة مستأنفة وما كناية عن الاسم والمعرب موصولة واشتمل صلة
والعايد ضميره (على) مفعول به لاشتمل (علم الفاعلية) اى على علامتها
حركة او حرفا وهما الرفع والواو والالف لفظا او تقديرا والاعراب المحلى
لايشتمل عليه اللفظ فلا يكون نحو جاء في هؤلاء مرفوعا لزمعنى الرفع المحلى انه في
محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا والياء للنسبة او مصدرية اى الخصلة
المنسوبة الى الفاعل او كونه فاعلا حقيقة او حكما وانما لم يقل علم الرفع لتناول
الحرف ايضا ولئلا يلزم تعريف الشيء بما يوايه في المعرفة والجهالة ويشير الى
اصالة الفاعل في باب الرفع (فنه الفاعل) اى اذا عرفت هذا فقول مع الفاعل
اى بما شتمل او من المرفوعات وتذكيره وتوحيده بما عرفت من التأويلات في هو
ما شتمل وقيد والفاعل مبتدا متقدم الخبر وانما قدمه لانه اصل المرفوعات لانه
جزء الجملة الفعلية التى هى اصل الجملة ولان عامله اقوى بخلاف المبتدا ولانه
اشد في باب الركينة حيث لا يجوز حذفه الا بد شي مسدده وفيه ولان رفعه
لا يسخن بانواعه بخلاف المبتدا وفيه وقيل اصل المرفوعات المبتدا لانه باق
على ماهو الاصل في المسند اليه وهو التقدم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل
حكم جامدا او مشتقا فكان اقوى بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه باحكام متعددة
في تركيب واحد بخلاف الفاعل فان حكمه واحد ليس الا (وهوما) اى اسم
غير تابع (استداليه الفعل) بلاتجعية فلا يدخل في الحد تابع الفاعل بدلا او عطا
او غيرهما لان المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجوزات
المذكورة غير التوابيع بقرينة السياق وهو ذكر التوابيع بعد ذلك (اوشبهه)

(وانما قال)

وانما قال اوشبهه لانه اول نحو زيد قائم ابوه (وقدم) الفعل (عليه) اى على
ذلك الاسم عطف على قوله اسند احوال بتقدير قد واحترز به عن نحو زيد
في زيد ضرب لانه بما اسند اليه الفعل لكننه مؤخر عنه فان قيل الفعل فيه
مسند الى الضمير دونه قيل مسند اليه ايضا والاسناد اليه يتكرر كما عرفت في
المفتاح وغيره وما قيل ان قوله وقدم عليه لدفع الوهم دون الاحتراز فعلى
تقدير تسليم عدم الاسناد الى زيد (على جهة) اى واقعا على طريقة (قيامه به)
اى حصول الفعل بذلك الاسم وصدوره عنه وطريق قيامه به ان لا يكون
الفعل مبنا للمفعول اى لا يكون على صيغة المجهول واحترز به عن نحو ضرب
زيد ومضروب غلامه ولم يقل قيامه به او قائم به لئلا يخرج مات زيد او طال
زيد (مثل قام زيد) مثال الفعل (وزيد قائم ابوه) مثال شبه الفعل (والاصل)
اى الاولى واول قال الاولى ان يليه لكان احصر واوضح واحسن لمراعاة
الاشتقاق ويمكن ان يقال ان الاولوية تحتل ان يكون عارضة لا بحسب الاصل
فلدفع ذلك لم يقل كذلك (ان يلى فعله) لانه بجزء منه (فلذلك) اى لاجل
ان الاصل في الفاعل ان يلى الفعل فان قيل ما وجه اجتماع آلتى التعليل قيل اللقاء
للتجعة واللام للتعليل كما مر (جاز ضرب غلامه زيد) اى جاز هذا التركيب
لتقدم معاد الضمير وهو زيد حكما لتقدم الفاعل على رتبة (وامتنع ضرب
غلامه زيدا) لازوم الاضمار قبل الذكر لتأخر المعاد وهو المفعول لفظا ورتبة
بناء على اصالة تقدم الفاعل عليه خلافا للاخفش وابن جنى فانهما جوزاه
تمسكا بقوله جزى به عنى عدى بن خاتم * جزا الكلاب العاويات وقد فعل *
والجواب ان الضمير للمصدر اى رب الجزا وانما لم يعتبر التفسير بزيد كما في تنازع
الفاعلين لان ذلك يختص بالعمدة والضمير المضاف اليه غير عمدة الا ترى انه
لا يضم المفعول في الاول اذا عمل الثاني عند تنازع الفاعلين مع كون الاسم الظاهر
مفسر له وما قيل ان الاضمار قبل الذكر في التنازع للضرورة ولا ضرورة
هنا ففيه نظر لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقضاء الفاعل وفيه (واذا اتقى
الاعراب لفظا) تمييز (فهما) اى في الفاعل والمفعول (والقرينة) حالة
او مقالية نحو ضرب موسى عيسى بخلاف ضرب سعدى موسى او ضربت
سعدى موسى او ضرب عيسى العاقل موسى العاقل او اكل المكثرى يحيى
لوجود القرينة من تذكير او تأنيث او صفة او عدم صلاحية احدهما الفاعلية
كالمكثرى فان قيل قد اعتبر ههنا لزوم القياس ولم يعتبر في تقديم المفعول

٧ اشارة الى ان لمن
متعلق بنم او مثل نعم

نعم

على الفعل في هذه الصورة نحو موسى ضرب عيسى واجيز الوجهان وكذا
في نحو اقام زيد وغير ذلك مما اجيز فيه الوجهان او الوجوه قيل وكان يكفيه
ان يقول واذا اتى القرينة اذ الاعراب من القرائن اللهم الا ان يقال الاعراب
موضوع للدلالة على الفاعل ونحوه فلا يسمى قرينة ولو سلم فالمراد تفصيل
انتفاء القرينة وتحقيق مقام اللبس والوضح ان يقول واذا خيف اللبس
وكفى (او كان) الفاعلا (مضمرا متصلا) سواء كان المفعول اسما ظاهرا
كضربت زيدا او مضمرا منفصلا كما في ماضرت الاياك او متصلا كضربتك
لامتناع الفصل مع الاتصال (او وقع مفعوله) فقط والضمير للفاعل
(بعد الا) نحو ماضرب زيد الاعراب لانه لو اخر لانقلب الحصر وهذا بخلاف
ما اذا وقع بعد الا او معناها كلاهما نحو ماضرب الاعراب فانه جاز سواء قصد
استثناء عمرو وتقدم الاعراب على الفاعل بقرينة او قصد استثناء امرين عن امرين
وقيل لا يجوز الثاني لضرب الحرف ولا الاول للزوم الالتباس بالثاني
(او معناها) نحو انما ضرب زيد عمرا (وجب تقديمه) اي الفاعل على
المفعول اما في انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس واما في كون
الفاعل ضميرا متصلا فلنا فاة الاتصال الفصل كاذكروا ما في وقوع المفعول
بعد الا او معناها فلنلا ينقلب الحصر المطلوب (واذا اتصل به) اي بالفاعل
(ضمير المفعول) نحو واذا تبلى ابراهيم ربه بكلمات وكذا اذا اتصل ضمير
المفعول بصلة الفاعل او بصفته نحو ضرب زيد الذي ضرب غلامه و اكرم
هندا رجل ضربها ولو قيل بتقديم الفاعل على المفعول جاز في الثاني دون
الاول بجواز الفصل بالاجنبي بين الصفة والموصوف دون الاول نحو قوله
تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم حيث وقع عظيم صفة لقوله لقسم مع انه
انه فصل بالاجنبي وذا جائز بخلاف الموصول (او وقع) اي مجرد الفاعل
وقيل لا حاجة الى التقييد كما هو ظاهر لفظ المصنف (بعد الا) نحو ماضرب
عمرا الازيد (او معناها) اي معنى الانحو انما ضرب عمرا زيد (او اتصل به)
اي بالفعل (مفعوله) اي مفعول الفعل (وهو) اي الفاعل (غير متصل) بالفعل
احترازا عن نحو ضربتكم مثاله ضربني زيد (وجب) جزاء الشرط (تأخير)
اي تأخير الفاعل عن المفعول اما في اتصال ضمير المفعول فللتحرز عن لزوم
الاضمار قبل الذكر واما في وقوعه بعد الا او معناها فلنلا ينقلب الحصر
المقصود واما في اتصال المفعول للامتناع الفصل مع الاتصال (وقد) للتقليل

(يُحذف)

(يُحذف الفعل) اللام للهداية الرافع للفاعل (لقيام) اي وقت قيام قرينة وحصولها
اذ قيام القرينة شرط لالة (قرينة دالة على الحذف) يعتبر المحذوف (جوازا) اي
حذفا جائزا (في مثل) ظرف جواز (قولاك زيد) بدل من القول والرفع محكي
(لمن قال) صلة من (من مام) مفعول قال اي قام زيد بقرينة السؤال فان قيل لم يعمل
من باب تقدير الخبر فيكون الجملة اسمية فيطابق السؤال وهو من قام لانه جملة اسمية
قيل لو قدر كذلك لطابق السؤال صورة ولا يطابق معنى لان قوله من قام سؤال
عن الفاعل من غير تردد في الحكم وزيد قام يفيد تقوى الحكم بتكرار الاستناد
فلا يطابق السؤال او يقال تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل
يوجب حذف شرطها والتقليل في الحذف اولي (وليكن) وواو الكاشة
لعطف مثال على مثال لا واو البيت وهو في مرتبة زيد بن نهشل في بحر الطويل
على قبض فعولان ومفاعيلن في المصراع الاول وقبض فعولان في ابتداء
المصراع الثاني ومفاعيلن الواقع عروضا هو اخر المصراع الثاني (يزيد)
مفعول مالم يسم فاعله ليكن (ضارع) اي عاجز وهو فاعل الفعل المحذوف
اي يبيكه ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو من يبيكه (لخصومة) اللام
بمعنى الوقت اي وقت خصومة او للعلة ان اريد خصومة غيره اياه وفيه
(وختبط) وهو سايل العطا من غير وسيلة (بما تطيح الطوايح) متعلق بليك
اي ليكن يزيد من اجرا اهلاك المهلكات او محتبط اي يبيكه محتبط من اجل
اهلاك المهلكات ماله لانه كان ظهير الضارعين ومعين الضعفاء ومعطف
السائلين المحتبطين (ووجوبا) عطف على جوازا اي حذفا واجبا (في مثل)
تركيب (وان احد من المشركين استجارك) تقديره وان استجارك احد من
المشركين استجارك اي يجب الحذف في كل ما فسر فيه المحذوف لثلاثين الجمع
بين المفسر والمفسر فان قيل قد يلزم كافي المفسر باي وان وعطف البيان قيل
ذلك تفسير المعنى وهذا تفسير المحذوف وصح الجمع بين المفسر والمفسر ثم
ولم يصح هنا لانه بالجمع لا يبقى المفسر محذوفا فلا يكون هذا تفسير المحذوف
(وقد يحذفان) اي الفعل والفاعل (في مثل) اي نظير (نعم) ٧ الموقلة
او موقلة (لمن قال اقام زيد) مفعول قال نقوله نعم اي قام زيد فان نعم دالة على تصديق
ما سبق عليه وحذف الجملة هنا جائز لا واجب ونعم قرينة له لاسادة مسد الجملة
(واذا تنازع) اذا شرط اي اذا قصد توجده الفعلين الى اسم واحد وهذا في القلب
واما بعد التركيب فلا تنازع اذ كل سبب في معموله من ضمير او محذوف

٧ اشارة الى ان لن
متعلق بنعم اول ثلث نعم
سجد

او مذكور وهذا شروع في حكم اخر للفاعل وهو اضماره عند التنازع وذكر سائر احكام تنازع استطرادا (الفعلان) فاعل تنازع والفعلان بيان اقل ما يتحقق فيه وجود التنازع ولا يختص التنازع بالفعلين فانه قد يوجد التنازع في اكثر من الفعلين نحو مجاء في الصلوات الماثورة كما صليت وسلمت ورجعت وترجت على ابراهيم وذكر الفعلين لا صالة الفعل في العمل اذ التنازع لا يختص بالفعلين بل يجري في غيرهما نحو زيد ضارب ومكرم عمرا وبكر كريم وشريف ابوه (ظاهرا) مفعول تنازع جاذبه الشيء اذا نازعته اياه والتجاذب التنازع من باب تجاذبنا الثوب قيد بالظاهر لانهما اذا تنازعا مضرا يلتحق بميليه وليس فيه جواز اعمال كل منهما (بعدها) صفة ظاهرا اي ظاهرا واقعا بعدهما اذ المقدم او المتوسط يلتحق بالاول سيحققه هو قبل التكلم بالثاني فلا يكون له فيه مجال تنازع فلا يكون من هذا الباب (فقد يكون) اي التنازع جزأ الشرط اي الجزأ محذوف والتقدير واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما جاز اعمال كل منهما او جزأ الشرط قوله فان اعلمت الثاني الى اخره (في الفاعلية) اي واقعا في فاعلية الاسم الظاهر اي كونه فاعلا (نحو ضربني واكرمني زيد وفي المفعولية) اي مفعولية الاسم الظاهر اي كونه مفعولا (نحو ضربت واكرمت زيدا وفي الفاعلية والمفعولية) اي فاعلية الاسم الظاهر ومفعوليته معان مقتضى احد الفعلين الفاعلية والاخر المفعولية (مختلفين) خبر كان المحذوف اي اذا كانا مختلفين فعلا احدهما رافع والثاني ناصب نحو ضربني واكرمت زيدا او حال من الفعلين المفهومين من الضمير في فقد يكون وهو العامل في قوله وفي الفاعلية والمفعولية بواسطة العطف اي فقد يكون تنازع الفعلين مختلفين في الفاعلية والحال يصح ان يكون عامله معنويا مفهوما من الكلام من حيث المعنى وليس من اعمال الضمير فانهم (ويختار البصريون) اي نحة الصبرة والاختلاف في الاختيار والاولوية دون الجواز والجملة عطف على الجزأ المحذوف اي واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما يجوز اعمال كل منهما ويختار البصريون كذا (اعمال الثاني) اي اعمال فعل الثاني مع تجويز اعمال الاول لانه اقرب الطالبين الى المطلوب فهو على اخذه اقدر و لازوم الفصل على تقدير اعمال الاول ولاستعاضة الاستعمال على ذلك في القرآن وكلام الفقهاء منه قوله تعالى هاؤم اقروا كتابيه وآتوا في فرغ عليه قطرا * وقول الشاعر * وكتابه دماء * كأن متونها * جرى فوقها واستشعرت

لون مذهب وفوله قضى كل ذي دين فوق عزيمة وعزة مطول معنى غيرهما اذ لو اعمل الاول لقل اقرؤه وافرغه واستشعرت وفوفيه ومعنى هو لان الاختيار اضمار المفعول في الثاني عند اعمال الاول ووجوب ابراز الضمير في صفة جرت على غير من هي له الا ان ضميره اضم على شريطة التفسير بخلاف مطول فانه وان جرى على غيري من هي له الا ان اضمه اضم على شريطة التفسير (والكوفيون) اي ويختار نحة الكوفة (الاول) اي اعمال الاول مع تجويز اعمال الثاني لانه اسبق الطالبين فهو اولى باعطاء المطلوب ولان اعمال الثاني يوجب الاضرار قبل الذكر (فان اعلمت الثاني) الفاء للتفسير وبدأ ببيان اعمال الثاني لانه الاولى والاكثر استعمالا (اضمرت) جزاء الشرط (الفاعل) اذا اقتضى الفاعل (في) الفعل (الاول) يجوز اضرار قبل الذكر في العدة بشرط التفسير ولزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف كما ستعرف (على وفق) اي على موافقة الاسم (الظاهر) الواقع بعد فعلين افراد او ثنية وجمعاً وتديكراً وتأنيثاً لعود ذلك الضمير اليه (دون) ظرف اضمرت (الحذف) اي حذف الفاعل لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا سد شيء مسده (خلفا) اي يخالف القول بالاضرار دون الخلاف خلفا (للكسائي) ويظهر اثر الخلاف في نحو ضرباني واكرمني الزيدان عندهم وضربني واكرمني الزيدان عنده والكسائي انما يقول بحذف الفاعل دون اضماره تحرزا عن الاضرار قبل الذكر والجواب بان الاضرار قبل الذكر بشرط التفسير في الجملة جائز نحو نعم رجلا وقل هو الله احد بخلاف حذف الفاعل بدون سد شيء مسده فانه لم يوجد اصلا وفيه انه جاء حذف الفاعل في نحو اسمع بهم وابصر حيث حذف بهم وهو فاعل عند سيبويه ومقام وما قعد الا انا ونحو اطعم في يوم ذي مسغبة وفيه ان المصدر قاصر في العمل لا يجب فيه وجود الفاعل فقوله اطعم من باب عدم الفاعل لعدم الاقتضاء كما في الجوامد لامن باب حذف الفاعل والامثلة السابقة من باب تقدير الفاعل لامن باب حذفه نسياً والمحذوف من باب التنازع محذوف نسياً (وجاز) اعمال الثاني عند اقتضاء الاول الفاعل والجملة معترضة لبيان خلاف الفراء والواو اعتراضية (خلفا للفراء) اي يخالف هذا القول بالجواز خلفا للفراء فانه يمنع جواز ذلك لازوم احد المحذورين الاضرار قبل الذكر وحذف الفاعل وروى عنه بتشريك الرافعين او اضماره بعد الظاهر كافي صورة تأخير

الناصب يقال ضربني واكرمني زيد وهو ضربني واكرمت زيدا هو ورواية
المتن غير مشهورة عنه (وحذفت) عطف على قوله اضمرت (المفعول)
تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة وهو متمتع
وربه رجلا شاذ (ان استغنى) شرط استغنى عن الجزاء تقدم ما يغني عنه (عنه)
مفعول مالم يسم فاعله (والا) اي وان لم يستغن عنه (اظهرت) جزاء الشرط
اي اظهرت المفعول به نحو حسبي منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز
حذف احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضمارة ثلثي لزم الاضمار قبل الذكر
في الفضلة (وان اعلمت) الفعل (الاول) عطف على الشرطية السابقة وهي
قوله فان اعلمت الثاني (اضمرت) جزاء الشرط (الفاعل في) الفعل (الثاني)
نحو ضربني واكرمت زيدا واضمرت (المفعول) ويتعلق باضمار المفعول قوله
(على) القول (المختار) لثلاثي توهم بالحذف على ان الثاني غير متوجه الى
المذكور ولان اضماره ليس قبل الذكر لتعلق الاسم الظاهر بالفعل الاول
وهو مقدم على ما ضمير في الفعل الثاني حكما ولا يحذف مع امكان اضماره
(الان يمنع مانع) اي اضمرت في جميع الاوقات الا وقت منع مانع عن الاضمار
(فتظهر) المفعول نحو حسبي وحسبتهم منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعل
حسبي فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول في
حسبتهم واظهر الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفردا خالف
المفعول الاول ولو اضمر مثني خالف المعاد وهو قوله منطلقا (وقوله امرء
القيس) اي مقوله وهو مبتدأ قوله ولوانما اسعي لادنى معيشة (كفاني ولم
اطلب قليل من المال) وهذا المصراع بدل من قول امرء القيس واخره *
ولكنما اسعي لجد مؤثلا * وقد يدرك الجد المؤثلا امثالي * اي ولو ثبت ان
سعي لادنى معيشة كفاني قليل من المال ولم اطلب الجد المؤثلا ولكنما اسعي
لجد مؤثلا (ليس) خبر (منه) اي من باب تنازع الفعلين ان كان لم اطلب عطف
على كفاني ومنه باعمال الاول ان كان عطف على مجموع الشرطية او اعتراضية
حيث لا يكون حيث في حيز لو فلا يصير مثبتا فلا يفسد المعنى ولا يسوغ ان
يكون الواو المحال لان الحال قيد للعامل فيستلزم كون الشرط ملزوما للكفاية
المقيدة بانتفاء الطلب وليس كذلك لتحقق السعي لادنى معيشة مع كفاية قليل
من المال مطلقا طلبه اولم يطلبه (لفساد المعنى) اضافة المصدر الى الفاعل
وهذا على تقدير توجيههما الى قليل من المال لاستلزامه انتفاء كفاية قليل

من المال وثبت طلبه على قضية لو التي تجعل المثبت من شرطه او جزاءه
او ما عطف على احدهما منفيا والمنفي من ذلك مثبتا (المفعول) لم يفصل عنه
كافصل المتبادر الشدة تعلقه بالفاعل حتى سماه بعض النحويين فاعلا (مالم يسم)
اي فعل لم يذكر (فاعله كل) ذكر كل لبيان الاطراد (المفعول) ولا يرد نحو
انبت الربيع البقل حيث كان في الاصل مفعولا فيه لانه خرج عن كونه
مفعولا وصار فاعلا لصدق حد الفاعل عليه (حذف) صفة مفعول (فاعله)
مفعوله مالم يسم فاعله لقوله حذف (واقم) ذلك المفعول (هو) تأكيد
الضمير المستتر وانما كد ثلثي توهم اسناد الفعل الى قوله (مقامه) اي الفاعل
(وشرطه) اي شرط مفعول مالم يسم فاعله (ان يغير صيغة الفعل الى فعل
او يفعل) اي صيغة الفاعل الى صيغة المفعول او الى هذين ونحوهما مما بيني
للمفعول فيكون من باب حذف المعطوف الى الماضي المجهول والمضارع المجهول
فيتناول نحو افتعل واستفعل وغيرهما وهذا من باب ذكر العلم وارادة صفة
المشهوره نحو لكل فرعون موسى اي لكل جبار عادلة قاهر (ولا يقع)
موقع الفاعل (المفعول الثاني من) مفعولي (باب علمت) لانه مسند اليه اي
المفعول الاول اسنادا تاما فلواسند الفعل اليه لزم كونه مسندا ومسندا اليه
معا مع كون كلا الاسنادين تاما بخلاف العجبي ضرب زيد لان احدا الاسنادين
وهو اسناد الضرب غير تام والمفعول (الثالث من) مفعولي (باب اعلمت)
اذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا وكذا ثاني مفاعيله
عند اللبس نحو اعلم موسى عيسى اخاه بخلاف اعلمت زيدا هندا ذاهبة
(والمفعول له) بلالام بخلاف ضرب للتأديب وانما لم يقع موقعه لانه جواب
لم يوبل السؤال عن التمية قبل تمام الحكم وفيه انه يوجب امتناع ضرب
ضرب للتأديب وفيه انه لانسب كونه بعد اظهار اللام جواب لم وفيه ولان
النصب فيما قصد عليه مشعر بالعبية اسند اليه فالت نصب والاشعار وفيه انه
يلزم الجواز على هذا الوفاق قرينة والمنع مطلق وايضا النصب في الظروف مشعر
بالظرفية ومع ذلك يجوز الاسناد اليه (والمفعول معه كذلك) اي كالمفعول
الثاني من باب علمت والثالث من باب اعلمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل لان
الواو يمنع الاسناد وتركتها تغير ما هيبة المفعول معه (واذا وجد المفعول به)
في الكلام مع غيره من المفاعيل (تعين) المفعول به (له) اي لاسناد الفعل اليه
لبناء الفعل المجهول له وكون اسناده اليه حقيقة والى غيره من الملابس مجازا

ولا يصار الى غير الحقيقة مع امكانها ولا يرجح عليه المفعول المطلق والزمان بالجزئية ولا المكان بلازمته لكل فعل لان الفعل المجهول غير مبني لذلك (تقول) جملة معللة (ضرب زيد) اقيم المفعول به مقام الفاعل (يوم الجمعة) ظرف زمان (امام الامير) ظرف مكان (ضربا شديدا) مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة (في داره) مفعول به بواسطة حرف الجر على اصطلاح الجمهور واما على اصطلاحه فهو مفعول فيه حيث جعل تقدير في شرط النصب لاشترط المفعول فيه فيلزم تكرار نظير ظرف المكان وترك نظير المفعول به بواسطة (فتعين زيد) كترى فان قيل قوله اذا وجد وقوله تعين له وقوله تقول امور مستقبله وقوله فتعين زيد ماض فالكلام غير منظم قيل الماضى بمعنى المستقبل كما في قوله تعالى ففرع من في السموات الاية والفاء للتعليل على التمثيل المذكور لانه اذا قيل تقول كذا فتعين زيد فكانه قيل مثاله كذا لانه تعين فيه زيد كترى (فان لم يكن) كان تامة اى فان لم يوجد المفعول به (فجميع) اى جميع المفاعيل (سواء) اى مستوية لاستواء الكل في عدم بناء الفعل له وكون الاسناد اليه مجازا فان قيل لو اريد الجميع مع المفعول به لم يستقم لابتناؤه على قوله فان لم يكن وان اريد جميع ماسوى المفعول به فهي سواء مطلقا وجد المفعول به او لم يوجد قيل المراد ان لم يوجد المفعول به فجميع ماسواء سواء في الجواز وعند وجوده كانت سواء في عدم الجواز او المراد ان لم يوجد المفعول به فجميع ما يذكر في التركيب من المفاعيل سواء وان وجد فجميع ما ذكر فيه منها ليس بسواء لترجح المفعول به ولو قال والبواقي سواء لكان اخصر واظهر (و) المفعول (الاول من) مفعولى (باب اعطيت) وكسوت اى الفعل المتعدى الى المفعولين تانيهما غير الاول (اولى) من قيامه مقام الفاعل (من) المفعول (الثانى) لانه مكتس وعاط اى اخذ فهو انبى بالفاعل والبق بالمقام ويجب عند اللبس نحو اعطى زيد عمرا (ومنها) اى من المرفوعات (المبتدأ) مبتدأ متقدم الخبر والجملة عطف على قوله فانه الفاعل (والخبر) جمعها في فصل واحد لمكان التلازم بينهما على ما هو الاصل واشتركا في العامل المعنوى وغير ذلك (فالمبتدأ) مبتدأ (هو) ضمير الفصل فان قيل ماله اتى بضمير الفصل في حد المبتدأ والخبر دون حد الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله قيل اكتفى في بعض الحدود بالخصر المستفاد من المقام لمكان الاطراد والانعكاس وصرح بذلك في بعضها لتكون صورة التصريح دالة على صورة الاكتفاء وقيل صرح

بالخصر هناردا على من زعم ان اسم المفعول مبتدأ وفيه (الاسم) انظرا او تقدير او هو خبر المبتدأ (المجرد) صفة الاسم وتعلق به قوله (عن) ماهية (العوامل اللفظية) اى الاسم الذى لم يوجد فيه عامل لفظى واحترز عن الاسم الذى فيه عامل اللفظى فان قيل التجريد سلب الوجود معنى وسلب الكل يوجب سلب العموم لاعموم السلب فيصدق عند عدم بعض العوامل ووجود البعض لان التجريد عن شمول الوجود كما يكون بشمول العدم يكون بالافتراق ايضا قيل التجريد وان كان سلبا لكن على وجه العدم اذ النسبة ايجابية واثبات التجريد عن جميع العوامل بان لا يوجد فيه عامل على سبيل عموم السلب لاسلب العموم او يقال سلنا انه بمعنى السلب البسيط فيفيد سلب العموم وسلب العموم يحتمل شمول العدم والافتراق فتبين احدهما وهو شمول العدم بالقريية واعلم ان التجريد يقتضى سبق الوجود وقد ينزل الامكان منزلة الوجود كافي قولهم ضيق ثم الركبة وسبحان الذى صغر جسم البعوض وكبر جسم الفيل وقوله تعالى امتنا اثنتين واحيتنا اثنتين بسمية العدم الاصل امانة وهنا من هذا القيل وقوله اللفظية اى المنسوبة الى اللفظ نسبة المفعول الى المصدر او نسبة الجزئيات الى الكلى وفسر العلامة جارا لله الزمخشري في الفصل العوامل اللفظية باب كان وان وعلمت حيث قصد بيان ما هو المشترك بين المبتدأ والخبر قايلاهما الاسمان المجردان عن العوامل اللفظية للاسناد والمشارك بينهما التجريد عن العوامل التى من شأنها ان تدخل عليهما وهى الابواب الثلاثة وفروعها ليس الا والمصنف عرف المبتدأ وحده فبالخبرى ان يطلق فاعرف ولا يرد عليه نحو بحسبك درهم لان الزائد غير معتد به (مسندا اليه) مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مسندا وهو حال معتمد على ذى الحال واحترزه عن خبر المبتدأ والقسم الثانى من المبتدأ فانه خارج عن هذا القسم (او الصفة) كلمة او لتقسيم المحدود حيث يتناول صدرا لحد وهو قوله الاسم كلا القسمين او لمانعة الخلودون الجمع وليس للشك او للتشكيك فلا ينافى التعريف (الواقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام) ليحصل الاعتماد وهل نحوه كما ومن ومتى واين وكيف وكى واين كالا لف وقيل لا وذكرا لالف الاتصال والتقييد ولم يعتبر وقوعها بعد الموصول في نحو القائم به زيد لان هذا القسم من المبتدأ ضرورى لعدم وجه آخر ولا ضرورة هنالزم اعراب الصلة باعراب اللام الموصولة باعراب ما بعد الاعبى غير باعرابها (رافقة) حال من ضمير الواقعة (الظاهر) غير ضمير مستتر فلا يرد

اقام انما واحترزه عن نحو ايمان الزيدان لان قائمان رافعان للضمير عائد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يحجز تثنيته (نحو زيد قائم) مثال القسم الاول من المبتدأ (وما قائم الزيدان) مثال الصفة الواقعة بعد حرف النفي (واقائم الزيدان) مثال الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام (فان طابقت) الصفة المذكورة (مفردا) مفعول به لقوله طابقت اى كانت الصفة والاسم المرفوع مفردين وقوله مفردا اى اسما واقعا بعدها واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو قائمان الزيدان او مجموعا نحو اقيامون الزيدون فانه حينئذ خبر ليس الا (جاز الامران) احدهما كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها الساد مسد الخبر في تمام الجملة والثاني كون الصفة خبرا وما بعدها المبتدأ وانما جازا فيه لاستواءيهما في مخالفة الاصل فلا يسبق الذهن الى احدهما بخلاف قائم زيد حيث لا يحجز فيه الالفاعلية لخلولها عن مخالفة الاصل واستلزام جملة على المبتدأ تأخير المبتدأ على الخبر فلا يسبق الذهن اليه بل الى ما هو الاصل فيلتبس وهذا هو الفرق بين جميع صور الالتباس وجواز الوجهين فاندفع ما قيل اعتبر في منع تأخير المبتدأ في نحو زيد قام لزوم الالتباس بالفاعل ولم يحجز حينئذ وجهان ولم يعتبر الالتباس ههنا وجوز الوجهان فلا بد من بيان الفرق (مثل قائم زيد) فزيد مبتدأ او خبر فان قيل هذا القسم من المبتدأ ضرورى لا يصر الى الا عند عدم وجه آخر فلما جاز وجه آخر انتفت الضرورة قيل اذا جعل الاسم الظاهر فاعلا فلا وجه في الصفة حينئذ سوى رفعها على الابتداء فتحققت الضرورة (والخبر) مبتدأ (هو) ضمير الفصل المجرد خبره اى المجرد عن العوامل اللفظية اسما او جملة واحترزه عما ليس بمجرد عن العوامل اللفظية وقوله (المسند) صفة المجرد الى المبتدأ فلا يرد نحو يضرب في زيد يضرب ابوه وعلى هذا قوله المغاير للصفة المذكورة تأكيد وقوله المسند صفة المجرد وقوله (به) مفعول مالم يسم فاعله واحترزه عن القسم الاول من المبتدأ (المغاير) صفة اخرى (للاصفة المذكورة) اى الذى يكون صفة واقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام رافعة لظاهر واحترزه عن القسم الثانى من المبتدأ (واصل المبتدأ اى الاول فى المبتدأ او مقتضى الدليل فيه) (التقديم) لانه موصوف معنى ولانه عمدة البيان (ومن ثم) اى ولاجل ان اصل المبتدأ التقديم (جاز) هذا الكلام وهو (في داره زيد) كون الضمير عايد الى زيد المتأخر لفظا لتقدمه رتبة لمكان اصله تقدمه (وامتنع) تركيب (صاحبها

(في الدار) لعود الضمير الى الدار وهو في حيز الخبر الذى اصله التأخير فيلزم عود الضمير الى المتأخر لفظا ورتبة (وقد) للتقليل (يكون المبتدأ نكرة) مع ان اصله التعريف اعلم ان فى المبتدأ اصلين التقديم ثم التعريف فين احدهما بالتصريح والاخر بالالتزام لان بيان قلة التكرير يستلزم بيان اصله التعريف وايضا ان بيان التكرير عند بيان اصله التقديم غير ملائم وكان الاولى ان يذكر هنا قوله واذا كان المبتدأ شتملا على ماله هو والكلام الى اخره مما وجب فيه هذا الاصل او تخلفه واذا كان المبتدأ نكرة يلزم تأخيرها وتخلف هذا الاصل في بعض الوجوه وذلك اذا كان الخبر محتملا نحو في الدار رجل ولعل ذكر التكرير بعد ذكر التقديم بهذا المناسبة التلقيق وفيه (اذا تخصص) اى اقل شيوعها (بوجه ما) اى وجدها كان وما زائدة او صفة لان التكرير المحض في الباب محل بالغرض المطلوب وهو الافهام ويرد عليه جواز كوكب انقض وامت في الجرو ورد ايضا جواز تكرير الفاعل (مثل ولعل) فانه تخصص بالصفة وهى (مؤمن خير من مشرك وارجل في الدار ام امرأة) فانه تخصص بالعلم بثبوت الخبر لاحد الجنسين لان الاخبار بعد العلم بمنزلة الصفات وانما قلنا بالعلم بثبوت الخبر لان ام المتصلة بالمعادلة للهزمة للسؤال عن التعيين بعد العلم باصل الحكم لاحد الجنسين (وما احد) فانه يختص بصفة العموم وفيه (خير منك) والتمثيل للمبتدأ على مذهب بنى تميم (وشراهر ذاناب) فانه تخصص بكونه فاعلا معنى بارادة التقديم والتأخير على ابدال شمر من الضمير وجعله بتقدير اهر شر ذاناب ليحصل التخصص وتقديم ماحقه التأخير بوجوب الحصر فيكون المعنى ما ههرا ذاناب الاشرو اعلم ان المهر للكلب بالتباح المعتاد قديكون خيرا بان يكون الجأى حبيبا او تاجرا او نجرا بخبر مسرة وقد يكون شرا بان يكون لصا او عدوا والمهر له بباح غير معتاد يتشأم به يكون شرا لا خيرا فعلى الاول يصح القصص بالنسبة الى الخبر وعلى الثانى لا يصح فيقدر الوصف حتى يصح القصص فيكون المعنى شر عظيم لاحقير اهر ذاناب (وفي الدار رجل) فانه تخصص بتقديم الخبر الذى هو ظرف متعين لكونه حكما لانه اذا قيل في الدار علم ان ما بعده موصوف باستقراره في الدار فكانه متخصص بالصفة (وسلام عليك) فانه تخصص بكونه منسوبا الى المتكلم اذ المعنى سلمت سلاما عليك ثم رفع لقصد الاستمرار والدوام هكذا قالوا واعترض ان سلمت معناه قلت سلام عليك فلا يستقيم لزوم التسلسل والدور والتكرار والجواب انا لان سلم ان معنى سلمت قلت سلام

عليك بل معناه قلت سمعت الله اوقلت السلام عليك وذلك لا يحتاج الى تقدير
 اخر فلا يلزم التسلسل والدور فان قيل السلام لما كان مصدر سلت كان معنى
 قولات سلام عليك قولي سلام عليك اوقولي السلام عليك واقع عليك فيلزم
 تكرار الخطاب قيل معناه كذلك لكنه ليس بتكرار بل هو تعيين الخطاب بالارادة
 من اللفظ الصالح له وقدر صاحب الباب سلك الله معرضا عن تقدير سلت
 وهو غير مسلم حيث لا معنى لسلك الله عليك بعد استيفاء المفعول مرة (والخبر)
 مبتداً (قديم يكون) اشارة الى ان الاصل في الخبر الافراد لكونه احد جزى الكلام
 وهذا يصلح مثالا لوقوع الخبر (جمله) لصدق حد الخبر عليها ولان الحكم كايقع
 بالمفرد يقع بالجمله (مثل زيد) مبتداً (ابوه) مبتداً ثان (فاجب) خبر المبتدا الثاني والجمله
 الاسمية خبر المبتدا الاول (وزيد) مبتداً (قام) فعل (ابوه) فاعله والجمله
 الفعلية خبر المبتدا (فلا بد) الفاجواب شرط محذوف اي اذا صح وقوع الجمله خبرا
 فلا بد وعطف على قوله قد يكون جملة اي الخبر قد يكون جملة فيحتاج الى ما يربط
 (من عايد) يعود من الجملة الى المبتدا فيربط به الجملة لان الجملة من حيث هي هي
 مستقلة فاذا تعلق بشئ يحتاج الى رابطة والعائد ضمير او غيره كاللام في نعم
 الرجل ووضع المظهر موضع المضمير في نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر
 تقدير للمبتدا في نحو قل هو الله احد وقوله من عايد خبر لا وليس يتعلق ببدا
 والالتكان مضارعا للضاف نحو لا حافظا للقران عندك (وقد يحذف) العائد
 بقرينة البر الكبريتين واليمين منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان منه بقرينة
 ان بايع البر واليمن لا يسعر غير ذلك (وما وقع ظرفا) اي الخبر الذي وقع
 ظرفا او وقع في التركيب حاله كونه ظرفا (فلاكثر) اي اكثر التهمة والفا
 في خبر المبتدا المتضمن بمعنى الشرط لكونه موصولا بفعل (انه) اي على انه
 وهو خبر المبتدا الثاني والجمله خبر المبتدا الاول (مقدر) اي مفروض وملتصق
 (بجملة) فان قيل ما معنى هذا الباب وما معنى قوله مقدر بجملة والمقدر هو الجملة
 لا الطرف قيل انما قدرنا بالجملة لان الاصل في العمل الفعل فتقديره عاملا في الطرف
 اخرى ولانه اذا وقع صلة مقدر بالجملة لا محالة فكذا اذا وقع خبرا او لان الطرف
 المستقر يعمل لقيامه مقام عامله فجعله فرع الفعل الذي هو الاصل اولى من جعله
 فرع الفرع وقال الكوفيون هو مقدر باسم الفاعل لان الاصل في الخبر الافراد
 ولان المقدر لو كان فعلا لا فاد نحو زيد في الدار التقوى وليس كذلك ولان المقدر
 حال عن الضمير لا تنقله الى الطرف والقول بخلو الاسم عنه اهون من القول بخلو

الفعل (واذا كان) اذا شرط وهذا شروع في بيان موجبات تقد المبتدا (المبتدا
 مشتملا على ماله) ماموصولة او صفة بمعنى الشئ اوشئ (صدر الكلام) فاعل
 الظرف او مبتداً مقدم الخبر الجملة صلة او صفة كالاستفهام وغيره فانه حينئذ يجب
 تقديمه لئلا يبطل صدارته ولا يرد زيد من ابوه لتصدره (نحو من ابوك) فان من
 مبتداً مشتمل على ماله صدر الكلام وهو الاستفهام بمعنى هذا ابوك ام ذاك ام زيد
 ابوك ام عمرو ام غيرهما (او كانا) اي اذا كان المبتدا والخبر (معرفتين) فانه حينئذ
 يلزم تقديمه لانه لو اخر لزم الالتباس لا بقرينة نحو قوله بنونا بنونا بنونا بنونا بنونا
 ابنا ابنا الرجال الاباعد ابو حنيفة ابو يوسف واما نحو زيد المنطلق او المنطلق زيد
 فقيل الاسم متعين للابتدا والصفة للخبر وليس بسديد لان الخبر يصح اشتقاقه وجوده
 في الصحيح ولصحة وقوع الاسم خبرا بتأويل المسمى بكذا والصفة بمبتداً بمعنى الذات
 الذي انصف بكذا (او متساويين) تخصيصا ولو قال او كانا متساويين يتناول التساوي
 في التعريف والتخصيص فيستغنى عن ذكر كونهما معرفتين لكن اشتراط لتساوي
 في التعريف بوجه اشتراط التساوي في رتبة التعريف وصرح بقوله او كانا
 معرفتين تحرزا عن هذا الوهم (مثل افضل) (منك) مبتداً (افضل مني) خبر
 (وكان) عطف على قوله او كانا معرفتين (الخبر فعلا) اصطلاحيا ومفرد
 الاجلة باعتبار الصورة فلا يرد نحو يقومان الزيدان حيث يجوز الزيدان يقومان
 لعدم اللبس اذا الفاعل يكون واحدا ليس الا لان الخبر جملة صورة لافعل
 بخلاف زيد قام فان الخبر فيه فعل لاجلة صورة اذا الضمير مستكن اعتبارا
 ولا صوري ولذا جعل اين في اين زيد خبرا مفردا مع ان فيه ضمير مستكن فاعرف
 (له) اي للمبتدا احتراز عن ان يكون فعلا لغيره نحو زيد قام ابوه فان تقديم الخبر فيه
 جائز (مثل زيد قام) اذ لو اخر هنالزم الالتباس بالفاعل (وجب) جزا الشرط تقديمه
 اي تقديم المبتدا على الخبر للصدر او اللبس (واذا) شرط (تضمن
 الخبر المفرد) اي الذي ليس بجملة صورة بخلاف زيد اين ابوه حيث لا يبطل
 صدارته لتصدره على جملة (ما) موصولة او موصوفة مفعول تضمن (له)
 صلة او صفة (صدر الكلام) كالاستفهام وغيره فاعل الظرف او مبتداً متقدم
 الخبر والجمله الاسمية صلة او صفة (نحو اين) خبر (زيد) مبتداً اذ لو اخر
 لبطل صدارته (او كان تقديمه) اي الخبر (مصحح له) اي المبتدا المنكرو ومخصصه
 (مثل في الدار) فانه خبر تخصص المبتدا بتقديمه ولو اخر لبقى المبتدا بلا
 تخصص (رجل او كان لتعلقه) اي لتعلق الخبر السادس فليرد نحو على الله

عنده متوكل واسم كان قوله (ضمير) كاي (في المبتدأ اذلو اخر لزم الاضمار قبل الذكر) (مثل على التمرة مثلها) اي مثل التمرة مبتدأ وفيه ضمير متعلق الخبر وهو التمرة متعلق الجار والمجرور بحصل او حاصل الذي هو خبر او يقال الخبر هو قوله على التمرة متعلق به يتعلق الجزء بالكل (زبد) تمييز عن الاسم التام بالاضافة من ال عن الموصوف اي جعل او حاصل على التمرة زبد مثلها (او) كان الخبر (خبراً عن ان) بان يقع ان مع اسمها وخبرها المؤلة بالفرد مبتدأ اللهم الا اذا لم يلتبس نحو لولا انك قائم حق لكان كذا (مثل عندي انك قائم) فان ان مع اسمها وخبرها بمعنى المفرد مبتدأ وعندي خبره يقدم عليه لئلا يلتبس المفتوحة بالكسورة اي عندي قيامك (وجب) خبر لقوله اذا تضمن مع ما عطف عليه (تقديمه) اي تقديم الخبر على المبتدأ (وقد) للتقليل او التحقيق (تعدد الخبر) فيكون اثنين فصاعداً وقد يجب التعدد نحو اخل حلو حامض والابلق اسود ايض وهما عالم جاهل (مثل زيد) مبتدأ تعدد خبره وهو (عالم عاقل وقد) مثل قد السابق (يتضمن المبتدأ معنى الشرط) وهو ملازمة الثاني للاول وقيل سببية الاول للشاق ويرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله الا ان يراد السببية للحكم والاخبار (فيصح) اي لا يمنع (دخول الفاء في الخبر) اذا قصد السببية او الملازمة والا فلا (وذلك) اي المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط مبتدأ (الاسم) خبر (الموصول بفعل او ظرف) اي الذي وصل بفعل او ظرف وهو صفة الاسم (او النكرة الموصوفة) اي التي وصفت (بهما) اي بفعل او ظرف وينبغي ان يقول به لان العائد الى المعطوف والمعطوف عليه بكلمة او مفرد نحو زيد او عمرو قائم ولا يقال قائم الا ان يراد باحد المذكورين فان قيل تعريف الجزئين يقتضي الحصر والمبتدأ الداخل عليه اما نحو اما زيد فمنطلق والمتضمن بحرف الشرط كن وماو المبتدأ الموصوف بهذا الموصول نحو قل ان الموت الذي تقرون منه فانه ملائكم من هذا الباب فكيف يستقيم الحصر قبل الفاء في القسمين الاولين بحرف الشرط اما الاول فظاهر لان اما حرف الشرط والثاني فلانه يتضمنه ويجري فيه احكام الشرط والجزاء من لزوم الفاء في مواضع اللزوم والجواز والامتناع في مظاهرها وجعل الماضي مستقلاً حتماً وجزم المضارع وغير ذلك بخلاف المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط فانه لا يلزم في خبره الفاء وان كان كان اسمية ولا يجعل الماضي مستقلاً حتماً بل يجوز فيه كلا الوجهين ولا يجزم المضارع فذكر القسمين المذكورين في هذا

الباب ليس بسديد واما القسم الثالث فالحق بالموصول بفعل او ظرف (مثل الذي) مبتدأ (يأتيني) صلته (او في الدار) وليس بترديد بين الشرطين بل من باب عطف عبارة على عبارة اي يقال يأتيني او يقال في الدار مكان يأتيني (فله درهم) خبر المبتدأ (او كل رجل يأتيني او في الدار) اي يقال في الدار (فله درهم وليت) مبتدأ (ولعل) عطف على ليت (مانعان بالاتفاق) اي باتفاق النحويين لبطلان صدارة الشرط بدخولهما وتغير الجملة بهما من القطع بوجود الخبر على تقدير وجود الشرط الى الشك فان قيل باب كان وباب علت ايضاً مانعان دخول الفاء بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان اتفاق من بين الحروف المشبهة لامطلقاً (والحق بعضهم انهما) اي بليت ولعل في منع الفاء والصحيح خلافه بدليل قوله تعالى ان الذين قتلوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم وقوله تعالى قل ان الموت الذي تقرون منه فانه ملائكم وفي حل الفاء على الزيادة او التعليل وحذف الخبر بعد لا يخفى فتركها مع ان في بعض الايات نحو قوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم اجرهم عند ربهم وقوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات تجري من تحتها الانهار لا يوجب كونها مانعة لان دخولها في المبتدأ الذي تضمن معنى الشرط في حيز الجواز لا في حيز الوجوب فان قيل كما اختلف في ان اختلف في ان وكان ولكن فما وجه تخصيص ان ببيان الاختلاف قيل لعل القول بالمنع في ان مرجوح بدليل الاستعمال القراني ففيها خلاف وفي غيرها اختلاف فبين ان ان الحاقها بهما قول البعض على خلاف الاكثر وفيه (وقد يحذف المبتدأ لقيام) اي وقت وجود (قرينة) لفظية او عقلية (جوازا) اي حذفاً جائزاً وقد يجب حذفه كما في الخصوص بالمدح او الذم نحو نعم الرجل زيد ولبس الرجل عمرو بتقدير هو وفي الصفة المقطوعة رفعاً نحو الحمد لله الحميد اي هو الحميد وفي زيد الخبز آكله اي هو آكله ولم يذكر ذلك لقلته لاعدمه كما زعم البعض وعلاوه بكون المبتدأ ركناً وليس بسديد لان الركنية لاتنا في وجوب الحذف بموجب الا يرى ان الخبر ركن وقد يجب حذفه (كقول المستهل) اي نظيره مثل قول طالب الحلال ورافع الصوت عند رؤيت الهلال (الهلال) اي هذا الهلال وبالقرينة الحالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان المقصود نفس الهلال لاتعيينه بالاشارة (والله) اتى بالقسم لئلا يتوهم نصب الحال عند الوقف (والخبر جوازا) اي وقد يحذف الخبر حذفاً جوازا (مثل خرجت) اي نظير مثل هذا الكلام

(فاذا السبع الفاء عاطفة واذا المفاجأة وهي عند البرد ظرف مكان فيصلح خبرا عن الجنة ولا يحتاج الى تقدير الخبر فيكون المعنى خرجت في ذلك المكان السبع ولا يرد عليه نحو خرجت فاذا السبع الباب لاحتمال ان يكون قوله بالباب بدلا عند غيره ظرف زمان وهو لا يصلح خبرا عن الجنة فيكون ظرفا للمعنى المفاجأة ويكون الخبر محذوفا وهو موجود او حاصل ويكون المفاجأة المقدرة منزلة منزلة اللازم لثلاث ينقلب الظرف مفعولا به بتقدير فاجأت زمان وجود السبع ويمكن ان يتعلق اذا بالخبر المقدر خاصا من نحو واقف او حاضر فلا يكون مستقرا حق يلزم خبرية الزمان للجنة وفيه (ووجوبا) اي حذفها واجبا (فيما التزم) اي في تركيب التزم فيه او مصدرية حينئذ اي وقت التزم غير الخبر في موضعه (في موضعه) اي في موضع الخبر (غيره) اي غير الخبر (مثل لولا زيد) اي كل اسم وقع بعد لولا وكان خبره عاما يجب حذفه لسد جوابها مسده اي لولا زيد موجود (لكان كذا) وفي بعض النسخ لهلك عمرو وان اذا كان الخبر خاصا لا يجب حذفه نحو ولولا الشعر بالعلماء يزرى لكنت اليوم اشعر من لبيد وقال الكوفيون هو من باب حذف الفعل اي لولا وجد زيد لكان كذا الشبه لولا بحرف الشرط ولاختصاص لولا التخصيص بالفعل فحمل لولا الامتناعية عليها (ومثل ضربني زيدا قائما) اي كل مبتدأ كان مصدرا صورة او بتأويله مضافا الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعد حال مفردة او جملة او كان اسم تفضيل مضافا الى ذلك المصدر يجب حذف خبره لسد الحال مسده نحو ضربني زيدا قائما او قائمين وان ضربت زيدا قائما واكثر شرقي السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما وضربني زيدا قائما مذاهب فذهب البصريون الى ان تقديره ضربني زيدا حاصل اذا كان قائما يجعل قائما حالا وكان تامة واذا ظرفا مستقرا واقعا خبر المبتدأ الذي ليس لجنه وقال الكوفيون تقديره ضربني زيدا قائما حاصل يجعل قائما من متعلقات المبتدأ ويلزمهم حذف الخبر من غير سد شيء مسده وتقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستعمال وقيل تقديره ضربني زيدا ضربني او ضربه قائما بحذف مصدر مثله واقعا خبرا وقيل هو مبتدأ لا خبر له وضعفهما ظاهر (وكل رجل وضعيته) اي كل رجل وحرفته تقاربان او مقرونان والمراد ان كل مبتدأ عطف عليه شيء بواو بمعنى مع يجب حذف خبره لاغناء الواو التي بمعنى عنه وسدها مسده وقيل حذف الخبر في مثله غالب لا واجب لان الخبر المحذوف من نحو مقترنان او مقاربان

خبر المبتدأ ثين فلا يسد المبتدأ الثاني وهو قوله وضعيته مسده اذا ابتدأ لا يكون سادا مسدا لخبره والجواب ان يقال المبتدأ الثاني يسد مسد الخبر المحذوف من حيث هو خبر الاول فيجب حذفه من هذا الوجه وان كان لا يسد مسده من حيث انه خبره ولا يشترط لو جوب حذف الخبر سد الشيء مسده من كل وجه او يقال يقدر الخبر مفردا ويعطف وضعيته على ضميره ويكون تقدير الكلام كل رجل متقارن هو وضعيته فيكون المعطوف متعلق بالخبر فسد مسده (ولعمرك) اي لعمرك وبقاوك ما قسم به والمراد ان كل مبتدأ يكون مقسما به يجب حذف خبره لسد الجواب مسده (لافعلن كذا خبران) قدم خبران لان خبر لا فرعه واسم ما ولا فرع معمول الفعل الجامد مع شذوذه في لا بخلاف خبران (واخواتها) عطف على ان اي امثالها واشباهها من الحروف الخمسة الباقية من الحروف المشبهة وهي ان وكان وليت ولعل (هو المسند) خبر قوله خبران وهو ضمير الفصل او يقال هو المسند ابتداء كلام وقوله خبران مبتدأ محذوف الخبر بقرينة ما سبق اي منه خبران والمراد بقوله المسند المسند الى اسم ان بلا تبعية فلا يرد يضرب في ان زيدا يضرب ابوه وان رجلا حسنا قايم واحترز به عن كل ما ليس بمسند (بعد دخول) خرج غير خبران واخواتها (هذه الحروف) اي احدى هذه الحروف وهي ان واخواتها (مثل ان زيدا قايم) فانه مسند بعد دخول هذه الحروف (واهره) اي شانه او حكمه (كاهره) اي كسان او حكمه (خبر المبتدأ) في اقسامه من كونه مفردا او جملة وفي احكامه من كونه موحدا او متعددا او مذكورا او مخدوفا وفي شرايطه من انه اذا كان جملة فلا بد من عايد وقد يخالف خبر المبتدأ في ان خبرها لا يكون مفردا متضمنا لماله صدر الكلام (الا في تقديمه) اي في جميع الاوصاف الا في هذه الصفة حيث يفتقران فيه جوازا وامتناعا فقد جاز تقديم خبر المبتدأ ولم يحز تقديم خبران لان في تقديمه قلب صورة عمله المقصود به الانحطاط عن عمل الفعل وهي تأخير المنصوب عن المرفوع ولوقال الا في التقديم لكان اصوب (الا اذا كان ظرفا) اي التقديم غير جائز في جميع الاوقات الا وقت كونه ظرفا فتح يجوز ان تقدم حيث يتوسع في الظرف مالا يتوسع في غيره (خبر لا) مبتدأ محذوف الخبر اي منه خبر لا وقوله هو المسند استئناف وقوله هو فصل والمسند خبره (التي) صفة لا اي الكائنة لثني الجنس اي لثني حكم حكم الجنس اذا لرجل قايم لثني القيام لان ثني الرجل (هو المسند)

الى اسم لا فلا يرد نحو بضرب في لارجل بضرب ابوه وبهذا خرج اسم لا وكل ما ليس
 بمسند (بعد دخولها) بلا تسمية بقريفة ذكر التوابع بعد فلا يرد نحو لارجل حسنا
 في الدار (مثل لا غلام رجل ظريف) عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لارجل
 في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكر لان غلام رجل
 معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفة فلا يحتمل قوله ظريف ان يكون صفة لقوله
 غلام رجل والمثال وان صلح محتملا ولا يقيح اذا ترجح المقصود ولكنه اذا استوى
 الاحتمالان فهو قبيح واذا انحط المقصود فهو اقبح كذا في بعض الشروح
 فالاحترار عن الاحتمال اولي (فيها) اي في الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف
 ولا حال لان الظرف لا يتقيد بالظرف ونحوه وهو من باب تعدد الخبر لزوما
 نحو لا يلقى ايض اسود لزوم الكذب بالتوحيد او جورا ان قيل بانشاء
 لزوم الكذب في العيان من حيث انهم غلمان بالمبالغة والادعاء فاتي بقوله فيها
 مثلا يلزم الكذب بنفي ظرفه كل غلام رجل وليكون مثالا لنوع خبرها
 الظرف وغيره (ويحذف) خبر لا حذف (كثيرا ونوعا لا يثبتونه) اصلا
 او في اللفظ فانهم يوجب الحذف فيقولون لا اعل ولا مال بمعنى اشقي الامل
 والمال ويحملون ما يرى خبرا في مثل لارجل قائم ولا اكرم من الولدان
 مصبوح على الصفة دون الخبر (اسم ما ولا) مبتدا محذوف الخبر اي منه
 اسم ما ولا وقوله هو المسند استئناف او خبره قوله المسند اليه وهو فصل
 (المشبهتين) في النفي وال دخول على التسمية صفة ما ولا ويعلق به قوله
 (بليس هو المسند اليه) اي الذي اسند اليه خبره ويكون غير تابع كما مر
 فلا يرد ابوه في ما زيد ابوه قائم وفيه ما زيد اخوه قائم او خرج به ما ليس بمسند اليه
 (بعد دخولها) ظرف المسند اليه وخرج به غير اسم وما لا (مثل ما زيد قائما
 ولا رجل) اي بالنكرة لان لا لا تعمل الا في النكرة (افضل منك وهو) اي
 عمل ليس او اجراء حكم ليس او التشبيه بليس (في الاشاد) تقصور شبهها
 لان ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك فتقتصر على مورد السماع نحو قوله من
 صد عن نيرانها قاتا ابن قيس لابرار المنصوبات ~~لما~~ لما فرغ من
 الرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على الجرورات لكثرتها وخلفه النصب (هو)
 فصل او مبتدا (ما شغل على علم) وهو النصب او الالف او الياء (المفعولية)
 اي الخصلة المنسوبة الى المفعول (فند) اي فيما اشتمل على علم المفعولية
 والفاء للتفسير (المفعول المطلق) مبتدا متقدم الخبر وسمى مطلقا لان نصبه

(غير)

غير مقيد بالحروف وانما قدم المفاعل لانها اصل المنصوبات ثم قدم منها
 المفعول المطلق اذ هو فاعول حقيقة واصطلاحا دون ما عداه ولهذا معنى ايضا
 مطلقا لانه مفعول بالحقيقة الا ترى انك اذا قلت ضربت زيدا فالضرب هو
 فعلك لا زيد ولانه مفعول بلا تقيد بحرف بخلاف المفعول به فانه قد يتقيد
 بالحرف فاخره عنه ثم قدم على المفعول فيه واخويه لتقيدها بالحرف جميعا لكنه
 في المفعول فيه قد يكون محذوفا لزوما كما في اللازم النصب فيكون في النفا
 بلا واسطة البتة فقدمه على المفعول له ابدي جاز ذكر الواسطة في جميع افراده
 ثم قدم على المفعول معه الذي لا يجوز فيه ترك الواسطة اصلا (وهو) مبتدا
 (اسم) احتراز عن نحو ضرب ضرب زيد فان ضرب الثاني يصدق عليه
 انه فعله فاعل فعل مذكور بمعناه لكنه ليس بمفعول مطلق لانه ليس باسم وفيه
 ان فاعل الفعل الاول انما هو فعل الحدث لا مجموع الحوادث والزمان فلا يدخل نحو
 ضرب ضرب زيد في الحد وان لم يذكر لفظ اسم (ما) اي حدث ونحوه زيا
 وجند لا اسم حدث حكما (فعله) خبره برد عليه مات موتا وجسم جسمامة
 وتعرف شرفا (فاعل) برد عليه نحو ضرب ضرب زيدا فله ليقوله فاعل اذا المصدر مجهول
 (فعل) يزد عليه نحو زيد ضارب ضاربا (مذكور) برد عليه فضرب الرقب
 من حيث ان فعله غير مذكور (بمعناه) برد عليه نحو ضربته سوطا وال جواب
 عن كل ما يرد على قيوده الحمل على التسامح واعتبار الحقيقي والظاهري من
 ذات ولا يرد عليه نحو كرهت كراهتي اذا قصد كونه مفعولا به لا مفعولا
 مطلقا لا اعتبار الحقيقة لكنه يغني عن بعض القيود الاخر ايضا كخروج
 ما اخرج بها باعتبار الحقيقة وقوله بمعناه احتراز به عن المفعول له فانه قصد
 فيه كونه فعلا لفاعل الفعل المعلن المذكور فلا يخرج باعتبار الحقيقة لكنه
 ليس بمعناه فيخرج بهذا القيد (وقد يكون) المفعول المطلق (لتأكيد)
 حيث لا يزيد مفهومه على مفهوم الفعل (والنوع) حيث دل على بعض انواعه
 (والعدد) حيث دل على العدد (مثل جلست جلوسا) لتأكيد (وجلسة)
 للنوع (وجلسة) للعدد (فالاول) اي الذي كرر لتأكيد (لا يثنى ولا يجمع) لان
 الفعل لا يثنى ولا يجمع فكذا مفهومه ولانه دل على الماهية المعروفة عن الدلالة على
 التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد (بخلاف اخويه) اي النوع والعدد لاحتمال
 كل منهما التعدد (وقد يكون) المصدر او المفعول المطلق (بغير لفظه) اي

مغيرا للفظ الفعل مادة كقعدت جلوسا او بابا كانتكم نباتا وتبذل اليه تبذلا والمراد بغير مادته فيكون مثله قعدت لانبتكم من الارض نباتا والحاصل انه قيل ان اريد بقوله لفظه صيغته يكون نحو ضربت ضربا من هذا القبيل لاختلاف الصيغة وان اريد به مادته لا يكون نحو انبتكم نباتا منه قيل يرد المادة ولا يجعل نحو انبتكم نباتا من هذا القبيل او يرد بغير لفظه مادة او بابا فيندرج القسمان خلافا لسببويه فانه يقدركه عاملا من لفظه (نحو قعدت جلوسا وقد يحذف الفعل) الاصب للفعول المطلق (لقيام) اى وقت قيام (قربة جوارا) اى حذفا جازا (كقولك لمن قدم) من سفره (خير مقدم) اى قدم قدوما خبر مقدم وهو اسم تفضيل وبصرية باعتبار الموصوف او بالضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما صيف اليه (ووجوبا) عطف على جوارا اى حذفا واجبا (سماء) اى سماعيا او حذف سماخ او مسوعا (نحو سقيا) اى سقاك الله سقيا (ورعا) اى رعاك الله رعا (وخية) اى خاب خيبة (وجدا) اى جمع جدا وهو قطع الأنف (وجدا) واسعمال الفعل فينقل من نحو حدثت جدا ليس بهجج وبعضهم قدوا وجوب الحذف في نحو جداله وشكره باستعماله مع اللام (وشكرا) اى شكرت شكرا (ونجبا) اى نجيت نجبا فانه يستعمل اظهار عامل هذه المصادر في كلامهم وهذا معنى وجوب الحذف سما (وقياسا) عطف على قوله سما (في مواضع منها) اى من تلك المواضع (ما) اى موضع (وقع) المصدر فيه وانما وجب الحذف فيه لوجوه القربة والدوام الحذف (ثبت) حال واحترزه عن نحو ما زيد سيرا (بعدلني) ظرف وقع واحترزه عن نحو سرت سيرا (او معنى نفي) كافي انما (داخل) كل واحد منهما وفيه (على اسم) بخلاف ما سرت الاسير البريد (لا يكون) المصدر (خبر اعنه) اى عن ذلك الاسم احتراز عن نحو قوله ما سرى الاسير شديد (او وقع) المصدر (مكررا) اى وقع موضع الخبر غير الخبر فلا يرد نحو دكت الارض دكادكا وانما جمع بين الضابطين لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبر اعنه (نحو ما انت الاسيرا) اى تسير سيرا مثال النكرة (وما انت الا) تفسير (سير البريد) يقال له بالفارسية بك مثال العرفة (وما انت) تسير (سيرا) مثال معنى النفي (وزيد سيرا) مثال ما وقع مكررا (ومنها) اى من تلك المواضع (ما) اى موضع (وقع) المصدر فيه وما مبتدا متقدم الخبر (تفصيلا لآخر) احتراز عما يكون تفصيلا لمضمون

جمله دون اثره نحو زيد يسافر سفره القريب او البعيد (مضمون جملة) احتراز عما اذا وقع تفصيلا لآخر مضمون مفرد نحو زيد يسافر سفره قريبا او بعيدا وفيه ونحو زيد يسافر فاما يصح صحة او يقتضيه اغناما ولزيد ضرب فاما يتأدب تأدبا او يهلك اهلاكا (متقدمة) احتراز عن المتأخرة نحو اما يتأدب زيد بالضرب تأدبا او يهلك اهلاكا فاضربه واما تمنون بالشهداء وتقدون فداشدوا واعلم ان التفصيل انما يكون للجمله المتقدمة فذكر قوله متقدمة توضيح وفيه (مثل فشدوا الوثاق فاما) تمنون (من بعد) اى بعد الشد (واما) تقدون (فداء) وانما وجب الحذف فيلبد الجملة السابقة مسدا للحذوف (ومنها) اى ومن تلك المواضع (ما) اى موضع (وقع) المصدر فيه (لأنشيه) اى دلالة على مشاركة امر الامر في معنى احتراز عن نحو مررت به فاذا له صوت صوت حسن (علاج) حال اى دالا على الحدث احتراز به عن نحو مررت زيد فاذا له زهد زهد لصلحاء وغير علم الفقهاء (بعد) ظرف وقع (جملة) احتراز عن نحو صوت زيد صوت جار (مشتبة) صفة جملة (على) متعلق مشتبة (اسم) احتراز عن نحو مررت زيد فاذا له ضرب صوت جار (بمعناه) صفة اسم اى بمعنى المصدر (و) على (صاحبه) عطف على اسم احتراز عن نحو مررت بالبد فاذا له صوت صوت جار (نحو مررت به فاذا له صوت) بصوت (صوت جار) فانه مصدر وقع بتشبيه علاج بعد جملة وهي قوله له صوت وهي مشتبة على اسم بمعنى المصدر وهو صوت ومشتبة على صاحب المصدر وهو المكني عنه بالتصغير في قوله له وجب الحذف فيه لبد الجملة السابقة مسدا للحذوف (و) صراخ) اى فاذا له صراخ بصراخ (صراخ التكللى) وهي امرأة مات وادها (ومنها) اى ومن تلك المواضع (ما) اى موضع (وقع) المصدر فيه (مضمون) حال من (جملة لا محتمل) صفة جملة احتراز عما سبق في الضابطة الآتية (لها) اى تلك الجملة (غيره) اى غير ذلك المصدر (نحو له) اى لفلان (على) خبر وله متعلق الخبر او على العكس (الف درهم) مبتدا (اعقافا) مصدر وقع مضمون جملة وهي له على الف درهم لان مضمونه الاعتراف ولا محتمل له سواء (ويسمى تأكيدا) وتقريرا (لنفسه) اى لذاته (ومنها ما وقع) اى من تلك المواضع موضع وقع المصدر فيه (مضمون) حال (جملة لها) اى تلك الجملة (بمحتمل غيره) اى غير ذلك المصدر (نحو زيد قائم) احق (حقا) اى صدقا فانه مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله زيد قائم ولها محتمل غيره لانها

تعمل الصدق والكذب والحق والباطل (ويسمى) هذا المصدر (تأكيذا) للجملة
 (غيره) للجملة اى يدفع غيره او لاجل احتمال غيره او ماغيره وضع اذا الحكم المحكم
 يعاير المحتمل وان اتحد مرادا (ومنها ما وقع) المصدر فيه (مثنى) اى دالة على
 التثنية والتكثير (مثل ليت) اى البت بطاعتك البابا بعد الباب (وسعديك)
 اى اسعدك اسعادا بعد اسعاد والمصادر في هذا الباب سماعية وان كان الحذف
 قياسا (المفعول به هو ما) اى اسم ولم يذكر اكتفا بما سبق (وقع عليه) الفعل
 حقيقة او اعتبارا فلا يرد نحو خلق العالم وماضرت زيدا وفيه والمراد ما يتعلق
 به الفعل بحيث لا يعقل الابه فلا يرد خلق الله العالم وماضرت زيدا وهذا
 معنى عرى للوقوع فلا يلزم دعوى الموضع او بيان الاتصال واورد عليه ان
 نحو زيد في ضربت زيدا لا يتوقف عليه تعقل الضرب واجيب بانه مما يتوقف
 عليه تعقل الضرب على البدلية وان لم يتوقف عليه بالتعيين (فعل) والمراد به
 اللفظ دون الاطلاق والزمان لازم وجود الفعل دون تصور ماهية فيتوقف
 عليه وجود الفعل لا تعلق ماهيته (الفاعل) لافائدة في قوله الفاعل ولو قال
 ما وقع عليه الفعل لكان اخصرا لان يقال قصد فيه الحثية فلا يرد عليه المفعول
 فيه وغيره مما يتوقف عليه الفعل (نحو ضربت زيدا وقد تقدم) المفعول به
 (على الفعل) وغيره من العوامل الامتناع وخص الفعل بالذكر لصالته وانما
 تقدم لان معمول الفعل قوى تعلقه بعامله فيتعلق به متقدما ومتأخرا لان
 منع مانع لتقدمه كوقوعه في حيزان (وقد) للتقليل (يحذف) الفعل الناصب
 للمفعول به (لقيام) اى وقت حصول (قرينة) دالة على الحذف وتعيين المحذوف
 (جوازا) اى حذف جازا (نحو زيد) بتقدير اضرب زيدا بقرينة السؤال
 (لمن قال من اضرب) مقول قال (ووجوبا) اى حذف واجبا (في اربعة مواضع)
 وفي الحصر على الاربعة نظر لتحقيق وجوب الحذف في باب الاغراء والمنصوب
 على المدح او الذم او الترجيح الباب (الاول سماعى) لم يستعمل اظهار فعله في
 كلامهم (مثل امرأ ونفسه) اى اترك كل امرء مع نفسه (وانتهوا خيرا لكم)
 اى انتهوا عن التثليث واقصدوا امر اخيرا لكم وهو التوحيد وقيل هو صفة
 مصدر محذوف اى انتهوا خيرا لكم وقيل هو خبر يكن المحذوفة اى انتهوا يكن
 خيرا لكم وفيهما نظر لعدم ايراد الاول في انه امرأ قاصدا وكون حذف كان
 بلا حرف الشرط شاذ وفيه (واهلا وسهلا) اى اتيت اهلا ووطيت سهلا
 من انبلاء لاحزان الباب (الثاني المنادى وهو المطلوب اقباله) مفعول مأمور

فاعله المطلوب وخرج به ما ليس بمطلوب الاقبال ونحو يا الله لا يصدق عليه
 كونه مطلوب الاقبال اللهم الا ان يحمل على التخييل كاياب النية وفيه انه يستلزم
 تشبيه الله تعالى بما يكون مطلوب الاقبال اى يكون المراد المطلوب اقبال ولو
 حكما فيصدق عليه لانه مطلوب الاجابة ويرد على هذا الحد نحو يا زيد لا تقبل
 فانه منهى على الاقبال لا مطلوبه ونحو يا سما ويا ارض ويا لواء ويا لدواهى ونحو
 قول احد المتعاقبين لصاحبه يا فلان مما لا يتصور طلب اقباله والجواب ان الاول
 مطلوب الاقبال لسماع الهى ومنهى عن الاقبال بعد توجهه فاختلف الجهتان
 او يقال هو مطلوب الاقبال حكما لكونه مسؤل الاجابة كما قلنا في يا الله واما
 البواقى فهو من باب استعارة بالكناية وندأؤها استعارة تخيلية وطلب الاقبال
 فيها ادعاء (بحرف) اى بواسطة حرف من الحروف الخمسة وهى يا وايا وهيا
 واى والهمزة واحتز به عن نحو اطلب اقبال زيد وانادى زيدا وادعوك ونحو
 ذلك والجار متعلق بالمطلوب (نائب مناب) ظرف نائب حذف في منه وان لم يكن
 من الجهات لكونه جاريا مجرى لفظة المكان لكونه داميم فيد معنى الاستقرار (ادعوا)
 اى لفظه (لفظا وتقديرا) فتفصيل للمنادى او الحرف (ويبنى) المنادى وانما قدم بيان
 البناء والخفض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب وطلب الاختصار
 بالتعميم في قوله وينصب ما سواهما (على ما) اى الضمة والالف والواو
 (يرفع) مستدالى قوله (به) وهو ما لم يسم فاعله ولا ضمير فيه اذ المنادى لا يرفع
 بحال وعود الضمير الى الاسم بعيد (ان كان) المادى (مفردا) اى مفردا كاملا
 ليس فيه اضافة ولا شبه اضافة واحتز به عن المضاف والمضارع له (معرفة)
 لشبهه بالكاف ادعوك المشبهة بكاف اياك وذلك في وقوعها موقعها الا اذا كان
 علما هو صوفا بان مضافا الى علم فينثذ يختار فتحه كما سيجئ وقوله معرفة
 صفة مفرا او خبر اخر لازم التعدد اذا الحكم لا يتم باحدهما (مثل يا زيد)
 مثال المعرفة قبل النداء (ويا رجل) مثال المعرفة بعد النداء ويجوز حيثنذ
 تنوينه عند الضرورة نحو قوله سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام
 (ويا زيد ان) مثال المبني على الالف (ويا زيدون) مثال المبني على الواو
 فان قيل العلم اذاثنى او جمع لزم فيه اللام فكيف يصح يا زيدان ويا زيدون
 بدون اللام قيل صح لقيامه بمقام اللام في كونها في حكمها (وتخفص) اى ينجر
 المنادى (بلام الاستعانة) اى لام يدخل المنادى وقت الاستعانة وكذا بلام
 التعجب كيا لواء والتهديد كيا البكر لا قتلذك وانما اختيرت اللام من بين الحروف

الاستغاثة اذا المستغاث مخصوص من بين امثاله بالدعاء وكذا التعجب منه
مخصوص بالاستحضار واللام يتعلق بادعوا المقدر وجاز ذلك في المنعدي بنفسه
بعد الحذف لكنها لاتزاد الا في مواضع الاستغاثة او التعجب او التهديد سماحا
وانما قمت اللام لدخولها على التكاف وحكما ولذا بقيت على الكسر اللام الثانية
نحو يازيد وعمرو وبالله للسمين وانما عرب بعد دخول اللام مع كونه مفردا
معرفة في نحو يازيد لخروجه عن تأثير شبه الحرف لقوة جهة الاسم بدخول
الجار ولصيورته بعيدا عن مدار الشبه وهو يا وخروجه عن الافراد بالتركيب
مع اللام وفي كل نظر (ويقح) المنادى (لاحاق الفها) اي الف الاستغاثة
لموافقة الالف ويضم ويكسر لو اوها وياها اللاحقين لذى اللبس كما في
المنسوب مثل يامنوه في المسمى بمتة ويا منكيه في المسمى بمنك وانما تكسر اللام
في المستغاث لانه لاقى المستغاث اليه تقول يا لله يا المسلمين فرقا بينهما فان قيل
فيماذا يتعلق حرف الجر قلنا بحرف النداء الاولى يتعلق بتعلق المقول به (ولا لامح)
اي حين اذ دخلت الالف ولا يجتمعان تجوزا عن التكرار والجمع بين العوضين
(مثل يازيداه وينصب ماسواهما) من النكرة والمضاف والمضارع له في تعلق
شيء هو من تمامه به وضميرها راجع الى المفرد المعرفة من كل وجه والمستغاث
وفيه والاولى ان يقال المفرد المعرفة من كل وجه والداخل عليه لام الاستغاثة
لثلا يرد المنادى التعجب منه والمهدد (مثل يا عبد الله) مثال المضاف
(ويا طالعا جبلا) مثال المضارع للمضاف ويحافظا لانتسى وياشاعرا لاشاعر
اليوم مثله والايانحلة من ذات عرق وياثلاثة وثلاثين علما او لاكل ذلك
مضارع بخلاف نحو يار جلا صالحا لامتناع تعرفه فلا بد من بيان الفرق وقد
ذكرنا في كتابنا المسمى بالعافية واعلم ان في اعتماد طالعا بحث ذكرناه في كتابنا
الموسوم بالارشاد اذ لا وجه سوى تقدير الموصوف وذلك يدرجه في باب يار جلا
صالحا وذلك مما يمنع تعرفه خلافا للكسائي وقوله ياطالعا جبلا معرفة بدليل
تعريف صفته في نحو ياطالعا جبلا الظريف (ويا ر جلا) الاولى تأخير النكرة
خروجها عن المفرد المعرفة بقيد التعريف المؤخر (لغير معين) اي مقول للرجل
غير معين كما في قوله الاعى (وتوابع المنادى المبني) غير المستغاث بالالف فانه
مبنى على الفتح لا يرفع توابعه وغير المبهم فان صفته لازمة الرفع كما سيجي
وهذا القيد احتراز عن توابع المنادى المعرب فانها ان كانت غير البدل
والمعطوف غير ذى اللام فهي منصوبة لا غير (المفردة) من كل وجه وهو

احتراز عن المضاف والمضارعة له (من التأكيد) المعنوي المثل ياتيم اجعون
واجعين واما التأكيد اللفظي فخكه في الاغلب حكم الاول اعرابا ونا
وقد جاء اعرابه رفعوا نصبوا نحو وانى واسطار سطر سطر القايل يا نصر نصر انصرا
وانما اطلق التأكيد على غير الاغلب لان هذا الحكم في واحد قسميه وهو التأكيد
اللفظي على غير الاغلب ولعل المختار عنده ذلك (والصفة) نحو
يازيد العاقل والعاقل (وعطف البيان) نحو يازيد بشر وبشرا (والمعطوف
بحرف المتمنع) صفة سلبية للمعطوف بحرف (دخول) فاعل المتمنع (يا عليه)
اي على المعطوف نحو يازيد والشارث وبقوله تعالى يا جبال اوبي معه والطير
بالرفع والنصب واحتزبه عن المعطوف بالحرف غير المتمنع دخول يا عليه لعدم
اللام نحو يازيد وعمر من المعطوفات فان حكمه وحكم البدل حكم المنادى المشتمل كما
سيجي (ترفع) خبر قوله وتوابع المنادى (على لفظه) اي جلا على لفظ
المنادى لشبهه ضمته بالرفع في العروض والاطراد والرافع يا لشبهها بالرفع
في كون اثر كل عارضا مطردا ولم يظهر اثر هذا الشبه في المنادى لمكان البناء
وظهر في التوابع لاحتياجه الى المؤثر انما لم يبين كصفة اسم لاني الجنس لمكان
الفصل باللام ولان وجه بناء الصفة في لارجل ظريف كون الصفة هي المشبهة
من حيث المعنى ولا كذلك صفة المنادى فافترقا (وتنصبه) جلا (على محله)
فان محله النصب على المفعولية (مثل يازيد العاقل والعاقل والخليل) بين
بعد جواز الوجهين في توابع المبني لاختلاف الواقع في اختيار احد الوجهين
في واحد منها وهو المعطوف بالحرف المتمنع دخول يا عليه (في المعطوف)
بالحرف المتمنع ودخول يا عليه متعلق بقوله (يختار الرفع) وتقول باولوية
الرفع لانه منادى مستقل معنى فكأنه باشره يافختر فيه حركة هي اثريا
(وابوعمر) ابن المعلا يختار (النصب) لان ذا اللام لا يباشره يافختر فيه
ما هو اثر ادعوا لاثريا (وابو العباس) المبرد (ان كان) المعطوف (كالحسن)
اي مثل الحسن في جواز نزع اللام وقيل في كونه علما ذا لام ويدخل نحو الرجل
في الاول دون الثاني ونحو التجم يدخل في الثاني دون الاول او مثل الحسن
مما كان صفة في الاصل ثم صار علما بالغالبة فانه يجوز فيه نزع اللام والايان به
(فكالخليل) خبر مبتدأ محذوف والجملة جزاء الشرط والشرطية خبر المبتدأ
اعني قوله ابو العباس اي فهو كالخليل في اختيار الرفع لان اللام لما كانت
في معرض النزع لم يعقد بها اولان اللام في العلم لا معنى لها فلا يعتد بوجودها

فيختار الرفع بخلاف ما لم يكن كذلك فيختار النصب (والا) اي وان لم يكن
المعطوف كالخسن (فكان عمرو) اي فهو مثل ابن عمرو في اختيار النصب
وسياقة هذه الاعلام من لطايف هذا الكتاب (والمضافة) اي توابع المنادى
المضافة اضافة معنوية نحو يارب صاحب الفرس ويا بشر ذا الجملة بخلاف
نحو يارب احسن الوجوه ونحو يا صاح اذا الضامر العنس لان الاضافة اللفظية
في حكم الانفصال وليس حكم المضاف اضافة لفظية والمضارعة للمضاف هنا
حكم المضاف بل حكم المفرد بخلاف ما اذا وقعت مناداة عملا بالاعتبارين في
الحالين (تنصب) لانها لو باشرها حرف النداء لا يكون الامنوية فكذا
اذا كانت تابعة كما صرح به البعض الا اذا اعتبرت مفردة كالمضافة اضافة
لفظية والمضارعة له كما صرح به الآخرون (والبدل) مبتدأ نحو يارب بشر
ويازيد اخعرو ويازيد رجلا صالحا ويازيد طالعا جبلا (والمعطوف) نحو يارب
وعرو ويازيد واخعرو ويازيد وطالعا جبلا ويازيد ورجلا صالحا (غير)
صفة المعطوف او بدل منه (ما ذكر) اي غير المعطوف الذي ذكر قبل وهو
المتنع دخول يا عليه (حكمه) مبتدأ ثان اي حكم كل واحد منهما
(حكم) المنادى (المستقل) لكونهما في حكم تكرير العامل وهو خير
المبتدأ الثاني والجملة الاسمية خبر المبتدأ الاول (مطلقا) اي زمانا مطلقا
اي سواء كانا مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف او تكررين (والعلم) اي
المنادى الذي هو العلم (الموصوفان) اي بلفظان ومؤنثه وليس مصغرا ان
وابنة ومثاهما وجموعهما في حكمهما في هذا الباب لعدم الكثرة (مضافا) حال
ويتعلق قوله (العلم) اخرا حتراز عن نحو يارب ابن اخينا ويا هند ابنة بنتنا
(يختار قومه) الجملة خبر المبتدأ اي يختار قومه المنادى وهو العلم المذكور لموافقة
حركة الابن وقصد التخفيف لكثرة الاستعمال العلم ويجوز بناؤه على الضم ايضا
(واذا نودي المعروف باللام) اي اذا قصد نداؤه ونظيره قوله تعالى فاذا قرأت القرآن
فاستعذ بالله اي اذا اردت قرأته (قبل يا ايها الرجل) ونحوه بتوسط اي مع هاء
التنبيه تعريزا عن اجتماع التي التعريف فان قيل الشرطية لانتم لان الشرط نداء
المعرف باللام اي معرف كان وظاهر انه لا يرتب عليه هذا الجزئي قيل الكلام
يحول على حذف او مجاز فانه اريد به اللفظ فهو علم والعلم يصح تأويله بصفة
اشتهرها نحو لكل فرعون موسى ولاهيم الديلة لطلح اي لكل جبار قاهر عادل
ولا راغى الديلة لطلح فيكون المعنى كل كلام وسط وفيه اي وكلام وسط فيه اسم

الاشارة فلا يلزم ملزومية الكلي الجزئي (ويا هذا الرجل) بتوسط هذا (و
يا هذا الرجل) بتوسط الامرين تكثيرا للتشويق والتوجه بآتيان ميم بعد ميم
وتأخير البيان قلوبهم الثاني وان لم يكن محتاجا اليه لكن فيه غايمة وهي زيادة
التشويق في البيان بزيادة التشويق فيه (واتزموا) اي النخاعة (رفع الرجل)
وان كان صفة وحققها جواز الوجهين كما مر (لانه) اي الرجل (المقصود)
واقبالا لفظا حيث ابرز في اللفظ في معرض غير المقصود وذكر بحيث انه بيان لمعنى
في المتبوع لاجتثاثه منادى مستقلا فلا يثبت بدليته ولان البدل في حكم تكرير
العامل فيلزم دخول يافى المعروف حكما (وتوابعه) اي التزموا رفع توابع
الرجل نحو يلها الرجل ذوالمال (لانها توابع معرب) اي معرب واحدا لمحل له
من الاعراب سوى الرفع وتوابع المعرب في باب النداء لا يتبع غير اعرابه بخلاف ان
زيدا قائم وعمر وواجبني ضرب زيد وعمر ويذهب في نجد وغورا وهايرا وغير
ذلك مما يتبع المعرب لفظا ومحلا لان المتبوع ثمة باعتبار تعدد اعرابه معربان
لامعرب واحدا فلا يحتاج لدفع الايراد المذكور الى زيادة قيد (وقالوا بالله) جواب
سؤال وهذا من حيث المعنى استثناء من القاعدة المذكورة (خاصة) اي خص
بذلك خصوصا لا متناع التوسط لان ايا يستلزم التعدد وها للتنبية والله تعالى
متعال عن التعدد والتنبية وهذا للاشارة الحسية والله تعالى متعال عن
ذلك ولو سلم جوازه على التجوز كما في ذلكم الله ربى كان محمولا على اي طردا
للباب ولان لامها صارت جزءا للكلمة بالعلمية وكانت في الاصل عوضا عن همزة
آله فاضمحل فيه جهة التعريف بوجهين فلم يعتبر بخلاف التجمع والباس وفيه انه
يوجب صحة ان يقال بالباس بمد العلمية وفيه ان علمية لا يوجب هجرا الاصل
بخلاف بالله (ولك) واسل الخطاب ان يكون لمعين وقديكون لغير معين وهنا
كذلك (في مثل) اي مثل المنادى اذا كرر بلفظة مضافا الى اسم اخر (يانيم تيم
عدى) لا بالكم لا يلقى نكمتكم في سوءة عمر (الضم) على انه منادى مفرد معرفة
(والنصب) على انه مضاف الى عدى المذكور وتيم الثاني تأكيد لفظي فاصل
بين المضاف والمضاف اليه او مضاف الى عدى المحذوف بقريئة المذكورة
على نحو قوله بين ذراعي وجهه الاسد ولا يجوز في الثاني الا النصب لانه اما تابع
مضاف او تابع مضاف (و) المنادى (المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه) اي
في المضاف الى ياء المتكلم الوجوه اي الاربعة اي تركب مفتوح الياء وساكنها
ومحذوفها ومقلوب ياءها الفا (ياغلامي) فاعل يجوز اي يجوز فيه مثل ياغلامي
سكون الياء واصلها القمع ككاف الخطاب والسكون للتخفيف (وياغلاما) بقلب

الياء الفاء والكسرة فتحة او بحذف الياء وتعويض الالف عنها (ويا غلام) بحذف
الياء والاكتفاء بالكسرة (وبالهاء وقفاً) عطف الظرفية على الفعلية
اي المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه كذا ويكون بالهاء وقفا اي حال كونه
موقوفاً وعلى محذوف اي يجوز فيه كذا بغير الهاء وبالهاء وقفا وخبر مبتدأ
محذوف اي وهو بالهاء وقفا او متعلق فعل محذوف اي يتوقف بالهاء وقفا فقوله
وقفا حال او مصدر الفعل المحذوف وا ظرف اي في الوقف (وقالوا يا بني وياحي)
كسائر ماضيف الى ياء المتكلم مع زيادة وجوه آخر لكثرة استعمال نداءهما ورود
السماع الى ذلك (ويا ابت ويا امت) بحذف الياء وتعويض التاء او بقلب الياء
تاء وتاء التأنيث في ياءت للبالغه كعلامة كذا في تفسير ايجاز البيان وانما طولت
التاء فيها لكونها عوضا عن الياء كتاء بنت واخت عن الواو ولكنها يوقف
عليها بالهاء بخلاف تاء اخت وبنت لان اصل هذه اصلي واصل تلك
زائدة فيفتقران (قفا) على وفق حركة الياء (وكسرا) على وفق
طبيعة الياء وضما ايضا لاجراءه مجرى المفرد ولم يذكره للاقله وقوله ففعلوا كسرا
حال وبالف عطف على محذوف اي بعير الالب (وبالف) يقال يابن ابدا
الياء الفاء تخفيفا وفيه (دون الياء) فلا يقال يابتي تحرزا عن الجمع بين العوض
والعوض عنه (وقالوا يا ابن ام ويابن عم) اذا كان المنادى لفظ ابن مضافا الى
لفظ ام وعم مضافين الى ياء التكلم جاز فيه مجاز في المنادى المضاف الى ياء المتكلم
مع زيادة الوجه (خاصة) اي يخصونها خصوصا فلا يقال يا بن اخي ويابن
خالي على الوجوه المذكورة بل على مجاز في غير المنادى (مثل باب يا غلامي)
فقالوا يا ابن امي ويابن عمي ويابن اخي وابن عمي ويابن ام ويابن عم ويابن اما
ويابن عمهم جميع زيادة وجد شد في المضاف الى ياء المتكلم وهو حذف الالف
والاكْتفاء بالفتح (و) قالوا (يابن ام ويابن عم) بحذف الالف والاكتفاء
بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما كان من خصائص النداء
الترخيم شرع في بيانه فقال (وترخيم المنادي جاز وفي غيره ضرورة) اي
يفعل الترخيم في غير المنادي لاجل الضرورة فيكون مفعولا له الترخيم دون
جوازه ولا يجوز حذف اللام لعدم اتحاد الفاعل لان المضطر الشاعري والجواز
صفة الترخيم فعلى هذا المرخم والمضطر واحد ومنع رفع قوله ضرورة
ليس بصحيح لجوازه على الخبرية بحذف المضاف اي هو في غير المنادى اثر
ضرورة او بفعل ضرورة او مبالغة (وهو) اي الترخيم (حذف) مصدر

ترك فاعله ومفعوله (في آخره) اى فى آخر الاسم فى التركيب دون الافراد
فلا يرد حذف الاواخر فى نحو يدوم وغيرهما (تخفيفا) اى لاجل التخفيف
لالتقانون تصريفي وسماع لغوى (وشرطه) اى الترخيم (ان لا يكون مصافا)
اى عدم كون الاسم مضافا لان آخر المضاف وسطه حكما والترخيم يختص
بالآخر والمضاف اليه غير المنادى فلا ممتنع الترخيم فى جزء ما واكتفى بالمضاف
عن المشبهة به اذ هما متحدان فى الحكم واما نحويا صاح فى ياصاحي فشاذا
ولو قال وشرطه ان يكون مفردا لكان اولى (ولا مستغنا) لان المطلوب فيه
مد الصوت والحذف ينافية ولا غيرهما من المندوب وانما لم يذكر المندوب
لانه غير منسأدى عنده (ولا جلة) لان الجملة محكى كالكين (ويكون) الاسم
المرخم (اما علما) لعدم اللبس فيه لشهرته بخلاف الصفات (زايذا) لثلا يلزم
اخلال البنية على ثلاثة واجاز الكوفيون ياعم فى عمرو وبعضهم يازى فى زيد
(واما بناء التأنيث) فينبذ لا يشترط الزيادة والعلمية نحو يائتاب علما وغير علم
لان الاخلال حينئذ لو كان لكان من قبل الواضع لان تاء التأنيث ليست بداخلة
فى البنية فلا يشترط الزيادة على الثلاثة ولا العلمية لعدم اللبس حيث يبقى
ما قبل التاء على القتح فيدل على الترخيم بحذف التاء وان لم يكن علما
(فان كان) تفسير لكمية المحذوف (فى آخره) اى آخر الاسم الذى اريد ترخيمه
وهو خبر كان (زيادتان) كالتثان (فى حكم الواحدة) فى الزيادة وقفة واحدة
لمعنى واحد والحكم فيها ما وليس اى الحكم فهو ظرف اعتبارى او العبارة محمولة
على القلب (كاسماء) قيل انه فعلا والاصلى وسمما من الوسامة فقلبت
واوهازمة كانه كبرى وواحد (مروان) فقليل بالاسم ويامرو فان الالف
والهزمة فى اخر اسماء زيادتان فى حكم الواحدة وكذلك الالف والنون فى مروان
(او حرف) عطف على زيادتان (صحيح) صفة حرف (قبله) اى قبله ذلك الحرف
(مدة) حرف علة زائدة حركة ما قبلها توافقها وبين القسمين عموم وخصوص من
وجه اذ بما يصدق القسم الاول دون الثانى كبرى وور بما يصدق الثانى دون الاول
كنصو وور بما يتحتمان كاسماء و مروان فلذا لم يكنف باحدهما (وهو اكثر) جملة حالية
(من) تفصيلية (اربعة احرف) لثلا يلزم اخلال البنية بحذف الحرفين (حذفنا)
اى حذفت الحرفان وهو جزء الشرط نحو منصور وعمار وادريس بخلاف
سعيد وعمود وعاد (وان كان الاسم) مركبا كيعلي بك وخمسة عشر علمين
(حذف الاسم الاخير فيقال فى بعلي بك يا بعلى وفى خمسة عشر يا خمسة لتزوله

منزلة تاء التانيث في كونها تكة على حدة صارت بمنزلة الجزء (وان كان الاسم الرخيم (غير ذلك) اي غير ما كان في آخره زيادتان او حرف صحيح مذكور هو اكثر من اربعة احرف او كان الاسم الاخير غير مذكور (فحرف واحد) اي المحذوف منه حرف احد اصول الفائدة القصودة به وعدم وجوب حذف الاكثر نحو ياحار ويالم في حارث ويالمك اتي ههنا بالجملة الاسمية ليكون هذا القسم كثيرا مستمرا (وهو) اي المحذوف (في حكم الثابت) ففي ما قبله كما كان (على) الاستعمال (الاكثر فيقال) اي اذا كان كذلك فيقال او عطف على الاسمية السابقة مؤله بالفعلية كانه قبل يحمل المحذوف بالتأني (ياحار) بكسر الراء في ياحارث وقوله ياحار مفعول مالم يسم فاعله (ويأخو) بواو بعد ضمة في يأخود ولو جعل المحذوف منسيا والواو اخرها لوجب قلبها ياء لوقوعها طرفا بعد ضمة (ويأخروا) بواو مفتوحة بعد فتحة ولا تقبل الفا لوقوع الساكن بعدها وهو الالف المحذوف الذي هو في حكم الثابت ولو لم يكن في حكم الثابت لقليل ياكرا لارتفاع المنافع (وقد) للتقليل (يجعل) - ابقى بعد الحذف (اسما برأسه) كانه لم يحذف عنه شيء فيكون له في بناءه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لاحكام الاصل فيقال (ياحار) في ياحارث بالضم كانه اسم مفرد ومعرفة برأسه فيضم (ويأخو) في يأخود لانه لما جعل نحو اسم برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت ياء وكسر ما قبلها كاد (ويأخروا) في ياء كروا لانه لما جعل كروا اسما برأسه ارتفع منع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت تحرکها وانفتح ما قبلها الفا (وقد) للتعليل (استعملوا) اي العرب (صيغة النداء) وهي ياء (في المندوب هو) اي المنسوب (المتفجع عليه) اي الذي تفجع عليه اي لاجله والتفجع الحزن فان قيل لم يذكر التفجع مذكورا واولاه وامصيتاد وواحزنه وواحسرتاه ونحو ذلك قيل هو داخل في التفجع لاجله فلا حاجة الى ذكره على حدة (ياواو) صفة التفجع عليه والباء للاتصاق اي التفجع عليه المتصق بياء او وا وفي جعلها للسببية والاستغاثاة نظر (واخص بوا) اي انقربوا اي لا يدخل وفي غيره والياء داخل في المختص دون المختص به (و حكمه) اي المندوب (في الاعراب والبناء) تميز اي حكمه من حيث الاعراب والبناء (حكم المنادى) اي حكم المنادى بالقبلة او حكم اعرابه وبنائه مثل حكم اعراب المنادى وبنائه اي ان كان مفردا معرفة فيضم وان كان مضافا او مضارعا له فينصب ولا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعروف (ولك)

اي جاز او جائز لك (زيادة الالف) اضافة المصدر الى المفعول وهو مبتدأ او فاعل جاز اقدر (في اخره) اي المندوب لمد الصوت المطلوب في الندبة (فان خفت اللبس) اي لبس ذلك اللفظ بغيره (قلت) جزاء الشرط (واغلاميكه) في واغلامك اذ لو زيدت الالف لزم لبس خطاب المؤنث بخطاب المذكر فزيدت الباء على وفق حركة الكاف (وواغلا مكموه) في واغلامكم اذ لو زيدت الالف وقيل واغلامكم اه لا لبس خطاب الجمع بخطاب التثنية (ولك الهاء) اي جاز او جائز لك الهاء اي هاء السكت لبيان حرف المد وهي الالف (في الوقف) ظرف قوله لك او ظرف جاز المقدر او ظرف الزيادة المقدرة مضافا الى الهاء (ولا يندب الا المعروف) اي المشهور لتعذر بمعرفته في ندبته والتفجع عليه وهذا مستثنى مفرغ مفعول مالم يسم فاعله (فلا يقال وارجله) اي لا يقال هذا اللفظ لرجل غير معين (وامتنع) عطف على قوله لا يندب دون قوله فلا يقال و الا لزم ان يكون نتيجة لما سبق وليس كذلك (مثل) وازيد الطويله) بالحق الالف بالصفة مع كونه غير مندوب وغير متميز به لجواز الفصل بغير الظرف بينهما في السعة قال الله تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم يخالف المضاف والمضاف اليه حيث اجازوا وامير المؤمنيناه وواعبدوا المطلبية لشدة امتزاجهما حتى امتنع الفصل بينهما في السعة وقرأ ابن عامر قتل اولادهم شركاؤهم وارد على الشذوذ (خلافا ليونس) اي يخالف هذا القول خلافا ليونس فانه اجاز الحاق الالف بالصفة كالضاف اليه لان الاتحاد بينهما معنى لا يقتصر في ذلك عن الامتزاج بين الصفات والموصوف اليه لفظا (ويجوز) بقرينة (حذف حرف) اضافة المصدر الى المفعول (النداء الا) مقارنا (مع اسم الجنس) ما كان نكرة قبل النداء لان المعروف للجنس هو حرف النداء فحذفه ملبس ولان يافيه نأية عن اللام في التعريف فلو حذف يلزم فيه حذف النايب والنوب لان نداء لم يكثر كثرة النداء العلم فلو حذف فيه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى (و) اسم (الاشارة) لانه كاسم الجنس في الابهام (والمستغاث والمندوب) لان المطلوب فيها مد الصوت والحذف ينافيه (نحو يوسف) اي نحو يوسف بقرينة المقام (اعرض عن هذا وابها الرجل) اي يا ابها الرجل لان صورة ابها تختص بالنداء (وشذ) جواب سؤال حيث يرد حذف حرف النداء من اسم الجنس (اصبح ليل) اي ياليل (وافند مخنوق) اي يا مخنوق والافتداء بازخر يدن (واطرق كرا) اي كروا

وهو شاذ بثلاثة وجوه حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخيم غير العلم وجعل
المرخم اسما برأسه وهو مثل يضرب الامر الضعيف بالانقياد عند حصول من
هو اعلى واقوى منه وتام المثل اطرق كرا اطرق كرا ان النعامة في القرى
* وكرا طائر ضعيف طويل العنق وقيل هذا القول رقية للعرب لبيصاده الكروان
(وقد) للتقليل (يحذف المتأدى لقيام قرينة) اي وقت حصول قرينة دالة على
حذفه وتعيينه (جواز) اي حذفاً جائزاً (مثل لا) حرف التنبيه (يا اسجدوا)
بالوقف على ياء وابتداء باسجدوا اي يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول ياء على
الفعل بخلاف قراءة اليا اسجدوا بتشديد اليا و اسجدوا على صيغة المضارع لانه
ليس من هذا القبيل الثاني (الثالث) من الابواب الاربعة التي وجب حذف
ناصب المفعول به فيها (ما) موصول او موصوف وقوله (اضمر) اي قدر صلة
او صفة (عاملة) مفعول مالم يسم فاعله لقوله اضمر (على شريطة التفسير) اي
اضمار او افعال على شريطة هو تفسيره بما بعده فهو من قبيل اضافة العام الى
الخاص (وهو كل اسم بعده) اي بعد ذلك الاسم (فعل) مبتدأ وقوله بعده خبره
او فاعل قوله بعده (او شبهه) عطف على قوله فعل (مشتغل) اي معرض
(عنه) اي عن ذلك الاسم وقوله مشتغل صفة لاحد المذكورين ايهما كان لان
او لاحد الامرين غير معين او صفة لفعل وفيه (بضميره) اي بسبب تعلق ضمير
ذلك الاسم (او متعلقه) اي متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره (او سلب عليه)
اي على ذلك الاسم اذا التسلط تقديره ثابت ولو تقتضي انتفاء ما دخلت عليه فلا بد
من تقييد (هو) تأكيد ضمير سلب الابرار لكمة العطف (او مناسبه) في
موضع (لنصبه مثل زيد اضربه) نظير الاشتغال بضميره او زيدا (مررت به)
نظير تقدير مناسبه (او) زيدا (ضربت غلامه) نظير الاشتغال بالمتعلق وتقدير
المناسب (او) زيدا (حبست عليه) لاجله (ينصب بفعل) مضمحل محذوف
(يفسره) اي يفسر ذلك الفعل (ما بعده) من فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره
او متعلقه (اي) حرف التفسير (ضربت) في زيد اضربت (وجاوزت) في زيدا
مررت به (واهنت) في زيدا ضربت غلامه (ولا بست) زيدا حبست عليه
(ويختار) في الاسم المذكور (الرفع بالابتداء) اي بكونه مبتدأ او بالتجرد عن
العوامل اللفظية مسند اليه (عند) ظرف يختار (عدم قرينة خلافه) اي خلاف
الرفع وفيه وفيه لانه اذا عدم قرائن خلافه فهو راجح حيث يوجب السلامة
عن الحذف او خلاف اختيار الرفع من قران وجوب النصب واختياره

ومساواته الرفع وجوب الرفع (او عند وجود) قرينة (اقوى منها) اي
من قرينة خلافه اي اذا لم يوجد قرينة خلاف الرفع او وجد وكان قرينة الرفع
اقوى (كاما مع غير الطلب) نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فاعطف
على الفعل قرينة النصب واما التي تضمنت معنى الابتداء قرينة الرفع وقد
ترجحت هذه السلامة عن الحذف وانما يكون اما قرينة الرفع لانها تضمنها
معنى الابتداء لم يلاصقها فعل فلا يلبيها لفظا الا الاسم وذكر الطلب ليشمل
الامر والنهي والدعاء والاستفهام والتثني والعرض وغيرها والحكم مخصوص
بالامر والنهي والدعاء فقط في الاطلاق نظر لان غيرهما لما كان يتضمن للصدر
فيمتنع تسليطها على ما قبلها فلا يكون من هذا الباب اصلا فاستغنى عن التقييد
ولو قال مع الخبر لكان احصر لكنه اشار الى انتفاء المؤثر في اختيار النصب
وقوله غير الطلب احتراز عن الطلب نحو رأيت القوم فاما زيد فلا يكرمه فان
قرينة الرفع حينئذ ليست باقوى لمعارضة لزوم كون الانشاء خبرا سلامة
الحذف لكن الحذف اهون من لزوم كون الانشاء خبرا اكثرته (واذا المفاجأة)
نحو خرجت فاذا زيد لقيته لان الاكثر بعدا اذا المفاجأة وقوع الاسمية وقد رجحت
السلامة عن الحذف فيرجح على قرينة اختيار النصب وهو العطف على الفعلية
وانما قلنا ان الاكثر بعدا اذا المفاجأة وقوع الاسمية بناء على سماع النصب بعدها
والا فلقياس بعدها وجوب الرفع لزوم الاسمية بعدها في غير هذا الموضع
فان قيل قد ذكر في بحث الظروف ان اذا المفاجأة يلزم بعدها الاسمية ويفهم هنا
رجحانها لالزومها وهذا تناقض قيل المراد بالزوم فيه الغلبة والزموم الاستعمال
الاعتباري المبني على الرجحان لا الازوم الحقيقي فلا تناقض (ويختار النصب)
في ذلك الاسم (بالعطف على جملة فعلية) نحو خرجت فزيد القبة (للتناسب
وبعد حرف النفي) نحو ما زيد اضربه وحرف (الاستفهام) نحو ازيد اضربه
(و) بعد كلة (اذا الشرطية) اي المنسوبة الى الشرط نحو اذا اضربه اضربه
واحترازه عن اذا المفاجأة وعند المبرد يجب النصب بعدها (وحيث) عطف
على اذا نحو حيث زيد اتجده فاكرمه (وفي الامر والنهي) عطف على قوله
بعدا في وقت وقوع الامر والنهي بعده نحو زيدا اضربه او لا تضربه (اذهي)
اي هذه المواضع اي ما بعد حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل
الامر والنهي (موقع الفعل) اي مواضع وقوعه فلا جرم يختار النصب
بتقدير الفعل لان النفي والتزدد الداعي الى الاستفهام في الغالب يلحقان الافعال

دون الذوات وكذا معنى الشرط الذي تضمنه اذا وحيث مع عدم رسوخها
 بخلاف ساير ادوات الشرط (وعند) عطف على قوله في الامر (خوف
 لبس) اضافة المصدر الى المفعول (المفسر) اي ماهو مفسر نصباً (بالصفة)
 رفعا فان قيل فليجب الوجهان كما في اقايم زيد قيل كيف يجوز ذلك مع الاختلاف
 بين المقصود وغيره فان قيل فليجب النصب اذا تحرز عن اللبس واجب قيل
 هذا وهم اللبس ولهذا سماه حرف اللبس (مثل انا كل شئ خلقناه بقدر)
 نصب كل ولورفع بالابتداء وجعل قوله خلقناه خبرا له خيف لبيه بالصفة
 بالاحتمال كون قوله بقدر خبرا وهو خلاف المقصود فيكون المعنى كل شئ
 هو مخلوقا كائن بقدر والمقصود كل شئ مخلوقا بقدر والاول غير مقصود
 حيث يكون قوله خلقناه قيدا على ماهو الظاهر في الصفة فيوهم كون بمض
 الاشياء الموجودة غير مخلوقة لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في افعال العباد
 الاختيارية وبهذا حصل الجواب عما ورد في بعض الشروح من ان حاصل
 المعنيين واحدا ولا ضمير في الاحتمال (ويستوي الامر ان) اي الرفع والنصب
 في الاختيار اي ايا قصدوا منها يكون مختارا في مثل زيد قام وعمر اكرمه
 اي عندهما وفي داره ونحو ذلك والا لا يصح العطف على الصغرى لعدم الضمير
 فهو هنا بعض التركيب اي يختار النصب فيما اذا عطف الجملة التي وقع فيها ذلك
 الاسم على جملة ذات وجهين اي جملة اسمية خبرها فعلية فيصح رفعه على الابتداء
 ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان بحصول التناوب فيما في الرفع كون
 اسمية فتعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب يكون فعلية فتعطف
 على الصغرى وهي فعلية فان قيل السلامة عن الحذف مرجحة للرفع قيل هي
 معارضة بقرب المعطوف وفيه نظر لانها اذا عطف على الكبرى فهي ايضا
 قرينة غير مفصولة عنها بشئ فلا يتفاوتان قربا وبعدا والاولى ان يقال ان قصد
 العطف على الكبرى اختير الرفع بلا معارض وان قصد العطف على الصغرى
 اختير النصب بلا اعتبار معارض اذا حذف الذي هو كثير الاستعمال لا يعارض
 عدم التناوب الذي قل وجوده في كلام العرب فيستويان في الاختيار (ويجب
 النصب بعد حرف الشرط) غير اما صريحا او ضمنا كافي متى وحيثا وايثا لا
 اذا لم يكن راسخا فيه كذا الشرطية وحيث وانما يجب لان الشرطية يستلزم
 الفعل (وحرف التخصيص) وهي الا وهلا ولولا ولوما لاختصاصها بالفعل
 (نحو ان زيد اضربه ضربه) مثال حرف الشرط (والا زيدا ضربه) مثال

حرف التخصيص (وليس مثل ازيد ذهب منه) اي مما اضمر عامله على
 شريطة التفسير لعدم كونه ممالو ساط عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهبه
 لا يكاد ينصب بحاله وكذا مناسبه لعدم كونه ناصبا (فالرفع) اي فاذا كان
 كذلك فالرفع واجب او فيجب الرفع (وكذلك) اي مثل قوله ازيد ذهبه
 في لزوم الرفع تركيب (وكل شئ فعلوه في الزبر) اي في كتب الحفظ والمعنى
 كل شئ هو مفعول لهم لان في الزبر وانما يجب فيه الرفع لانه لو ساط عليه
 فعلوا فسد المعنى حيث يصير المعنى فعلوا كل شئ في الزبر وهم لم يفعلوا فيها شئ
 (ونحو) مبتدا او عطف على قوله كل شئ (الزانية والزاني فاجلدوا)
 جميع الشرايط حاصلة فيه لان ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها ونحو وربك فكبر
 الا ان القراء السبعة لما اتفقوا فيه على الرفع ولم يقرؤه بالنصب الا اذا تحمل
 النخاة لاجراجه على الضابطة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار
 من حيث ان الرفع في الطلب غير مختار فقال المبرد الفاء بمعنى الشرط فلا يجوز
 تقديم ما في خبزها والكلام عند سيبويه جملتان اذ قوله الزانية مبتدا وقوله
 الزاني عطف عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني فيما تلي عليكم
 او خبر مبتدا محذوف على نحو الباب والفصل والتقدير هذا بيان حكم الزانية
 والزاني وقوله فاجلدوا بيان لحكمهما وهو ابتداء الكلام والفاء فيه عنده
 زائدة او للتفسير وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع التسلط فلا
 يدخل الضابطة (الفاء بمعنى الشرط) الفاء مبتدا وقوله بمعنى الشرط خبره
 والجملة معللة لقوله وكذلك نحو الزانية والزاني ويحتمل ان يكون الزانية
 والزاني مبتدا والفاء مبتدا ثان وقوله بمعنى الشرط خبر المبتدا الثاني والجملة خبر
 المبتدا الاول (عند) ابن العباس (المبرد) ظرف لقوله بمعنى الشرط لانه
 ظرف مستقر واللام فيه بمعنى الذي فلا يكون فيه ذلك لا متناع تسلط ما بعد الفاء
 على ما قبلها فتعين فيه الرفع على انه مبتدا متضمن بمعنى الشرط (و) الكلام (جملتان
 عند) ظرف لمفهوم الكلام اي حكم بذلك عند (سيبويه) والا لمختار النصب
 دليل على ما ذكر على صورة القياس الاستثنائي والاستثناء المحذوف سلب التالي فيلزم
 سلب المقدم وسلب الاستثناء ما ذكر اثباته اي وان لم يكن ما ذكر من وجه المحل كان النصب
 مختارا لكنه ليس بمختار فيكون ما ذكر من وجه التمثل هذا كما يقال ان لم يكن الشمس
 طالعة كان الارض مسودة لكنها ليست بمسودة بل مضئنة فيكون الشمس طالعة
 من استثناء نقبض التالي ولقائل ان يقول في بيانه اي وان لم يحمل على ما حمل المبرد

وسيوه او على القول بزيادة الفاء وعدم اتحاد الجملة فالمختار النصب وحلية
يلزم اتفاق القراء على غير المختار فلا بد وان يحمل الكلام على ما حمل او نقول
اى ان لم يكن ما ذكر لمكان النصب مختارا لوجود الطلب الموجب لاختياره
لكنه ليس بمختار ولا يلزم اتفاق القراء على غير المختار بلزم الحمل على ما ذكر
(الرابع) بيان الحال او التصير ان اريد النسبة الى الثلاثة السابقة اى رابع
الابواب الاربعة او رابع الثلاثة التى يجب فيها حذف ناصب المفعول (التحذير)
اسم لنوع من انواع المفعول به اصطلاحا وكان فى الاصل مفعولا وانما يجب
حذف الفعل فى التحذير لعدم الفرصة فى ذكره (وهو) اى التحذير (معمول
بتقدير) ظرف مستقر واقع صفة لقوله معمول (انته) ونحوه وفى تقدير اتق
مما حذر اذ يقال اتقت زيدا من الاسد بمعنى تحيته واوقال بتقدير نج او بعد
لكان اولى (تحذيرا) مفعول له لتقدير او مصدر قد جعل حيا وهو ظرف
لتقدير اى قدر اتق وقت تحذير المعمول مما بعده او وقت ذكر المحذر منه
مكررا او مفعول مطلق اى قدر ذلك المعمول تحذيرا مما بعده او ذكر المحذر منه
من نوعه مكررا والجمتان فى محل الصفة لقوله معمول والرابطة الجملة الثانية
ما ذكر من المتعلق مع من البيانية (ما) ما موصولة او موصوفة (بعده) احتراز
من المعمول الذى بتقدير اتق لكن لا لتحذير مما بعده كايك لقائل من اتق فانه ليس
من هذا الباب لجواز ذكر فعله (او ذكر) روى على لفظ المصدر والماضى
الجهول فيهما نظر اذ التحذير من انواع المفعول به والذكر ليس بمفعول به
وليس فيما مر ما يعطف عليه الفعل وايضا عند المخالفة والزيادة على قدر صفة
العطف يكون كلة او اضرابية بمعنى بل نحو انا مقيم او اشى بمعنى بل فيفسد
المعنى قال تعالى * ولا قطع منهم انما او كفورا * انه لو قبل او لا قطع كفورا لتغير
المعنى فكانت او بمعنى بل ويمكن ان يقال ان كانت الرواية على لفظ المصدر بالرفع
كان الذكر بمعنى المفعول وكانت الاضافة من باب جرد قطيعة وكان عطفا على
قوله معمول وكان التقابل بين المعطوف والمعطوف عليه باعتبار القيد وهو
قوله تحذيرا مما بعده وان كانت على لفظ الماضى فهو عطף على قوله ذكر
المحذوف اى سواء ذكر المحذر تحذيرا مما بعده او ذكر المحذر منه مكررا
او عطف على الظرفية القدرة بالفعلية وهى بتقدير اتق والتقابل باعتبار القيد
او الفعل يتزل منزلة المصدر الحقيقى كاسبق وقوله وعلى ان يكون المنصبة على لفظ
المصدر النصب فلا اشكال (المحذر منه) انصهر بماه الى الالاب واللام

(مكررا) حال واحترز به عن قوله الطريقى من غير التكرار فانه ليس من
هذا الباب لجواز ذكر فعله (مثل اياك والاسد) ورأسك والسيف نظير
القسم الاول اى اتق نفسك ان يضر من الاسد واتق الاسد ان يهلك اوى يكون
التقدير بعد نفسك من الاسد وبعد الاسد عن نفسك واللفظ الاسد فى اياك والاسد
خارج عن القسمين فيدعى ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك بل هو ايضا تحذير
قلت هو تابع للتحذير والتوابع خارجة عن المقدود بدليل ذكرها بعد ما عرف
(واياك وان تحذف) نظير القسم الاول وقال عمر رضى الله عنه اياك وان
تحذف احدكم الارنب والمخلف الرمى بالمصا كما ان الخلف بالظلمة والبال
المعبرين الرمى بالخصا (والطريق الطريق) مثال المقذور منه مكررا وكذا
قوله الصي الصي والجندار الجندار والاسد الاسد والتكرار لتأكيد
(وتقول اياك من الاسد) اى بعد نفسك من الاسد فليطابق متعلق بالفعل المقدر
(ومن ان تحذف) اى بعد نفسك من الخلف (واياك ان تحذف) مكسبا
(بتقدير من) اى اياك من ان تحذف الحذف حرف الجر من ان وان شاع كثير
(ولا تقول) عطف على قوله وتقول المذكور (اياك الاسد) بتقدير من
الاسد (لا شاع تحذير من) فى الاسم الصريح بخلاف اياك ان تحذف وقوله
واياك اياك المرافاة الى التردد عا والتشديد جالب * بتقدير اياك من المرافاة
او محمول على ضرورة الشعر او حذف فعل واياك اياك من باب الاسد الاسد
والتقدير اتق نفسك واترك الرأ وهذا قول سيبويه لم يجرى مجرى ان تحذف
وفيه انه يلزم جواز ذلك فى سائر المصادر لاشتراك العلة وليس بجائز القم
الان يقال وجه ارتكاب الشذوذ لانه وجه قياسى (المفعول فيه) مستقرا
محذوف الخبر اى منه المفعول فيه بقرينة ما سبق او خبر محذوف المشأ اى
هذا بيان المفعول فيه او مشأ خبره ما قبل فيه وهو فصل وعلى الاو اى انصتاف
وفيه مفعول بالمرسب فاعلم وانصهر بماه الى اللام الموصول (هو ما قبل فيه)
مفعول ما اى منه فاعلم اى اسم ما قبل فيه اذ المفعول فيه فى الاصطلاح اللفظ
الذى معناه شئ قل فيه فعل من مذكور (قل) اى حدث لا قسم الاسم
(منه اور) سبق فعل اى لفظا اى تحذيرا واحتز به عن نحو يوم الجمعة طيب
فانه وان كان فعل فيه فعل لاحتمال لكنه ليس بمذكور (من) بيانية (زمان او
مكان) تحذير او اعتبارين نحو سرت يوم الجمعة تخلفك وجئت قدوم
ريد الشمس اى وقت قدم وزيد فى مكان ظهور الشمس اذ المصدر قد جعل حيا

وكذا العين مكانا على قلة ويدخل في الحد نحو اغتم اليوم الذي صمت فيه فان
اليوم فعل فيه فعل الصوم وهو مذكور وان شرط قصد ذلك وذكره بهذه
الحيثية او يراد فعل عامل فيه لا يستغنى عن قيد مذكور ايضا (و شرط نصبه
تقدير) كلة (في) اذ تلفظ بها يوجب الجر والجمهور على ان تقديرها شرط
المفعول فيه و اذا اظهرت كان مفعولا به بواسطة الجاز لا مفعولا فيه (وظروف
الزمان) الاضافة من ابواب الساج واسورة الذهب بمعنى من واللام في الزمان
لجنس (كلها) تأكيده والضمير للظروف (تقبل) الظروف (ذلك) النصب
بتقدير في او تقبل تقدير في لان المبهم منها جزء الفعل يصح انتصابه بلا واسطة
كالصدر والمحدود ومنها محمول عليه لاشتراكهما في الزمانية والمبهم
من المكان محمول عليه لاشتراكهما في الابهام ولم يحمل عليه المحدود من المكان
للاختلاف ذاتا وصفة ولم يحمل على المكان المبهم لانه فرع فالحمل عليه كالاستعارة
من المستعبر والسؤال من المحتاج الفقير (وظروف المكان) اضافته كاضافة ظروف
الزمان (ان كان) ظرف المكان الشرطية خبر المبتدأ (مبهما) اي ان كان من
الجهات الست وما اُلحق بها على تفسيره (قبل) تقدير في او قبل النصب
بتقدير في (والا) اي وان لم يكن ظرف المكان مبهما (فلا) يقبل النصب بتقدير
في او فلا يقبل تقدير في (وفسر المبهم بالجهات الست) وهي امام وخلف
يمين وشمال وفوق وتحت وترك الناء في العدد لان الجهات مؤنثة قيل المبهم
هي الكرة وورد عليه خلفك وامامك وقيل هو غير المحصور و يخرج منه
نحو فرسخ ولا خلاف في انتصابه على الظرفية وقيل ماله اسم باعتبار مالم يدخل
في ميماء ويندرج فيه نحو عندي ولدي لان اسم عند ولدي لا يطلق باعتبار
ذلك المكان بل باعتبار المضاف اليه وقال اكثر من المتقدمين هو الجهات
الست وهو الذي اختاره المصنف هنا وورد عند ولدي ولفظ مكان وما بعده
دخلت فانها تقبل ذلك مع انها غير الجهات فاجاب عن كل ذلك بالحمل للابهام
او الكثرة (وحل عليه) اي على المبهم (عند ولدي وشبههما) نحو دون وسوى
لانهما (اي عند ولدي وكذا شبههما والمراد الابهام اللغوي والا لا يستقيم
الحمل (و) حل عليه (لفظ مكان) وما بعده اذا كان الفعل موافقا له في افادة
معنى الاستقرار نحو جلست مجلسك وقت مقامك ووضعتك موضع فلان الى
غير ذلك من ذوات المبهم مما يجري هذا الجرى (لكثرة) اي لكثرة استعماله
دون ايهامه (و) حل عليه (ما بعد دخلت) وما يقاربه من نحو تزلت وسكنت

نحو دخلت الدار وتزلت الخان وسكنت القرية (على الاصح) اي جلا واقعا
على القول الاصح او هو على المذهب الاصح قيل هو متعد وما بعده مفعول به
لكن كون مصدره على الدخول وكونه ضد الخروج الذي هو لازم التفسير جحان
لزمه (وينصب) المفعول فيه (بعامل مضمرة) جوازا بلا شريطة التفسير
نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت (وعلى شريطة التفسير) بكونه
اسما بعده فعل مشتغل عنه بضميره او متعلقه لوسطاء عليه هو او مناسبه لنصبه
نحو يوم الجمعة صمت فيه او اكلت في غدائه او يوم الجمعة نويت الصوم في ليلته وهو
في تون نصبه واجبا ومختارا او مساويا للرفع و مرجوحا مثل المفعول به
فيجب في نحو ان يوم الجمعة صمت فيه وهلا يوم الخميس سرت فيه ويختار في نحو
اذا يوم الجمعة سرت فيه و افطرت يوم الخميس ويوم الجمعة صمت فيه ويستوى
الامر ان في نحو زيد سافر ويوم الجمعة سرت فيه معه ويرجح الرفع في نحو اما
يوم الجمعة سرت فيه و لقيت زيدا فاذا يوم الجمعة صام فيه واما انتاعه ووجوب
الرفع في نحو يوم الجمعة سرت فيه ويوم الخميس اصمت فيه فيحتمل الثبوت
للمانع ويحتمل العدم لتوسع الظرف (المفعول له) مبتدأ محذوف الخبر او خبر
محذوف المبتدأ اي هذا بيان المفعول له وله مفعول مالم يسم فاعله (هو) اي اسم
مافعل (بدلالة ماسبق في المفعول المطلق (لاجله) مؤثرا كان او اثرا
واحتزبه عالم بفعل لاجله فمل كسائر المفاعيل والمحقات (فعل) اي حدث
لا الفعل الاصطلاحي مفعول مالم يسم فاعله (مذكور) حقيقة او حكما فلا يرد
صورة كون الفعل محذوفا والحق ان تقول هو مافعل لاجله مضمون تامه
وفيد وفيه ويرد على الحد نحو كرهت التأديب الذي ضربت لاجله وضربت
واعجبني التأديب فانه قد فعل لاجله فعل مذكور وهو الضرب وان قصد
الحيثية او قيد بكونه عاملا لضعاف قديم مذكور (مثل ضربته تأديبا) نظير العلة
القائية (وقعدت عن الحرب جينا) نظير العلة المؤثرة واوذكر في موضع
قعدت جينا حاربت شجاعة لكان احسن (خلافا) يخالف هذا القول لابي اسحق
(الزجاج) خلافا (فانه) اي المفعول له (عنده) اي الزجاج (مصدر)
اي مصدر نوعي لانه علة المصدر فيقام مقامه كما اقيمت آتة مقامه كما في ضربت
سوطا فاعني ادبته بالضرب تأديبا وجبت في القعود عن الحرب جينا
او ضربته ضرب تأديب وقعدت قعود جين وقيل لا يقال قعود جين لان الجازا
وفيه نظر لان اضافة السبب الى السبب ليست مجازية وورد قول الزجاج

بان صحة تأويل نوع لا يدرجه في حقيقته الا ترى الى صحة تأويل الحال
بالظرف وتأويل المصدر بالمفعول به من حيث ان معنى جاء زيدا راكبا جاء زيد
وقت الركوب ومعنى ضربت ضربا حدثت ضربا من غير ان يخرج عن حقيقتهما
والآلة الزم للفعل من العلة لاحتياجه اليها ذاتا حيث لا يتصور الكتابة
بدون قلم ولا الضرب من غير آلة من سوط ونحوه ولا التجرد من غير قدوم وكذا
سائر الافعال المتعلقة بالالات بخلاف العلة لتحقق العت و لذا جعل المفعول له
مستدعي الفعل لا يستلزمه فلا يلزم من اقامة ما هو الزم من العلة اقامتها (و شرط
نصبه) اي المفعول له (تقدير اللام) لانها اذا اظهرت لزوم الجر (وانما يجوز
حذفها) اي تقدير اللام وضع المظهر موضع المضموع عن تقدير الحذف
للتبني على جريان الاصطلاح باطلاق كلا اللفظين (اذا كان) المفعول له (فعلا)
احتراز عما اذا كان عينا نحو جئتك للسم (لفاعل الفعل) احتراز عما اذا كان
فعلا لغيره نحو جئتك لمحبك اي (المعلل) اي اتحاد فاعله و فاعل عامله (و مقارناله)
اي للفعل المذكور (في الوجود) اي اتحاد زمانيهما واحترزه عما اذا لم يكن
مقارناله في الوجود نحو اكرمك اليوم لو عدى بذلك امس وانما اشترط هذه
الشرايط لانه بهذه الشرايط يشبه المصدر فيعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر
بخلاف ما اذا اختل شيء منها ولا نكثر علل الافعال كذلك في وجودها يكون
ظاهرا في العملية موافقا لما هو الغالب فيستغنى عن اظهار اللام بخلاف ما اذا
اختل شيء منها كذا ذكره المصنف و شرط بعضهم التكرير لمساواة الحال
و التمييز وقوله * واغفر عوراء الكريم ادخاره * واعرض عن شتم الشيم
تكرما * حجة عليه (المفعول) مبتدأ محذوف الخبر اي منه المفعول معه بقرينة
ماسبق او خبر محذوف المبتدأ اي هذا بيان المفعول معه او مبتدأ خبره مذكور
وهو فصل (معه) مفعول مالم يسم فاعله (هو مذكور بعد الواو) التي
بمعنى مع واحترزه عن سائر المفاعيل (لصاحبة معمول) اضافة المصدر
الى المفعول (فعل) احترزه عن نحو كل رجل وضيعته فيتناول نحو ضربت
زيدا وعرا اذا كانت الواو بمعنى مع وهو معطوف على المفعول به اتفاقا لا
مفعول معه لكنه لم يقصد فيه هذه الحثية وانما لم يقل فاعل فعل ليتناول نحو قوله
حسبك و الضحك سيف مهند (لفظا ومعنى) اي سواء كان الفعل لفظيا او معنويا
نحو استوى الماء والخشب ومالك وزيدا اي ما تصنع (فان) الفاء للتفسير
(كان) تامة او ناقصة (الفعل) الذي قصد مصاحبة المفعول معه بمعموله

(لفظا) اي ملفوظا او لفظيا تمييزا وخبر او حال (وجاز) الواو للحال اي وقد
جاز العطف او عطف جملة على جملة (العطف قالو جهان) جازان العطف
وكونه مفعولا معه اذ لا مانع عن واحد منهما والجملة جواب الشرط (مثل)
اي نظيره ثابت في مثل (جئت وزيدا) بالنصب على انه مفعول معه والرفع
على العطف لجوازه لمكان التأكيذ (والا) اي وان لم يحز العطف (تعين
النصب) على انه مفعول معه حيث لا وجه سواه (مثل) اي نظيره (حيث
وزيدا) فانه امتنع العطف فيه لعدم تأكيد المتصل بالمنفصل فتعين النصب على
انه مفعول معه (وان كان) تامة اي وجد الفعل (معنى) اي معنويا حال
او تمييز (وجاز) عطف على كان او حال اي وقد جاز (العطف) بان لم
يمنع منه مانع (تعين العطف) جزاء الشرط وقيل اختير العطف حيث
لا يحتمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف
(مثل مال زيد) اي اي شيء حصل لزيد (وعرو وال) اي وان لم يحز العطف
(تعين النصب) حيث لا وجه سواه (مثل مالك) اي اي شيء حصل لك
(زيد او ماشانك) اي اي شيء امرك (وعمر) فانه امتنع فيهما العطف لان
الكاف ضمير مجرور ولا يجوز العطف على الضمير المجرور بلا إعادة الجار ولم يحز
عطف عرا ايضا على الثاني لانه خلاف المعنى اذ المعنى ماشانك ونفس عمرو و سؤال
السائل عن شأنهما لاعتناء شان احدهما ونفس الآخر (لان المعنى ما تصنع) دليل
على كون المثال من باب العامل المعنوي (الحال) لما فرغ من المفاعيل شرع
في المحققات (مايين) احتراز عما اذا لم يبين (هيئة) احتراز عن التمييز لانه
بين الذات (الفاعل) اي حال صدور الفعل عنه فلا يرد الصفة لدلالاتها على
هيئة الموصوف مطلقا (او) مانعة الخلو دون مانعة الجمع (المفعول به) اي
حال وقوع الفعل عليه فلا يرد نحو ضربت زيدا راكب لدلالاتها على هيئة
الموصوف وقد يقع الحال عنهما نحو ضربت زيدا راكبين ولقيته مصعبا
منحدرا على الجمع والتفريق فلو قلت زيد قائما اخوك لم يحز لعدم الفاعلية
والمفعولية في زيد والحال تقع عن المفعول به ولو حكما نحو بل ملة ابراهيم
حنيفا وان يأكل لحم اخيه ميتا اذ المضاف اليه في مثله له حكم المضاف وانما تقع
الحال عن المفعول معه لكونه في المعنى الفاعل او المفعول به لمصاحبة اياه في صدور
الفعل او وقوعه (لفظا ومعنى) نحو ضربت زيدا قائما (مثال الفاعل والمفعول
اللفظيين) ومنهم من يقول الطريق في مثله ان لا يقال اقوم او يقوم لاقائما

البس الانواع السامع من الفاعل مسمي (وزيد في الدار قائما) مثال الفاعل المعنوي
 وفيد ان قائما محال من ضمير في الدار وهو فاعل لفظي وفيه (وهذا زيد قائما) مثال
 المفعول المعنوي اذا لمعني اشير الى زيد قائما (وعاملها) اي الحال (الفعل) لانه الاصل
 في العمل نحو ضربت زيدا قائما (او شبهه) اي الفعل لكان الشبه نحو زيد اذهب راكبا
 (او معناه) اي معنى الفعل نحو هذا زيد قائما ومثل اسماء الاشارة وحروف النداء والتي
 والترجي والتشبيه ونحوه مما فيه معنى الفعل نحو يازيد قائما وليت عندنا قائما وعلوه
 في الدار قائما وانه احد صايدا (وشرطها) اي الحال عند البصريين (ان تكون
 نكرة) اي كونها نكرة لثلاث لتبس بالصفة في النصب ولان النكرة اصل والغرض
 يحصل بها والتعريف زايد على الغرض ولانها لا تحتاج بحسب معناها الى التعريف
 لان المقصود من الحال تقييد الحدث المنسوب الى الفاعل والمفعول والنكرة
 كافية فيه (وصاحبها) مبتدأ وخبره قوله (معرفة) لانه محكوم عليه
 في المعنى فكان اصله التعريف كالمبتدأ ولانه اذا كان نكرة كان بيانها بالوصف
 اولى من بيان الحدث المنسوب اليه بالحال (غالبا) يتلفظ بمفهوم قوله وصاحبها
 معرفة لا بتذكير الحال لانه واجب لا غالب اي يتعرف صاحبها تعرفا غالبا او
 زمانا غالبا او في غالب الاستعمال (وارسلها العراك) جواب سؤال حيث وقع
 المعرفة وهو العراك وو حله حاليين وجوابه تأويلها بالنكرة وتماهه وارسلها
 العراك ولم يزد لها * ولم يشفق على نقض الدخال * اي اوردها معتركة
 مزدوجة مرة واحدة ولم يخف ان لا يتم شرب بعضها بالزاجة فقوله العراك
 اي معتركة او تعترك العراك وقوله ولم يزد لها من الزود وقوله لم يشفق من
 الاشفاق وهو الخوف وقوله نقض الدخال عبارة عن عدم تمام الشرب
 والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الخوض ويدخل بين
 بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن يشرب (ومررت به وحده)
 اي مفردا او مفردا نفردا (ونحوه) نحو جاءوا قضتهم بقضيتهم اي اكبرهم
 باصغرهم اي كثيرين مجتمعين ومررت بهم الجماء الغفيراى ساترين وجه الارض
 لكثرتهم (متأول) بالنكرة كذا ذكر (فان كان صاحبها) اي صاحب
 الحال (نكرة) محضة (وجب تقديمها) اي تقديم الحال على صاحبها
 ليتخصص النكرة بتقديمها وفيه ولثلاث لتبس بالصفة في النصب فان قيل فلينجز
 الوجهان ككونه ذالحا او مبدلا منه عند التقديم وكونه حالا او تمييزا في طاب
 زيد فارسا قيل الحال عن النكرة خلاف الاصل فلا يسبق الذهن اليه مع

صلاح الوصفية فيلزم التباس المقصود بغيره بخلاف الوجهين في صورة التقديم
 لان كليهما بخلاف الاصل لما كونه ذالحا فليتكبر ولما كونه مبدلا منه فليكونه
 في حكم النخبة والتكرار فيستويان فلا يلزم التباس بخلاف الوجهين في
 طاب زيد فارسا لاستواءهما في كونهما على الاصل (ولا يتقدم) الحال
 (على العامل المعنوي) لضعفه الا اذا كان ذا الحدثين نحو زيد قائما كعمر
 وقاعدا (بخلاف الظرف) فانه يتقدم على العامل المعنوي حيث يتسع فيه
 ما لا يتسع في غيره لكثرة دوره في الكلام نحو اكلت يومك ثوب وقوله
 بخلاف خبر مبتدأ محذوف اي هو ملتبس بخلاف الظرف والجملة معترضة او
 هو حال من فاعل لا يتقدم فيه وفيه (ولا) يتقدم عطف على قوله على العامل
 المعنوي ولا زائدة لتأكيد النفي على نحو قوله تعالى ولا الضالين (على) صاحبها
 (المجروح) فلا يقال مررت راكبة بهند لانه ان يقدمه فان وقع بعد الجار لزم
 الفصل وان وقع قبل الجار لزم وقوع التابع حيث لا يجوز وقوع المتبوع ولا
 يرد نحو راكبا جاءني زيد لان الفاعل هو مسند اليه محله قبل الفعل وان
 امتنع بعارض الالتباس بالمبتدأ (في الاصح) متعلق بقوله لا يتقدم على
 المجروح خلافا لابن كيسان فانه اجاز ذلك تمسكا بقوله تعالى وما ارسلناك الا
 كافة للناس والجواب ان كافة حال من الكاف والتاء للبالغة (وكل ما دل على
 هيئة) مشتقا ولا (صح ان يقع حالا) اي صح وقوعه حالا (مثل هذا) مبتدأ
 (بسرا اطيب) خبر (منه) اي من نفسه (رطبيا) فبسرا ورطبيا وقعا حالين
 لدلالتهما على البسرية والرطوبة مع انهما ليسا بمشتقين والعامل فيهما اطيب
 وتقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بذى الحدثين
 حالان يلزم ان يلي كل منهما بمتعلقه والبسرية متعلق بالمفضل فيجب ان يليه
 وهو هذا والرطوبة تعلق بالمفضل عنه فيجب ان يليه وهو ضمير عنه وقيل
 يتعلق بسرا بمعنى الاشارة ويلزم تقييد الاشارة بحال البسرة وليس كذلك
 ويلزم ايضا تفضيل الشيء على نفسه باعتبار حالة واحدة وهي الرطوبة لان
 البسرية لم يتعلق باسم التفضيل وتقديرا اذا كان بسرا لا يغني عن احد هذين
 الوجهين فلا حاجة الى تقديره (ويكون) الحال (جملة خبرية) لان بيان
 الهية كما يكون بالفرد يكون بالجملة وقيد بالخبرية لان الانشائية لا تثبت لها
 في نفسها وثابت الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه فقوله خبرية احتراز عن
 الانشائية لانها لا تقع حالا ولا خبرا ولا صفة (فالجملة الاسمية) اذا وقعت حالا

ملبسة بالواو نحو جاءني زيد وابوه قائم (والضمير والواو) وحده نحو
جئتكَ والشمس طالعة وانما احتاجت الى الواو لان الاسمية خارجة عن اصل
الحال وهو الانتقال وعدم التقرر (او بالضمير وحده) نحو كلمته فوه الى في
وقوله ولولا جنان الليل مالاب عامر الى جمع فرس باله لم يترك (على ضعف)
متعلق بقوله او بالضمير وحده لانه رابط عام لا يدل على ارتباط خاص بالحالية
مع تحقق ما ياباه وهو فوت ما هو الاصل في الحال بخلاف الواو وحدها لانها
دالة على ارتباط الحالية (والمضارع المثبت) نحو جاءني زيد يضرب (بالضمير
وحده) حال اي منفردا لانه كالمفرد واما نحو وقت واصك وجهه فيقتدروا انا
اصك (ومساوئهما) اي سوى الاسمية والمضارع المثبت (بالواو والضمير او
بأحدهما) بلا ضعف وقل ترك الرابطين (ولا بد في الماضي المثبت) الواقع
حالا (من قد) لان الماضي الواقع حالا ماض في زمان العامل وقدم منع اختلاف
الحال وعاملها زمانا فالتزمت قدالمقربة الى الحال لتقربه الى زمان العامل فيتحذف
زمانها حكما فلا يقع الماضي حالا الا ان يكون ذلك الماضي قريبا من العامل
مقرونة بعلامة القرب لفظا او تقديرا فلا يقال مات الشيخ وقدم لدفلان في
يوم كذا وقدم فلان ليوم كذا وقدم فلان رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا
لعدم القرب وعدم صحة استعمال قد اللهم الا بتأويل (ظاهرة) اي حال كونها
ظاهرة نحو جاءني زيد وقدر كركب (او مقدرة) نحو قوله تعالى او جاءكم
حصرت صدورهم (ويحذف العامل) اي عامل الحال اضافة المصدر
الى المفعول (كقولك للسافر) لمن يريد السفر (راشدا مهديا) اي اذهب
راشدا مهديا بقرينة حال مخاطب (ويجب) حذف العامل (في) الحال (المؤكد)
ولا يرد قائما في قوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولوا العلم قائما
بالقسط وقوله مدبرين في قوله ولوا مدبرين لان ذلك غير مؤكدة لعدم الاسمية
وانما سمي حالا ثمة او مؤكدة لانه لم يوجد فيها حذف وجوب العامل على اختلاف
المقدمين (مثل زيد) مبتدا (ابوك) خبره (عطوفا) حال (اي احقه) اي
اثبتة قال صاحب المفتاح احق التقديرات عندي ان يقدر يحبي عطوفا وشرطها
اي شرط وجوب حذف عامل المؤكدة (ان يكون) الحال (منفردة) مؤكدة
(المضمون) اي لفهوم (جمله اسمية) عندها من اسمين لاجل لها (التمييز) مبتدا
محذوف الخبر اي من المنصوبات التمييز او من الملحقات بالمفعول التمييز اي خبر
محذوف المبتدا اي هذا بيان التمييز وعلى هذين الوجهين يكون قوله ما يرفع

خبر مبتدا محذوف اي هو ما يرفع (ما) موصولة او موصوفة (يرفع)
صلة او صفة (الابهام) مفعول يرفع (المستقر) اي الثابت في الوضع احتراز
عن نحو رأيت عينا جارية فان قوله جارية يرفع الابهام في قوله عينا لكنته غير
مستقر في وضعه بل نشأ في الاستعمال باعتبار تعدد الوضع المبني على غفلة الواضع
او اختلافه ويتعلق بقوله يرفع قوله (عن ذات) احتراز عن الحال فانها ترفع الابهام
عن الهيئة لا عن الذات (مذكورة) صفة ذات نحو رطل زيتا (او مقدرة) ناشية
عن نسبة في جملة نحو طاب زيد نفسا او شبهها او اضافة كاستعرف ويدخل في حد
التمييز صفة المبهم نحو رأيت هذا الرجل وعطف البيان والبذل من ضمير الغائب او
مبهم آخر والمجرور في خاتم فضة وغير ذلك وان اجيب بان كلا من ذلك لم يذكر
بهذه الهيئة فلان ذلك في صفة المبهم وعطف البيان والمجرور في خاتم فضة
وان اجيب بالتزام ان المجرور في خاتم فضة تمييز وان كان مجرورا وسأمر ما ذكر
توابع والمقسوم هنا غير التوابع بدلالة ذكر التوابع بعد ذلك لضعاف قيد المستقر
لاخراج الصفة لخروجها بما ذكر (فالاول) اي ما يرفع الابهام المستقر عن
ذات مذكورة (عن مفرد) اي يرفعه عن مفرد والمراد بالمفرد ما يقابل الجملة
وشبهها والمضاف (مقدار) ما يعرف به قدر الشيء وهو العدد واكيل والوزن
والمساحة والمقياس (غالبا) رفعا غالبا او زمانا غالبا اما في العدد من باب ظرفية
الجزئي للكلية وهو صفة قوله مفردا اي مفردا كان اما في العدد (نحو) عندي
(عشرون درهما) مثل بعشرين درهما دون احد عشر درهما ليكون مثالا
لامرين العدد والتام بنون يشبه نون الجمع فدرهما تمييز يرفع الابهام المستقر
عن ذات مذكورة وهي مفرد مقدار وهو العدد (وسيا في) ذكر تمييز العدد
وبيانه (واما) عطف على اما في العدد (في غيره) اي غير العدد (نحو) عندي
(رطل زيتا) مثال المكيل والتام بانتوين والمراد ما يكال بالرطل لان خشبة
المخصوصة وهو مبهم قوله زيتا يرفع ابهامه (و) عندي (منوان) تثنية منا
وهو مرادف المن والمراد ما يوزن بالنون وهو مبهم وقوله (سما) يرفع ابهامه
وهذا مثال الموزون والتام بنون التثنية (وعلى التمرة) خبر واجب التقديم
لانه معاد للضمير في المبتدا (مثلا) اي مثل التمرة (زبدا) تمييز وهذا مثال المقياس
والتام بالاضافة (وفقير ان برا) مثال المساحة والتام بنون التثنية (يفرد)
التمييز (ان كان جنسا) نحو عندي رطل زيتا لان الجنس ما يقع مجردا عن التاء
على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت والضرب

بخلاف رجل و فرس (الان يقصد الانواع) مستثنى مفرغ اى مفرد ان
كان جنسا في جميع الاوقات الا وقت قصد الانواع فيقال رطل زيتين اوزبوتا
فيلتى بقصد النوعين ويجمع بقصد الانواع وفي الاستثناء قصد الانواع
دون قصد الافراد نظر لانه اذا قيل طاب زيد جلسستين جاز كذا جاز طاب
زيد جلسستين والمراد بالانواع ما فوق الواحد (ويجمع) ويثنى جوازا و انما
اكتفى بذكر الجمع لانه لما جاز الجمع فالتثنية أولى او المراد به الجمع الغفوى فيقول
التثنية ايضا (في غيره) اى في غير اسم الجنس نحو عندى عدل ثوبا او ثوبين او ثوبا
(ثم ان كان) التميز لمتبسا (بتنوين او بنون التثنية جازت الاضافة) البيانية
لحصول الغرض هذا وهو البيان مع الخفة بترك التنوين والنون وانما التزم
الاضافة في ثلاثة رجال ومائة رجل واخوانها طلبا للتخفيف بترك التنوين
لكثرة استعمال العدد (والا) اى وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية (فلا) يجوز
الاضافة الا بقله ونحو عشر و درهم وستوك قليل فلا يردان نحو ستين عمرا
وسبعون رجلا يجوز فيه ستو عمرو وسبعو رجلا بالاضافة فلا يستقيم الشرطية
ولا يرد نحو حسن ووجه لانه تميز النسبة لا تميز المفرد فلا يرد ان نحو ستين
عمرا ستون رجلا يجوز فيه ستو عمرو وسبعو رجل قال بالاضافة وانما
لا يجوز الاضافة لثلاث يلزم بقانون شبه نون الجمع او حذف نون وضعت مع
الكلمة في نحو عشرين درهما او اضافة المضاف في نحو ملاؤه عملا (وعن
غير مقدار) اى ما ليس بكيل او وزن او عدد او مساحة او مقياس عطف على
قوله عن مفرد مقدار غالبا (نحو خاتم حديدا) فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس
تام بالتنوين فاقتضى تميزا (والخفض) اى خفض التميز عن غير المقدار (اكثر)
استعمالا لحصول الغرض مع الخفة وتصوره عن طلب التميز لان الاصل
في المبهات المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة (والثاني) اى ما يرفع الابهام عن
ذات مقدرة (عن نسبة) اى يرفع عن ذات نشأت عن نسبة والمنسوب اليها
في الاصل حاصلة في جملة او ما ضاهاها (اى ما ضاهاها) عطف على جملة وهو
اسم الفاعل نحو الخوض ممتلىء ماء او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا
او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجهها او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا (نحو
طاب زيد نفسا) مثال الجملة اى طاب نفس زيد (وزيد طيب ابا) مثال ما يضاهى
الجملة (وابوة ودارا) وعلا تكثير الامثلة يشير الى كثرة اضافة التميز حيث
يكون اسما للتعصب عنه او متعلقه عينا او عرضا من الامور الاضافية او غيرها

قالب يحتمل ان يكون لهو يحتمل ان يكون متعلقه هو غير اضافي والابوة والدارو العلم
متعلقات فالابوة عرض اضافي والدار عين غير اضافي والعلم عرض غير
اضافي وخص مثال الفرع بذلك ليستدل به على ذلك في الاصل (او في اضافة)
عطف على قوله في جملة (مثل يعجبني طيبه) فاعل يعجبني (ابا وابوة ودارا) وعلا
ولله دره فارسا) مثال وقوع التميز صفة والدر في الاصل الابن وفيه خير كثير للعرب
فاريد به الخير اى لله خير فارسا اورد هذا المثال صاحب المفصل مثالا
لتمييز المفرد والمصنف مثالا لتمييز النسبة على اختلاف الوجهين في الضمير فان
كان الضمير مبهما كضمير ربه رجلا كان التميز للمفرد كاذهاب اليه صاحب المفصل
وان كان معينا معلوما كان التميز للنسبة كاذهاب اليه المصنف (ثم ان كان) التميز
(اسما) غير صفة (يصح) صفة اسما (جعله) اى ذلك الاسم (لما انتصب عنه)
اى اسما لما انتصب التميز عن عامله وعبارة عنه كزيد في طاب زيد ابا لما انتصب
عنه وهو مناسب اليه عامله وجعله منتصبا عنه من باب المجاز لان التميز لم ينتصب
عنه ولكنه لما كان سببا لنتصب به حيث انتصب باعتبار نسبة الفعل اليه سمي
منتصبا عنه مجازا (جاز ان يكون) التميز اسما (له) وعبارة عنه (و) اسما
(لمتعلقه) نحو طاب زيدا بافقوله ابا يصح ان يجعل اسما لزيد ويترجم بقولنا خوش
است زيدا زان رو كه پدر است و يصح ان يجعل اسما لمتعلقه ويترجم بقولنا خوش است
زيدا زان رو كه او را پدر است ويرد عليه عليه طاب زيد نفسا حيث لا يصح
كونه لمتعلقه ويتعاب بالنوع او بتقدير المعطوف في الشرط اى ان كان اسما يصح
جعله لما انتصب عنه و متعلقه وفيه نظر للزوم اتحاد الشرط والجزاء وفيه وفيه وقيل
ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه و متعلقه افرادا او غير تميز جاز كونه لكل
منهما تركيبا او تميزا بالحمل على حذف المعطوف في الشرط واختلاف الشرط
والجزاء باعتبار الحقيقة فلا يرد طاب زيد نفسا وفيه انه على انه يدرج في الشرطية
الشائية وليس كذلك اذنى المجموع كما يكون بنفى كل جزء يكون بنفى البعض
اى بعض كان وعلى تقدير انتفاء المجموع بنفى صلاحه لمتعلقه لا ترتب عليه صلاح
كونه لمتعلقه والحق ان نحو طاب زيد نفسا ايضا يجوز ان يجعل لما انتصب
عنه او لمتعلقه اى طاب زيد من حيث انه نفس من النفوس او من حيث ان نفسا
من النفوس تعلقت به فكل موضع يصلح جعله لما انتصب عنه جاز وفيه
كلا الامر من كونه له و كونه لمتعلقه وكل موضع لم يصح جعله لما انتصب عنه
تعين كونه لمتعلقه وهذا مما لم يذكره كثير من الشارحين وهو حسن بديع وتحمل

الشارحون لتجميع الشرطين بامور لا يخلو كل من ذلك عن اشتباه (والا) اى
وان لم يصلح جعله لما انتصب عنه (فهو لتعلقه) اى بالتمييز اسم لتعلق ما انتصب
عنه (يطابق) التمييز (فيهما) اى في صورتين (ما قصد) من الافراد والتثنية
والجمع اى ان كان المقصود المفرد يؤتى بالمفرد وان كان المقصود المثنى يؤتى به وان
كان المقصود الجمع يؤتى به (الان يكون) التمييز (جنسا) اى فيطابق في جميع
الاقوات الا وقت كونه جنسا يقع على القليل والكثير فيفرد لما نحو طاب زيد علما
(الان يقصد الانواع) اى الاوقات قصد الانواع فيقال طاب زيد علين او علوما
والاستثناء ان مستغنى عنها لانه ان قصد الجنس فالجنس وان قصد النوعان فالتثنية
وقصد الانواع فالجمع فالتمييز على كل حال يطابق لما قصد (وان كان) التمييز (صفة) اى
اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او اسم تفضيل (كانت) تلك الصفة كائنة
وصفة (له) اى للتصعب عنه لان الصفة تستدعى موصوفا والمذكور اولى
بحمل الصفة عليه فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد هو زيدا ولا يحتمل ان
يكون والده بخلاف الاسم نحو ابا (وطبقه) اى مطابقا لما انتصب عنه
في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكونها حاملة لضميره (واحتملت
تلك الصفة (الحال) لاستقامت المعنى على الحالية نحو طاب زيد فارسا اى من
حيث انه فارس او حال كونه فارسا (ولا يتقدم التمييز) على عامله اما اذا كان معمولا
لغير الفعل فلضعفه واما اذا كان معمولا للفعل فلكونه من حيث المعنى فاعلا
للفعل نحو طاب زيد ابا اى طاب ابوه او لاطاوعة نحو فجرنا الارض عيونا اى
تفجرت عيونها او لا يتقدم لامتناع البيان قبل الاجال وفيه وفيه (والاصح)
اى واصح المذهب (ان لا يتقدم) التمييز (على الفعل) ايضا مع قوله في العمل
(خلافا لما زنى والمبرد) والفراء تمسكا بقوله انهجر سلمى الفراق حبيبها وما
كاد نفسا بالفراق تطيب حيث تقدم نفسا على قوله تطيب والجواب ان المروى
في يطيب اليا وضمير كاد للحبيب ونفسا تميز من نسبة كاد اى وما كاد نفس الحبيب
فلا تمسك وان كان المروى فيه التاء الفوقاية فيحتمل ان يحمل على هذا الوجه
ويكون التأنيث باعتبار النفس اذا المعنى وما كادت نفس الحبيب تطيب وان يحمل
على اضمار الشان في كاد وحذف الجزء وتفسيره بالذكور وعلى هذا يعود
ضمير يطيب الى سلمى اى ما كاد الشان تطيب سلمى نفسا اى تطيب نفس
سلمى (المستثنى) اى من المحققات المستثنى وانما لم يعرفه لانه كالشترك
اصطلاحا والمشارك لا يعرف بتعريف جامع وان امكن تعريفه (متصل

ومتقطع) ويسمى منفصلا ايضا فان قيل ليس هذا تقسيم الكل الى
الاجزاء وذلك ظاهر ولا تقسيم الكل الى الجزئيات لانه حيث يكون متواطئا
لا مشتركا قيل يمكن ان يكون من الاخير بارادة ما هو المشترك بين
القسمين على وجه عموم المجاز ويمكن ان يكون المراد به اللفظ ويكون من باب
حل المدلول على الدال وفيه (فالتصل) الفا للتفسير (الخرج) احتراز
عن غير الخرج عن شئ وهو جزء المنفصل (عن متعدد) داخل فيه افرادا
فاخرج تركيا فلا تناقض لاختلاف الجهة وهذا القيد مستدرك اذا اخراج
لا يكون الا عن متعدد لكنه ذكره لبيان التفصيل (لفظا) نحو جاءني القوم
الازيدا (او تقدير) نحو ما جاءني الازيد وقرأت الايوم كذا (بالا) غير الصفة
(واخواتها) احتراز عما اخرج عن متعدد بلفظ استثنى ونحوه نحو جاءني
القوم استثنى عنهم زيدا ومستثنى عنهم زيد (والمقطع المذكور) خبر المنقطع
(بعدها) اى بعد الا غير الصفة (غير مخرج وهو) اى المستثنى بدون تعيين
احد المعنيين وفيه وفيه فالضمير عائد الى المستثنى بارادة ما هو اهم من التصل
والمقطع على وجه عموم المجاز لا عموم المشترك وفي الكلام من الحسنات صنعة
الاستخدام ان اريد بالمستثنى المذكور اللفظ وكان حل التصل والمنقطع
عليه حل المدلول على الدال وان اريد عموم المجاز فلا استخدام (منصوب
اذا كان) المستثنى واقعا (بعد الا غير الصفة) وقوله غير الصفة غير محتاج اليه
اذا ما بعد الا التي للصفة ليس بمستثنى كذا في الترويح فهو قيد واقعي لا احترازي
(في كلام موجب) اى ليس بنفي ولا نهى ولا استفهام نحو جاءني القوم الازيدا
والمراد موجب تام اثلا يرد قرات الايوم كذا واحترازه عما اذا وقع في كلام
غير موجب لانه حيث لا يس واجب النصب بل يختار فيه البدل او يعرب
على حسب العوامل على ما سيجئ (او مقدما) في كلام موجب او غيره عطف
على قوله بعد الا (على المستثنى منه) مفعول مالم يسم قاعله لقوله المستثنى
والضمير للام الموصول نحو ما جاءني الازيدا احد (او مقطعا) عطف على
قوله مقدما نحو ما جاءني الاجارا (على الاكثر) ظرف منصوب للضمير على
قوله او كان مقطعا او خبر مبتدأ محذوف وانما يجب في هذه الموضع لاستحقاقه
النصب لشبهه بالمفعول في كونه فضلا ولشبهه الخاص بالمفعول معه لتعلق
بواسطة الحرف مع امتناع البدل في المواضع الثلاثة المذكورة اما في الاول
فلفساد المعنى على تكرير العامل للزوم الایجاب في المستثنى والمستثنى منه على

تقدير تكريره بخلاف غير الموجب لامكان تكرير الاصل مع ترك النفي المعارض
وفيه ان الايجاب بعد الانيات التي كما في قرأت الا في يوم كذا بتقدير ما قرأت
اليوم كذا ولازوم كون المستثنى في حكم التحية فيكون في حكم التفرغ
وهو متنع في الايجاب وفيه انه يوجب جواز الابدال فيما يصح فيه التفرغ
في الايجاب كقرأت ايام الاسبوع الا يوم الجمعة وليس كذلك واما في الثاني
فلا متنع التقديم في البدل واما في الثالث فلم عدم الاتحاد والملازمة فان قيل
فليكن البدل الغلط قيل هو غير واقع في كلام اليلعاء وفيه ان النحوي بحث عن
اصل الجواز لاعن اصل الفصاحة والبلاغة والاولى ان يقال امتنع الابدال
في الايجاب للزوم الايجاب في المستثنى بتكرير العامل الموجب وفي المنى للزوم
الغلط في العامل والمعمول جميعا فاعرف (او كان) المستثنى (بعد خلا)
نحو جاني القوم خلا زيدا (وعدا) نحو جاني القوم عدازيدا (في الاكثر)
لكونهما فعلين ناصبين عدا بنفسه وخلا بعد الايصال يحدف من والمستثنى
بعدهما مفعول به وقدا جيز الجر بهما قال السيرافي لم اعلم خلا في جواز الجر بهما
الا ان النصب لهما اكثر (او ما خلا وما عدا) نحو جاني اخوتك ما خلا زيدا
وما عدا عمرا واما لزم النصب لهما لتعين فعليهما بما المصدرية وروى ابن الهيثم
عن الاخفش الجر بجعل ما مزيدة لامصدرية وروى ذلك عن الجرعى ايضا
ولعل هذا الميثبت عند المصنف او لم يعتبره حتى لم يقل في الاكثر وهما في الكلام
في محل النصب على نصب الظرفية نحو جاني القوم ما خلا زيدا او ما عدا بكر
اي وقت خلوه او خلوه مجيهم من زيد او وقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيهم
(وليس) نحو جاني القوم ليس زيدا (او لا يكون) نحو سجي اهلك لا يكون
بشرا واما لا يكون النصب بعدهما لانهما من الاعمال الناقصة الناصبة للغير وهما
في التركيب في محل النصب على الحالية ويلزم ضمائر السهماء في باب الاستثناء
وهو ضمير راجع الى بعض مضاف المستثنى منه اي ايس بعضهم زيدا كففاعل
عدا وخلا واعلم ان كانت الاستثناء محصورة اسطلاحا لا عقلا (ونحو زيدا)
اي في المستثنى (النصب) على الاستثناء ولا يضعف الا في نحو لا اله الا الله
من حيث انه يوم وجهها متنع وهو الابدال من المفظ (ويختار البدل)
اي في المستثنى متصل مؤخر يخرج المفظ والقدم على المستثنى منه واما يختار
البدل لانه حينئذ غير فضلة بخلاف ما اذا كان منصوبا (فيما بعد الا) احتراز
عما اذا وقع في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور لكنه بعد خلا وعدا

اوليس او لا يكون او غير او سوى او نحو ذلك وقوله فيما بعد بدل من قوله فيه واما
في المنكحة التي لم تقع فيها فيه فهو ظرف تنازع فيه العاملان فاعلم الثاني وحدث
الظرف من الاول فيكون معمولا لاختار ويصكون معمولا يجوز محذوف
(في كلام غير موجب) احتراز عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب
وجوبا كالم (و) الحال انه قد (ذكر المستثنى منه) احتراز عما اذا لم يذكر
المستثنى منه فانه حينئذ يكون معربا على حسب العوامل (مثل ما فعلوه الاقليل)
بالرفع على البدل (والاقليل) بالنصب على الاستثناء (يعرب) المستثنى البتة
بخلاف ما مررت بالايجاد الا يزيد على تكرير العامل في البدل كقوله تعالى
لذين استضعفوا لمن امن منهم فانه وان اعرب بعامله لكنه ليس فيه ذلك البتة
بل يجوز فيه اعرابه بتكرير العامل ويجوز اعرابه بتبعيته ولا يرد صورة
البدل لان المراد بلا تبعية (على حسب العوامل) اي على حسب عوامله
سواء كانت عوامل المستثنى منه او لا فلا يرد ما مررت الا يزيد وفيه المقصود
انه يرفع ان كان العامل رافعا نحو ما جاني الا يزيد وينصب ان كان ناصبا نحو
ما رأيت الا زيدا ويجر ان كان جاريا نحو ما مررت الا يزيد وفي القسم الاخير نظر
يعرف بالتأمل وسمى هذا النوع مفرغا لتفريغه عن ذكر المستثنى منه (اذا)
ظرف يعرب (كان المستثنى منه غير مذكور وهو) اي والحال ان المستثنى
المفرغ واقع (في غير موجب ليفيد) يتعلق بمفهوم الكلام اي اشترط ذلك
ليفيد لانه لو كان في الموجب لا يفيد لمكان الاستحالة فان قولك جاني الا يزيد بتقدير
جاني كل احد الا زيد لا يفيد لامتناع ذلك ولا قرينة على الخاص فان قيل فلنجر
عند قيام القرينة على الخاص كما يقال في جواب من قال هل جاءك جميع اهل بيتي
جاني الا ابيك فلان قيل لانهم ح عدم الجواز وفيه فان قيل لم لا يجوز نحو جاني
الا زيد على وجه مسالة العلو نحو قوله * واخفت اهل الشرك حتى انه *
لتحافك الطف التي لم تخلق * وغير ذلك قيل لانهم عدم الجواز على ذلك
الاعتبار لاندراجه في صورة الاستقامة فان قيل افادة اصل المعنى متعق
في الايجاب والتي على العموم والخصوص ولكن الافتراق في مطابقة الواقع
وعندهما وليس ذلك من وظائف النحوي الا يرى انه يجوز رأيت نعراس المسك
ولقيت العفا والارض فوقا ونحو ذلك وان لم يطابق الواقع قبله ان يجوز
نحو جاني الا زيد كذلك فان قيل ربما لا يستقيم المعنى على عموم المستثنى منه
في غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد وما خلق الا بشر فالتق والايحاب جاني

في ذلك فينفى ان يراد انطلق على استقامة المعنى لا عدم الاعتناء قبل لعله
اعتبر العاد في الاحكام عدم استقامة المعنى على العموم وفي الثاني عكسه (مثل
ماض من الزيد الا ان استقيم المعنى) يكون الحكم بموضع ان ثبت في العلم
كأنه ان قام يصح ان ثبت في جميع الأيام وهو مستثنى من قولهم من التقييد
بقوله في غير الواجب لا يعرب على حسب العوامل في الواجب في جميع الأوقات
الأوقت استقامة المعنى (مثل قرأت) في جميع الأيام (اليوم كذا) في يوم
البيت او يوم الجمعة او نحو ذلك (ومن كذا) اي ومن اجل تقييد الأعراب على
حسب العوامل بعدم الاعتناء واستقامة المعنى (لمنجر) على تقدير الاعتناء
تركيب (مارك زيد الاطفا) لانه استثناء من الواجب لا يراد معناه الذي
وفى الثاني ابيات فيكون المعنى راجعا على جميع الصفات الا على صفة العلم
فلا يستقيم (واتعذر البذل على اللفظ) اي حل البذل على لفظ المستثنى منه
او حلا لوجوه لا عليه (فعلى الموضع) اي فصل على الموضع او فهو محمول
على محل المستثنى منه فلا يختار على قدر الامكان (مثل ملباني من) زائدة
(احد الأريد) بدل محمول على موضع من احد (ولا احدها) اي في الدار
(الزيد) بدل محمول على محل اسم لا (ومزيد شيئا الاشي) فقير لابعائه
ان التكثير لتعريف قسبي بدل محمول على موضع شيئا وهذا كانت (لان) كان
(من لا زاد بعد الايات) والمستثنى من الثاني ابيات فلو ابدل بدل من لفظ
احد لازم زيادة من في الايات (وما ولا اخذ ان) ولا يقرضا (عامتين) تميز
او حال او مفعول فان متضمن ايجمل (بعدها) اي بعد الايات (لانها)
اي ما ولا حين عفتا (عشتا في) اي لاجل التي لانه مدار حالها
على ليس وان وهو علة حالها عليها او جزا العلة وعلى التقديرين
الآخرين انتفاء انتفاء العلة المنتصرة (وقد انقضت التي بالا) لانها
بعد التي يوجب الايات وانتفاء العلة المنتصرة يوجب انتفاء الحكم
(بختلاف ليس زيد شيئا الا شيئا) لابعائه حيث يجوز ابداله من اللفظ (لانها)
اي ليس (علت للعلية) اي لكونه فلا (فلا تر) في انتقاس على ليس
(لقض معنى التي) اسما المصدر الى القامع وذكر المفعول مذكور اي
لانتقاس معنى التي بالا (ليفاء الامر) يتعلق بفهوم قوله لا تر اي اتق
نقض معنى التي لكذا (العامة هي لاجله) اي الامر التي علت ليس لاجله
وهو الفعلية فالعامة صفة جارية على من هو له ولذا ابرز ضميرها (ومن كذا)

اي ومن اجل ان ليس علت للعلية ولا لا تر لقض معنى التي في انتقاس عليها
ونحو الاشارة الى المكان الاختياري (جاء) تركيب (ليس زيدا الا قاتا) بالنصب
على انه خبر ليس مع كونه ملبسا بالا (وامتاع مازد الا قاتا) حيث لا يجوز
الا قاتا لانتقاس التي الواجب لتقييد ليس (ومحمول من) المستثنى (بعدها وسواء
وسواء) بالاضافة (وبعد حاشا) لكونه حرفا جارا (في الاكثر) اي في قول
التحويين وفيه بعد هذا النصب كقول الديلم النقول المقوم اعلم لي ولي مجمع على
حاشا الشيطان (واعراب غير قيد) اي في الاستثناء فان قيل لا يلزم ان يكون ملبسا بكونه
يعنى اطرف قبل بالاضافة انتقاة لانه (كأعراب المستثنى) اي الذي استثنى
(بالا) لاحتياجه واستغناءه عنه لانه لا كان يعني الا كان ما بعده مستثنى
فيستحق به اعراب المستثنى وله اعراب آخر لاجل الاضافة وغير لوجه
لاعرابه فيالخرى ان يترجم بعد غير على فريده المحتاج بالفصل عن حاجته (على
التفصيل) المستكثرون من وجوب النصب في المستثنى من الواجب والتقدم
والقطع وجواز مع اختيار البذل في غير الواجب التام والاعراب على حسب
العوامل في الثاني نحو جاني القوم غير زيد وما جاني غير زيد واحد وملياني
القوم غير جاني النصب وملياني احد غير زيد يرفع على البذل والنصب على
الاستثناء وما جاني غير زيد على التفرع (غير) اي لفظ غير (حسدا) خبر
غير (حالت) صفة او مستأنفة والتقدير صفة او غير تأويل النكتة واختيار
حل الصفة عليه (على) كذا (الا) حال كونها واقعة (في الاستثناء) او من
حيث انها واقعة في الاستثناء او ظرف لثبوت الكلام اي حلت على الاشارة
في الاستثناء فالاستثناء محل التركة فكان طرفا (كالحالت الا) صفة مصدر
محمول اي حلت حلا مثل حال الا (عليها) اي على الغير (في الصلة)
حالا او يوزن طرف اي شاركته في الصلة (اذا كانت) الأطراف حلت (زائدة
لجمع) اي واقعة بعد جمع (منكور) استعاز عن المعروف حيث يراد به العهد
او الاستعاز فيقول التناول حق الوعد والتناول حقا (غير محصور) اي غير
متحقق دخوله واحترزه عن العدد نحو لئلا على مائة الا واحدا واعلم انه
قد يعذر في المحصور ايضا نحو ملياني مائة رجل الأريد قائما للجمعة لجمع منكور
محصور ومع ذلك يعتبر الاستثناء لعدم تعيين دخوله فيها وقد لا يتبادر في منكور
غير محصور نحو جاني رجل الاحاد لصفة الاستثناء المنقطع في الصلة نظر
طردا وعكسا (تعدد الاستثناء) التوصل يلزم دخوله حرما والقطع

يلزم عدم دخوله جزما والجمع المذكور يتناول جماعة غير معينة لا يجزم فيها
بتناول المستثنى ولا بعدم تناوله فيعذر فيه كلالا نوعين من الاستثناء وفيه انه يمكن
فيه الاستثناء المنقطع اذا كان خلاف الجنس نحو جاءني رجال الا حارا فالاولى
ان يراد الحكم على تعذر الاستثناء لاعلى كونه جمعا مذكورا غير محصور (نحو
لو كان فيها آلهة) اي في السماء والارض امر الآلهة واثم قدرتهم والآلهة
جمع اله (الالهة) اي غير الله (لقدنا) اي خبرنا وخرجنا عن هذا النظام
(وضعت) حل الاعلى الصفة (في غيره) اي في غير الجمع المذكور المذكور نحو
وكل اخ مفارقة اخوه * لعمريك الا الفرقدان * وفي البيت ضعفان آخران
توصيف المضاف في كل اخ والاخبار قبل الوصف (واعراب سوى وسواء
النصب) خبر اعراب (على الظرف) بناء على الظرفية (على الاصح) خبر كان
مبتدأ محذوف الخبر اي من المحققات خبر كان (و) احدي (اخوانها) واستعرفها
في قسم الفعل (هو) فصل او مبتدأ (المستند) غير تابع بدليل ذكر التوابع بعد
ذلك فلا يرد على الحد توابع الخبر والمراد المستند الى اسم كان فلا يرد نحو يضرب
في كان زيد يضرب ابوه قابوه مستند بدخول كان وليس بخبر كان بل الخبر مجموع
الجملة واحترز به عن كل ما هو مستند اليه (بعد دخولها) اي دخول كان
واحدى اخواتها واحترز به عن خبر المبتدأ والمفعول الثاني من باب علمت ونحو
ذلك (نحو كان زيد قائما امره) اي شأنه (كأمر خبر المبتدأ) في اقسامه
واحكامه وشرائطه (ويتقدم) خبر كان واخواتها على اسمها حال كونها (معرفة)
نحو كان المنطلق زيد لا يفتراقها بالقرينة وهي النصب ظاهرة الاعراب بخلاف نحو
كان موسى عيسى لزوم اللبس (وقد يحذف) بقرينة (عامله) اي عامل خبر
كان (في مثل الناس) مبتدأ (مجزئون) خبره (بأعمالهم ان) كان علمهم (خيرا
فخير) اي اجزاؤهم خير (وان) كان علمهم (شرا فشر) اي اجزاؤهم شر
(ويحذف في مثله) اي في مثل هذه الصورة (اربعة اوجه) نصبها بتقدير كان
مع الاسم في الموضعين اي ان كان علمهم خيرا فيكون اجزاؤهم خيرا ورفعهما
بتقدير كان مع الخبر في الاول وتقدير المبتدأ في الثاني اي ان كان في علمهم خير
فاجزاؤهم خيرا ونصب الاول ورفع الثاني وبالعكس اي ان كان علمهم خيرا
فاجزاؤهم خيرا وان كان في علمهم خيرا فيكون اجزاؤهم خيرا (ويجب الحذف)
اي حذف كان (في مثل امالانت منطلقا انطلقت اي لان كنت) منطلقا انطلقت
اي انطلقت لانطلاقك لحذف كان عوض عنها ما وادغم النون في الميم فوجب

الحذف وانفصل الضمير وبقى الخبر على النصب وهذا على تقدير رفع همة اما
واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت (اسم ان) مبتدأ
محذوف الخبر اي ومن المحققات اسم ان (و) احدي (اخوانها) اي امثالها
على الاستعارة المصريح بها (هو) فصل او مبتدأ (المستند اليه) اي الذي استند
اليه خبرها فلا يرد ابوه في ان زيدا ابوه قائم واحترز به عما ليس بمسند اليه وانما
انصب اسم ان واخواتها لشيء بهه بالمفعول في وقوعه بعد ما يقتضي وراء
الرفع لاني كونه فضلا (بعد) ظرف المسند اليه (دخولها) اي ان واحد
اخوانها واحترز به عما هو مسند اليه بغير دخول ان واحد اخواتها والمراد
غير التسابع بدليل ذكر التوابع بعد فلا يرد نحو اهلك في ان زيدا اهلك في الدار
(مثل ان زيدا قائم المنصوب بلا) مبتدأ محذوف الخبر ليقبل اسم لا لانه على
الاطلاق ليس من المنصوبات (التي) اي بكلمة لا التي (لنفي الجنس) اي التي
الحكم عن الجنس (هو المسند اليه) اي الذي اسند اليها خبرها فلا يرد ابوه في
لا غلام رجل ابوه قائم ولا يرد نحو لا غلام رجل غلاما حسن عندك لان المراد غير
التابع واحترز به عما اذا لم يكن مسند اليه (بعد دخولها) ظرف المسند اليه
احتراز عن المبتدأ وسائر اصناف المسند اليه من غير دخول لالنافية للجنس
(بيدها) حال من الضمير في اليه او في دخولها وح لا يحب ابراز الضمير وان
كان جاريا على غير ما هو له لعدم اللبس نحو زيد يضربه بخلاف الصفة نحو هند زيد
ضاربه هي (نكرة) احتراز عن المفصلة والمعرفة لوجوب الرفع والتكرار
(مضافا) احتراز عن النكرة المفردة فانها مبنية (او شبهه) في تعلقه بشئ
هو من تمام معناه (مثل لا غلام رجل) نظير المضاف (ظريف فيها) قد عرفت
في المرفوعات تحقيق قوله فيها (ولا عشرين درهما لك) نظير المشبهة بالمضاف
(فان كان) اسم لا والمطلق مذكور بدلالة المقيد وليس الضمير عائدا الى
النصوب بلا حيث لا يستقيم الحمل (مفردا فهو) اي فالاسم والجملة جزاء
الشرط (مبنى) تضمن من وتعين ما ينصب به الخفة الموافقة حال الاعراب
(على ما ينصب به) من القحمة او الالف او الياء وينصب مسندا الى الضمير اي
على ما ينصب هو به او الى ضمير قوله به على تقدير على ما يقع النصب به الاول
اصوب (وان كان معرفة) عطف على قوله مفردا (او مفصولا بينه) اي
بين الاسم والظرف مفعول مالم يسم فاعله (وبين) اسم (لاوجب الرفع) على
الابتداء (والتكرير) لطابقة السؤال (ونحو قضية ولا ما حسن لها) اي هذه

القضية جواب سؤال مقدرو هو ان يقال ان الحسن معرفة لكونه عبدا ولا رفع فيه ولا تكرير فانياب بانه متاؤل والمراد بان الحسن على ابن ابي طالب كرم الله وجهه وهو كنية (متاؤل) بالسكره وبصفة اشهر العلم بها او بتقدير المثل اى هذه قضية ولا مثل اى حسن لها ولا لاحاكم لها (ومثل لاحول ولا قوة الا بالله) اى فيما كرر فيه لا والمعنى لاحول عن المعصية ولا قوة على الطاعة الا بتوفيق الله او لاجوع لنا عن المعاصي ولا طاق لنا عن مشقة الدنيا من التي يؤمر لنا في اداء الزكوة والصدقة والصوم والصلاة وغيرهما الا بالله (خمس اوجه) الاول (فهمها) اى قبح الاسمين على ان لا النفي الجنس (ونصب الثاني) جلا على لفظيه وقولا بان لافيه زائدة لنا كيد النفي (و) الثالث قبح الاول بلا النافية للجنس (رفعه) اى دفع الثاني جلا على محله وقولا بان لافيه زائدة (و) الرابع (رفعهما) على عدم البناء والمحل على الابتداء لطابقة السؤال (و) الخامس (رفع الاول) على ان لا بمعنى ليس (على ضعف) لان عملها بمعنى ليس ضعيف (وفهم الثاني) على ان لا نافية للجنس واما السادس هو رفع الثاني على ان لا بمعنى ليس وقبح الاول على ان لا نافية للجنس فتوهم لانه باعتبار الصورة عين الثالث ولو اعتبر اختلاف الوجوه لازدادت الوجوه على الستة (واذا دخلت الهزة) على لا نافية للجنس (لم يتغير العمل) اى لم يتغير اثره لاقى التبوع ولا في السابع بخلاف ما اذا دخلت الجار نحو ان يتي بلا جرم وو جدته بلا مال ونحو الار جلا جزاء الله خبرا بتقدير الاتروني او على الضرورة وارا العمل القوي والافليس في لار جلا على اصطلاحى لمكان البناء والعمل حقيقيا كافي لا غلام رجل او شبيهها كافي لار جلا (ومعناها) اى الهزة الداخلة على لا (الاستفهام) نحو الآماء فشربه (والعرض) نحو الاترول بنا فيحسن وفيه ان لاقى العرض يختص بالفعل كذا ذكره الاندلسي وفيه ان النصب لعلمه خالفه ذلك (والتمنى) نحو الاسبيل الى خرقه فشربه ام لا سبيل الى نصرتين حجاج ونحوها كالانكار والتقدير وغيرهما من مولدات الاستفهام واختار النصف قول المازني والبرد كما اختار الجزولى وخالفهما في ذلك سبويه وجعل التمني مغيرا بحكم التابع حتى منع حله على المحل يجعل الاسم مفعول التمني (ونعت) اسم (البنى) احتراز عن نعت اسم لا اذا كان معربا نحو لا غلام رجل غريبا عندي فانه لا يبنى لعدم بناء موصوفه (الاول) صفة النعت احتراز عن النعت الثاني فصاعدا نحو رجل ظريف شريفا في الدار

(مفردا) حال من ضمير مبنى احتراز عن المضاف والمضارع له لوجوب اعرابهما اسمين للافكذا تابعين (يليه) احتراز عن المفعول نحو لا غلام فيها ظريف وقوله يليه يغنى عن قيد الاول (مبنى) جلا على الموصوف لمكان الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفي اليه وقوله مبنى (ومعرب) خبر نعت (رفعا) جلا على المحل (ونصبا) جلا على اللفظ من حيث ان فتحته يشبه الاعراب في العروض والاطراد كحركة المنادى وهما مصدران نوعيان لقوله معرب او منصوبان على نزع الخافض اى معربان بنصب ورفع (نحو لار جلا ظريف والا) اى وان لم يكن كذلك بان كان غير اول او مضافا او مشبهاه او مفصولا (فلا عراب) واجب فهو مبتدأ محذوف الخبر والفاء جزاء الشرط نحو لا غلام رجل ظريف كريم في الدار ولا رجل راكب فرس عندي ولا رجل خير منك في البلاد ولا رجل في الدار كريم (والعطف على اللفظ وعلى المحل) اى جل المعطوف المنكر على اسم لا المبني على لفظه وعلى محله جائز او العطف بمحولا على اللفظ جائز اى منصوبا ومحمولا على المحل اى مرفوعا (جائز) اذا كان المعطوف نكرة بخلاف لا غلام لك والفرس اذ رفعه واجب لعدم تأثير لاقى المعرفة وانما لا يجوز فيه البناء لمكان الفصل بالمعطف ولم يجعل في حكم المستقل كيازيد وعمر ولمنطقة الفصل بلا الموكدة اذا المعطوف على النفي يزداد فيه لا كثيرا نحو لاحول ولا قوة ولا بع ولا حلة ولضعف تأثير لاحتى يجوز الرفع في اسمها عند التكرير ويجب عند التعريف والفصل وبدون ذلك ايضا عند المبرد بخلاف سائر التوابع لانص عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المادى كذا ذكره الاندلسي (مثل لا اب وابنا) مثل مروان وابنه * اذهو بالمجد ارئدى وتزرا بالرفع والنصب (ومثل لا اباه) باثبات الالف (ولا غلامى له) ولا ناصرى له بحذف النون (جائز تشبيها) مفعول له اى اجيز تشبيها او مفعول مطلق اى شبه تشبيها والجملة معلة (له) مفعول به للتشبيه واللام زائدة لتقوية عمل المصدر (بالمضاف) صلة التشبيه ويتعلق به قوله (لمشاركته) وجه الشبه (له) متعلق بمشاركته وكذا (في اصل معناه) اى معنى المضاف وعو الاختصاص (ومن ثمه) اى من اجل ان جوازه للتشبيه بالمضاف لمشاركته في اصل معناه وهو الاختصاص (لم يجز) تركيب (لا باقياها) لعدم معنى الاختصاص (وليس) نحو لا اباه ولا غلامى له (بمضاف لفساد المعنى) على تقدير كونه مضافا لانه اذا دخل المعرفة وجب الرفع والتكرير فلا يكون مضافا او يقال ان لا يعمل

في المعرفة اولاه يلزم الاستواء بين المعرفة والشك في المعنى وفيه ان الاستواء لا يستلزم الاتحاد والمنوع هذا لا ذلك على ان امتناع الاتحادين معنى المعرفة والشك ايضا ممنوع اذا كان من كل وجه وداعنا ممنوع (خلافا لسيبويه) واقفه صاحب الفصل في ذلك قائلا بانه مضاف اليه واللام زائدة لتأكيد الاضافة وقيل لتأكيد اللام المقدرة والاداء حتى لا من صورة التكرير ولا فساد في موافقة المعرفة والشك في المعنى كافي وجهك ووجهك وراسك وراسك ولا يلزم الرفع والتكرير لشبهه التكرير بصورة الفصل (ويحذف) اسم لاحذ (كثيرا في مثل لا عليك اي لا بأس خبر ما ولا) مبتدا محذوف الخبر اي منه خبر ما ولا وقوله هو المسند ابتداء الكلام او مبتدا خبره قوله المسند وقوله هو فصل (المشبهتين) صفة ما ولا (بليس) في النفي والدخول على الاسمية ومتعلق بالمشبهتين (هو المسند) اي اسم ما ولا فلا يرد نحو يضرب في ما زيد بضرب ابوه لكنه يقع قوله بعد دخولها مستتر كما لا اول اعتبار الحثية حيث لم يقصد في اسناد يضرب كونه بعد دخولها والمراد غير التابع بدليل ذكر التوابع بعدها فلا يرد يضرب في نحو يا زيد رجلا بضرب واحتز بالمسند عن المسند اليه (بعد دخولها) اي ما ولا اضافة المصدر الى الفاعل واحتزبه عما اذا كان مسندا بغير دخولها كخبر المبتدا ونحوه (وهي) اي انتصاب خبر ما ولا والثاني باعتبار الخبر (لغة اهل الحجاز) وعندني تميم لا يعملان لعدم اختصاصهما بقبيل واحدا واهل الحجاز اعتبروا بشبهه بليس المختص بقبيل واحد (واذا زيدت ان) مفعول مالم يسم فاعله (مع ما) نحو ما ان زيد قائم (او انتقض النفي بالا) الموجبة للاثبات بعد النفي ونحو قوله وما الدهر الامجنون اباهله * وما صاحب الحاحات الامعذبا * محمول على شبهه منجنونا اودوران منجنونا بحذف الفعل او حذف المضاف وعلى جعل المعذب مصدرا ميميا وجعل التركيب من باب ما زيد الاسيرا (او تقدم الخبر) على الاسم نحو ما قائم زيد (بطل العمل) اي عمل ما ولا وفيدان احدا للشرط * بتقدير ما فلا يترتب عليه حكم كليهما اللهم الا ان يقال المراد عمل ما ولا اذا حصل شيء من ذلك اما في زيادة ان وتقدم الخبر فللفصل وتغير الترتيب مع ضعفهما واما في الوقوع بعد الاطلاق عملها باعتبار شبهه بليس وهو مبني على النفي فيتنبى بانتفائه (واذا عطف عليه) اي على خبر ما ولا (بموجب) اي بحرف عطف موجب اي مثبت ما بعده ومفيد انجاب النفي وهو بل ولكن مثل ما زيد قائما بل قاعد

ولا رجل قائما لكن قاعد واما اذا عطف بحرف غير موجب مثل ما زيد قائما ولا قاعدا فحكمه حكم ما من من المعلومات (فالرفع) واجب لانقاء النفي الموجب لتثنيه بليس والجملة جزأ الشرط (المجزورات) مبتدا او خبر مبتدا محذوف اي هذا ذكر المجزورات (هو ما شتم على) صفة الاشغال (المضاف اليه) وهو اجر حقيقة او حكما (والمضاف اليه كل اسم) حقيقة او حكما فحقو يوم يقع الصادقين ويوم يفتح في الصور بتأويل المصدر (نسب اليه تى) هو اسم العام يشتمل الاسم والفعل مثل غلام زيد ومررت بزيد والظاهر بزيد واقول كلام الحاجي يدل على ان المضاف لا يجب ان يكون اسما لانه قال نسب اليه تى ولم يقل اسم (بواسطة) احتراز عما اذا نسب اليه شيء لا بواسطة حرف الجر كنسبة الفعل الى الفاعل او المفعول به بلا واسطة (حرف جر) اي حرف كان مما لا يملح المحل ويشكل ذلك في نحو الحسن الوجه ما اضيف الى الفاعل من حيث ان الفاعل ليس من مداخل حرف الجر فلا وجه فيه لتقديرها الا ان يقال الحسن الوجه من باب الاضافة الى المشبه بالمفعول بدليل ان فاعله مضمير فلو كان من الاضافة الى الفاعل لزم تعدد الفاعل وعلى هذا يمكن تقدير من السببية واعلم ان كلام النحو يبين دل على ان الاضافة اللفظية ليست بواسطة حرف الجر لكن ظاهر هذا الحد الذي ذكره للمضاف اليه يدل على ان الاضافة اللفظية ايضا بواسطة حرف الجر (لفظا وتقديرا) نحو غلام زيد وخاتم فضة وهما تمييزان اي بواسطة تلفظ حرف الجر او تقديره او خبران لكان المحذوف اي ملفوظ كان الحرف او مقدرا او حالان وفيه ان وقوع المصدر حال اسماعى وفيه انه فيمادل عليه الفعل قياس وفيه انه مذهب البرد والمبحث قول سيبويه وفيه انه حال على قوله بحذف مضاف (مرادا) حال اي ظاهرا اتره اي مجرورا لما بعده وفيه انه يوجب الدور لاختد المضاف اليه في تعريف المجرور واخذ المجرور في تعريفه وفيه ان تعريف المجرور بما ذكر لفظي فلا توقف ولا دور واحتزبه عن نحو صمت يوم الجمعة فان الحرف غير مراد (فالتقدير شرط ما ان يكون) خبر المبتدا الثاني والجملة خبر المبتدا الاول (المضاف اسماء) لا فعلا بخلاف تلفظ الحرف نحو مررت بزيد (مجردا توينه) ولو مقدرا اكتم رجل ضاربك وحواج بيت الله والمردا مجردا توينه او ما يقوم بمقامه حقيقة كغلام زيد وضارب عمرو وحسن الوجه وضارب زيد وضارب زيد او حكما نحو الحسن الوجه حيث حذف ما اضيف اليه فاعله الذي هو بكره منه والمضاف

اليه قائم مقام التثنية فما حذف من فاعله المضاف اليه فكأنه حذف من
 المضاف لكان الجزئية ونحو المضاف الرجل وان لم يكن مجردا
 ثبوته لاجل الاضافة لكنه محمول على الحسن الوجه فكان في حكمه
 وفي العبارة قلب اي مجردا هو عن ثبوته والقلوب مقول عد السكاك مبالغة
 (لأجلها) فلا يجوز الغلام زيد والمضارب زيد إسقوط التثنية لأجل اللام
 لأجل الاضافة (وهي) اي الاضافة بتقدير حرف الجر (معنوية) اي
 منسوبة الى المعنى لأنها يفيد معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا (ولقطبة)
 اي منسوبة الى اللفظ ثابته في اللفظ دون المعنى (فالعنوية ان يكون المضاف)
 اي علامة العنوية كون المضاف كذا او العنوية ذات كون المضاف كذا والا
 لا يستقيم الحمل (غير صفة) احتراز عن نحو مضارب زيدو الحسن الوجه (مضافة)
 صفة صفة (الى معمولها) احتراز عن خروج نحو مضارع مضروك كرم البدل لانه
 صفة مضافة الى غير معمولها فكونه غير صفة مضافة الى معمولها ما بان يكون
 غير صفة كغلام زيد او يكون صفة لكنها تكون مضافة الى غير معمولها كما مر
 (وهي) اي الاضافة العنوية (اما بمعنى اللام فيمعدا) ماموصولة او موصوفة
 اي في المضاف اليه الذي عدا جنس المضاف وظرفه او في مضاف اليه عدا (جنس
 المضاف) اي المضاف اليه الذي هو جنس المضاف واختص من المضاف من
 وجه (وظرفه) وهو ما كان مبالا له نحو غلام زيد او اختص مطلقا ولم يكن
 ظرفا له كالم الفقه فحوكل رجل بمعنى اللام اي افراد هذا الجنس وفي نحو كل
 واحد اشكال فالخاصل ان المضاف اليه اذا كان جنس المضاف كانت الاضافة
 بمعنى من كاسياتي وذلك بان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه كخاتم
 فضة وان الخاتم قد يكون فضة وقد لا يكون وكذا العكس بخلاف ما اذا لم يكن
 كذلك بان كان بينهما مباينة او كان المضاف اعم مطلقا وح يكون الاضافة
 بمعنى اللام كغلام زيد ويوم الاحد وعلم الفقه واما اذا كان المضاف اخص
 مطلقا كاحد اليوم او مساويا كاليث واسد فالاضافة متممة (او بمعنى من)
 عطف على قوله بمعنى اللام (في جنس المضاف) اي في المضاف اليه الذي هو
 جنس المضاف ونعني يكون المضاف اليه جنسا للمضاف ان يكون بينهما عموم
 وخصوص من وجه كما مر وهذا معنى قول بعض المحققين وهو ان يصح اطلاقه
 على المضاف وعلى غيره ايضا فلي هذا بعض القوم ويوم الاحد وعلم الفقه

وجميع القوم وعين زيد وطور سينا ومعيد كركها بمعنى اللام بعضها اعم
 صفة اطلاق المضاف اليه على المضاف وبعضها اعم صفة اطلاقه من غيره
 (او معنى في طرفه) اي في المضاف اليه الذي هو طرف المضاف نحو ضرب اليوم
 وتقبل كركها والاولى ان يجعل الاضافة الى الطرف بمعنى اللام كما في سائر
 اصناف الاضافة بدلى ملازمة فيكون معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص
 باليوم بلازمة الوقوع فيه كقوله كوكب الحرقه لسهيل اي كوكب له
 اختصاص بالمرأة الحرقه ملازمة انها شرع في اتيها لاسباب الشتاء عند طلوعه
 لاقبله كما هو شأن النساء المدبرة المهتمة بالامور في احيائها فمرف (وهو) اي
 كونها بمعنى في (قبل مثل غلام زيد) مثال الاضافة بمعنى اللام (وسام مضمة)
 مثال الاضافة بمعنى من (وضرب اليوم) مثال الاضافة بمعنى في واعلم ان
 انحصار العنوية في الاقسام استقرأى (وتعبد) الاضافة العنوية (تعريفا) اي
 تعريف المضاف (مع العرفه) نحو غلام زيد اي والمضاف اليه العرفه الا في
 نحو مثل وغير ثبوته في الابهام الا ان يكون المضاف اليه ضد واحد فقط او
 مثل مشتهر فينشد يعرف عدم الابهام والا في نحو حبيبك وشرعت وكفيت
 ونحوها لكونها بمعنى الفعل والا في نحو واحد وتبيع وحده وعبد بطه
 على رأى تأويله بكريم واثم والتعليل يعود ضمير المضاف اليه الى المضاف
 يوجب ان يكون نحو فلان صدر بلبه ورئيس قبيلة كذلك ولم يقل به احد
 وانما يفيد التعريف مع المعرفة لسراية التعريف الى المضاف عن المضاف اليه لكان
 الاتصال والامتزاج كسراية التأنيث في سقطت بعض ايامه ولارادة العهد
 فاذا قلت غلام زيد يراد به وصفا غلامه زيد خصوصية زيد اما يكونه اعظم
 علمانه او اشهرهم بكونه غلاما له او مهوردا يذك وبين مخاطبك ويحيته بعبر
 معين على خلاف وضع الاضافة (وتخصصا مع النكرة) نحو غلام رجل
 لا فادتها لتقليل الشروع بخروج ما يضاف الى غير تلك النكرة (وشرطها) اي
 الاضافة العنوية (تجريد المضاف من التعريف) اي اخلاؤه منه حقيقة بان كان
 ذالام فيحذف لامه او علفيؤول بالنكرة او حكمها كما في غلام زيد فنزل الممكن
 منزلة المحقق كقولهم سبق قم الركية وسبحان الذي صغر جسم العوض وانما
 يجب التجريد منه لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طالبا للادنى وهو
 التخصيص مع حصول المعنى وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة لكان
 تحصيل الخاصل فيضيع الاضافة حيث لا يفيد تعريفا ولا تخصيصا لحصول

التعريف فيه وازدياد المرتبة منت في الاضافة الى المساوي فحمل عليه صورة
 الاضافة الى الاعرف طرد الباب فاندفع ما قبل من ان اضافة المعرفة قد يفيد للمضاف
 حصول مرتبة المضاف اليه فيصير ذا اللام مثلا اذا اضيف الى العلم او ضميره
 في حكمه فلا يكون ضايعة ولان هذه قاعدة تابعة فلا يعتبر بدون الاصل فان قيل
 لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما في نحو النجم والزيو الصعق والفرزدق
 وابن راذن وابن كراع في لزوم تعريف المرف مع اختلاف جهتي
 التعريف وازدياد المرتبة اذا كان المضاف اليه اعرف فبالعلم جوزوا هذان
 ذلك قيل واعلم نقل يجب التعريف من حرف التعريف ليتناول العلم ونحوه
 (واما اجازة الكوفيين) جواب ما نقله الكوفيون (من) تركيب (الثلاثة
 الاتوب وشبهه من العدد) نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار (ضعيف)
 قياسا واستعمالا اما القياس فاذكر من تحصيل الحاصل واما الاستعمال فثبت
 من الفحص من ترك اللام نحو قوله لا زالت مد عقدت يده ازاره فما
 وادرك خمسة الاشبار وغير ذلك واما ما جاء في الحديث من قوله بالالف
 الدينار فعلى البدل دون الاضافة وتمسك الكوفيون بالاتحاد بين المضاف
 والمضاف اليه فياصدا عليه غير صحيح لاستلزامه جوارا لتمام قضية ولم
 يقل به احد (واللفظية) اي علامة الاضافة اللفظية بحذف المضاف من
 الشئ او اللفظية ذات كون المضاف صفة بحذف المضاف من المخرج حتى يستقيم
 المحل (ان يكون) المضاف (صفة) احتراز عما اذا لم يكن صفة كعلام زيد
 (مضافة الى معمولها) متعلق مضافة احتراز عما اذا كانت مضافة الى غير
 معمولها نحو مصارع البلد وكرم العصر (مثل ضارب زيد) اضافة اسم
 المفاعل الى المفعول (وحسن الوجه) اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها (ولا
 يزيد) الاضافة اللفظية قاعدة (التخفيفا) ولا يزيد تعريفها ولا تخصيصها لكونها
 بتقدير الاتصال (في اللفظ) حقيقة او حكما والتخفيف بحذف التنوين
 القدرة نحو حوايج بيت الله وضاربك تخفيف في اللفظ حكما المقدركا للفظ
 فان قيل ما فائدة قوله في اللفظ قبل فاعله الاشارة الى وجه التسمية او تحقيق
 التقليل صريحا (ومن جهة) اي ومن اجل ان الاضافة اللفظية لا تزيد الا
 تخفيفا او لا تزيد تعريفها فان قيل نعم الاشارة الى المحصر المذكور وجواز هذا
 الكلام متى على عدم اقلها التعريف لا على المحصر المذكور حيث لا يتعلق له
 عدم اقلها التخصيص قبل (جاز) تركيب (مررت برجل حسن الوجه)

لحصول المطابقة بكتابة الصفة والموصوف حيث لم تقدر الاضافة اللفظية الا
 تخفيفا ولو افادت التعريف لامتنع لعدم المطابقة (وامتنع) عطف على جاز
 (زيد حسن الوجه) لكتابة الصفة مع تعريف الموصوف ولو افادت الاضافة
 اللفظية تعريفها لجازت حصول المطابقة (وجاز تركيب الضارب زيد) حصول
 التخفيف بحذف التنوين (والضارب زيد) حصول التخفيف بحذف
 تنوين الجمع (وامتنع الضارب زيد) وكذا الحسن وجه والحسن وجهه
 بالاضافة ونحو ذلك اذا التنوين حذف لاجل اللام فلم يحصل بالاضافة
 تخفيف ولو حمل الضارب زيد على ضارب زيد كحمل الضاربك على ضاربك
 لم يبق لاشتراط افادة التخفيف قاعدة في صورة ما (خلاف) اي يخالف هذه
 القول خلافا (للقراء) فانه اجاز قولنا بتقديم الاضافة على اللام واجيب بان
 الاضافة على هذا يكون ضايعة بقاء وان كانت مفيدة ابتداء فيلزم بعد ادخال
 اللام عدم بقاءها والرجوع الى النصب الذي هو الاصل الزوال ما عرضت
 الاضافة لاجله على ان القول بتأخر اللام المتقدمة لفظا وحسا بمجرد الدعوى
 الخالفة للظاهر (وضعف) تركيب (الواهب المائة) اضافة اسم الفاعل
 الى المفعول به اي الذي بهب المائة (الهبان) اي البيض من النوق وهو
 صفة او بدل (وعدها) اي عبد تلك المائة اي راعيها على الاستعارة
 اذ الراعي قائم بخدمة المواشي كالعبد او على الحقيقة والاضافة بادنى ملاسة
 كوكب الخرقا وخذ طرفك واخر البيت عودا ترجى خلفها اطفالها
 واما ضعف هذا الكلام لكونه باعتبار العطف من باب الضارب زيد والحسن
 الوجه اذ المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها وان كان قوله الواهب المائة
 من ضارب الرجل المحمول على الحسن الوجه فان قيل المعطوف في حكم
 المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع فيلزم امتناعه قيل لما كان المعطوف بحيث قد
 يتحمل منه ما لا يتحمل في المتبوع كما في رب شاة وسفلتها ويا زيد والحارث
 ونحو ذلك احتمل الجواز كما ذهب اليه سيويوه فحكم بضعفه دون
 امتناعه واذا نصب جلا على المحل او على انه مفعول معه لم يضعفه (واما جاز
 الضارب الرجل) جواب سؤال وهو ان يقال جاز الضارب الرجل مع انتفاء
 التخفيف لزوال التنوين باللام دون الاضافة فاجاب بان القياس كان يقتضي عدم
 جوازه لكنه امتحاز (جلا على المختار في الحسن الوجه) وهو جاز الوجه
 بالاضافة المفيدة للتخفيف بحذف الضمير من الفاعل اذا اصل الحسن وجهه

ووجه الخلل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جحسا معربين
 باللام وقوله جحلا مقول له لفعل المفهوم اي انما يجوز جحلا او بجلا بحمله
 مصدر مجهول لا ولا لا يحد الفاعل والمراد انما جاز هذا التركيب للحمل على المختار
 في الحسن الوجه كما جاز الحسن الوجه بالنصب جحلا على الضارب الرجل بالنصب
 لا لأجل القول باستثناء الاضافة المنطوقية عن التخفيف وفي الحسن الوجه
 وجهان اخر ان وجه الحسن الوجه برفع الوجه على الفاعلية والنصب على
 التثنية بالمفعول (والضاربك) عطف على قوله الضارب الرجل اي انما جاز
 الضاربك وشبهه جحلا على ضاربك فهو ايضا جواب سؤال وهو ان يقال جاز
 الضاربك على الاضافة وان لم تعد تخفيفا (وشبهه) وهو ضاربي والضاربة
 وغيرهما (فمن) اي في قوله من (قلانه) اي الضاربك (مضاف) والكاف
 مجرور اصل على الاضافة دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل
 على المفعولية والتون محذوف لاتصال الضمير فانه يحتاج جوازه الى
 جمل (جحلا على ضاربك) متعلق بحملا وانما يحمل عليه لشاركة في حذف
 التون قبل الاضافة واصله تقييد التخفيف بحذف التون المقدرة اذا تون
 الساقطة لاتصال الضمير ونحوه من غير اللام والاضافة مقدرة فاذا اعتبرت
 الاضافة سقطت من التقدير فحصل التخفيف في اللفظ حكما اذا المقدر كالمفروق
 (ولا يضاف موصوف الى الصفة) لثلايلزم الجمع بين الضدين وهو تبعية الصفة
 لكونها صفة وعدوها لكونها مضافا اليها ولان الموصوف اخص او مساو
 والمضاف لا يجوز ان يكون اخص او مساويا لازوم كونه مابنا او اعم فبينا ان
 (ولا صفة الى موصوفها) لازوم تقدم الصفة على موصوفها وتأخر المضاف
 عن المضاف اليه وكلاهما تمتع (ومثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة
 الاولى وبقرة الحقاء) تأنيث الاحق (متأول) بحذف الموصوف من المضاف
 اليه اي مسجد الوقت الجامع وجانب المكان الغربي وصلاة الساعة الاولى
 وبقرة الحقة الحقاء وهذا جواب ما يقال ان الجامع والغربي والاولى والحقاء
 صفات وقد اضيف اليها موصوفها (ومثل جرد قطيفة) الجرد هو البالي
 والقطيفة تحمل (واخلاق) جمع خلق (ثياب) جواب سؤال وهو ان يقال
 ان الجرد والاخلاق صفتان للقطيفة والثياب وقد اضيفتا اليها فاجاب بانه
 (متأول) يجعله من باب اضافة الاعم الى الاخص تقييضا وبينا نالا من باب
 اضافة الصفة الى موصوفها فان الاصل قطيفة جرد وثياب اخلاق فحذف

الموصوف بقي الصفة متممة فاضيفت الى ما كان موصوفا للتخصيص والبيان
 بغير هذا المضاف عن كونه موصوفا كقيل والمؤمن المأثبات الطمينة بالاعتدالات
 بالطير لا تقديما لصفة على الموصوف (ولامضاف اسم مماثل لمضاف اليه) اي
 لما يصير مضافا اليه على تقدير الاضافة والمماثل اسم مماثل للمضاف اليه ليدخل فيه
 المتزادان نحو الميت والاسد والمتساويان نحو الانسان والناطق (في العموم
 والخصوص) ظرف بمماثل (كليت واسد) مثال المتزادين من الاعيان واما
 نحو قوله من لبوث الاسد فتأول لبوث كاملة من بين البوث بحيث انها لبوث
 بالنسبة الى سائر البوث كما يقال هو لامن خواص الخواص واشراف الاشراف
 (وحبس ومنع) مثال المتزادين من المعاني (لعدم الفائدة) علة لا يتضمنه قوله
 لا يضاف اي منعت اضافته لعدم الفائدة والافسد المعنى بتوجه النبي الى القيد
 وبقاء اصل الفعل موجبا وهذا (بخلاف كل الدراهم) (وعين) وذلك
 (الشيء) المفهوم (فانه) اي المضاف اليه والفاء لتعليل (يختص) ولا يماثل
 المضاف في العموم والخصوص (وقولهم سعيد كرز) مقول القول او بدل
 منه (ونحوه) جواب سؤال وهو ان يقال سعيد مماثل كرز في المفهوم من
 حيث انهما علمان لشخص واحد فاجاب بانه (متأول) بارادة المفهوم بالاول
 واللفظ بالثاني اي سعيد المسمى باسم كرز (واذا اضيف الاسم الصحيح) اي
 الذي ليس في آخره حرف علة والصحيح في كلام النحاة يقع على هذا اذ ينحتم
 عن او اخر الكلام (او المحق به) اي بالصحيح وهو ما اخره واو او ياء قبله ساكن
 كدلو وطبي وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا يتقل
 عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون
 مثلها بعد السكون في الوقوع بعد استراحة اللسان ولا يتقل عليها الحركة بعد
 السكون يعني في الابتداء كذا بعد السكون (الى ياء التنكيم) نحو غلامي ودلوي
 وظبي (كسراخره) لموافقة الباء (والياء) الواو للحال او لعطف الاسمية
 على الفعلية نحو * لا يالف الدرهم المضروب صرتا * الايمر عليها وهو
 منطلق (مفتوحة) اذا الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة
 لثلايلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل فيما بيني على الحركة القمع
 الخفية (اوساكنة) للتخفيف ولما بين حكم الاسم الصحيح اخذ بذكر حكم
 المقصور والمقوض فقال (فان كان اخره) اي اخر الاسم المضاف الى ياء
 التنكيم (الفاثتت) الالف نحو عصاى ورحاى على اللغة الفصحى لعدم

الموجب الانقلاب (وهذيل) اسم قبيلة (تقلبها) أي الألف حال كونها
(غير الثنية) وأما الف الثنية فعلامة فلا تقلب كغلاما إذا تبسبب المرفوع
بغيره بسبب انقلاب (ياء) لما كانتا الياء (وإن كان) آخر الاسم المضاف أما
ياء التكلم (ياء ادغمت) لاجتماع المثلين (وإن كان) آخر الاسم المضاف إلى ياء
التكلم (واوا) ساكنة كسلى والأصل مسلوى (قلبت ياء) لاجتماع الواو
والياء والأولى ساكنة كرمي (وادغمت) الياء في الياء (وقفت الياء) في الصور
الثلاثة المذكورة (للساكنين) أي لزوم التقاء الساكنين على تقدير السكون
فقطح تحرزا عن ذلك (وأما الأسماء الستة فإخى وإبى) أي يقال في إضافته
بعضها إلى ياء التكلم أخى وإبى بدون إعادة المحذوف لعدم الاحتياج إليه
ولاجراها بعد حذف حرف العلة من الآخر نسيا بحرى الصحيح ولا يعرف لتقديم
الأخ على الأب في المذكور وجه اللهم إلا أن يقال أنه أكثر استعمالا من الأب
(وأجاز المبرد أخى وإبى) فقط بأعادة المحذوف كما أثر صور إضافتهما والادغام
بعد الإبدال بالياء كرمي وهورواية جار الله وروى ابن عيسى وابن مالك عنه
الرد في الأربعة وتمسك المبرد بقوله * وإبى مالك ذو الجار بدار * واحتمل
كونه جمع سلامة كما في قوله وقد ينابا لا ينابا رفع التمسك وتقول صرح هنا بلفظ
تقول ولم يعطف على أخى وإبى تحرزا عن نسبة الجمل والمهن إلى نفسه ولو قال يقال
لكان أولى للتحرز عن نسبتها إلى المخاطب أيضا مع أن إضافة الجمل إلى المخاطب
غير صحيح لأنه لا يضاف إلا إلى الأنتى اللهم إلا أن يحذف مضاف ولك أن يجعل
صفة الغائبة دون المخاطب أي يقول قائل في إضافة هن وحم (حى وهى
ويقال فى فى الأكثر) والأفصح (وفى) بتعويض الميم عن الواو وهو ليس
بفصح (وإذا قطعت) هذه الأسماء عن الإضافة (قبل أخ وأب) كيدودم
فيقال في تثنيتهما أبان وأخان وفي جمعهما أبون وأخون وجاء أخا وأبا كعصا
مطلقا ويقال في تثنيتهما أبوان وأخوان وأبّ وأخّ مشدتين وجاء أبك وأخك
معربتين بالحركة مضافين إلى غير الياء أيضا كذا في الرضى وجاء أخ دون أب
كدلو مطلقا (وحم وهن وحم) بتعويض الميم عن الواو وجاء فيد اتباع الفاء الميم
في حركات الأعراب وجاء مقصورا مع التثنية في الفاء مطلقا وجاء بتشديد الميم
مع فتح الفاء وضمها مطلقا وقبل هو منى على الضرورة وليس بلغة فيه (وفتح
الفاء أفصح منهما) أي من ضمها وكسرهما (وجاء حم مثل يد) فيقال هذا حم
أوحك ومررت بالجمل أوحك (ونبتا) فيقال هذا حم أوحيتك ورأيت

جأ وأوحك ومررت بحم أوحيتك (ودأو) فيقال هذا جأ وأوحك ورأيت
جأ وأوحك ومررت بحم أوحك (وعصا) فيقال هذا جأ وأوحك ورأيت
جأ وأوحك ومررت بحم أوحك وجاء مثل رشاء أيضا مطلقا فيقال هذا جأ وأوحك
ورأيت جأ وأوحك ومررت بحم أوحك (مطلقا) أي في الأفراد
والإضافة (وجاء هن مثل يد) فيقال هذا هنك ورأيت هنك ومررت بهنك
وهذه هن ورأيت هنا ومررت بهن (مطلقا) في الأفراد والإضافة وجاء فيه
التضعيف والقصر (وذو لا يضاف إلى مضم) لأنه وضع وصلة إلى الوصف
باسماء الأجناس والضمير ليس باسم جنس ونحو اللهم صل على محمد وذو به شاذ
كاشد ولكن أريد به الذوات (ولا يقطع) عن الإضافة لوضعها لا مطلقا للإضافة
(التوابع) تعريف التوابع من الأسماء أو البحث في قسم الاسم فلا يرد نحو
أن أن وضرب ضرب لعد الأعراب واللام لا عهد أو الجنس (مثل)
ذكر ليان الأطراد (ثان) أي متأخر فلا يرد الصفة الثانية والثالثة (بأعراب
سابقه) ولو محليا فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال أو حكما فلا يرد نحو يزايد
العاقل ولا رجل ظريفا أو على تقدير أن يكون أعراب ولو فرضا فلا يرد
نحو ضرب ضرب زيد وإن زيد قائم وزيد قائم وإضافة أعراب سابقه
للعهد الذهنى أو للجنس (من جهة واحدة) أي بمقتضى واحد يرفع عاقل
في جاني رجل عاقل من جهة فاعلية موصوفة لامن جهة فاعلية أخرى وكذا
سائر الأحوال وسائر التوابع فاعرف أو من عمل واحد لأنه يقع على العاقل
على التابع والمتبوع انصبابة واحدة والمراد الوحدة الفردية فلا يرد المفعول
الثاني من باب علمت وأعطيت أو جهة نصبهما متحدة نوما وهى المفعولية لا
فردا لأن مفعولية الثاني غير مفعولة في الأول فافهم واحترز بهذا القيد عن
خبر البداء والمفعول الثاني والحال بعد الحال ونحو ذلك مما هو ثان بأعراب
سابقه لامن جهة واحدة بل أعراب الثاني من جهة أخرى (العت)
قدم النعت لكثرة جهات تبعه (تابع) احتراز عن غير التابع (يدل على
معنى) حاصل (في متبوعه) حقيقيا كان أو سببيا فلا يرد نحو جاءني
رجل حسن غلامه وذكر هذه الحية فلا يرد نحو جاءني زيد صديقك
على البدل أو عطف البيان ونحو أعجبنى زيد علمه ونحو ذلك واحترز بهذا
القيد عن سائر التوابع وفيه نظر لدخول كلهم اجمعين في قولك
جاءني القوم كلهم اجمعين فإنه ذكر بحيث يدل على الشمول والاجتماع

والجواب ان قوله (مطلقا) اى غير مقيد بحال النسبة احتراز عن هذا
التأكيد فانه وان دل على معنى في متبوعه وهو اشتمول والاجتماع لكن مقيدا
بحال النسبة فاحفظ فهذا ما سمع به خاطرى وفي جعله احترازا عن الحال نظر
بخروجه بقوله تابع (وفائده) اى النعت (بتخصيص) فى الكرة نحو جاني
رجل عالم فانه يفيد التخصيص حيث خرج رجل جاهل (او توضيح) فى المعرفة
نحو زيد التاجر عندنا (وقد يكون) اى النعت (لجرى المثال) بسم الله الرحمن الرحيم
(او الزم) نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم (اولئكَ كيدٌ مثل شجرة واحدة)
فان واحدة للتأكيد اذا لوحدة تفهم بالثناء فى نفخة وقد يكون النعت التعميم
نحو كان ذلك فى يوم من الايام ووقت من الاوقات والكشف نحو الجسم الطويل
العريض العميق كذا والفرق بين النعت المؤكد والكاشف ان المؤكد كد
مفهوم المنعوت كاسم الدابر ونفخة واحدة والكاشف كد يكشف تمام المعاني
كالمثال المذكور ولم يذكر الكاشف الى قال بالمؤكد (ولا فصل) اى لا فرق
(بين ان يكون) النعت (مشتقا) كعالم وعاقل (او غيره) اى غير المشتق
(اذا كان) قيد لكونه غير مشتق (وضمه) اى النعت (لمرضى المعنى)
اى للدلالة على معنى (عموما) اى دلالة عامة او وضعا عاما اى فى جميع
الاستعمالات (مثل تسمى وذى مال او خصوصا) اى دلالة خاصة او وضعا
خاصا او فى بعض الاستعمالات (مثل مررت برجل اى رجل) اى برجل كامل
فان اياهما يقع صفة للكرة فى موضع المدح (ومررت بهذا الرجل) فان اسم
الجلس انما يقع صفة للبهيم (وبزيد هذا) فان اسم الاشارة لا يقع الاسفة لعل
او للضاف الى العلم او الى الضمير او الى مثله (وتوصف الكرة بالجملة الحقيقية)
لان الدلالة على معنى فى متبوعه كما يوجد فى المفرد كذلك يوجد فى الجملة واما
الانشائية فلا يقع صفة ولا خبرا ولا صلة ولا حالا لان الانشائية لا يثبت لها
فى نفسها واثبات الشيء للشيء فرع ثبوته فى نفسه (ويلزم الضمير) لارتباط
(ويوصف بحال الموصوف) الجار والمجرور مفعول مالم يسم فاعله اى يوصف
بحال قائمه بالموصوف نحو مررت برجل حسن اذا لم يسم حاله (وبحال متعلقة)
اى متعلق الموصوف (مثل مررت برجل حسن غلامه) فان الحسن حال
الغلام وهو متعلق الموصوف (فالاول) اى النعت بحال الموصوف (يتبعه)
اى الموصوف (فى الاعراب والتعريف) رفعاً ونصباً وجراً (والتذكير
والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث) لئلا يخلط بينهما فيجسد

عليه وقامه بالموصوف ويوجد منها فى كل تركيب اربعة (والثاني) اى النعت
بحال متعلق الموصوف (يتبعه) اى الموصوف (الخمسة الاول) جمع
الاولى اى الرفع والنصب والجر والتعريف والتذكير ويوجد فى كل تركيب
منها اثنان (وفى الباقي) اى بواقى الامور المذكورة من الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتأنيث (كالفعل) فى اعتبار الفاعل فى التذكير والتأنيث
وتعيين الافراد لشبهه به نحو مررت برجل قائم جارته وبامرأة قائم غلامها
وبرجلين قائم ابوهما وبرجل ذاهب غلامهم كما يقال قامت جارته وقام ابوهما
وذهب غلامهم (ومن ثمة) اى لاجل كونه فى باقى الامور المذكورة كالفعل
(حسن) تركيب (قام رجل قاعد) صفة رجل (غلامه) فاعل قاعد كالحسن
يقعد غلامه (وضعف قاعدون غلامه) كاضعف يقعدون غلامه لانه كالفعل
والفعل اذا قدم على الاسم لا يثنى ولا يجمع وانما لم يمتنع بجواز كونه من باب
اكلونى البراغيث (ويجوز قعود غلامه) مع ان غلامه فاعل قعود لعدم جريانه
على الفعل لان جمع التفسير فى حكم المفرد فكانه لم يجمع (والمضمر لا يوصف)
لان ضمير المنكلم والمحاطب اعرف المعارف فتوصيها تحصيل المعاصل وحل
عليها ضمير الغائب على الوصف الموضح الوصف المادح والذام وغيرهما
طرذا للباب (ولا يوصف به) مفعول مالم يسم فاعله وانما لا يوصف به لان
الموصوف اخص او مساو لاشئ اعرف منه ولا مساو له حتى يوصف به
ولان المضمر بمنزلة عن الموصوفية لما عرفت وغيره دونه فى التعريف فلا يقع
موصوفاته (والموصوف) المرفوع (اخص) اى اعرف اى اكل تعريفاً
وتحويلاً زيد صديقك ومررت بزيد هذا والرجل الذى كذا يمنع فيه الجمل
على الوصف لاحتمال البدل وحلا الذى على ذى اللام للموافقة فى الصورة
(او مساو) لا يوصف الا لا يكون الاصل ادنى من الفرع واعلم انه لو اريد
الاخص والمساوى على اصطلاح اهل النطق يتناول الكلام الموصوف
المعرف والمنكر لكنه يرد قولهم حيوان ناطق فان الموصوف وهو الحيوان
ليس باخص ولا مساو الا ان يقال الموصوف انما يكون موصوفاً بعد
التوصيف والحيوان بعد التوصيف بالناطق مساو للناطق وبعد التوصيف
بالايض فى قولهم حيوان ايض اخص من الايض وح يكون هذا الكلام
بيان الواقع اذ لا يمكن تخلف الموصوف عن هذا الحكم اصلاً لكنه بشكل ابتداء
مما انتهى عليه (ومن ثمة) اى لاجل ان شرط الموصوف ان يكون اخص

او موسويا (لم يوصف ذو اللام) اي ما قبل لام التعريف بشئ (الابشاه)
 اي مثل المعرف باللام نحو جاني الرجل العالم ولو صورة فلا يرد نحو قول
 ان الموت الذي تقرون منه لكونه في حكم المعرف باللام وان كان تعريفه
 بالموسوية لا باللام للاشتراك في الصورة اول كونها مع الصلة بمعنى ذي اللام
 فان الذي ضرب بمعنى الضارب (او بالفسارب الى مثله) اي الى المعرف
 باللام ولو بالواسطة نحو مررت بالرجل صاحب الجام الفرس لان غيرهما
 من المصارف اخص منه الشئ ورغم بعضهم انه يوصف بجميع المضافات
 فاجل بالرجل ساكنه واحسنه وانما هو على ما ذكره المص نحو قول علي البردية
 (وانما التزم وصف باب هذا ذي الاء) او الذي والى المحمولين على ذي اللام
 بصورة اول كونها مع الصلة بمعنى ذي اللام وهذا جواب ما قال ان اسم
 الإشارة اعرف من المضاف الى ذي اللام لكونه اعرف من ذي اللام فينبغي
 على الاصل المذكور وهو اشتراط كون الموسوف اخص او سواها بان لا يترقا
 جوارا وانما كما في وصف ذي اللام وقت ان تقدر السؤال به لما استوى
 ذو اللام والمضاف الى ذي اللام في الرتبة فالاسم الإشارة الى ذي اللام
 وتقريرا لجواب انه التزم وصفه بذي اللام (الانعام) المتضمن لبيان الجنس
 وذلك لا يتصور بطله لانها لا يضاف المتكسب ذلك من المضاف اليه
 لدلوا كسبت المهم الظهور منه كان كالاستعارة من المستعير والسؤال من
 المسائل المتاج والضمير والعلم بعزل عن هذا الباب (ومن ثم) اي لاجل
 انهم يقتضي لبيان الذات واكشف الجنس (ضعف مررت بهذا اليبس)
 وان كان الصفة ذالام من حيث ان اليابس عام لا يختص بجنس فلا يكون فيه
 بيان للجنس (وحسن بهذا العالم لان العلم مختص بالانسان فعين له انسان
 وتبين الجنس) العطف تابع مقصود) احتراز عن غير البديل من التوابع لانها
 غير مقصودة بل متبوعا (بالنسبة) اي باصل النسبة فلا يلزم قصده بكييفيتها
 من السلب والايجاب فلا يرد المعطوف بلا واما المعطوف عليه بل مقصود
 ابتداء والمعطوف التبعيه بقيد الرأي وكلاهما مقصودان بهذا الطريق والا
 فالاضراب لا يجمع القصد وهو الفرق بينه وبين بدل العاط لان متبوعه غلط
 غير مقصود اسلا لا يضافه على سق الانسان (مع متبوعه) في تركيب واحد
 احتراز عن البديل لانه مقصود دون متبوعه (متوسط) بيان الحكم بعد تمام
 الحد (فيه) اي بين المعطوف (وبين متبوعه) اي متبوع المعطوف (احد)

مطلب

الحروف) فاعل متوسط (العشرة وسباني) بيان الحروف العشرة في قسم
 الحروف (مثل قام زيد و عمرو واذا عطف على المرفوع اتصل اصعد)
 المرفوع المتصل (بمفصل) ليكون عطفا على المفصل من وجه ولا يلزم
 العطف على الجزء لانه لما أكد بمفصل حدث فيه جهة من الانفصال
 فكانت عطفا على المفصل من هذا الوجه وانما جاز تأكيده الجزء وبسببه
 وان كانا مستقلين لفظا لانهما غير مستقلين حكما لكونهما غير مقصودين بالنسبة
 ولا يفتقران للتبوع فيتبعان الضمير المتصل الذي هو كالجزء لعدم استقلالهما
 من كل وجه بخلاف العطف الحروف حيث هو مستقل من كل وجه لاستقلاله
 لفظا وحكما وانما لم يميز تأكيده المتصل بالعين والنفس الا بعد التأكيد بمفصل
 مع عدم الاستقلال بسبب عدم القصد والمغايرة بخوف اللبس بالفاعل لانهما لبيان
 الفعل كثيرا بخلاف كل واجمع واما البديل فهو مستقل لفظا وحكما كالعطوف
 لكن متبوعه غير مقصود حيث انه في حكم التبعيه فهو متبوع لفظا لا معنى
 فلا ضمير في انخراط هذا النوع من المتبوع واستقلال تابعه جزئية بخلاف العطف
 بالحروف فان متبوعه مقصود ولا يسوغ انخراط عن التابع فاعرف والحاصل
 انه لا يميز في استقلال التأكيده مع جزئية المتبوع بمعارضة الانخراط
 في عدم القصد اياه ولا ضمير في جزئية المتبوع واستقلال التابع
 في البديل لان متبوعه وان كان متبوعا لكنه مخطط لكونه في حكم
 التبعيه بمعارض هذه الجهة جهة المتبوعية فلا يستقبح انخراطه بجزئيته مع
 استقلال تابعه وفي العطف التابع والمتبوع كلاهما مقصودان (نحو ضربت
 انا وزيد الا ان مع فصل) اي ادبه في جميع الاوقات الا وقت وقوع فصل
 (فمحموز تركه) اي التأكيده لطيران الفتور في المعطوف باعتبار البعد عن المتبوع
 بالفصل فلا يلزم زيادة التابع على المتبوع في الدرجة باعتبار استقلاله فيلزم
 استقلال المتبوع بمعارضة هذا القصور (نحو ضربت اليوم وزيد) فانه عطف
 على التاء قوله وزيد لكان الفصل (واذا عطف على الضمير المحرورا عيدا لخافض)
 للتلازم العطف على الجزء والتأكيده غير ظاهر لاحتياجه الى استعارة المرفوع
 للحجور ولا تمناع الانفصال فيه واما قوله تعالى تسألون به والارحام شاذ
 وقيل الواو لقسم دون العطف واعلم ان المعطوف هو المحرور والعامل مكرر
 وجره بالاول والثاني كعدم معنى بديل قواهم يني وينك اثنين لا يضاف الا

الى المتعدد وقيل جره بالثاني كافي المقحم في ثم اسم السلام وكفى بالله وهو الاصح
(والعطوف في حكم العطوف عليه) فيما يجب ويمتنع وفيه اللهم الان يقال
الافيا يختص به ولا يتعداه كنه لا رجل وزيد ويزيد عبدالله وكأجود عن اللام
في يازيد والحارث وكاشمال الضمير في زيد شجاع وغلام ونحو ذلك واما نحو
رب شاة ومختلها في تقدير التكثير لقصد عدم التعيين اي رب شاة ومختلة لها
او محمول على نكارة الضمير كره رجلا على الشذوذ وفيه وضعف الواهب الماية
المجان وعندها وكذا الضارب الرجل وزيد وقيل يمتنع والفرق ان الضمير عائدا الى
المائة وهي معرفة باللام فكان المضاف الى ضميرها في حكمها وكان في حكم الواهب
المائة بخلاف زيد حيث يكون التقدير الضارب زيد (ومن ثم) اي من اجل ان
المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب فيه ويمتنع (لم يجر في مازيد بقائه او قائما ولا
ذاهب عروا الرفع) في ذاهب يجعل عرو مبتدا وذاهب خبر له مقدما عليه ولا
يجوز النصب بالعطف على معمولي عامل واحد لا متناع عليها في الخبر المقدم ولانه
لو نصب او جر عطا على الخبر لزم عدم ما وجب في المعطوف عليه وهو الضمير
العائد الى اسم ما وفيه (وانما جاز الذي يطير) جواب سؤال مقدر وهو ان يقال
يطير صلة الذي وفيه ضمير ولا ضمير فيما عطف عليه وهو قوله (فيغضب زيد الزباب
لانها) اي ماجاز هذا الكلام الا لانها (فاء السببية) وكفى به رابطة وفيه لا العاطفة
وفيه انها وان كانت السببية عاطفة ايضا لكنها تجعل الجملتين بكلمة واحدة
فيكتفى بالربط في الاولى والمعنى الذي اذا يطير فيغضب زيد الذباب والذي
يغضب زيد يطير انه الذباب وهكذا يقال نحو الذي يطير الذباب فيغضب هو زيد
بالربط في الجملة الثانية لصيرورة الجملتين بالفاء بمنزلة جملة واحدة فيكتفى بالربط
في الاولى والمعنى الذي اذا يطير فيغضب زيد الزباب والذي يغضب زيد يطير
انه الذباب وهكذا يقال نحو الذي يطير الذباب فيغضب هو زيد بالربط في الجملة
الثانية لصيرورة الجملتين بالفاء بمنزلة جملة واحدة فيكتفى بالربط في احدهما
(واذا عطف على) معمولي (عاملين مختلفين) لا يقال لا يعرف لاستعمال اذا
والماضي ههنا جهة حسن لاننا نقول في استعمال اذا والماضي هنا اعتبار لطيف
وهو الاشارة الى ان العطف على معمولي عاملين مختلفين يحكم بعدم جوازه
وان ادعى المخالف على وقوعه بناء على وضوح الدليل على امتناعه ولذلك اتى بهذه
العبارة ولم يقل ولم يجر العطف (لم يجر) مطلقا عند سيويه بخلاف العطف
على معمولي عامل واحد فانه جائز وفاقا نحو ضرب زيد عروا وبشر بكرا وانما

لم يجر لا متناع قيام حرف ضعيف مقام عاملين مختلفين ولان الواو اذا قام مقام
ان وفي فقد وقع بينه وبين مجروره فاصل اجني اذا التقدير وفي مجروره الحجر
وفي ترتب عدم الجواز على وجود لعاطف نظروا الصواب ان يقال ولم يجر العطف
على عاملين مختلفين (خلافا للفرأ) فانه جوزه مطلقا قياسا على العطف على معمول
عامل واحد (الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو) اي الا في صورة تقدير
المجرور لمحيته في كلامهم ما كل سودا ثمرة وبيضاء شحمة وقوله اكل
امر تحسبين امرا * وثار توقد بالليل نارا * واقتصر الجواز على صورة السماع
لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع (خلافا لسيويه) فانه منعه
مطلقا وحله الامثلة المذكورة على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه
على نحو يريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة اي عرض الآخرة في بعض
القرأة (التأكيد تابع) جنس وباقي القيود فصل (يقرر امر المتبوع) اي شانه
ومعنى التقرير ههنا ان يكون معنى التأكد ثابتا في المتبوع ويدل عليه صريحنا
وخرج بهذا القيد ماسوى التأكد وسوى الصفة المقدرة وذلك في عطف
البيان والعطف بالحروف والصفة غير المقررة ظاهرة وكذا في البديل لان متبوعه
غير مقصود فلا يكون تقريره مقصودا وقولهم ان الابدال للتقرير معناه انه
لتقرير ماصدق البديل للتقرير المتبوع من حيث هو متبوع فان قيل قد ذكر
صاحب المفصل نحو يازيد زيد من البديل ويصدق عليه هذا الحد قيل انه ان
ذكر بهذه الحثية فلا شك انه تأكيد وان ذكر زيد او لا بحيث يكون توطية
لذكر غيره ثم بدله ان يقصده دون غيره فذكر ثانيا بهذا الطريق فيكون بدلا
لكونه مقصودا دون الاول ولا ضير في كون الشيء الواحد مقصودا او غير
مقصود لاختلاف الزمان (في النسبة) نفسها او صفتها نحو جاني زيد نفسه
وعينه وهو تمييز عن النسبة في اضافة الامر الى المتبوع ان يقرر امر نسبة
المتبوع او شموله او تمييز عن الذات المذكورة التامة بالاضافة وهو الامر
وبهذا القيد وما بعده خرج نفخة واحدة وامس الدار لان تقريرها في المعنى
الافرادى لا في النسبة او الشمول وفرق المصنف بان تقريرها بالتضمن دون
المطابقة وفيه نظر اذا جمعون كذلك على ان الصفة الكاسفة مقررة بالمطابقة
فلا بد من ذكرنا (او الشمول نفسه) نحو جاني القوم كلهم او صفتهم نحو جاني
القوم اجمعون فان قوله اجمعون يقرر امر المتبوع في صفة الشمول وهو الاجتماع
واعلم ان كون اجمعين دالا على صفة الاجتماع لا على كونه دالا على الشمول

مقراله وتقرير الشمول بكلمهم لا ينافي تقريره بالجمعين واتباعه لانه يقرر الشيء ويكرر دارا فلا يرد ما ذكر في بعض التسميحات ولما قيل ان يقول هذا التعريف لا يصدق نحو ان زيد العلم التقرير او الشمول وقوله يجري في الالفاظ كلها يشير الى تناوله اياه والجواب ان يراد في النسبة نفسها او صفتها وان المكررة يقرر صفة نسبة الجملة وهي كونها انكارية او طلبية لا ابتدائية او يجعل التعريف لنوع من التوكيد وهو التأكيد الاسمي والضمير في هو افظى ومعنوى يرجع الى الجنس دون التأكيد المعرف فلا يدل قوله ويجري في الالفاظ كلها على دخوله فيه (وهو) عائد الى التأكيد بمعنى التقرير او التقرير لاجمعى التابع المذكور حيث عرف اللفظي بتكرير اللفظ الاول والتأكيد هو التكرار لا التكرير وهو من باب الاستخدام ويمكن ان يعود الى التأكيد ويحمل قوله بتكرير اللفظ الاول وقوله بالفاظ على ما يوضح به الحال (لفظي ومعنوي) التأكيد اللفظي او التقرير (اللفظي تكرير اللفظ الاول) اي ما به تكرير اللفظ او يراد به الحقيقة ولو حكما بالترادف نحو ضربت انت واضربت انا وضربت اياك قيل الاول تأكيد الثاني يدل وهو محجب لعدم الفرق فان قيل ان اراد بالتأكيد اللفظي تكرير اللفظ الاول بعينه لا يدرج فيه نحو ضربت انت وضربت انا وراجع تابع وليت اسد ونحو ذلك وان اراد التكرير او ايقاع المرادف دخل اصعون والكتعون واشعون فيدقيل المراد الاخير وترادف هذه الالفاظ بموضع كاسي في لكن الفرق بين ابضع واكتع وبين خيبت نيت مشكل لعدم الترادف فيهما اهم الامور يمنع كون نيت تأكيد وتعمل صفحا حرو او صوف حيث قليلا من (مثل جازيد زيد ويجري) التأكيد (في الالفاظ كلها) وقد يراد فيه المطف نحو والله ثم والله والاسوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون ولا تحسبهم بعدوا لأحصين وغير ذلك فقوله كلها اي اسماء او افعالا او حروفا او جلا او من كانت تقديرية او غيرها ونحو قرأت الكتاب سورة مودة وجاء ربك والملك صفا صفا وبنت له بابا بابا وجاء القوم الثلاثة ثلاثة ليس من باب التأكيد ولا من باب التواضع وجعله تابعا غلط وانما هو تكرير المعنى والثاني غير الاول معنى واغراب الاول والثاني اعراب واحد (أو) التأكيد او التقرير (المعنوي) كائن (بالالفاظ محصورة) اي هو كل ما ليس بجريئات محصورة (وهي نفسه وعينه وثلاثهما) معناه اثنان (وكلوا اجمع واكتع واكتع) وهي في ثلاث لا اجمع وقيل لا معنى لها مقررا

كس بسن وقيل اكتع من حول كتبع اي قام وابضع من وضع العرق اي مال وابضع من البضع وهو طول العنق مع شدة مقرره (وابضع) بالصدر المجلة وقيل بالضاد المججمة (فالاولان) اي النفس والعين (يعان) اي يقعان على الواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث (باختلاف سبعتهما) تقول جاءني زيد نفسه وجاءني الزيدان نفسيهما والزيدون انفسهم والمرأة لنفسها والنساء انفسهن (وضميرهما تقول نفسه) في المذكر الواحد (نفسها) في المؤنث الواحدة (انفسهما) في المذكرين العاقلين بايراد صيغة الجمع في التثنية وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما والاول اولى (انفسهم) في جمع المذكر العاقل (انفسهن) في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر (و) القسم (انن) لاسي النفس والعين اولين سمي الثالث ثانيا (للمثنى) نحو جاءني الرجلان (ثلاثهما) والمرأتان (كلتاها والباقي) بعد الثلاثة وهو كل واجمع الخ مما هو جمع حقيقة نحو جاءني القوم كلهم اجمعون او حكما اذا كان مفردا والجزاء يصح افتراقها حسا او حكما نحو قرأت الكتاب كله واشترت العبد كله (يعني المثنى باعتبار اختلاف الضمير في) نحو قرأت الكتاب (كلها) واشترت العبد (كلهم) تزوجت النساء (كلهن) باعشت (الصغير في) الكلمات (الواقية اجمع) في المذكر الواحد (جمع) في المؤنث الواحد او الجمع بتأويل الجماعة (اجمعون) في الجمع المذكر (جمع) في جمع المؤنث واجمع الاخفى اجمعان وجمعاءات وهو غير مسموع (ولا يؤكدها) واجمع الانواع (اي ذوات ور متعددة في تناول الافراد والجزاء الدالكية والجزئية لا تحقق الا في (يصح) صفة لاجزاء (افتراقها) اي تلك الاجزاء (حسا او حكما) اي سواء كان افتراقها حسيا او حكما او تميز من اهل من اهل يصح او مفعول عطف كضربته سوطا او حال يتخلف مضاف او يصح افتراقها فاحس او حكم او غير ذلك (نحو اكرمت القوم كلهم) تأكيد القوم وتقرير اجزاء يصح افتراقها حسا (واشترت العبد كله) تأكيد العبد وتقرير اجزاء يصح افتراقها حكما من حيث ان العبد يصح اشتراؤه بعينه دون بعض (تخلافه زيدك) اعمده صفة افتراق اجزائه حسا ولا في حكم الجهي (واذا اكرمت القوم المرفوع المنصلي) اي اذا اراد تأكيد ضمير المرفوع المنصلي وهذا بخلاف المرفوع المرفوع لانه لا يستلزم فيها حتى يلزم الاتساق (بالنفس والعين) بخلاف كل واجمع والخواص (اكرت بفصل) اول الامر بالنفس والعين لانهما يعان فاعلم فاعلم

التباسها والفاعل تأكيد في المشكل المؤكد بخلاف كل واجمع حيث لا تصح
وقوعها فاعلمين فلا حاجة الى التأكيد لعدم التباس ونحو ضربهما انفسهما
وضربهما انفسهم مع عدم التباس لو ترك التأكيد تحول على ضرب هو نفسه
طرد الباب (مثل ضربت انت نفسك) تأكيد الضمير بعد تأكيد كونه منفصل
(واكتع واخواه) اي اخواا كتع ومثله ونظيره هما اتباع وابصح (اتباع
لاجمع) استعمالا (فلا تقدم) اكتع واتباع وابصح على اجمع لكونها اتباعا له
ولم تقدم اكتب على اخويه في الفصحح مما تبع عن ابصح عند الزحزحى وبعد
المصنف وعند البغدادية والجزولية تقدم ابصح على اتباع وقال ابن كيسان ينبغي
بأن تنبت (ودكرها) اي اكتب واتباع وابصح (دونه) اي دون اجمع ضعيف
لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية ولا روم ذكر التبوع بدون الاصل
(البدل تابع) في الاعراب (مقصود) في المعنى وذكر التبوع قبله للتوطئة
والتمهيد وخرجه التأكيد والصفة عطف البيان (ما) اي يحكم (نسالى
التبوع دونه) اي دون اتبوع ابتداء وبشاء فلا يرد المعطوف بل لان تبوعه
مقصود ابتداء ثم بداله فاعرض عنه وقصد المعطوف وكلاهما مقصودان بهذا
الطريق وخرجه عطف النسق ودونه ظرف احوال اي متجاوزا عن التبوع
(وهو بدل الكل) اي بدل هو كل المبدل (والبعض) اي بدل هو بعض المبدل
(والاشتمال) اي بدل يخص غالبا باشتمال البدل على المبدل نحو سلب زيد توبه
او بالعكس نحو بساؤك عن الشهر الحرام قتال فيه (والعلط) اضافة البدل الى
العلط اضافة السبب الى السبب وفي اخلاف كيفية الاضافة يكون بعضها
بمعنى من وبعضها بمعنى اللام وبعضها اضافة السبب الى السبب وبعضها لا غير نظر
(فالاول) اي بدل الكل (مدلوله مدلول الاول) اي نحو ما صدق عليه الاول عبارة
عن المبدل منه (و) النوع (الثاني) اي بدل البعض (جزؤه) اي جزء المبدل نحو ضربت
زيدا رأسه (و) النوع (الثاني) اي بدل الاشتمال (يندو بين الاول ملاسنة) وتعلق
راجع الى النسبة (بغيرهما) اي بغير الكلية والجزئية ولهذا لا يرد نحو نظرت
الى القمر فلنكه ورأيت درجة الاسد برجه واعلم ان في اطلاق الملابس تدخل
بعض افراد بدل العلط نحو ضربت زيدا غلامه او حماره فينبغي ان يقيد اي
ملاسة بحيث يوجب النسبة الى التبوع النسبة الى الملابس اجالا نحو اعجبني
زيد عليه حيث يعلم ابتداء ان يكون زيد محبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته
ويشتمل نسبة الاحباب الى زيد نسبة الى صفة من صفاته اجالا وكذا في سلب

مطلب

(زيد)

زيد توبه بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب
الى زيد تامة ولا يلزم في صفاتها اضمار زيدا فيكون من باب بدل العلط (و)
النوع (الرابع) اي بدل العلط (ان قصد) من باب ضرب اي يحصل بان
يقصد اذ حذف حرف الجر من ان وان كثير (اليه) اي البدل (بعدان غلطت)
اي بعد غلطت بغيره اي بغير البدل وهو المبدل ولم يقل بالمبدل ولا بالتبوع
لانه حين ذكر لم يذكر بحيث كونه مبدلا او متبوعا بل بحقيقة كونه غلطاً فلم
يذكره باسم التبوع ولا باسم البدل (ويكونان) اي البدل والمبدل في الانواع
الاربعة فيصير الاقسام ستة عشر (معرفة) نحو ضرب زيد اخوك (وتكررين)
نحو جاءني رجل غلام لك (ومختلفين) نحو بالناسية ناسية كاذبة وجاء
رجل غلام زيد (واذا كان) البدل (مكررة) او وجد تكررة (من) مبدل
(معرفة) بدل الكل بخلاف مررت زيدا حمار (فالتع) اي فاعت تلك
التكررة واجب وقيل حسن لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل
وجه ولتقرب من المعرفة لئلا يكون اربابا بعد البيان ولتفيد بواسطة الصفة
ما لم يفده المبدل مع التعريف وما قيل في قوله تعالى قل هو الله احد ان احد بدل
من الله في بعض الوجوه في تقدير صفة من نحو عظيم اولاشريك له او غير ذلك
او يجعل لم يلد صفة له والله الصمد اعراضا او بتقدير موصوف من حيث
المعنى اذ المعنى اله واحد او على قول ابى علي فانه قال يجوز تركه اذا استفيد
في البدل ما لا يستفيد بالمبدل نحو مررت بالانسان رجلا ونحو بالواحد المقدس
طوى اذ لم يجعل طوى اسما لا وادى بل بمعنى المكرر تقديره لانه قدس مرتين
وان لم يكن كذلك لا يجوز ترك الوصف نحو مررت زيدا رجلا واملحوا
مررت زيدا ضارب ابوه على الابدال فتقديره رجل ضارب كاقيل في قوله
تعالى شديد العقاب بعد قوله من الله العزيز العليم شديد العقاب على الابدال بتقدير
آله شديد العقاب (مثل بالناسية ناسية كاذبة) فان الناسية تكرة ابدلت
من المعرفة وهي الناسية الاولى فوصفت بصفة كاذبة (ويكونان) اي البدل
والمبدل وهذا ايضا ستة عشر قسما بضرب الاربعة في الاربعة (ظاهرين)
نحو جاءني زيد اخوك (ومضميرين) نحو الزيدون لقيتهم اياهم ونحو ضربتك
اباك وفيه وفيه (ومختلفين) نحو اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا اياه
بإعادة الضمير الى الاخ الذي هو زيد ونحو ضربت زيدا اياه وفيه وفيه (ولا
يبدل) اسم (ظاهر من مضمير) فلا يقال في المسكين ولا بك زيد (بدل الكل)

مفعول مطلق وانما يدل التلاخيص المقصود النص دلالة من غير المقصود مع اتحاد ماسبق عليه ليكون ضمير التكلم والمخاطب العرف بخلاف الغائب وبخلاف غير بدل التكل من الأبدال لعدم الاتحاد والمادة البديل ملزمه البديل نحو ضمير تني رأسي في مثل المعنى وحداني على في بدل الاشتغال والتمني علاهي في بدل الغلط وقال ابن مالك الضمير الواجب الاستمرار في فعل وفعل وتعمل والفعل لا يبدل عند بدل ماسوا كان بدل التكل او غيره استقيا لابدال الظاهر مما يقع ضمير المردا واضعرا فقا (الامن الغائب) مستثنى من قوله من ضمير (نحو ضمرته زيدا عطفا على تابع) جنس (غير صفة) صفة تابع احتراز عن الصفة (نوضح متبوعه) اي ذكر بحيث انه يوضح متبوعه خرج به البديل وعطف النسق والتأكييد (مثل اتمم بالله ابو حفص) كنية امير المؤمنين عمن الخطاب رضى الله عنه (عمر) عطف بيان تامه ما لها من ثقب ولا يدبر اغفر له اللهم ان كان فجرة (وفصله) اي فرق عطف البيان وهو مبتدأ (من البديل) صفة الفصل (لفظا) تميز واسما معنى فالفرق مطرد وذلك بما عرفت في المد (في مثل) خبره اي في كل ما كان عطف بيان من العرف باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد وشارك البكرى بشرا وفي كل ما يختلف حكمه عطف بيان وبدلا وهذا التقرير بذول صورة الداء ايضا (انا ابن تارك) اي الذي تركه (البكرى) من باب الضارب الرجل (بشر) عطف بيان البكرى ولا يصح ان يكون بدلا اذ لا يدل في حكم تذكر العامل فيكون المعنى اشارك بشرا فلا يصح لكونه من باب الضارب زيد وهذا الفصل في الداء ايضا فان البديل في حكم المستقل مطلقا وعطف البيان على التفصيل الذي عرفت ولما فرغ من المعربات شرع في البيات فقال (المتى ما) اي اسم (تائب) مناسبة معتبرة وفي هذا القيد احتراز عن المسامات التي لا تغير الضعف او لعارض كتناحية غير المنصرف الفعل الماضي في الغرضين وتناسبة الحروف مع لزوم الاضافة المألوفة لبناء (مبنى الاصل) اي المبني في اصل وضعه وهو الحروف والماضي والامر بغير اللام كما عرفت من قبل (ووقع غير) حدث (مركب) تركيب استنادي او غير مركب مع عامله والمصاف اليه على هذا قبل التركيب الاستنادي ليس بمبنى مثاله الف با تا تا وريد جرو ويكر خالد والاصوات التي لا تركيب منها فان قبل في اي حديد خل نحو طاق صوت العرب وليس فيه مناسبة مبنى الاصل ولا عدم التركيب قبل

قيل المراد غير مركب حقيقة او حكما باختيار قصد المشاكلة لمبنى الواقع غير مركب فدخل فيه نحو غاني صوت العرب (وحكمه) اي حاصه المبني (ان لا يختلف اخرى) اي لا يختلف هيئة آخر الاسم او صفة آخر المبني (لاختلاف العوامل) لا يخلو اما ان يتعلق بمعنى التي او بالمبنى ولا يستقيم كل منهما اما الاول فلان عدم الاختلاف ليس بمعلول اختلاف العوامل واما الثاني فلانه يلزم منه توجه النفي الى القيد وبقاء الفعل مثبتا وبفساد المعنى الا ان يقال الفعل بعد توجه النفي الى القيد يكون جازا لثبوت لا واجب لثبوت واشتد اختلاف الآخر لا بعامل في المبني جازا لثبوت نحو من الرجل ومن زيد والظاهر ان اللام بمعنى الوقت اي لا يختلف اخرى وقت اختلاف العوامل فيصلح ان يتعلق بمعنى النفي ايضا فلا يرد توجه النفي الى القيد (والقابه) اي القاب حركات او اخر البناء وسكونها والكوفيون يطلقون القاب الاعراب على البناء وبالعكس وانما ذكر في الاعراب الانواع وفي البناء الالقاب اذا الاعراب مابه الاختلاف وكل من الزوج واخويه نوع منه والبناء عبارة عن صفة في المبني لامن الحركات والسكون وكل من الضم واخواته ليس نوعا منه بل اسم لما في اخره من الحركات والسكون فلو قال انواع البناء سبق الذهن الى كون كل بناء كافي انواع الاعراب (ضم) يسمى الضم ضمنا لحصوله بضم الشفتين (وقح) يسمى قحا لانتساح الشفتين في التلفظ به (وكسر) يسمى كسرا لانكسار الشفة السفلى في التلفظ به (ووقف) يسمى وقفا لتوقف النفس فيه عن الجرى (وهي) سبعة ابواب وفيه بحث لان المصنف لم يذكر الاصوات في باب اسماء الافعال كالز مخشري بل هي ثمانية ابواب (المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات) وانما لم يذكر اسماء الموصولات لانها موصولات لانها اسماء موصولات وانما جمع لاختلاف انواعها (والكنائيات) والكنائية لفظ مبهم لان يعبر بها عن عدد معلوم وحدث معلوم (واسماء الافعال والاصوات) والمركبات بالرفع عطف على اسماء الافعال وبالجر عطف على الافعال والمعنى واسماء الاصوات وفي الجر نظر لان المذكور من نخ ونحوه صوت لا اسم صوت وكذا في رفعه لان الصوت ليس باسم لعدم الوضع فكيف يذكر الاسماء المبنية والجواب انها ملحقة بالاسماء جارية مجراها في البناء وان لم يكن اسما على الحقيقة لعدم الوضع فعلى هذا لا يشك في ذكرها في الاسماء المبنية (وبعض الظروف المضمر) وانما قال وبعض الظروف لان جميع الظروف ليست بمنجبة بل المبني بعضها المضمر عن المضمر لشبهه بالحرف لاحتياجه الى المنكبي

لاستماع استنار الفصل في العامل لانفصاله وقوله خاصة حال من فاعل
(يستتر) والهاء للبالغة او مصدر على زنة فاعلة منصوب بفعل محذوف
اي اخض بالاستنار خصوصا والجملة معترضة ويستتر خبر مبتدأ ويتعلق به
(في) الفعل (الماضي الغائب والغائبة وفي المضارع) عطف على قوله في
الماضي (للتكلم) صفة المضارع نحو اضرب ونضرب (مطلقا) اي زمانا
مطلقا او استنارا مطلقا سواء كان واحدا او مثنى او جموعا مذكرا او مؤنثا
(والمخاطب) عطف على قوله و المتكلم نحو يازيد تضرب (والمستتر)
نحو زيد يضرب (والمغائبة) نحو هـ تضرب (و) يستتر (في الصفة)
استنارا (مطلقا) او زمانا مطلقا سواء كان واحدا او مثنى او جموعا مذكرا
او مؤنثا نحو زيد يضرب والزيدان يضربان والزيدون يضربون وهـ تضرب
والهندان يضربان والهندات يضربان والالف والواو حرف التثنية والجمع
وليسنا ضميرين بدليل تغيرهما بالعامل (ولايسوغ) اي لايجوز الضمير
المرفوع والمنصوب (المفصل الاتعذر) الضمير (اتصل) لان وضع
المضائر للاختصار والتصل اخصر فني امكن لايسوغ الانفصال واللام
بمعنى الوقت اي لايسوغ انفصل في جميع الاوقات الاوقت تعذر التصل
او على اصلها اي لايسوغ انفصل الا لاجل التصل والاضافة فيه اضافة
المصدر الى الفاعل (وذلك) اي تعذر التصل كائن (بالقديم) اي بسبب
تقديم الضمير (على عامله) نحو اياك ضربت وعلى صفة التقديم لانه اذا تقدم
على عامله لا يمكن ان يتصل به اذا اتصل انما يكون باخر العامل (او بالفصل)
بين الضمير و عامله (لفرض) لا يتحصل الابه اذ لو حصل بغيره لم يتحقق تعذر
الاتصال وانما تعذر ح لان الانفصال ينافي الانفصال وترك الفصل يعوت
الفرض (او بالحذف) اي بحذف العامل لانه لا يحذف عامله لا يوجد في اللفظ
ما يتصل به (او يكون العامل) اي عامله (معنوية) لقوات ما يتصل به حال
او خبر يكون (او حرفا) عطف على قوله معويا اي يكون عامل الضمير حرفا
(والضمير مرفوع) نحو ما انت الاقاما لانه لو اتصل به لوجب ان يستتر
والاستنار في الحرف لايجوز بخلاف المنصوب نحو اياك واني والجملة حال
ولا يحتاج الى الضمير لانها من باب القيت والجيش قائم (او يكونه) اي الضمير
ضميرا (مسندا اليه) اي الى ذلك الضمير (صفة) مفعول مالم يسبق فاعله لقوله
مسندا وانما لم يقل مسندة مع تأنيث ما مسند اليه وهو الصفة لان ترك التأنيث

فيما يجوز تأنيثه لدى الفصل اولى (جرت) تلك الصفة الجملة صفة (على
غير من هي له) اي تلك الصفة كأنثله ليدل الانفصال الذي هو خلاف الاصل
على مواده الى البعيد وحل صورة عدم اليبس في الصفات على صورة اليبس
طرد الباب بخلاف الفعل حيث اقتصر فيه ابراز الضمير عند اسناد فعل جرى
على غير من هو له على صورة اليبس نحو زيد عمرو يضربه هو بخلاف هـ
زيد تضربه هي حيث لا يجب تضربه لعدم اليبس والحكم لا يختلف في المسئلة
بين من هي له وماهي له لكنه ذكر الاصل وهو من المختص بنوى العلوم
(مثل اياك ضربت) مثال التقدم على العامل (وماضربك الا انا) مثال
الفصل لفرض (واياك والشر) اي اتق نفسك والشر مثال حذف العامل
(وانا زيد) مثال كون العامل معويا (وما انت قائما) مثال كون العامل
حرفا والضمير مرفوع (وهـ زيد يضربه هي) مثال الضمير الذي اسند اليه
صفة جرت على غير من هي له فانه اسند اليه الضاربة الجارية على زيد حيث
وقعت خبرا له وهي صفة لهـ حيث قام الضرب بها واختار بالتمثيل صورة عدم
اليبس ليستدل به على صورة اليبس بخلاف ما لو عكس والكوفيون يقولون
تقدم الضمير في صورة عدم اليبس واللفظة هي تأكيذا الضمير المستكن في ضاربه
لكنه تأكيذا لارم لفاعل بدليل نحو الزيدون والعمران يضربوهم وقد عرفت
ضعف قاعدون غلانة وروى عن الزمخشري ضاربهم نحن وعلى هذا يكون
فاعلا كافيل ولانه لو كان فاعلا لكان داخلا في صورة الفصل لفرض (واذا
اجتمع ضميران و) الحال انه (ليس احدهما) اي احدهما الضميرين (مرفوعا)
احتراز عن نحو اكرمك اذ المرفوع كالجاء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل
اصلا فيجب الاتصال (فان كان) الشرطية جزأ الشرط (احدهما) اي احده
الضميرين (اعرف) من الاخر احترزا عما اذا نسبوا نحو اعطاهما اليه حيث يجب
الاتصال في الاصح لانه عن تقدم احدهما وبين من غير مرجح وليكون
الاول راجعا بالاتصال ولا يأنث الثاني عن المحق بمثله من كل وجه وفيه
نظر وقوله * وقد جعلت تطيب لصفحة * اضغمتهاها يقرع العظيم نايها * بالاتصال
الضميرين شاذ (وقدمته) اي الاعرف احترزا عما اذا كان الاخر مؤخر نحو
اعطيه اياك فلزم انفصاله لتعذر التكلم في تأخير الاعرف باعتبار الصورة
ولا يلحقه طعن في اول الوهلة بآراءه على وجه خلاف الاصل وحكي عن سيويه
فيه تجويز الاتصال ايضا نحو اعطيهوك نظرا الى الترجيح المعنوي باعتبار

المقام المعنى عن الترجيح اللفظي (فك الخيار في) الضمير (التي) المؤخر
اتصالا وانفصالا فجاء الاتصال باعتبار الفصل بالفضلة والاتصال باعتبار عدم
اعتداد الفصل بما هو متصل فان قيل ان ثبت هاتعدان الاتصال فلا انفصال والا
فالاتصال واحداً فيضين واقع لاحتمال فلا وجه للخيار قيل تعارض فيه جهتان
جهة التعذر وعدمه فجوز الوجهان توفيقاً (مثل اعطيتك وضربك) مثال
التصل (واعطيتك اياه وضربك اياه) مثال المنفصل فانه اجتمع فيها ضميران
كلاهما غير مرفوع نصيبهما في اعطيتك وجر الاول ونصب الثاني في ضربك
واحدهما اعراف وهو ضمير الخطاب في اعطيتك وباء المتكلم في ضربك وقدم
الاعرف فيهما فجاز في الثاني الوجهان الاتصال والانفصال (والا) اي وان
لم يكن كذلك (فهو) اي الثاني (منفصل) لا غير (نحو اعطيتك اياه واباك
والخيار في خبر باب كان الانفصال) نحو كان زيد قائماً وكتب اياه والضمير للقائم
لانه في الاصل خبر المبتدأ ويجوز الاتصال لانه بعد دخول العامل شبه المفعول
ولكن الحقيقة راجحة على الشبه فيختار الاول (والا) لئلا لولانت الى اخرها
اي الى لولانت ولولا انت ولولا هو الى لولاهن ولولا انا الى لولائهن (وعصيت الى
اخرها) لكون ما بعد لولا مبتدأ وما بعد عصى فاعله ولا يخفى عليك حكمها
انفصالا واتصالا واعلم انه ذكر الضمير المتوسط وهو ضمير الخطاب ولوقال لولا
انا وعصيت الى اخرها لكان اولي لان المتكلم مقدم فيدخل ما يدونه في قوله الى
اخره بخلاف ذكر الخطاب حيث لا يدخل المتكلم في قوله الى اخره فيقتصر
العبارة عن ذكره (وجاء لولاك وعساك) بالاتصال فهما على الجر في الاول
يجعل لوجارة في الضمير خاصة والنصب في الثاني يحمل عصى على اهل الواقعة
لترجيح ويلزمه بيان متعلق الجر وهذا عند سيويه ويمكن ان يكون على طريقته
بحسبك درهم في انه لا يحتاج الى المتعلق واما الاخفش فجعلهما مرفوعين على
الابتداء والفاعلية باستعارة الجرور للمرفوع في الاول كعكسه في مررت بك
انت والمصوب للمرفوع في الثاني كعكسه في ضربك انت ويلزمه تغير التي
عثر ضمير فيهما (الى اخرها) يقال لولاك وعساك لولاك وعساك كالي اولاً كن
وعساكن ولولاه وعساه الى لولاهن وعساهن ولولاي ولولانا وعساي
وعساه (ونون الوقاية) سميت نون الوقاية لانها اتى الفعل عن اختيار الجر مع الياء
اي بالضمير (لازمة في الماضي) لاصون الفعل عن الكسرة التي هي اختيار الجر
الخصص بالاسم والمراد به الكسرة التي في الاخر لولا ما بخلاف كسرة ضمير بين

لأنها في الوسط حكماً بخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقف الحق لعروضها
بانضمام كلمة مستقلة غير متصلة فيكون عارضاً مختصاً ولهذا لا يعود المحذوف فيها
بخلاف الحركة الحاصلة باعتبار كلمة متصلة كقولنا وضربني ولا ضمير في كون
ضربني دون قولنا اذا كان فوق المثالبين المضروبين فاعرف وقوله اذهب القوم
ليس بترك النون بالجل على ليتني وحل دعائي ورماني على ضربني طردا للباب
او لاصون الفعل عن الكسرة تقدير او عساي تحمّل على اهل والا كتر عساي
واجاز الكوفيون في فعل التعجب نحو ما احسن وما جلي بترك النون فان قيل
نون الوقاية حرف فكما يصان الفعل عن اخ الجر فيبغي ان يصان عن الحرف
ايضا قيل كسرة نون الوقاية ليست اخ الجر لعدم كونها في الآخر لكونها على حرف
واحد والآخر عمله اول بخلاف ما لو دخلت اخر الفعل (وفي المضارع) عطف
على قوله في الماضي (عريا) اي خالياً وتعلق به قوله (عن نون الاعراب)
اي نون هي الاعراب فلاضافة بمعنى من كخاتم فضة لان بين النون والاعراب
عموماً وخصوصاً من وجه نحو يضربني ويكرمني (وانت) الخطاب لغير
معين وهذا عطف جملة على جملة (مع) ظرف زمان الخير (النون) اللام
للعهد اي نون الاعراب (فيه) اي في المضارع صفة النون اي النون الحاصلة
فيه (ولدن) عطف على النون اي انت مع لدن (وان واخواتها)
وهي ان وكان ولكن (تخير) خبر انت اي تخير بين الاتيان للمحافظة عن الحركات
اليائية في غير لدن وعلى السكون في لدن وبين الترك تخرزا عن اجتماع النونات
ولو حكمنا في اهل لقرب اللام من النون في المخرج والجل على لدن وعن وأن من
لغاتنا وكافي ليت للحمل على اخواتها لكن لما لم يكن في ذاتها مانع وتحقق الداعي
وهو قصد الابقاء على حركتها والجل خلاف الاصل اختيار فيها الاتيان ولما زاد
المانع في اهل وهو انضمام ثقل كثرة الحروف مع ثقل التضعيف اختير فيه الترك
فقوله واخواتها مستثنى منه ليت ولعل لعدم التخيير فيهما لعدم استواء الجانبين
الان يقال التخيير لا يوجب استواء الجانبين بل جوارهما ورجحان احدهما
لا ينافي التخيير باعتبار اصل الكلام فيكون صورة اختيار الانسان كافي ليت
واختيار الترك كافي لاهل فقامت من صورة التخيير ولا بد قوله ويختار في ليت
وعكسها اهل على خروج ليت ولعل من هذا الكلام (ويختار) لحق نود
الوقاية (في ليت) من بين اخواتها ان استعمال الا لا يلزم اجتماع النونات ولا ثقل
التضعيف وقال سيويه لا يحدف فيما لا ضرورة التثنية نحو قوله ككسرة عساي

او قال لي « اصادفه واقف. بعض مالى » (ومن وعن وقف وقط) هما معنى حسب فيختار الايمان بها فاقول متى وعنى وقدنى وقطنى بمعنى كفاى الحافظة على السكون اللزوم الذى هو الاصل في البناء بخلاف الحركة اللازمة والترك قياسا على حقوق الساكن الظاهر نحو من ابتك ومن الرجل (وعنها) اى عكس ليت (لعل) اى يختار فيها تركها لتقل التضعيف واثرة الحروف ويجعل كعلل لكرامة لام ساكنة قبل النون (ويتوسط بين) ظرف يتوسط (المبتدأ والخبر) فان قلت يلزم في المبتدأ والخبر الجمع بين الحقيقة والجواز فيقال ذلك جائز عند المص باختلاف الجهة او بحمل الكلام على عموم الجواز فيجوز الكلام عند الكل فيراد بالمبتدأ المسند اليه المقدم والخبر المسند اليه المؤخر بالترتبة او يراد بالمبتدأ الجزء الاول من الاسمية والخبر الجزء الثانى ونحو ذلك مما يصح او يقال المبتدأ والخبر على الحقيقة والظرف متعلق يتوسط كما يقال رأيت هذا الشاب في شبابه وسباه (قبل) صفة المبتدأ والخبر او ظرف يتوسط اى قبل دخول (الموامل) اللفظية من نحو كان وان وعلت واخواتها وفروعها مثله زيدا هو القائم (وبعدها) اى بعد الموامل (صيغة) ضمير مرفوع وانما لم يشل ضمير مرفوع لكان الاختلاف في كونه ضميرا ولا يمكن الاختلاف في كونه صيغة مرفوع (منفصل مطابق) افراد او ثنية وجمعا وتذكيرا وتثنيانا وتكلمنا وخطابا وغيبة (للمبتدأ) لكونه عبارة عنه ومن الواجب المطابقة بين العائد والمعاد مثال ما بعد الموامل نحو كنت انت ارقب وانه هو الغفور الرحيم وعلت زيدا هو القائم وما زيد هو الكريم (يسمى فصلا) الجملة صفة اخرى وهذا عند البصريين والكوفيين يسمونه عمدا لانه يحفظ ما بعده عن السقوط كعماد البيت وقال الخليل وسيبويه يسمى فصلا لفصله بين ما قبله وما بعده ببيان ان ما بعده في حيز الاول وليس من صفاته وتماماته والمتأخرون قالوا يسمى فصلا لانه يفصل اى يفرق بين الخبر والعت ومآل الوجهين واحد والفرق في العارة (ليفصل) حقيقة فيما يتيسر ان او حكما في ما لا يتيسر لكان الحمل على صور قاله واللام علة التوسط للتسمية لان هذا العرض لا يحصل بالتسمية (بين) ظرف يفصل (كونه) الضمير مآد الى الخبر وان كان المذكور سابقا كلا الجزين لتعيينه بالقرينة اذ هو المتعين لصلاحيته النعت او الى كون ما بعده (متساو خبرا) ثم اتسع فيه فدخل حيث لا يس ذلك عند اختلاف الاعاءاب وكون المبتدأ ضميرا وغير ذلك بالحمل على صورة الابس وكان الضمير يفصل

(كذلك)

كذلك يفيد ضربا من التاكيد وقوله امثال او خبر (وتوسطه) اى شرط هذا التوسط او شرط الفصل او شرط المذكور من الصيغة (ان يكون الخبر معرفة او اقل من كذا) لان الفصل يحتاج اليه في ذكر المعرفة والاضل من ملحق بالمعرفة لا يحتاج للام (مثل كان زيد هو افضل من عمرو) وذكر مثله افضل من بعد دخول الموامل دون المعرفة ودون الخبر قبل الموامل لاساتصاها واستغنائها عن التاكيد لكثرتهما بخلاف القرين واجاز السارنى وقوله قبل المصارع امثلة الاسم وما شاع دخول اللام وكقوله تعالى ومكر اولئك هو بيور وفيه انه لا يتعين في الآية كونه فصلا لاحتمال ان يكون مبتدأ او تاء كيدا كفى قوله تعالى وانه هو اضحك واسبى (ولا موضع له) اى لا محل لضمير الفصل من الاءراب وقوله له ظرف مستقر خبر لا (عند الخليل) لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم ملغى لا مقتضى فيه ولا عامل ويستمد الخليل الاسم وقوله عند الخليل خبر لا او يتعلق بقوله لكونه ظرفا مستقرا او يتعلق بمعنى الذى (وبعض العرب يجعله) اى ضمير الفصل (مبتدأ) ويجعلون الجملة خبر المبتدأ الاول (وما بعده) بالنصب عطف على الثانى مفعولى يجعله او عطف على اول مفعول يجعله (خبره) فلا ينصب في كنت انت ارقب وعلت زيدا هو الطلق وقوله خبره يحتمل ان يكون مرفوعا خبرا لما قبله والجملة حالا وبعض العرب يجعله تاء كيدا لما قبله ودخول اللام المرفوع دخولها على التاكيد يمنع ذلك وبعضهم يجعله تابعا لما بعده وذلك ليس بمفهوم في كلامهم اسلا على انه ينقض بكننت انت ارقب (ويتقدم قبل الجملة) قبل قوله قبل حشو والغرض يحصل بان يقول ويتقدم الجملة الا ان يقال هو من باب امرى بعده اى يقع قبل الجملة او التصريح بلفظ قبل لتاكيد التقدم لان تقدم الضمير على معاد ضمير ظاهر فيها اخرى ان يؤكد (ضمير نائب يسمى) صفة الضمير (ضمير الشان) اذا كان مذكرا (او الصفة) اذا كان مؤنث وهو يعود الى ما في الذهن من شان وقصة ويختار ثانياً الضمير لرجوعه الى القصيدة اذا كان في الجملة القصيدة مؤنث لتصد المطابقة نحو فانها لا تسمى الا بصار (يفسر) ذلك الضمير لاجراءه وهو ايضا صفة ضمير نائب (بالجملة) انما وضع المظهر موضع المضمير لزيادة التحكى في الذهن لان عود ضمير الشان الى الجملة خلاف ما عليه شأن الضمير فكان من مظن التقرير (بعده) اى الواقعة بعد ذلك الضمير لان القصيدة والشان لا يكونان مفردين والفراء يجوز تفسيره بالمفرد المؤنث

بالجملة نحو كان قائما زيدان وقوله بعده مستترك بقوله ويتقدم قبل
الجملة لكنه ذكر ملكا كان التاكيد قاصر (ويكون) ذلك الضمير (مفصلا ومتصلا)
تصغير الضمير الشأن والقصة (مستترا) تصغير للتصل (وبارزا) أي غير
مستتر (على حسب العوامل) فإن كان عامله معنويا كان مبتدأ كان منفصلا
وإن كان لفظيا يصلح لاستنار الضمير كان مستترا والبارزا (مثل هو) أي
الشأن مثال المنفصل (زيد قائم وكان) أي الشأن مثال المتصل المستتر (زيد
قائم وانه) مثال المتصل البارز (زيد قائم) وكذلك نحو * أن من يدخل
الكنيسة يوما * يلق فيها جاذرا وظيآ * (وحذفه) أي حذف ضمير الشأن
حال كونه (منصوبا ضعيفا) أي جاز مع الضعف لعدم الدلائل عليه لاستقلال
المجر كلاما وعدم الرابطة فيه أنه قد تقدم الدليل عليه وهو رفع زيد قائم
والجواز لكونه على صورة الفضلات (الأمع أن إذا خفت) مستثنى مفرغ
أي ضعيف مع كل عامل الأمع أن إذا خفت وإذا ظرف لعنى المقارنة أو معنى
الاستثناء أي المقتربا بأن وقت تخفيفها أو مستثنى وقت تخفيفها (فانه لازم)
أي فإن حذفه معها لازم أما القول بوجوده فليكون أن عامله اعتبارا لقوة
شبهها بالعمل وأما امتناع التلطف به فليكن مضافة صورة مجازا لتخفيف (أسماء
الاشارة لموضع تشار اليه) فإن قيل أن أريد الاشارة الاصطلاحية لزم
تعريف الشيء بما سواه في المعرفة والجهالة إذا الاشارة في المحدود اصطلاحية
وإن أريد الاشارة المعنوية لا يتم التعريف لاشتهاره على ضمير الغائب والمعهود
وغيرهما قيل المراد الاول والتعريف لفظي أي تعريف لفظا بلفظ اجلي
منه أو يقال الاشارة في المحدود لغوية في الاصل صارت هي جزء الحدود
والمحدود أسماء الاشارة لا الاشارة أو المراد الثاني ونخرج ضمير الغائب ونحوه
باعتبار الخفية فانه وإن وضع للاشارة إلى شيء بالمعنى المعنوي لكن لم يقصد فيه ذلك
بل كونه كناية عن نائب مقدم الذكر والمراد اشارة حسية فلا مرد نحو ضمير
الغائب ونحوه ويرد عليه ذلكم الله واجيب بانه على التجوز (وهي) مبتدأ
محذوف الخبر وهي خمسة والجملة بعده مبنية (ذا) يحتمل أن يكون خبر
المحذوف المعطوف أي وهي ذوات اخواته وقوله (لأن ذكر) خبر مبتدأ محذوف
أي وهو لذكر ولتأنيده كذا أو هو خبر ذوات الجملة خبر الاول والضمير محذوف
أي دأمنها للذكر قال ابن يعيش يمكن أن يكون ذا كلمة شائبة كهو وهي ومن
وما فلا يحتاج إلى بيان أصل وغاية أحكام الأسماء المتكثرة بعده وقبل أصله

ذوو فحذفت الواو احتياطا وقيل الاولى الفا وبني تشابه الحروف
في الانقار فذهب الثوبين للبناء فصار ذا وفيه ما يقتضي أن يكون تليد ذو وإن
كعصوان وفيه انه لم يقل ذلك فرقا بين التمكن وغيره وقبل أصله ذي
بائين وقيل أصله ذي وقبل اسم الاشارة الدال والالف زائدة وقال الاخفش
أصله ذي مع التشديد (ولتأنيده) من حذف الموصول أي والذي لكناه وذا
وذين بدلان (ذان وذين) وهي صيغة مرتجلة لثنى المرفوع غير مبنية على
الواحد وهي مرتجلة لثنى المنصوب كانه وأياك والأقليل ذيان أو ذوان
كعصوان ورحيان فلا كثرون على تأنيدهما المقطوع هي مشابهما الحرف
في الاحتياج وقبل معرب لاختلاف الآخر بالعامل وبناء الواحد وبناء الجمع
شاهدا صدق على تأنيده وعدم اضافة الاختلاف إلى العامل بحمله بناء على الوضع
كاختلاف صيغ الضمير وهكذا القول في الذان والذين ومن إلى تحقيق الإحاج
أن المثنى مطلقا مبنى تضييحه معنى واو العطف إذا أصل زيدان وزيد وزيد
(وللؤنثاء) قلب الذا لانه وذلك لأن التأني والياء قد يكونان لتأنيث كضاربة
وتضريين (وقى) بالجمع بين القلدين (وته وذه) بقلب اللهاهما (ودعى
وتقى) بالجمع بين اليدين (ولتأنيده) أي لثنى المؤنث (تان وتين) على خلاف
الذكور في ذان وذين (ولجمعهما) أي المذكر والمؤنث (أولاء) عافلا كان
أو غيره (مد أو قصرا) أي سواء كان ممدودا أو مقصورا أو قد يكون مكسورا
كضد وإن كان أول المعرفة لأفاده العبد وتزويه بالبعد منزلة النكرة وأصله
إذا كان مقصورا يكتب بالياء (ولحقها) أي أسماء الاشارة (حرف تنبيه)
بمعنى هاء (ويتصل بها) أي بأسماء الاشارة (حرف الخطاب) والدليل على
حرفيته امتناع وقوع الظاهر في موقعه وفيه أن ضمير الفعل كذلك وفيه أنه وجد
في دليل الأسمية وهو الاسناد اليه (وهي) أي حروف الخطاب (خسة)
والقياس يقتضي ستة لكنه اشترك خطاب الاثنين في خمسة والحرف يترك
وبؤنث وهنا اعتبر التذكير ولذا كانت العدد (فيكون خمسة وعشرين) بضرب
أسماء الاشارة الخمسة في حروف الخطاب الخمسة (وهي) أي ثلث الخمسة
والعشرون (ذاك) وما سواه (إلى ذاك) فيكون إلى اسقاطية فلا يخرج
ما بعدها (وذاك) وما سواه (إلى ذاك) وكذلك البواقي (وهي) تلك وتلك
إلى تارة وتلك وكذلك اخواتها وأوليك إلى أوليك والجملة عطفت على
جملة وهي ذاك إلى آخره والمراد أي المص كثرة تخط هذا الفرق باستعماله

نحو الذي ضربت عنده غلامه زيد حيث لا يدل الموصول على المحذوف
 لاستغناء عنه وبخلاف صلة اللام الموصولة لعدم ظهور الموصولة فيها
 وبخلاف العائد وفي نحو قوله سمع الله لمن حده فان الضمير عائد الى غير الموصول
 فيكون مستغنى عنه فلا يجوز حذفه منوها فاذا قال سمع الله لمن حده قاصدا
 قوله لمن حده على ما هو شأن من يقصد اتباع السنة كان هذا غير جائز من جهة نحو
 لزوم حذف الضمير المستغنى عنه مرادا فلا يكون مما يشبه الفاظ القرآن فينبغي
 ان يفسد الصلاة كجاء في بعض الروايات واعلم ايضا ان الاصل في الضمير
 وان كان فضلة لا يحذف لان الاضمار خلاف الاصل وانما وضعت الضمائر
 للاختصار وبعد الحذف يستوى الظاهر والمضمر فلا حاجة الى ارتكاب مخالفتي
 الاصل الاضمار والحذف مع حصول الغرض بحذف الظاهر وهو الاختصار
 لكنه اذا احتج الى الضمير من حيث هو ضمير كالعائد الى الموصول يجوز
 حذفه لقيام الدليل على تحقق مخالفتي الاصل (واذا اخبرت بالذي)
 اي اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة باستعمال الذي او التي والباء للاستعانة
 وليست بصلة الاخبار لان الذي يخبر عنها لا يخبر بها (صدرتها) اي
 اوقت كلمة الذي في صدر الجملة (وجعلت) عطف على صدرتها (موضع)
 ظرف مكان نصب بتقدير في وان لم يكن مفعلا كلفظ المكان (الخبر عد) اي
 الذي قصد الاخبار عنه (ضميرا) مفعول جعلت (لها) اي للكلمة الذي
 مفعول الثاني (واخرته) اي المضمر عنه حال كونه (خبرا فاذا) الفاء تفسير
 او تعليل (اخبرت) اي اردت الاخبار (عن زيد) الكائن (من ضربت
 زيدا) فن تبعية وصفة (قلت الذي ضربته زيد) بتقدير الذي وجعل
 الضمير في موضعه وتأخير زيد خبرا (وكذلك) خبر مقدم اي مثل الذي
 (الالف واللام) مبتدا (في الجملة الفعلية) المنصرفة (خاصة) اي خصصت
 الالف واللام بالجملة الفعلية خاصة اي خصوصا (ليصح بناء اسم الفاعل
 والمفعول) من الفعل (فاذا تعذر امر منها) اي من الامور المذكورة
 تعذر الاخبار (المذكور) ومن ثمه (اي ولاجل انه اذا تعذر الاخبار
 امتنع) الاخبار (في ضمير الشأن) لامتناع تأخير خبرا لاستلزامه التقدم
 على الجملة نحو هو زيد قائم وقد جعل الخبر عنه ظرفا على الاتساع وانما بدأ
 بالتفريع من الاخير لا الاول اخذا فيه من القريب (الموصوف) بدون الصفة
 بخلاف الذي ضربته زيد العاقل (والصفة) فقط فلا يجوز في ضرب زيد

العاقل ان يخبر بالذي عن زيد لامتناع وضع الضمير موضع الموصوف لان
 الضمير لا يوصف ولا عن العاقل لامتناع وقوع الضمير صفة لانه لا يوصف به
 (والصدر العاقل) بدون المفعول نحو عجت من دق القصار التوب لامتناع
 عمل الضمير بخلاف الذي عجت منه دق القصار التوب (والحل) نحو جاني
 زيد راكبا لامتناع تعريفها (والضمير المستحق لغيرها) الى الذي نحو زيد
 ضربت فلو قيل في الاخبار عن ضمير المفعول الذي زيد ضربته هو لزوم
 خلو المبتدأ او الموصول عن العائد وكل منها تمتنع وقوله لغيرها مفعول
 المستحق واللام لتقوية العمل (والاسم المشتمل عليه) اي على الضمير المستحق
 لغيرها نحو زيد ضربت غلامه ولو قيل في الاخبار عن غلامه الذي زيد
 ضربت غلامه لم يلزم خلو الموصول او المبتدأ من العائد (وما) مبتدا (الاسمية) اي
 المنسوبة الى الاسم نسبة الجزئي الى الكلي واحترزه عن الحرفية (موصولة) نحو
 اعجبتني ما صنعت (واستفهامية) نحو وماتك يمينك يا موسى (وشرطية) نحو
 ما تصنع اصنع (وموصوفة) اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اي بشئ
 معجب لك واما بجملة نحو قوله * ربما تكره النفوس من الامر * له فرجه
 كل العقال * ويحتمل ان يكون مافي البيت كافة ومن تبعية ومن متعلقة بنكرة
 والمثال يصلح محتملا (وتامة) اي نكرة غير موصوفة ولا صفة نحو قوله
 تعالى ان تبدوا الصدقات فنعما هي اي نعم شيأ هي (بمعنى شئ) منكر عند ابى علي ومعنى
 الشئ معرفا عند سيبويه (وصفة) نحو اكرمته بوجه ما اي بوجه اي وجه
 وقيل هو حرف زائد وقلبتا الابهام وتأكد التنكير تعظيما نحو لا مرما عتبت
 او تحقيرا نحو اعطيت عطية ما او تنويعا نحو ضربته ضربا ما (ومن كذلك) اي مثل
 مافي اوجهها اي يكون موصولة نحو اكرمت من جاك وشرطية نحو من يضرب
 اضرب واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت وهو موصوفة اما
 بمفرد نحو قوله * وكفى بنا فضلا على من غيرنا * حب النبي محمد ايانا * اي
 على شخص غيرنا او بجملة نحو مررت من جاءك قد اكرمته ويحيى عند الكوفيين
 حرقا زائدا ايضا لامتسك بهم بقوله * ان الزبير سنام المجد قد عفت * ذلك
 العشرة والاثرون من عدا * فن زائدة اي الاكثر من عددا والبصريون
 جعلوها موصوفة اي الاكثر من اناسا بعد عددا الا في اتهم خلافا لابي علي
 والصفة واعلم ان بنان وما الموصولين لشبه الحرف في الافتقار والاستغناء بين
 والشرطيتين تضمن الحرف والموصوفين وما التامة والصفة لما تضمنه الموصولة

اللفظ (واي) تذكر (واية) لتوثق ولفظة اية اريد بها اللفظ فهو علم فينبغي
 ان يمنع المسبين الا ان تجعل التثوين تشوين المشاكلة (كن) في ثبوت ما يثبت
 فيه في الوجوه الاربعة دون اتقانني عنه فلا يرد مجيئها صفتين دونه اي
 يكونان موصولين نحو اضرب ايهم واثبتن لقيت واستفهاميتين نحو ايهم
 اخوك واثبتن اخواتك وانهم واثبتن لقيته وشرطيتين نحو ايا ما تدعوا فله
 الاسماء الحسنى واية سلكت سلكت وموصوفين نحو اياها الرجل واثبتا
 المرأة ولا يعرف كونها موصوفين في غير هذا المقام واجاز الاخفش مررت
 برجل اي رجل وامرأة اية امرأة وقوله كن يشير الى عدم الوجه الاخير
 لعدم في من لكنه ثابت بالاتفاق فلعله ادرجه في الاستفهام لانه اذا قيل
 مررت برجل اي رجل فكأنه قيل مررت برجل عظيم لا يعرف كنهه ويسأل
 عن شأنه ويقال اي رجل فقل الى الصفة وجعل بمعنى عظيم فاعرب اعراب
 الموصوف (وهي) اي كل واحدة من اي واية (معرفة) لازوم اضافتها
 المانعة عن البناء لتزولها منزلة التثوين المانعة للبناء ولا يرد نحو حيث لانها عهدة
 مانعة لارافعة ولا يرد نحو يومئذ ويوم ينفخ لان هذه الاضافة من حيث انها
 اضافة الى الجملة والى اذا اضافة الى الجملة داعية كائنها من حيث قيامها مقام
 التثوين مائة فيحوز البناء توفيقا بين الجهتين (وحدها) مصدر قائم مقام الجملة
 الحالية اي يفرد الافراد في الاعراب بالنسبة الى نوع الموصولات لا مطلقا
 ولا يشاركها من الموصولات في الاعراب غيرها (الا اذا حذف صدر صلتها)
 فتح يجوز ان يبنى لان ازدياد شبهه بالحرف لازدياد افتقاره بحذفه عارض جهة
 اضافة فعاد مبينا لان ما هو صفة لاشباه يعيل اليه كل شيء بادنى سبب وبني
 على الضم لجبر القصران كقبل ويرد على هذا التمسك اي اذا كانت غير مضافة
 نحو اضرب ايا افضل فانه لا يسمع الامنصوبا فالاولى ان يقال اي اذا كانت
 مضافة بنى على الضم سماحا نحو قوله تعالى ثم لتزعن من كل شعبة ايهم اشد على
 الرحمن عتيا اي هو اشد وذهب الكوفيون الى انها معربة مبتدأ استفهامية لا
 موصولة ومن شعبة متعلق التزاع ومن لتبعض والجملة صفة شعبة بتأويل
 مقول فيهم وجه يونس على التعليق بالاستفهام فيلزم التعليق في غير افعال
 القلوب وهو من خصائصها كاعرف وحل الاخفش على زيادة من في الاثبات
 كما هو مذهبه وجعل ايهم اشد مستأنفا وقال سيويه والاعراب ابضاح جيد
 قال الجرمي خرجت من خندق الكوفة فلم اسمع احدا الى مكة يقول اضرب

ايهم افضل الامنصوبا وانما لم يستثن بأنها الرجل لانه في بيان امر ايها من بين
 الموصولات لا مطلقا (وقي ماذا صنعت) وكذا من ذا اكرمت (وجها)
 احدهما ما الذي) افاده معنى الذي يكون ذا موصولا والجملة صفة وجهان
 او مستأنفة (وجوابه) اي جواب ماذا صنعت (رفع) على هذا الوجه
 اي مرفوع او ذورفع كجواب من ابوك على انه خبر المبتدأ المحذوف فالتقدير
 في قوله الا كرام في جواب من قال ماذا صنعت الذي صنعته الا كرام وجملة
 جوابه رفع معترضة (و) الوجه (الاخرى شيء) يكون ما استفهامية بمعنى
 اي شيء ومنصوبة المحل على انها مفعول بها لقوله صنعت (وجوابه) اي جواب
 ماذا صنعت على هذا الوجه (نصب) على المفعولية فاذا قيل الا كرام في
 جواب ماذا صنعت كان المعنى صنعت الا كرام وقرأ قل العقوف في جواب ماذا
 ينفقون على الوجهين وقوله نصب كرفع (اسماء الافعال) بنيت لقيامها مقام
 الامر والماضى والدليل على انها ليست بافعال مخالفة صيغتها صيغ الافعال
 وتثوين بعضها ودخول اللام في بعضها والنقل عن المصدر والظرف والجار
 والمجرور في بعضها كرويد ووزاك وعليك ظاهر وبعضها يشبه ان يكون
 مصدرا ولم يثبت استعمالها مصدرا نحو وشكان وشتان وهيهات وتزال
 فانها على زنة كيان وقوفاة وذهاب فحمل المحتمل على المتيقن وجعل الكل
 مقولا (ماكان) كان هذه تحتل الوجوه الاربعة وهي ان يكون ناقصة على
 اصلها او تامة او بمعنى صار او زائدة (بمعنى الامر) قدم الامر لان اكثر اسماء
 الافعال بمعنى (او الماضى) وضعا فلا يرد نحو الضارب بمعنى الذي ضرب
 وفيه انه لما كان بمعنى الامر والماضى وضعا صدق حد الفعل عليه وفيه انها
 وضعت اولا اسما ووضعها بمعنى الافعال وضع اعتباري استعمال فيلم يتناول
 نحو الضارب اسما لعدم هذا الوضع ولم يخرج عن الاسماء لعدم تحقق ذلك
 الوضع ويرد عليه اف بمعنى تضجر واوه بمعنى اتوجع واجيب بان اصلها
 كونها بمعنى تضجرت وتوجعت فان عبرته بالمستقبل مجازا فلا يرد تقضا
 (مثل رويد زيدا) مثال التعدى ونظير ما كان بمعنى الامر وزيدا مفعول
 رويد وهي مرفوعة المحل على الابتداء لسد الفاعل مسددا لخبر كافا الزيدان
 على رأى وفيه ان معنى الفعل يمنع الابتدائية وفيه انما لانسم ان هذا النوع من
 الابتداء ينافيه معنى الفعل لكونه مسندا اليه وقيل انها منصوبة المحل على
 المصدرية وفيه انه يستدعى تقدير الفعل قبلها فلا يكون فيه ح اسماء الافعال

والحق انه لا عمل لها من الاعراب لصيرورتها بمعنى الفعل واخذها حكمه
(اى امهله وهيهات ذلك اى بعد) مثال اللازم ونظير ما كان بمعنى الماضى
واشار بالمثاليين الى تقسيم اسماء الافعال الى ما كان بمعنى الامر او الماضى والى ما
كان متعديا ولازما والى ما كان المقول عنه فيه مستعملا اولاً (وفعال) اى
ما يوزن بفعال الكائن (بمعنى الامر) الكائن (من الثلاثى) ويحتمل ان يكون
حالا من ضمير قوله (قياس) اى قياسى او ذوقى اى يصح اشتقاقه من كل
ثلاثى (كترال) اى هو مثل نزال (بمعنى ازل وفعال) اى ما يوزن بفعال
(مصدرا) حال من ضمير مبنى (معرفة كنجار) بمعنى الفجرة صفة اخرى
لمصدرا اى هو كنجار والجملة معترضة (وصفة) مختصة بالندا اولاً (مثل)
صفة صفة او خبر مبتدأ محذوف (يافساق مبنى) خبر فعال (لمشابهة) اى
لمشابهة فعال التى هى مصدر معرفة او صفة لفعال بمعنى الامر وقوله له مفعول
به للمشابهة واللام لتقوية العمل (عدلا وزنة) تميزان اى المشابهة عدله وزنه
لعدل فعال اوزنه او حالان اى حال كونه معدولا وصاحب زنة فعال (وعلم)
الواو داخلة على قوله مبنى فى الجواز وعلم حال من مفهوم قوله مبنى فى الجواز
معرب فى تميم اى اختلف فيه حال كونه علما للاعيان وان تعلق بكل من قوله
مبنى فى الجواز معرب فى تميم لزم توارد العامين وان تعلق باحدهم لزم خلو
الاخر عن التعلق بهذا الحال (للاعيان) اى العين واشخص ادلام الجلس بطل
معنى الجمع فلا يرد ما قيل ان قطام ليس علما للاعيان واحتزبه عن علم المعنى
كنجار وقوله للاعيان صفة علما (مؤنثا) معنويا وهو صفة علما (كقطام)
علم مؤنث (وغلاب) علم مؤنث (مبنى) عطف بالواو السابقة على قوله مبنى
خبرا واقعا لمبتدأ وهو قوله فعال (فى) استعمال اهل (الجواز) لما مر فى
فجار وفساق (ومعرب فى) استعمال اكثر بنى (تميم) وقوله مبنى ومعرب بمعنى خبر
واحد اى يختلف فى اعرابه وبنائه (الا) استثناء من قوله وفعال علما للاعيان
بمعنى كل ما يوزن بفعال فيكون عاما فاستثنى منه ما خرج عن حكمه وهو
الاختلاف فى بنائه واعرابه بين اهل الجواز وجميع بنى تميم ما كان (فى اخره)
والمستثنى منصوب المحل على الاستثناء من الموجب النام (راء) فانه مبنى
بالاتفاق (نحو حضار) علم كوكب فانه لم يعرف الا بمبدا ولعل بنائه على الكسر
لثقل الراء التى هى من حروف التكرير وكذا اطار وكرار ونحو ذلك
(الاصوات) لم يقل اسماء الاصوات لان المطلوب بيان الاصوات مما يصوت به

الانسان لاهمية كنج عند اناخة البعير او يشبه به غيره كالشيد بصوت الغراب
وغيره لبيان الاسماء الدالة على الاصوات من نحو نغ صوت الاناخة وعاق
صوت الغراب وانما ذكرها فى باب الاسماء لاجراها مجراها واخذها حكمها
وبنت لجريها مجرى ما لتركيب فيه من الاسماء (كل لفظ حكى به صوت)
اى صوت به كصوت بهيمة او طائر او غيرها ويشبه به الانسان بصوت غيره
لا يفعاله بعض الصيادين عند الصيد لئلا منفر الصيد وليس المراد به حكاية الصوت
فى نحو غاق صوت به الغراب لانه اسم لاصوت ولاستوى القسمين فيه حيث يقال
ايضا نغ صوت اناخة البعير فيصير القسمان قسما واحدا (او صوت) التصويت
يقال قدصات الشئ يصوت صوتا وكذلك يصوت تصويتا (به) مفعول
بالم بسم فاعله (للبهائم) لزجرها او دعائها او حصرها او غير ذلك وانما يذكر
ما هو صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير كوى صوت التنجيب واوه
صوت المتوجع ونحو ذلك لانه لما كان هذان القسمان ملحقين بالاسماء المبدية
كان كون ذلك القسم كذلك اولى كونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره
اولان المراد كهذين او غيرهما فلا يخرج المذكور بحذف المعطوف بقريته ان هذا
القسم اولى الاقسام (فالاول) اى ما حكى به صوت (كغاق) اذ اصوت به
الانسان تشبيها بالغراب (والثانى) اى ما صوت به البهائم (كنج) عند اناخة
البعير (المركبات) اللام للعهد اى المركبات المذكورة من قبل واستعرف وجه
بنائها وفى الحمل تسامح والمراد المركب (كل اسم) حاصل (من) اجتماع
(كلمتين) اى لفظين وجعل كلمة واحدة بالامتزاج انما لم يقل اسمين لئلا يخرج
نحو سيديويه لان الجزء الاخير صوت لاسم وفيه انه ان قيل ان الصوت حرف
فلما قيل به احد وان قيل انه ليس باسم ولا فعل ولا حرف لعدم الوضع فيخرج
من كلمتين ايضا فاو قال من لفظين لكان اولى و لئلا يخرج نحو نخت نصرت
لان ثانى الجزء من فعل لكنه يخرج منه جسق مسق علما مركبا من مهملين
(ليس) صفة كلمتين (بينهما) اى بين تينك الكلمتين (نسبة) لانه نسبة اسناد ولاضافة
ولا عمل ولا افادة معنى فخرج نحو تأبط شرا وعبد الله والنجم ويزيد (فان
تضمن انسانى حرا بيا) اى بنى الجزء ان الاول للتوسط والثانى للتضمن
(الخمسة عشر) اصله خمسة وعشر (وحادى عشر) وجه بنائه مشكل
لعدم التضمن لعدم استقامة المعنى بتقدير حادى وعشر وفيه ان احد عشر بمعنى
احد وعشر نعم غير المركب مع بقاء التركيب الى واحد من احد عشر لبيان حاله

تغير الصدر الى صيغة اسم الفاعل المقلوب من الواحد وفي الثاني عشر الى
التاسع عشر بلا قلب فلا يلزم استقامة معنى الواحد والعطف بعد التغير اذ
الاعراب والبناء باعتبار المقول عنه والمعنى باعتبار المقول اليه فبني للحمل
احد عشر (واخواتها) اي اخوات حادي عشر الى تاسع عشر (الاثنى عشر)
فانه لا يبنى فيه الجزان بل يبنى الثاني للتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف
بسقوط النون (والا) اي وان لم يتضمن الثاني حرفا (اعرب) الجزء (الثاني
كعليك و بنى) الجزء (الاول) على الفتح (في الافصح) على الاصح
للتوسط المانع من الاعراب وعدم الواسطة بين الاعراب والبناء وقيل يعرب
الاول مضافا الى الثاني ممنوعا وقيل مصروفا ~~عن~~ الكنايات ~~في~~ اي بعض الكنايات
انما يعرف الكنايات واكتفى بذكر الجزيات لانها معدودة منحصرة معلومة
بالتعيين فلا حاجة الى تعريفها وقال المص الكنايات افاظ مبهمة يعربها ما وقع
في كلام متكلم مفسرا اما لابهامه على المخاطب او لثباته وفيه انه يخرج منه
كم وكذا وانما بينت الكنايات لتركب ~~ك~~ كذا من كئين مبنيين الكاف ودا
وتضمن كم الاستفهامية حرف الاستفهام وحل الخبرية على رب او كم الاستفهامية
وحل كيت وذيت على الجمل المكثي عنها ~~لها~~ واعلم ان جميع الكنايات ليست
بمبنية (كم وكذا) الكان او الكائين (لعدد) صفة كذا او صفة كم وكذا
وقد جاء كذا الغير العدد نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او يوم الاحد
او نحوهما (وكيت وذيت) اصلهما كية وذية فخففنا (لحديث) والقصة
(فكم) الفاء للتفسير (الاستفهامية) اي الدالة على الاستفهام (بميزها)
اي يميز كم الاستفهامية (منصوب) على التمييز ومنصوب خبر لابتداء الثاني
والجملة خبر المبتدأ الاول (مفرد) جملا على تمييز العدد من احد عشر الى تسعة
وتسعين لانه اوسط او اكثر (والخبرية) اي يميز الخبرية بخذف المضاف والا
لم يصح الحمل والجملة عطف على الجملة الكبرى اعني قوله كم الاستفهامية ميزها
منصوب دون الصغرى الواقعة خبر انعدم الربط ولا يشكل للاجتماع بين
معنى الاخبار والانشاء في كم الخبرية لاختلاف الجهة فتحكم رجل ضربت
اخبار بالضرب انشاء للاستكثار باختلاف الجهتان (مجرور) على الاضافة
بحملها على العدد المضاف كثلاثة ومائة اذا فصل تعدد الاضافة ولم ينصب
على التمييز لفرق بين كم الخبرية والاستفهامية (مفرد) مرة كميز مائة والف
(ومجموع) اخرى كميز ثلاثة الى العشرة وانما كان يميز كم الاستفهامية والخبرية

على ما ذكر لانها لما حملت على العدد باعتبار كونها كائنين منه اخذت حكم
العدد وهو نوعان المضاف والمميز ففرق بينهما حيث اعطى الاستفهامية حكم
العدد المميز فينصب ميزها مفردا والخبرية حكم العدم المضاف فحذف ميزها
على الاضافة ولما حمل على العدد المضاف وهو نوعان مضاف الى الجمع والى
المفرد جرى فيه حكم كليهما ولم يفرق بينهما بالعكس لان كم الخبرية تقيضها رب
فالجر بعدها البق (ويدخل من) البائية (فيهما) اي في يميزكم الاستفهامية
وكم الخبرية (ولهما) اي لكم الاستفهامية والخبرية (صدر الغلام) لان
الاستفهامية يتضمن الاستفهام والخبرية تقيضه رب التي هي لانشاء التعليل
(وكلاهما) اي كلا النوعين وهما كم الاستفهامية وكم الخبرية او كل من كم
الاستفهامية والخبرية ولو قال كلناهما لكان اوفق لتأنيث الاستفهامية والخبرية
(ينع) حال كون كلاهما (مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وكل) الفاء للتفسير
(ما) مودوفة وفي كونها موصولة نظرا ذك كل في المعرفة لاحاطة الاجزاء
فلاستقيم المعنى اي كل لفظ من كم الاستفهامية والخبرية (بعده) الضمير عائدا الى
ما والجملة الظرفية او الاسمية صفة ما (فعل) ناصب (غير) صفة فعل
(مشغل عنه) اي معرض عنه بضميره او متعلقه احتراز عن نحوكم رجل
ضربه اذا جعل كم مبتدأ ولا يقدر بعده فعل غير مشغل عنه (كان) ضميره العائد
الى قوله كل ما بعده والجملة خبر المبتدأ الاول (منصوبا) وجوبا على مفعول به
او خبر للفعل الواقع بعده (معمولا على حسب) اي حسب العامل او على حسب
ذاته اي ان كان مفعولا كان منصوبا على ذلك وان كان ظرفا او مصدرا كان
منصوبا على ذلك لتوجه الفعل اليه وعمله فيه نحوكم رجلا لقيت وكم غلام
اشتريت وكم يوم اسرت وكم يوم صمت وكم ضربا ضربت وكم قصد قصدت وكم
رجلا كان من جاءك وكم رجلا كان من حضرك وفيه نظر حيث يخرج عند نحو
كم رجل ضربته ولا شك في جواز نصبه على شريطة التفسير اللهم الا ان يراد بقوله
منصوبا الوجوب بقوله والافروغ الامكان العام المشتمل على الجواز والوجوب
فيدخل نحوكم رجل ضربته فيه او يقال المراد فعل غير مشغل عنه لفظا او
تدرا فلا يرد نحوكم رجل ضربته لان التقدير كم رجل ضربت ضربته اذا ناصب
في ضرورة شريطة التفسير اذا اقتضى المعمول الصادر بقدر مؤخره فيصدق
عليه انه وقع بعده فعل غير مشغل عنه تقديرا (وكل ما) موصوفة لا موصولة
كا مر (فيه حرف جر) نحوكم درهما اشتريت العبد وبكم رجل ضربت

وقوله حرف الجر مبتداً أو فاعل الطرف (أو مضافاً) نحو غلام كم رجلاً
ضربت وعبدكم رجل اشترت (فمجرور) بالإضافة المضافة بواسطة الحرف
الجار اللغوي والتقديرى أو بذلك الجار والمضاف لا تغفل السدادة منهما إلى
الجار والمضاف لمكان الجزئية وقوله فمجرور خبر المبتداً التضمن بمعنى الشرط
(والا) أى وإن لم يكن بعده فعل ناصب غير مشغول عنه ولا قبله جار مضاف
أو وإن لم يكن كذلك لالفاظ أو لا تقديراً فلا يرد نحوكم رجل ضربته (مرفوع)
أى فهو مرفوع وجوبا أو على الوجوب مرة وعلى الأولوية أخرى وإنما كان
مرفوعاً لأنه إذا لم يكن بعده فعل غير مشغول عنه ولا قبله جار لو مضاف كان
مجرداً عن العوامل اللفظية فيكون مبتداً أو خبراً فإن قيل يمكن أن لا يكون بعده
فعل غير مشغول عنه بل مشغول عنه بضميره أو متعلقه ولا يكون كم مجرداً عن
العوامل بل يكون الناصب مضمر على شريطة التفسير نحوكم رجلاً وكم رجل
ضربته فيكون منصوباً لمرفوعاً قبل معنى قوله فمرفوعاً برفع على الوجوب
في نحوكم رجلاً وكم رجل غلامك وعلى الأولوية كفاً كم رجلاً أو رجل ضربته
أو ضربت غلامه فإن الرفع في مثل ذلك أولى (مبتداً أن لم يكن) كم الاستفهامى
والخبرى (ظرفاً) مستقراً وليس ما بعده ما يصلح للابتداء وفيه لصدق حر
المبتداً عليه وذلك في نحوكم رجل أو رجال قام أو قائم ظاهر وكذلك في نحوكم
رجل وكم رجلاً غلامك لتعينه بالابتداء اصطلاحاً على ما عرف في نحو من أبوك
عند سيبويه (و خبر أن كان) كم الاستفهامى والخبرى ظرفاً مستقراً فلا يرد نحو
كم يوماً أو كم يوم سيرك فإنه ليس بخبر مع كونه ظرفاً مثله نحو كم
يوماً سيرك وكم يوم سيرى (وكذلك) أى مثل كم في محل الاعراب في
جميع الوجوه أو بعضها (أسماء الاستفهام) فإنها مثله في جميع الوجوه (و)
أسماء الشرط) فإنها مثله في بعض الوجوه فنظير ما وقع بينهما بعده ناصب لهما
نحو من ضربت وما صنعت ومن تضرب اضرب وما تصنع اصنع ونظير تقدم
الجار والمضاف نحو من مررت وغلام من ضربت ومن تمر امرر وغلام من
تضرب اضربه ونظير الرفع بالابتداء نحو من يأتيني فهو مكرم وما تقدمه والانقسام
من خير تجدوه عند الله ونظير الخبر نحو متى سيرك وابن قيامك ولا يتأتى ذلك
في أسماء الشرط حيث لا يقع بعدها إلا الفعل (وفي مثل تميز) أى فيما هو تميز
في بعض الوجوه ثلاثة أوجه أو فيما احتمل الاستفهام والخبر واحتمل حذف
المميز وإنما سميت تمييزاً باعتبار بعض الوجوه (كم عمة) البيت للفردى نحو
جرير أو كم يحتمل الخبرية والاستفهامية فكلم الخبرية تدل على كثرة عتاته وخالاته

الحال وعشاره والاستفهامية تدل على كثرتها بحيث يخرج عنها عن علمه واحتاج
إلى الاستفهام مع أنه يتضمن التقدير ووجه على الإقرار ويتضمن أيضاً ادعاء
وضوح الأمر بحيث يقره الخصم عند الاستفهام عنه والتكثير في عمة التحقير
أو التكثير أو التخصيم (لأن) ظرف مستقر صفة عمة وفي ذكر اللام تخصيص
الشاعة ببيان اختصاص مثل هذه العمة والخالفة (يا جرير) والجملة النائية
مترتبة متضمنة لا تقاطعه بسماع ما ذكر والتصريح بتوجه الشبهة
إليه (وخالة) ذكر العمة والخالة لبيان أنه رذيل الطرفين وعمام البيت قدما
قد حلت على عشارى قوله فدعاء أى معوجة الرسغ ذم لها بسوء الخلقة أو
صيرورتها كذلك بكثرة حلب عشاره وهو صفة خالة أو صفة عمة وخالة
بتأويل كل واحد منهما (ويصح) فيه الوجوه الثلاثة لموصوفها ويمكن
رفعها على أنه خبر المبتداً ونصبها على الحالية من ضميرك وقوله قد حلت
خبراً وصفة أو حال وذكر الحلب لبيان أنها خدمت المواشى وهى أبلغ في الذم
من أنها خدمت الناس واستعمال على يدل على حلها عشاراً مع كراهية ذلك
أو استنكاف خدمتها والعشار جمع عشار وهى الناقة التى أتى على حلها عشرة
أشهر وحلب العشار يدل على دوام هذا الفعل مدة طويلة لأن العشار تأذى
من الحلب ولا تطيع إلا من العنة واعتادت حلبه فيدل حلبها العشار على
استدامة هذا الفعل منهما والفة العشار بهما (ثلاثة) مبتداً متقدماً الخبر
(أوجه) النصب على أن كم استفهامية والخبر على أنها خبرية والرفع على الابتداء
وحذف يميزكم وكون ما بعده وهو قوله قد حلت خبراً أى كم حلت أو كم مرة
عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلت على عشارى فيكون ظرفاً أو مصدر القول
حلت (وقد حذف) التمييز (في مثل كم) درهما (مألتكم) رجلاً أو كم مرة
ضربت الظروف بمبتداً (منها) ظرف مستقر وقع خبراً ويحتمل أن يكون
ما الموصولة فاعل الطرف أو مبتداً متقدماً الخبر الجملة خبر المبتداً الأول (ما قطع)
عن الإضافة) العنوية المقصودة بحذف المضاف إليه وإذا نسبت الإضافة
أعربت مع التوین نحو رب بعد كان خيراً من قبل وإنما نيت حيث
لتضمن معنى حرف الإضافة وشبه الحرف في الاحتياج إلى المضاف إليه فإن قيل
الحاجة ثابتة على تقدير المذكر أيضاً قيل نعم لكن الإضافة يمنع البناء وأما نحو
حيث وإذا فإنه لا يكون بناء المضاف إليه داعياً إليه ما رضاء تلك المانع
واختير الضم لجبر القصران (كقبل وبعد) وتحت وفوق وإمام وقدام

وورا و خلف واسفل و دون و اول و من عل و لا قياس على ما جمع
ما بعناه نحو عين و شمال ونحو ذلك وسميت هذه غايات لان غاية الكلام كانت
ما اضيف هي اليه فلا حذف صرن حدودا بها ينتهي الكلام (و اجري)
في حذف المضاف اليه والبناء على الضم (مجراه) اي مجرى الظرف المقطوع
عن الاضافة (لا غير وليس غير وحسب) اي واجري لفظه غير بعد لا وليس
ولفظ حسب مجراه لاجرام غير وكثرة الاستعمال في حسب (ومنها) اي من
الظروف المبينة (حيث) للكان وقال الاخفش قد تستعمل للزمان وانما بدت
حيث لزوم اضافتها الى الجملة (ولا يضاف) حيث الى شيء (الا الى جاه)
اسمية كانت او فعلية (في الاكثر) استعمالا وقد جاء حيث سهيل طالعا (ومنها)
اي من الظروف المبينة (اذا) الكائنة او هي كائنة (للمستقبل) فهي صفة اذا او خبر لمبتدأ
مخدوف والجملة معترضة واذا دخلت على الماضي يجعله بمعنى المستقبل وقد
استعمل في الماضي نحو قوله تعالى حتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا بلغ
مغرب الشمس وله غير نظير (وفيها) اي في اذا (معنى الشرط) مبتدأ مدم
الخبر (ولذلك) اي ولا استعمال اذا في معنى الشرط والجار والمجرور متعلق
بقوله (اختيار) فعل ماضى مجهول من الاختيار (بعدها) اي بعد اذا (الفصل)
اي قبل باولية الفعل بعدها اذا الشرطية يقتضى الفعل لكنه لما كان غير وضعي
فيه لم يجب بل جعل مختارا ونقل عن المبرد اختصاصها بالفعلية (وقد يكون)
اذا (المفاجأة) اي لوجود الشيء مكانك فجأة وهو مصدر مضموز اللام من اب
المفاعلة المفاجأة و الفجأة كسى رانا كاه دريافتن و الفجأة بالمدنا كاه رسيدين
من باب قح و سمع (فلزم المبتدأ) في الاستعمال غالبا (بعدها) اي اذا المفاجأة
(ومنها) اي من الظروف المبينة (اذا) الكائنة او هي كائنة (لمامضى وقد يقع
بعدها) اي بعد اذ (الجملتان) الفعلية والاسمية (ومنها) اي من الظروف
المبينة (ان و اني) الكائنتان او هما كائنتان (للكان استفهاما) اي من حيث
الاستفهام او حال كونه ذا استفهام او وقت استفهام (وشرطا) وانما ينبتا لتضمن
معنى حرف الاستفهام والشرط (و) منها (متى) الكائنة او هي كائنة (للزمان)
وهو اكثر استعمالا من ايان وبنى لتضمن معنى الشرط والاستفهام (فيهما)
اي في الشرط والاستفهام نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج (و ايان) عطف
على متى وجاء ايان بالكسر ايضا في لغة بني سليم (للزمان استفهام) عن المستقبل
يختلف متى فانه اعم وبنى لتضمن الاستفهام و اجاز المجازاة به بعض المتأخرين

قيل اصل ايان اي اوان فحذفت الهمزة مع الياء الاخيرة في اوان فادلم بعد
القلب وقيل اصله اي ان تحققت بحذف الهمزة وفيه نظر لان الان غير مستعمل
باللام وفيه ان عدم الاستعمال لا يمنع تقدير الاصل كذلك وقيل زيد في ايان
تشديد ولفوزنه وزن فعال وفيه ان ايان للكان و ايان للزمان وفيه انه يحتمل التغير
معنى بعد التغير لفظا قوله استفهاما تميز او حال او ظرف اي ايان للزمان من
حيث الاستفهام او حال كونه الزمان ذا استفهام او للاستفهام عن الزمان
او وقت الاستفهام و ايان بمعنى متى الاستفهامية يختص بالامور العظام نحو قوله
تعالى يسألونك عن الساعة ايان مرساها و ايان يوم القيمة و ايان يوم الدين (و)
منها (كيف) الكائنة او هي كائنة (للحال استفهاما) اي وقت استفهام
او من حيث الاستفهام او حال كون الحال ذات الاستفهام وانما عد كيف من
الظروف لانه بمعنى على اي حال والجار والمجرور والظرف متقاربان و كونه
ظرفا مذهب الاخفش و عند سيويه اسم بديل ابدال الاسم منها نحو كيف
انت صحيح ام سقيم والاخفش يقول معناه كيف انت في حال الصحة او في حال
السقم وانما بنى لتضمن حرف الاستفهام (و) منها (مذ) قدم مذمع كونه فرما
لكونه اخف (و منذ) الكائنتان او هما كائنتان (بمعنى اول المدة) وانما بنى
لتضمن معنى حرف الاضافة والشبه بالغايات والحمل على مذوم منذ الحرفين
(فيليهما) اي يقع بعد مذوم مذ ويقربهما ومتصل بهما (المفرد) لا المتني
و الجموع لان اول المدة امر واحد لا يكون شين او شياء نحو ما رأته مذ
يوم الجمعة اي اول مدة عدم رؤيتي يوم الجمعة و قل المتني بعدهما نحو ما رأته
هذا اليومان اللذان صاحبا فيهما (المعرفة) الواقعة خبرا متنها لان الوقت
المجهول لا يكون لا تبدأ كلام معلوم فلا فائدة في ذكره فلا بد من التعيين ليفيد
و المعرفة هو الاصل في ذلك و قل المنكر بعدهما نحو ما رأته مذ يوم لقيتني
لحصول التعيين وهو المقصود (وبمعنى الجمع) اي جميع المدة (فيليهما) اي يقع
بعدها (المفصود بالعدد) اي الزمان الذي قصد هو مع عدد لانه لما قصد بيان
جميع المدة فلا بد من ذكر المدة مع عدد يتعلق بجميعهما حتى يقيد نحو ما رأته
مذ يومان اي جميع مدة عدم رؤيتي يومان وفيه ان المقصود بيان جميع المدة
او اذا لا يستلزم تضمن العدد لجهة ما رأته مذ يومنا هذا وفيه ان
المراد عدم الافراد او عدم الاجزاء اذا الجمع يستلزم ذلك فلا بد
(وقد) القليل (يقع المصدر) بعدهما نحو ما خرجت مذ ذهبت

(أو الفعل) نحو ما خرجت مذ ذهبت (أو ان) متقلة أو متعلقة بنحو ما خرجت
مذ ذاك ذاهب فان قيل لم يذكر ان المتعلقة بنحو ما خرجت مذ ذاك ذهبت قبل افعالها
اعتمد على تصور ان بالشدة والتخفيف او الدرجات في ذكر الفعل بارادة الفعل
يجردا او مع ان المصدرية وانما يذكر الجملة الامية بنحو ما خرجت مذ ذاك
مسافر بمعنى مدحينا يد مسافر (فقد رزما مضاف) كجملة الجملة فكان التقدير
في ما خرجت مذ ذاك مذ زمان ذهابك يعني اول مدة عدم الفرح زمان
ذهابك وفيما خرجت مذ ذاك ذاهب مذ زمان انك ذاهب وفي ما خرجت
مذ ذهبت مذ زمان ذهبت باضافة الزمان الى الجملة بنحو يوم يلحق
في الصور (وهو) اي كل من مذ وعند (متدا) وصحة وقوة عملها مبتدأ
للتأويل بالمعروفة وهي اول مدة اوجعها (خبره ما بعد) الجملة صفة متدا
او مستأنفة (خلافا) اي بخلاف هذا القول خلافا (للاجاج) فانه يعكس بنا
على تكرارها والجواب ملاكرا من التأويل بالمعروفة والجملة معتقدة لبيان
الاخلاف (ومنها) اي من الظروف الزمنية (لدى) وهو معنى عند وهو معرب
فلا وجه لثبته الا ان يقال بنى لندن وسائر المقات سري لدى تضمن معنى من
وهو ابتداء العاقبة وانما يلزمها من لفظ او تقدير او محل لدى التي بمعنى عند
بغير معنى الابتداء عليها وفيه انه لا يوجب ان لا ياتي عند المظهر من في نحو من
لدى لعدم التضمن ج قالوا انها بمعنى من عند وحل لدى التي بمعنى عند
عليها الطرف بالباب وقيل بنى لدى بالحل على لدى الموضوع وهو وضع الظروف وكذا
سائر لغاته وفيه ان وضع بعض اللغات وضع الظروف بناء على البناء وعدم
التصرف في بناء البناء عليه دور وفيه والفرق بين لدى وعند ان عند يستعمل
في الحاضر القريب وفيما هو في حركه وحفظ وان عند بخلاف لدى فانه
لا يستعمل في البعيد (والدن وقد جلدن ولدن والدن ولد ولد والد) واصل
الغات لدن اصله فاستكن العين بالانقل فالتقى ساكنان فحركت اللام ففتحا
وكسرا او حركت الود كسرا او حذفوا بقل الضمة فحركت التون كسرا
او حذفوا التون من اصل اللغات وبعبارة اخرى بحذف التون من لدن بلا اسكان
العين او بعد اسكان بلا نقل او بقل او تحريك العين فتحا او كسرا او لساكنين
بعد اسكانها بغير نقل او كسرا بعد اسكانها بقل او تحريك التون كسرا
بعد اسكان العين بالانقل (ومنها) اي من الظروف المكانية (قط) وفيه
لغات (لماضي للتي اي لزمان الماضي للتي وقوم لتي) قد عموما فلي ما أتت

قط ما رأيت في جميع الأزمنة الماضية او للامر الماضي للتي او بامه ماضى للتي
نحو ما رأيت قط فان كان الماضي صفة للزمان فاستاد للتي اليه بحال عقل من باب
الاستناد الى الطرف اي لزمان الماضي لتي لتي فيه وان كان صفة للعامل والاستناد
اليه ظاهر وكذا الكلام في المستقبل للتي وادفوله هلا رأيت النيب قط فهو
ماضي للتي معنى وقد يستعمل في الآتيات نحو كنت اراه قط اي دائما (و) منها
(عوض) الكائن او هو كائن (لستقبل) اي لزمان المستقبل او للامر المستقبل
اي عاملة يكون امرا مستقبلا (لتي) عموما نحو لاراه عوض اي في جميع
الأزمنة المستقبلية ولوقال قط وعوض الماضي المستقبل لتي على وجه الاستدلال
والقصر لكان احسن لتضمنه احد الوجوه الخمسة وسلامته عن التكرار لكانه
تحرر عن توهم الجمع في كليهما (والظروف المضافة الى الجملة) التعليلية الخيرية
نحو يوم يتفتح في الصور ويوم تنبع الصادقين (والا) نحو يومه وحيثه (بحور
بناؤها) اي تلك الظروف (على التفتح) ان الجملة متبينة من حيث هي حتى ذهب
المعنى الى انها من البنيات الاصل لكن اكتسابها الاحراب لقيامها بضم الاحراب
لقيامها مقام المفرد اخرج عن كونه معنى الاصل كالظروف والماضي والامر
لا يكون لها اعراب لالفاظها ولا تقديرا ولا مجازا ونحو مررت برجل ضارب
يجروا محل قبل الجملة لا يجرد الماضي فخرجت الجملة عن كونها متبينة الاصل
ولم يخرج عن شبهها معنى الاصل فاقضى مناديتها بالاضافة اليها وتوحيدها
كما في اذا المضافة الى الجملة جواز البناء واختصار القمع للتحقق فان قيل
الاضافة تمنع البناء فكيف ندعو اليه قبل تنبع من حيث انها
ناشئة عن التوحيه السابق له وبدعو من حيث اصلها الى التي لجواز البناء فويجها
بين جهتي كونها متبعة وداعية (وكذا) اي كالتدكور من الظروف (مثل وغير)
مفروئل (مع ما وان وان) مثل ما انكم تنطقون ونحو لم يمنع من ان يتلو من
عزائلك قائم ونحو لم يمنع التبريد منها غير ان تطفئت - حذام في غصون ذات
لوقال - بنى غير الاضافة الى ان تطفئت وكذا مثل الاضافة الى الجملة مسورة
وتشبهها بالظروف في الاتهام ولهذا ذكرهما في تحت الظروف واصل انه يسرع
في تقسيم آخر الاسم باعتبار وضعه بدين او غير معين بعد ما حقه الى العرب
والتي فقال (المرفعة وضع) بوضع جزى كالاعلام والمضمرات والظواهر لوي وضع
كلى وقاعدة كالمعرفة باللام والاضافة والبناء (لتي) متبينة (ببناء) كذا
لتي معنى واحترز به عن السكره والتعريف باعتبار وقوعه على شي معين
في التركيب فدخل المضمرات والمبهمات مع كونها كليات الموضوع لكونها

جزئيات الاستعمال ولا يرد نحو ادخل السوق فانه معرفة وليس بمعنى التمين حقيقة المراد به وان كان الفرد غير معين ويمكن ان يقال انه في حكم التكرار فليكن خارجا وفيه ولا يرد نحو وجه لك ورأسك لان وضع امثاله لغير معين وان تعين بعارض واعلم ان الشيء المعين الموضوع له قد يكون فردا معينا كزيد والرجل معهودا وانت وانا وهو او جنسا كاسامة والاسد محلي بالام الاستغراق والجمع المعهود فاعرفه (وهي) اى المعرفة وهي ستة بالاستقراء وفي ذكر السادسة وهي المعرفة بالبدء نظر لرجوعها الى المعرفة باللام وذكرها على حسب ترتيبها في مراتب التعريف واثار بالترتيب في الذكر الى التركيب في المرتبة (المضمرات والاعلام) كزيد وعمر (والامهات) اى الموصولات واسماء الاشارات كالذى وهذا (وما عرف باللام) العهدية او الجنسية او الاستغرافية نحو الرجل والفلام والميم في ليس من امير امصيا في امسفر بدل من اللام فلا يعد ما دخلته هي قسما اخر من المعارف ولم يبق ما دخلت اللام ليلا يدخل ما دخله اللام الزائدة لتحسين النظم وفي ذكر اللام فقط اختيار مذهب سيويه واما على مذهب الخليل فعرف التعريف باللام مع الالف (او بالبدء) نحو يارجل لقصص التعيين بخلاف يارجل لغير معين فانه تكرر واما لم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذى اللام اذا سئل يارجل يا ايها الرجل (والضائف الى احدهما) اى الى احد الاربعة المذكورة (معنى) مقبول مطابق يختلف مضاف اى اضافته معنى اى اضافته مقيدة معنى او اضافته معلومة او مفعول فيه بخلاف مضافين لقوله والضائف اى وقت اعادة معنى او مفعول فيه بخلاف مضاف اى اعادة معنى اى التى اضيف الى احدهما لاجل اعادة معنى واكثر به عن المضاف الى احد التعريفات الاربعة المذكورة اضافة اللفظية فانها لا تفيد تعريفا ولما كان الضمرات والنهضات والمضاف الى احدهما ميبا تعريفاتها قبل وما عرف باللام مستغن عن التحديد لاجرم خص العلم به كالتعريف فقال (اعلم ما وضع لشيء) مفعول به لوضع بواسطة اللام عيا او معنى انسانا او غيره مما يتخذ ويؤلف لولا (بنيته) اى من ليس بهية احتراز عن التكرار (غير) حال (متناول غيره) فردا او جنسا في شيء من التركيب ولا يرد عدم تناول الضمر والنهضات غير المعين المراد بهما في تركيب واحد وكذا العرف باللام والمضاف لتناول المراد اخر في تركيب اخر والمراد لا يجوز استعمال في غيره بخلاف مثل انت فانه يجوز استعماله في غيره واما لم يقل غيره متناول ما يشبه

ليلا يخرج لفظه الله لانه لا يشبهه شيء حتى يعكس عليه بانه لا يتناول ما يشبهه وفيه ان السؤال لا يشترط فيها وجود الموضوع فلا يشترط لتفي تناول ما يشبهه وجوده فيه ان نفي التناول وان كان سلبا لكن الصلة وهي قوله اشبهه موحدة فيوجب وجوده ما اشبهه وذلك باطل فيه ان الموصولات مع الصلة تصور لاتصديق وتصور ثبوت الشيء لا يوجب ثبوته في الواقع فيمكن تعلقه بالشيء مع كون الصلة موجبة ونفي تناول ما اشبهه اما نفي التناول مع وجود ما اشبهه او مع عدمه وعدمه اما بعدم الذات او بعدم الصلة فاعرف (بوضع واحد وانما قال بوضع واحد ليلا يخرج العلم المشترك لانه وضع شيء بعينه ويتناول غيره ايضا لكنه باوضاع كثيرة لا بوضع واحد واحد فيصدق عليه انه غير متناول غيره بوضع واحد ولا يرد اسامة لوضعها لحقيقة معينة غير متناول غيرها وان كان ما صدق عليه من الافراد غير معين وفيه ان الرجعي والذكرى كذلك وفيه (واعرفها) اى اعرف المعارف (المضمر المتكلم ثم مخاطب التكرار ما) موصولة او موصوفة (وضع لشيء) مفعول به بواسطة اللام من غير ان ينظر فيه بوضع كل اى اوجزى (لا بعينه) مقولا او مر بوجلا مفردا او مركبا اسما او لقبا او كنية موضوعا لمعين او معنى حدنا او وقتا او لفظا يوزن به او مراد به لفظ او مختص عدد واحترز به عن المعرفة واما نحو ادخل السوق فمعرفة وان وقع على فرد غير معين لان وضعه باعتبار وضع اللام للجنس السابعة المعينة ووقوعه على غير معين عارض وكذا وقوع اسامة على فرد غير معين لا يوجب التكرار لعدم الوضع ولا يرد نحو وجه لك ورأسك لان ذلك الوضع لشيء لا بعينه وان وقع على معين باعتبار عارض (اسماء العدد) لما ذكر التكرار عقبها يذكر اسماء العدد التي يلزم اكثرها التغير بالتكرار ولو اخرها عن المذكور والمؤنث لكان اولى لتعلقها بمتن التذكير والتأنيث ايضا فكأنه اشار الى تقسيم آخر الاسم باعتبار دلالة على الكمية وعدمها فالاسماء على نوعين اسم عدد وغيره واقتصر على اسماء العدد واشار الى ان كل ما سواها من القسم الآخر (ما وضع) خرج بهذا القيد مالم يوضع للكمية نحو رجل فانه وان فهم منه الكمية باعتبار سياق الايات لكنه لا بالوضع وكذا نحو رجلان لانه لم يقصد فيه هذا القيد بل الكمية مع الذات وهذا الجواب يأتى في رجل ايضا (لكمية احاد الاشياء) اى لبيان كيفية افراد الاشياء وكيفية الشيء عدد معين وفيه والياء فليس اى الصلة الاسمية الى كـ

اي الصفة التي يستفهم عنها كتم وهي العدد الخاص بقوله احد جمع احد ولا
 يرد واحد واثنان دلالتها على الاحاد بالدفعات وان لم يبدأ بقعة ولا بالمرار
 ما وضع للصفة الدلالة على مقدار الشيء ولو قال ما وضع للكمية لمكان اولى
 وفيه انه دخل في تعريف الخط والسطح والجسم العمل بقوله واحد الاشياء
 احتراز عنها وعما وضع لكمية الساقط كالفرسخ والميل واما نحو ثلاث جماعات
 او ثلاثة جوع فيدل على اتحاد الجماعات والجموع فلا يرد نقضا وفي القول بانه
 احتراز عن الذراع نظر لانه وضع لما وضع لكمية وهي الخشبة المقدرة ولم
 يوضع لكمية فيخرج بقوله اما وضع لكمية ولا يحتاج خروجه الى قوله احاده
 وفيه انه وان لم يوضع لكمية ما يدرك به لكنه لا يخفى وصفه لكمية الخشبة
 لو وضعه خشبة متصفة بكمية معينة (اصولها اثنا عشرة كلمة) الجملة مستأنفة
 لانه لما ذكر تعريف اسماء العدد حرك السامع ان يسأل ما هي فقال اصولها
 كذا واما اتى بالجواب بقوله اصولها كذا وان كان الجواب المطابق للظاهر
 بيان اسماء العدد فقط من غير بيان اسماؤه بعض وفعلة الاخرتها على ان
 اللابق بالسؤال ان يسأل بالاصل منها فكانه يلحق المخاطب بغير ما يطلب تبينها
 على ان الاولى بالسؤال غير هذا (واحد) بدل بعض من اثنا عشرة وفيه وفيه
 اوفيه او خبر مبتدأ محذوف (الى عشرة) الى للاسقاط اذ المعنى واحد وغيره
 الى عشرة ولولم يقل بذلك يخرج عشرة عملا بالانابة (ومائة) عطف على
 واحد (والف تقول) انت في الاعداد مفردة ومركبة ومعطوفة على وجه
 التعداد (واحد اثنان واحدة اثنان واثنان) على الاصل تذكير المذكر
 وتأنيث المؤنث (ثلاثة الى عشرة) اي تقول ثلاثة بالحق التا في المذكر
 تأويل الجماعة وفيه انه كما يجوز التأويل بالجماعة يجوز التأويل بالجمع ايضا
 فقوله الى عشرة متعلق بمشها او المراد وما زاد عليها الى عشرة على للاسقاط
 (وثلاث) للمؤنث بترك التاء فيه للفرق بين المذكر والمؤنث (الى عشر)
 والتقدير فيه كافي المقدم (احد عشر اثنا عشر احدى عشرة اثنا عشرة وثنا
 عشرة) شروع في عدد المركب اي يذكر الجزان بترك التاء في المذكر وبؤثان
 بالتاء في المؤنث على الاصل (ثلاثة عشر) وما زاد عليها (الى تسعة عشر
 ثلاث عشرة) يعني سقط التاء من العشرة ويثبت بالتيف في المذكر ويعكس
 ذلك في المؤنث يرجع العشرة بعد التركيب الى الاصل دور التيف تعليلا
 بخلاف الاصل (وتيم تكسر الشين) اي شين عشرة (في المؤنث) تحرزا

عن توالي اربع قعرات في احدى عشرة وثنا عشرة اوجس في ثلاث عشرة
 الى تسع عشرة واما الحزق فشككتها تحرزا عن توالي اربع محركات مع نقل
 التركيب وهذه الجملة معترضة (عشرون واخواتها) وهي ثلاثون
 واربعون الى تسعين (فيهما) اي في المذكر والمؤنث وصفا قوله عشرون
 مقول تقول على التعداد والرفع على الحكاية واخواتها منصوبة بكسر التاء
 عطف عليه وفيها ظرف تقول وان رفع اخواتها فهو مبتدأ محذوف للظرف
 اي واخواتها مثلها والجملة معترضة وان جعل عشرون مبتدأ واخواتها
 عطف عليه وفيها خبرا لانقطع سلسلة التعداد فيشكل قوله احد وعشرون
 الى آخرة (احد وعشرون) اي تقول احد بترك التا ثبت في المذكر اذا زاد
 على عشرين فاحد وعشرون تقول والرفع على الحكاية (احدى) في المؤنث
 (وعشرون) ثم تقول بعطف بالعطف بلفظ ما تقدم عطف على قوله اي تقول
 كذا وكذا ثم تقول بعطف عشرين واخواتها على التيف ملتبسا بلفظ تقدم
 ذكره من ثلاثة مع انتهاء في المذكر وثلاث بدونها في المؤنث فتقول ثلاثة
 وعشرون الى تسعة وعشرين رجلا وثلاث وعشرون الى تسع وعشرين
 امرأة وكذا تقول في سائر العقود فقوله بلفظ ما تقدم حال من المعطوف عليه
 المفهوم اوصفة للعطف اذ التصاق المعطوف عليه بشئ يوجب التصاق
 العطف (الى تسعة وتسعين) وتسع وتسعين ومتعلق الى هذه ومتعلق الى
 المتقدم (مائة والف) من مقولات مقول على وجه التعداد (ماثنان والفان
 فيهما) اي تقول كذا وكذا في المذكر والمؤنث وضعا (ثم بالعطف على ما
 تقدم) ثم تقول قولاً ملتبسا بعطف التيف على المائة والالف وتبينهما وجه
 او بالعكس واقعا على وجه التقدم من التذكير في المؤنث والتأنيث في المذكر
 والافراد والاضافة والتركيب والعطف كما عرفت تقول مائة وواحد او
 واحدة ومائة واثنان او اثنتان ومائة وثلاثة رجال وثلاث نسوة ومائة
 واحد عشر رجلا واحدى عشرة امرأة ومائة وثلاثة عشر رجلا وثلاث
 عشرة امرأة ومائة وعشرون رجلا وامرأة ومائة واحد وعشرون
 امرأة ومائة وثلاثة وعشرون رجلا وثلاث وعشرون امرأة الى مائة
 وتسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امرأة ثم تقول ماثنان وكذا وثلاثمائة
 وكذا الى تسعمائة وكذا والف وكذا والفان وكذا وثلاثة آلاف وكذا الى
 عشرة آلاف وكذا واحد عشر الفا وكذا تسعة وتسعون الفا وكذا ومائة

الف وكذا على ما ذكرنا من الإلفاظ وعلى ذلك نفس ورد ويجوز أن يعكس
العطف في الأصل فقول واحد وثلاثة في النون (وفي ثمان عشرة فتح الياء)
لأنه صيغ الأعداد المركبة على الفتح كثلاثة عشرة وفتح الياء مبتدأ متقدم
أظهر (وجاز استكانها) أي استكان الياء تخفيفا (وحذفها) أي حذف الياء قولا
أمكن التفسير (بفتح النون) جعلناه بعد الحذف على صورة أخواتها من
استحق المصدر (ثانيا) ويجوز حذفها أفرادا وجعل النون متعطف الأعراب
نحو قوله ثانيا أربع حسان وأربع فديرها ثمان * (وبغير الثلاثة) وما زاد
عليها (إلى العشرة مخفوض) بالإضافة لئلا يكون المميز الذي هو موصوف
مقصود معنى بالنصب على صورة الفضلات وأما النصب فيلزم على العشرة
لظهوره انتفاع بالإضافة كاستعرف وقد جاء ثلاثة أبوابا في الشعر على الشذوذ
(مجموع) أي جمع ثمان مكسرا أو بالالف وأثناء ان نعين ولم يوجد غيره وقد جاء
سبع مميزات مع وجود سابل ولم ينجى بالإضافة إلى الجمع بالقلة بالواو والون أصلا
وأما الذي وجد جمع كثرة وقلة فقد عطف بالإضافة إلى الجمع بالقلة لأن الثلاثة إلى العشرة
عدد القلة وقد جاء ثلاثة قروم مع وجود أفراد وليس بقياس وقال المبرد قياس والسر
في استعمال جمع الكثرة هائج وجود جمع القلة وهو الأفراد لئلا ينع على أن الثلاثة
في الترتيب في حق النساء لغاية شوقهن إلى الأزواج كثيرة وأما جمع مجموعا لكون
الثلاث فافوقها جماعة فيالجري أن يفسر بالجماعة وأما أفراد تميز ما فوق العشرة
فما استعرف (لفظا) ثلاثة رجال (أو معنى) كتسعة رهط وثلاثة ذود وجسة
نهر (إلا) مستثنى أي مخفوض مجموع في كل المواضع (إلا في ثمانية) وما زاد
على ذلك (إلى تسعمائة) فإن تميز الثلاث إلى التسع في ثمانية إلى تسعمائة وهو لفظ
المائة مخفوض مفرد ولم يستعمل عشرة مائة استغناء بالالف وأما فعلوا ذلك
لكرهتهم أن يرجعوا بعد التزام المفرد في أحد عشر إلى تسعة وتسعين فهقرى
إلى الجمع الذي طال عهد في ثلاثة إلى عشرة وأما رجعوا إلى الخفض تحزرا
عن إهدار حكم الثلاثة إلى التسعة من كل وجه (وكان قياسها) أي المائة
المضادة إليها إلى تسع (ميات) كثبات (أو مئين) كشين وبعضهم بضم الميم قال
الأخفش لو ضمت ميم ميات كشين جاز لكن ترك هذا القياس واستحسن الحمل
على ما يليه من تسعة وتسعين رجلا في لزوم أفراد التمييز فإن قيل إضافة العدد
لأجمع بلواو والنون من غير جاز أصلا فلا يجوز ثلاثة مثلين ولا ثلاث سنين
فكيف يقال وانقياس مئين قبل سماء قياسا من حيث هو جمع بقطع

الظر عن ثونه جمعا بلواو والنون وفيه (وبغير أحد عشر) وما زاد عليه
(إلى تسعة وتسعين منفعوب) خبر (مفرد) صفة أو خبر بعد خبر أما النصب
فلا يحتاج بالإضافة إما في أحد عشر إلى تسعة عشرة فلا يحتاج تركيب ثلاثة أشياء
مع الأتراج المعنوي لمكان بالإضافة إلى المفسر بخلاف نحو واحد عشر فإنه
فأنه تركيب ثلاثة أشياء وحادي عشر أحد فإنه تركيب أربعة أشياء لعدم الأتراج
المعنوي الناشئ من بالإضافة إلى المفسر وإما في عشرين وما زاد عليها إلى تسعة
وتسعين فلا يحتاج كل من حذف النون وبقاها منها على أصالتها وشبهها
بنون الجمع وأما الأفراد فلذلكونه الأصل أو حصول غرض التفسير به
فلا يسوغ العدول عنه من غير حاجة (تمييز مائة والف وتبينهما
وهي) أي ثنية مائة والالف ومائتان والفان (وجمعه) أي جمع الالف وهو
الآلاف والالوف وأما لم يقل وجمعهما لأن جمع المائة ليس يستعمل حيث
يقال ثمانية إلى تسعمائة ولا يقال مئون أو مآت (مخفوض مفرد) أما
الخفض فعلى بالإضافة وأما الأفراد فلا صلة الأفراد وحصوله الغرض أو يقال
لما شبه المائة والالف الثلاثة إلى العشرة في اللفظ من حيث أنهما من أصول
العدد مثلها ولا تركيب فيها ولا زيادة ولا عطف وأشبهها أحد عشر إلى تسعة
وتسعين في الكثرة مع أنهما يقربان بهذا القسم أعطى يميزهما أحد حكمي تميز
الثلاثة إلى العشرة وهو الخفض وأحد حكمي يميز واحد عشر إلى تسعة وتسعين
وهو الأفراد توفيقا بين الاعتبارين ولم يعكس التمييز أصله أن لا جمع (وإن كان
المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا) نحو عندي ثلاثة أشخاص من النساء أو ثلاث
أشخاص منهن وقوله واللفظ إلى عطف على اسم كان وخبره من قبيل العطف
على معمولي عامل واحد بخبر واحد (أو بالعكس) أي لو كان الأمر بالعكس
مذكرا كان المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا نحو عندي ثلاثة نفوس من الرجال
أو ثلاث نفوس منهم (فوجهان) أي ففي العدد وجهان للعمل بالاعتبارين
التأنيث والتذكير وحق هذا الحكم أن يذكر عند بيان التذكير والتأنيث
لأبعد بيان المائة والالف لعدم افتراقهما تذكيرا وتأنيثا (ولا يميز واحد
واثنان) أي لا يذكر لواحد واثنين تميز ولا يرد له واحد ولا تأخذوا الهم
اثنين لأن ذكر العدد بعد ذكر المعدود الدال على ذلك العدد تأكيد وتوضيح
وعكس ذلك لا يجوز أن يكون أزيد من المقصود وفيه نظر لأنه أتى في كلامهم
التأكيد أزيد من المقصود نحو جاء في القوم كلهم أجمعون (استثناء) مفعوله

العدد (باعتبار) مثله ومثله في العدد (الاول) في ذلك لروية على
 وكون ثم على الاول بوجه الاول هو عدد في نحو (الاول) (والثاني)
 في العدد (و الاول والآخر) و سائر ما يوصف من المراتب (في العدد) في
 ان في (و العشرة) في المؤنث (و) يكون باعتبار حاله مما رأت على العشرة
 من المراتب (الحادي عشر) في الذكر فهو عطف على الاول لا على العاشر
 والاربعة بعد العاشر (و سائر ما يوصف) للمؤنث بانها ان يكون حذوها
 المذكور من كل الوجوه (والثاني عشر والعاشر) ومما رأت حذوها (الى
 التاسع عشر) في الذكر (والثانية عشرة) في المؤنث اشار بذلك ما ذكره
 في صورة التفسير من قوله لا غير الى انها غاية المركب لا غاية بيان الحال فان بيان
 الحال شامع في حق ذلك ابتداء وانما ذكر بيان الحال في العدد المركب دون المفرد
 والمائة والالف لعدم التغيير فم لا يزداد على العشرين والمائة والالف لان تغييره
 بحسب تغير الفرد بخلاف تغير المركب فانه يان تغير الفرد بالتغير في الاول الى الاول
 وتغير المركب الى الحادي دون الاول فقول الرجل العشرون والمرأة العشرون
 والحادى والعشرون والحادية والعشرون الى التاسع والتسعين والستة
 والتسعين والرجل المائة او الالف والمرأة او الالف والحادية والمائة الالف
 والمرأة والحادية او الالف فصاعدا الى ما لا يتناهى (ومن بعد) اى ومن اجل انه
 يجرى في الواحد من التعداد الاعتبار ان او لاجل اختلاف الاعتبار بين
 او تحقهما (قيل في) الاعتبار (الاول) وهو اعتبار التفسير او في الفرد او
 من التعداد باعتبار التفسير (ثالث اثنين) بالاضافة الى الانقاص بدرجة (اى
 مصبرها) اى مصبر الاثنين ثلاثة (من ثلثهما) صيرت الاثنين ثلاثة من اثلث
 وهو تسع الاثنين ثلاثة (و في) الاعتبار (الثاني) وهو اعتبار بيان
 الحال او في الفرد من التعداد باعتبار بيان حاله (ثلث ثلاثة)
 بالاضافة الى عدد يساوى عدده (اى احدها) اى احد الثلاثة المتأخر
 بدرجةين ويعود ان يضاف الى عدد قوته قبل ثلث اربعة او خمسة فصاعدا
 (وتقول) في اسافة ما زاد على العشرة بما صنع لبيان الحال (حادي عشر احد
 عشر) اى واحد من عشر متأخرة بعشر درجات واقصا (على) الاعتبار
 (الثاني) وهو اعتبار بيان الحال (حاصدا) حال من الاعتبار الثاني والثالث
 لزيادة او مصدر الفعل محذوف اى خمس الاعتبار الثاني بحال خصوصاً والحقة
 حال او معترضة (وان شئت قلت) اى ان شئت تقول هذا المعنى بعبارة اخرى
 (حادي احد عشر) تحذف الجزء الاخير عن الاول تحقيقاً واستعداداً على ما ذكره

العدد (باعتبار) مثله ومثله في العدد (الاول) في ذلك لروية على
 وكون ثم على الاول بوجه الاول هو عدد في نحو (الاول) (والثاني)
 في العدد (و الاول والآخر) و سائر ما يوصف من المراتب (في العدد) في
 ان في (و العشرة) في المؤنث (و) يكون باعتبار حاله مما رأت على العشرة
 من المراتب (الحادي عشر) في الذكر فهو عطف على الاول لا على العاشر
 والاربعة بعد العاشر (و سائر ما يوصف) للمؤنث بانها ان يكون حذوها
 المذكور من كل الوجوه (والثاني عشر والعاشر) ومما رأت حذوها (الى
 التاسع عشر) في الذكر (والثانية عشرة) في المؤنث اشار بذلك ما ذكره
 في صورة التفسير من قوله لا غير الى انها غاية المركب لا غاية بيان الحال فان بيان
 الحال شامع في حق ذلك ابتداء وانما ذكر بيان الحال في العدد المركب دون المفرد
 والمائة والالف لعدم التغيير فم لا يزداد على العشرين والمائة والالف لان تغييره
 بحسب تغير الفرد بخلاف تغير المركب فانه يان تغير الفرد بالتغير في الاول الى الاول
 وتغير المركب الى الحادي دون الاول فقول الرجل العشرون والمرأة العشرون
 والحادى والعشرون والحادية والعشرون الى التاسع والتسعين والستة
 والتسعين والرجل المائة او الالف والمرأة او الالف والحادية والمائة الالف
 والمرأة والحادية او الالف فصاعدا الى ما لا يتناهى (ومن بعد) اى ومن اجل انه
 يجرى في الواحد من التعداد الاعتبار ان او لاجل اختلاف الاعتبار بين
 او تحقهما (قيل في) الاعتبار (الاول) وهو اعتبار التفسير او في الفرد او
 من التعداد باعتبار التفسير (ثالث اثنين) بالاضافة الى الانقاص بدرجة (اى
 مصبرها) اى مصبر الاثنين ثلاثة (من ثلثهما) صيرت الاثنين ثلاثة من اثلث
 وهو تسع الاثنين ثلاثة (و في) الاعتبار (الثاني) وهو اعتبار بيان
 الحال او في الفرد من التعداد باعتبار بيان حاله (ثلث ثلاثة)
 بالاضافة الى عدد يساوى عدده (اى احدها) اى احد الثلاثة المتأخر
 بدرجةين ويعود ان يضاف الى عدد قوته قبل ثلث اربعة او خمسة فصاعدا
 (وتقول) في اسافة ما زاد على العشرة بما صنع لبيان الحال (حادي عشر احد
 عشر) اى واحد من عشر متأخرة بعشر درجات واقصا (على) الاعتبار
 (الثاني) وهو اعتبار بيان الحال (حاصدا) حال من الاعتبار الثاني والثالث
 لزيادة او مصدر الفعل محذوف اى خمس الاعتبار الثاني بحال خصوصاً والحقة
 حال او معترضة (وان شئت قلت) اى ان شئت تقول هذا المعنى بعبارة اخرى
 (حادي احد عشر) تحذف الجزء الاخير عن الاول تحقيقاً واستعداداً على ما ذكره

وهكذا نقول الى تاسع تسعة عشر فتعرب (الجزء) (الاول) لعدم وجوب البناء وهو التركيب وبنى الجزمان الباقيان لوجود موجب البناء فقوله فتعرب عطف على الجزء او استئناف على معنى فانت تعرب الاول على نحو المقتضى الرابع القوة فينطق (المذكر والمؤنث) لما وقع ذكر التأنيث في باب العدد جري الى ذكر هذا التقسيم او مشروع في تقسيم آخر للاسم باعتبار التذكير والتأنيث وانما قدم المذكر لاصالة (المؤنث) قدم في البيان رويلا اختصارا بيانه تعميمها لانه كبر في كل ما يخالف كتقديم الاعراب التقديرى وتعميم اللفظى في كل ما عداه ويمكن ان يقال قدمه احدا في البيان من القريب او ترجيحاً لوجودى على العدمى (ما فيه علامة التأنيث) تاء والالف مقصورة او ممدودة اوية (لفظ) اى ملفوظا حقيقة كأمراة وناقاة ونسلة وطلحة وعلامة او حكما كقرب لاسما اذا سمى به مذكر الا حرف الرابع في المؤنث في حكمه التأنيث ولهذا لا يظهر التاء في تصغير الرأى من المؤنثات السماعية ونحو حائض وخالق من الصفات العنصرية الثابتة ونحو كلاب واكف بما جمع مكسرا (او تنسيرا) كدار ودارو سى وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية (والمذكر) متبس (بجلاء) اى باللفظ المؤنث اى ما يوجد فيه علامة التأنيث لالفا ولا تقديرا ولا حكما (وعلمة التأنيث) المذكورة في حد المؤنث (التاء والالف) سواء كانت (مقصورة او ممدودة) وانما لم يذكر الياء فعمل تأنيثه عنده صبغي كالتأنيث هي التاء لا بالعلامة وكثيرة هذا والنزى نحو هذان والمذان على قوله من يرى بينهما وبعضهم عداليه في هذه وتى من علامة التأنيث وذكر ان التأنيث بياء من خصائص الاسم الاشارة بالتصرف تذكيرا وتأنيثا وافرادا وتثنية (وهو) اى المؤنث (حقيقى ولفظى فالحقيقى) وهو الخلق (ما يزاؤه) ومقابلته (ذكر) كائن (فى) جنس (الحيوان) المذكور هنا خلاف الاثنى لا قبيل الرجال ولو قل ما له فرج لكان اولى حيث يشمل الاثنى الذى ليس بازائها ذكر من الحيوان لو فرض شئ من الحيوانات كذلك واحتزبه عن تأثير الحمل (كأمرأة) فى الاناسى وناقاة فى البهائم اذ بازائهما رجل وبمير وكذا انقسامه وحبله وان وعناق (و) المؤنث (اللفظى اى المنسوب الى اللفظ لوجود علامة التأنيث فى لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بل تأنيث خلقى فى معناه (بجلاء) اى المتبس بمخافة المؤنث الحقيقى اى ليس بازائه ذكر من الحيوان سواء كان معناه مذكرا حقيقيا معنى علم كطلحة او صفة كعلامة او اسم جلى كملة ذكر او لا يكون

مذكرا حقيقيا ولا مؤنثا حقيقيا كطلحة ودين والاول لا يؤثر الا فى حكم نفسه وهو منع الصرف ولا يسرى الى غيره من فعل او صفة نحو قلم طلحة وطلحة القلم خلافا لبعض الكوفة وكعقرب علما للذكر وفاقا وكذا تأنيث نحوملة ذكر عند ابن السكيت وبنى ابي حنيفة رحمه الله الاستدلال على ان التثنية فى قالت ثمة انش على ذلك (كطلحة وعين واذا السند اليه) اى الى المؤنث اذا كان حقيقيا مظهرا او مضمرا او اللفظى مضمرا بقرينة السياق حيث قال بعد ذلك وانت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار (الفعل) المتصرف بخلاف نعم المرأة هذا يلا فصل نحو حضرت امرأة بخلاف نحو حضر القاضي امرأة حيث لا يجب سرية التأنيث الى الفعل لكان الفصل (فتاء) واجبة بدليل مقابلة التغيير ولا يسوغ تقدير وجبت وجعلها فاعلا له حيث يلزم امتناع الفاء وانما يجب التاء لسرية اما فى المضمر مطلقا فكلمته الامتزاج واما فى ظاهر المؤنث الحقيقى فتقوة التأنيث بخلاف ظاهر غير الحقيقى لقصور فى الامتزاج لكان الظهور وقصور فى التأنيث لعدم كونه حقيقيا فبالحرى ان لا يلزم فيه السرية بل يجوز تساؤه على الامتزاج والتأنيث من وجه دون وجه واعلم انه لا يلزم التاء اذا كان دليلا كما فى صورة الفصل وكون الفصل جامدا وكون المؤنث الحقيقى من البهائم وتختلف الحكم عن القاعدة بالدليل امر شائع مستفيض فلا يحتاج الى الاستثناء صريحا (وانت فى اظهار) اى فى اسناد الفعل الى ظاهر المؤنث اللفظى واحتزبه عن الضمر نحو اشمس طلعت فان التاء فيه واجبة والظرف متعلق بالخيار (غير) المؤنث (الحقيقى) وما فى حكمه من مؤنث البهائم كسائر السابقة (بالخيار) اى المتبس بخيارك بين التاء وعدمها او تذكيرا للفعل وعدمه اعتبارا بجهتي التأنيث وعدمه باعتبار اللفظ والمعنى (وحكم ظاهر الجمع) احتراز عن ضميره نحو الرجال جات او جاؤا فان الحاق التاء او ضمير الجمع فيه واجب لاحاق التاء بالتميز والاضافة من باب جرد فطيفة واخلاق ثياب (غير) جمع المذكر (بدل او صفة الجمع يجعل اللام زائدة او على القول بتعريف غير بامتياز غير جمع اسم كرسالة تقيضا للكسر وذى الالف والتاء كما فى اعجبتى الحركة غير السكون (السالم) الا فى نحوين فال حكمه حكم الانثى نحو قوله تعالى امت به بنو اسرائيل وان كان جمع المذكر السالم (مطلقا) ظرف لمعنى التشبيه المفهوم من اتحاد الحكم اى زمانا مطلقا او فى جميع الاحيان سواء كان واحدة مؤنثا حقيقيا نحو اذا جاك المؤنثات وقال نسوة او مذكرا حقيقيا نحو جات

الرجل (حكم ظاهر غير الحقيقى) بتأويله بالجماعة ولم يؤيد بها جمع
 المذكر السالم كراهة اعتبار التانيث مع بقاء صيغة المذكر وانما شبه الجمع
 بظاهر غير الحقيقى غير الحقيقى ولم يطلق لان مضمرة ليس كضمرة لان مضمرة يستلزم
 التاء او الواو في الذكور العقلاء والنون في غيرهم نحو الرجال جاءت او جاؤا
 واليالى والايام مضت او مضين (و ضمير) اى الضمير العائد الى صيغة جمع
 التكسير للذكور (العاقلين غير) الجمع (المذكر السالم) احترام عن العاقلين
 اذا جمعوا سالما فان ضميرهم الواو فحسب يقال الزيدون والسلون جاؤا
 لاجاءت وقوله غير كغير السابق في الاعراب (فعلت) اى ضمير ما يوزن بفعلت
 وهو هى المستكن فيه المقرون بالتاء الساكنة التى هى تاء التانيث (و) ضمير
 موزونات (فعلوا) وهو هم نحو الرجال جاءت او جاؤا بالتاء الساكنة التانيث
 بتأويل الجماعة او بالواو لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع (والنساء)
 اى ضمير نحو النساء من جوع المؤنثات على طريقة عموم الجاز او على ارادة
 الصفة المشهورة من لفظ النساء كما فى نحو لكل فرعون موسى والمراد ما فى حكمها
 من المؤنثات اللفظية والمعنوية وكذا التأويل فى قوله (والايام) اى ضمير نحو
 الايام من جوع المذكر غير العاقل (فعلت وفعلن) اى فى ضميرهما اما التانيث
 بتأويل الجماعة واما النون فى الايام فلكونه جمعا لغير العقلاء والنون وضعت
 لهذا النوع من الجمع كالواو وضعت بجمع العاقلين واما فى نحو النساء فللمعمل
 على جمع غير العقلاء اذ الاناث لقله عقولهن يجرى مجرى غير العقلاء (المتنى)
 شرع فى تقسيم آخر للاسم باعتبار الافراد والتثنية والجمع وبين الفرعين هما المتنى
 والمجموع ليعلم ان ماسواها المفرد ومالاختصار وقدم المتنى على المجموع لسبق
 عدده على عدد المجموع ولقربه بالمفرد وسلامة لفظ المفرد فيه التثنية ولكثرته ولعدم
 اختصاصه بشريطة بخلاف الجمع لاختصاص احد اقسامه بالذكور العقلاء
 وبان لا يكون افعلا ولا فعلا ولا مستويا معه المؤنث ولا بناء التانيث
 كعلامة والقسم الاخر هو الجمع بالف والتاء بالمؤنث او بالذكر الذى لم يكسر
 او كان من صفات غير العقلاء او خاسيا وان لا يكون فعلا افعلا ولا فعلا ولا
 مستويا معه المذكور ولا مجردا عن التامن الصفات المختصة بالمؤنث والقسم
 الثالث وهو جمع التكسير بسماع الصيغة وتوفيق الوضع (مالحق اخره الف)
 نحو مسلمان والزيدان (اوياء) نحو مسلمين والزيدين وانما اختير لزيادة التثنية
 والجمع السالم حروف العلة لكثرة دورها فخصت بعضها قليلا لاشتراك

وخصت الالف بالتثنية لكثرة لفظ الالف وكونها ضمير التثنية فى الفعل
 وكونها اخر لفظهما اوتاما والواو بالجمع لكونها لجمع ضمير او باللفظ
 ولخصولها بجمع التثنية ثم زيدت الياء تكتفى بالياء التثنية والجمع السالم
 ليتوسل الى تقليل الاشتراك فى الاحوال والالتكان الالف والواو فى الاحوال
 الثلاث وفرق بينهما بحركة ما قبل الياء ففتح فى التثنية اوفى ما قبل الالف
 وكسر فى الجمع الفرق (مفتوح ما قبلها) سفة سبية لقولها اى ياء فتح حرف
 حصل قايما اوفى ما قبل الالف (ونون) والحق تأخير ذكور النون عن قوله
 ليدل لعدم تأثيرها فى هذه الدلالة بل هى عوض عن الحركة والنون (مكسورة)
 للتعادل ولان الاصل فى تحريك الساكن الكسر كحرف ولثلاث يقل اللفظ بنوالى
 الامثال وهى قحمة ما قبل الالف التى فى حكم القحطين وقحمة النون (ليدل)
 مالحق اخره ذلك وفيه او كل واحد من الالف والياء وفيه او اللعوق وفيه
 نظر لاشتراكه على لحوق النون ايضا ولادلاله لها على ذلك (على ان معه مثله)
 فى اللفظ او فى الوحدة بقرينة قوله فى الجمع ليدل على ان معه اكثر منه (من
 جنسه) فى المعنى لامن خلاف جنسه فلا يجوز العينان للشمس والبالصرة
 الاعلى عموم الجاز خلافا للاندلسى فانه يجوز عنده تثنية المشترك اللفظى واما
 نحو القمرين فعلى التغليب وفى التقييده لاخراج نحو العينين للشمس والبالصرة
 نظرا لانه فرد من المتنى وان كان ممثلا وامتناع فرد لانيافى كونه فردا من الماهية
 فلا يجوز التعريف بما يخرج عنه ذلك الفرد المتمتع الا يرى انهم عرفوا مفعول
 ما لم يسم فاعله بانه كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه ولم يحترزوا عن
 المفعول له ومعه تانيث علت وتالث اعلمت فى الحد وعرفوا الترقيم بانه حذف
 فى اخره تخفيفا ولم يخرجوا ترقيم المضاف والمستغاث وعرفوا المصغر بانه
 المزيد فيه ليدل على تقليل ولم يخرجوا تصغير الضماير ونحوه من المتمتع الى
 غير ذلك فالخلق ما ذكر فى الفصل من جعل الالف والياء علما على ضم واحد الى
 واحد من غير قيد باتحاد الجنس اللهم الا ان يراد تعريف المتنى الصحيح
 غير المتمتع واعلم انه لو اريد بقوله مثله فى الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن
 قوله فالاسم (المقصور) ويسمى مقصورا لامتناع عن المد واعلم ان التثنية
 انواع صحيح ومقوص وممدود فالقصور حكمه كذا والممدود حكمه كذا
 والصحيح والمقوص حكمهما ظاهر لعدم جريان تغيير فى تثنيهما فالفاء للتفسير
 على هذا التبعيق (ان كانت الله) كايه (عن واو) اى ان كان اصلها الواو

حقيقة كقصوان او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يعمل كالوان في المسمى الى
وهو اى والحال ان ذلك المصور (ثلاثي) اى ذو ثلاثة احرف لا الثلاثي
الاصطلاحي لخرج سلفي (قلت) الفه (واو) لا اعتبار الاصل حقيقة او حكما
ولحقه الثلاثي بخلاف ما فوفه حيث لم يزد فيه لكان الثقل (والا) اى وان
لم يكن كذلك بان كانت الفه عن ياء حقيقة كرجبان في رجي او حكما بان كان
مجهول الاصل او عدجه وقداميل كتيان في متى حيث جاء متى لا او كان على
اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كملى ومصطفى او زائدة كملى
وارطى وعجمي وجرارى (قباليه) اعتبارا للاصل فيما اسلمه اليه حقيقة او
حكما وتخفيفا فيما زاد على ثلاثة احرف ولو ظان والياء يتبرق وتبت ياء لكان
اوفق واخصر لكنه قصد الثبوت بابراد الاسمية في الجراء لكثرة صورته وغلبة
وجوده (و) الاسم (الممدودة ان كانت همزة اصلية) اى غير زائدة ولا
منقلبة عن اصلية او زائدة آقراء في جمع قارى (تبت) الهزة لكان الاصلية
حتى ابو على عن بعض العرب قلبها واوا نحو قروان جلا على الاخوات
(وان كانت) همزة (لثابت قلت) همزة (واو) كهماء وصحراء تقول
جر او ان وصحرو ان كراهة ثبوت صورة علامة التأنيث في الوسط وتبت
التاء لضرورة دفع اللبس وتعين الواو تحررا عن اجتماع البائين في النصب
والجر والى وان لم يكن اصلية ولا لتأنيث بل كانت منقلبة عن اصلية
ككساوراء اصلهما كساو وراى او كانت زائدة للاطلاق كعلياء فاه مطلق
بسر داج (فالوجهان) اى ففيها الوجهان الثبوت لكونها في مكان الاصلية
باختبار الاخاق بها والانتقال عنها والقلب شيها بهمزة التأنيث في عدم كونها
اصلية (ويحذف ثوبه) اى نون التثنية في النصب والجر (للاضافة) اى وقت
الاضافة اول اجل الاضافة التقضية للاتصال المتأني في الانقطاع الذي يوجب
الثبوت التي قامت التون مقامها ولو تخيصة ان التون لقيامها قام التون بوجوب تمام
الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيتساويان وانما لم
نسقط باللام لانه اعتبر عوضها عن الحركة (وحذفت تاء التأنيث) الثانية
في الواحد (في) كتيان فقط (خصيان) تلبية خصية جولا على خلاف اقياس
والشذور لا وجوبا لحي قوله منيا تلقى فردين ترجف رواقف البتة
ونفسطرا وقوله بلا ابر الحار وخصيان احب الى فزارة من فرار (والبيان)
تلبية اليه وقبل جاء خصي والوجهان لغتان في خمسة راية خصيان والبيان

تبيينها فلا يكونان من باب الخلف واما لو قوله كان تدياه حقلان اى حقلان
وقوله هذى المناقب لافضعان من ليزه فن ضرورة الشعر ولم يكن في سعة
الكلام بخلاف خصيان والبيان وقبل هما ايضا من ضرورة الشعر كافي قوله
كان خصية من التلدليل طرف يجوز فيه تعالى حطلي وقوله يرجع الياء ليجع
الوط (المجموع ما دل على احاد) والمراد حقيقة كرجبان او اعتبارا كلسوة
في جمع امرأة وصبيدة وصبيدة بمعنى الفرق بانها لما كانت اوزان الطوع
واستعمالها في التأنيث والرد في التصغير وامتاع النسبة ومع الصرف عند
تحقق صيغة شهي الجموع اعتبرته واحدا تقديرا كعمل عمر من نحو عبالو عبالو
واساء على وزن فعال بضم الفاء كعلام ونحوه (مقصودة) اى قصصت
فيه (بحروف) قايه تعالى بمقصودة او بقوله دل اى دل بحروف مفردة
على احاد مقصودة فلا يرد نحو نحل ونمر يد لالتصاق على احاد غير مقصودة اذ
المقصود بهما وصفا هو الجنس والاحاد اريدت باعتبار صدق الجنس عليهما
والاستعمال فيها فحرف لاياء تبار حروف (مفردة) بخلاف نسوة لانها اريدت
باختبار حروف مفردة فرضا فان قيل فلم يفرض ذلك في ذلك في نحو ايل
وعنه وخيل وفوم ورهط قيل لاداعي تمة لعدم جريان احكام الجمع فيها وعدم
كونه على اوزان الجمع المختصة به او المشهورة فيه بل المانع من تحقق وهو جريان
احكام المفرد فيه فقوله مفردة احتراز عن نحو ايل وعنه الخ فانها ليست
بمجموع حيث لم يثبت فيها بحروف مفردتها بقصد احادها بها وازداف
حروف الى مفردة الجنس اى بجميع حروف مفردة كرجبان وجماع او
بعضها كسافر ج في سقرجل وفرار في فرزاق وفيه انه لو اريدت كل
حروف المفرد ورد نحو سقارج وان اريدت الجنس ككفت الواحدة وفيه
(بتغييرها) اى دل على افراد قصصت فيه بحروف مفردة الملبيس بتغيير ما لا في
صيغة الواحدة قيل التغيير والتغير اما حقيقة كعامة الجموع او تقديرا كما في قلت
هيجان حيث ينفرد بهما الواحد والجمع حرفا وعبارة كسا حذر الصنف والكسرة
في الجموع عارسين وفي الواحد اصلين فحصل التغيير بهذا الاعتبار فرضا
واختصاصا بالزيادة كما في نوعي الجمع الصحيح ونحو رجبان في جمع رجل ومار
في نحو ج لوتقصان ككتيب في كتاب او بتغيير حركة كاسد واسد (ونحو
نرو ركب) بماءدة وبن واحد النساء (ليس يجمع على الاصح) بحرمان
احكام المفردات اسمها لان نحو ركب مثلا وان وافقه الراكب في الحروف

لكن الواجب ليس بمفرد ركب بل كلاهما مفردان قليل جريان احكام المفرد
فيهما من التصغير بل ارد مع كونه على غير صيغ الفاعل وعوده صيغ الواحد اليه ونحو
ذلك فلا يصديق عليه فسادا لا حاد بحروف مفردة وقيدان المفردان اريد به المفرد
الواحد قصادق وان اريد كونه مفردا له اسطلاحا فهو موقوف على كونه جمعا
فيلزم الدور وهذا قول سيويه وقال الاخفش جميع اسماء المجموع التي لها
احاد من تراكيها بجمال وياقرو ركب جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس
كثير ونمرة ونخل ونخلة واسم جنس او جمع لا واحده من لفظه نحو ابل
وقم فليس يجمع بالاتفاق وانما مثل بنسولين لان الاول اسم جلس والثاني
اسم جمع كالجماعة والطائفة والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد
والاثنيين وضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلام لا يقع على الكلمة والكلمتين
وهو جنس قبل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا يصير في التزام
كون الكلام اسم جمع ايضا (وتحذفك جمع) لتحقق التغير تقديرا (وهو)
اي الجمع نوعان (صحيح ومكسر فالصحيح المذكور ومؤنث المذكور) اي المذكور
المجموع صحيحا او الجمع المذكور الصحيح وهو مبتدأ والجملة مستأنفة لبيان
(ما خلق اخره او مضموم ما قبلها) اي تلك الواو لوفوق الواو (او ما مكسورة
ما قبلها) لوفوق الياء (والنون) اي ما خلق اخره احدهما ونون (مفتوحة)
لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو الضمة (ليدل) لحوق الواو الياء وهو متعلق
بالحق والحق تقديم ليدل على قوله نون لانه لا اثر له في هذه الدلالة بل هي عوض
عن الحركة والتنوين الا ان يحمل الكلام على حذف المعطوف ويكون المعنى
لحق ذلك ليدل على ان معه اكثر ويحقق انه عوض عن الحركة والتنوين
فيستقيم على الف والنون (على ان معه) اي مع ذلك الاسم (اكثر منه) اي من ذلك
الاسم فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه ولا كثرة
في الوحدة قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض نحو
فلا بافقه من الحمار واعلم من الجدار و قول الشاعر اللوم اكرم من وبرو والده
واللوم اكرم من وبرو ما ولدا وانما لم يقل من جنسهما كثفا بما ذكر في التثنية
او اراد تعريف الماهية بقطع النظر عن الصحة وعدمها فلم يحتاج الى القيد لاجرا
المستع (فان كان) الفاء لتفسير الاقسام المستفادة من عموم قوله ما خلق اخره
لاشتماله على المقوص والمقصود والصحيح لكنه ترك ذكر الصحيح لعدم
اختصاصه بحكم وسلامته عن التغيرات (اخره) اي اخر الاسم (يا قبلها)

كسرة) فاعل الطرف او مبتدأ مقدم الخبر والجملة سلفية (حذفت) الياء
لالتقاء الساكنين بعد الاء كان الاستفهام (مثل قاضون في جمع قصاصه
قاضون) (وان كان) الاسم اسما (مقصورا) اي اخره الف مقصورة (حذفت)
الف (المقصورة لالتقاء الساكنين) (ومنى) بعد الحذف (ما قبلها) اي الف
حال كونه (مفتوحا) لتدل الفتحة على الف تظيره (مثل مصفون) مصاف
اليه والرفع على الكتابة (وشروطه) اي شرط ما جمع بالواو والياء والنون
او بيان شرط هذا الكلام او شرط هذا النوع من المجموع (ان كان) الاسم الذي
اريد جمعه والمذكر وعلى هذا مدار افادة قوله فهو مذكور قوله علم يعقل (اسما)
غير صفة (مذكر) قال الشارح هذه عبارة ركيكة لان قوله شرطه مبتدأ
وقوله فذكر خبره بمعنى حصول مذكور الفاء زائدة والشرط معترض وفيه
ضعف لان اعتراض الشرط بين المبتدأ والخبر انما يكون في الشعر ولم يوجد
في غيره في السعة وزيادة الفاء في الخبر ضعيفة قلت يمكن تحكيما بوجوده الاول
ان شرطه مبتدأ محذوف الخبر اي شرطه على التفصيل بقريئة ما بعده من المجلتين
او شرطه ما يدكر كاقيل في قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا ان التقدير الزانية
والزاني حكمهما ما يدكر فاجلدوا ابتداء بيان وقوله ان كان الخ اي جملة مستأنفة
والثاني ان يحمل الكلام على حذف اما فيكون الفاء في جواب ما يمنع اختصاص
اعتراض الشرط بين المبتدأ والخبر بالشعر والثالث ان يقال الشرطية خبر قوله
شرط يحمل الضمير المقدر بعد الفاء عايدا الى الشرط وعلى هذا يلزم حذف
العائد المرفوع من الجملة الواقعة خبرا وذا غير جائز كما صرح به الشارح في تحت
المبتدأ ولنا ان تقدر حيث امتنع حذف الضمير اسم الاشارة وكفى به رابطا اي
شرطه ان كان اسما فذلك الشرط مذكور او نقول انها خبر بتأويل مضمون
هذا الكلام (علم يعقل) ان اريد بالذكر الذات المتصفة بالذكورة يراد بقوله
علم مسمى علم ويكون محل المذكر على الاسم من باب التسامح ولا تسامح في يعقل
وان اريد به اللفظ المذكر فلا تسامح في الحمل ولا حاجة الى تقدير مسمى علم لكنه يكون
قوله يعقل من التسامح ويكون قوله وان لا يكون بناء تأنيث مثل علامة ضابعا
لخروجه باشرط التذكير اللفظي وانما اشترط هذا لانه اشرف المجموع بسلامة
الواحد فيه فاخص بأشرف الاشياء وهو المذكر العاقل (وان كان) الاسم
الذي اريد جمعه او المذكر المجموع بذلك والمدار في الخبر القيدح (صفة) غير
علم (مذكر) اي فحصل مذكور او فذلك المذكر مذكرا او فهو مذكور وعلى

هذين قوله وان لا يكون فعل محمول على حذف مضاف الى ذم كونه
كذا او دون لا يكون كذا وعلى الاول لا حاجة الى التقدير واعلم ان المراد
الذات المضافة بالذكورة فهو تقدير مضاف اي فهو اسم مذكر يعقل وان اردت به
اللفظ المذكور كان قوله ولا بناء التانيث ضايحا (يعقل) لوقال بل لكان اولي حيث
لا يخرج عنه صفات الله ونحوه الملهود من مندرج فيما جمع بالتأويل من البليغين
(وان لا يكون فعل فعلا) الاضافة باني ملازمة اي اعمل الذي مؤنثه فعلا
(مثل اجر) فانه لا يقال فيه احررون لفرق بينه وبين اعمل التفضيل كافضلون
ولم يعكس لان معنى الصفة في اعمل التفضيل كامل واما اجمعون مع جماء فجاءه
بالواو والنون على خلاف القياس الا ان يقال انه في الاصل اسم التفضيل لعدم
كونه من الوان والعيوب وح يكون تأنيده على جماء على خلاف القياس
(ولا فعلا فعل) مثل سكران سكرى فانه لا يقال سكرانون لفرق بين فعلان
فعلا كسكران سكران (ولا مستويافه) اي في ذلك الوصف (مع المؤنث) قال الشارح
العلامة هذه عبارة استخف من الاولى لان ضمير ان لا يكون عائد الى الوصف
المذكور فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكور مستويا في ذلك الوصف مع
المؤنث ولا معنى لهذا الكلام فكيف يستوى الشيء في نفسه مع غيره ولو قال
ولا مستويا فيه المذكور مع المؤنث لكان شيئا الى هذا عبارة قلت ضمير ان لا يكون عابدا
الى المذكر لالي الوصف فلا يلزم ما ذكر من وجدها ضافه اي شرطه ان يكون صفة
حصول مذكرو عدم كون المذكر مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث او مع ما هو ان كان
ذلك الابعاد صفة فهو مذكر يعقل ذم عدم كون المذكر فعلا فعلا عدم كون ذلك
المذكر مستويا فيه مع المؤنث وان كان ضمير شرطه وضمير فهو مذكرو ضمير ان لا يكون
الى المذكر دون الاسم اعتبار الصدر البحت وهو قول المذكر ما خلق اخر لم يجمع
في الرضا الى تقديره في قوله وان لا يكون فعل فعلا فلا حاجة في هذه العبارة
كاظم الشارح اسلا (نحو جريح وسبور) فان المذكر فيها مستويا مع المؤنث
يقال رجل جريح وسبور وامرأة جريح وسبور فلا يقال رجل جريح وسبور
ولا وسبورون لانه لو جمع بالواو والنون يجمع مؤنثه بالالف والتاء وح يرتفع
الاستواء المعهود به (ولا بناء التانيث) كراهه اجتماع صيغة جمع المذكر وتما التانيث
ولو تركت التاء لكانت العرض ولزم اللبس وهو عطف على اعمل فعلا او عطف
على مستويا وان لا يكون ذلك المذكر كايما التانيث (مثل) رجل (علامة
وحذف نون) الى نون الجمع (الانثى) انونها من نون النون الناقية لها

ونحو بلفظ من البليغين اي الدوامي ورايتهم على حاجتين يقول يصحون فعل
العقلاء واصابة المحال والكتابة في الدوامي فعل الجمود في النكواك (وقد
شد نحو ارضين) بفتح الراء كارضات وثمرات ونحو السكان الى ما بعد (وسيد)
لانقاء التذكير والعقل وعدم كونهما علما او صفة وارنكاف شذوذه في نحو
سنين لغير نقصان الواقع في واحد وهو حذف النون وهذا الجبر ليس بقياسي
وان كان كثيرا ذا جزئيات كثيرة ونحو العالمين من باب التغليب (والمؤنث)
المجموع صحيحا او جمع المؤنث الصحيح على تقدير حذف المضاف (ما خلق اخره
الف واء وشرطه) واعرابه كاعراب سابقه (ان كان) الاسم المؤنث الذي
جمع بالالف والتاء (صفة وله) اي لذلك المؤنث (مذكر) الجملة حال (فان
يكون) خبر مبتدأ محذوف وهو اسم الإشارة ويكون الجملة جزاء والفاء جزائية
والشرطية خبر بقوله شرطه والمعنى وشرطه ان كان ذلك المؤنث صفة ولو
مذكر فذلك الشرط كون مذكر كذا (مذكره) اي مذكر ذلك
المؤنث او ذلك الاسم (جمع بالواو والنون) ليكون الفرع موافقا للاصل
في سلامة الواحد والاي لم مزية الفرع على الاصل والجملة خبر يكون (فان لم
يكن له) اي لذلك المؤنث اول ذلك الاسم (مذكر فان لا يكون) اي فالشرط
عدم كون ذلك الاسم (مجردا) عن التاء اذ اجمع المجرى لزم اللبس بذي التاء
(كأن) حيث يقال في حائضة حائضات فلو قال في حايض كذلك لزم اللبس
ولم يعكس لان ما فيه التاء صريح باليق بهذا الجمع (والا) اي وان لم يكن المؤنث
صفة بل كان اسما (جمع) زمانا او جمعا (مطلقا) اي غير مفيد بشرط نحو
هندات ووعدات وثمرات وكسرات وعرفات (جمع التكسير ما) اي مجموع
(تغير) فيه حقيقة او تقدير اكافي فلك وهجان في ان الجمع ولا يعتبر التغير بعد
الجمع نحو مصفون ومعلون وداعين ورامين وثمرات وكسرات وعرفات فانها
جميع سلامة مع وقوع التغيرات لعدم التغير في الاصل مصطفون مصطفون
واصل معلون معلون وكذا البواقي (بنا واحده) الحق (كربال) في جمع
رجل (وافراس) في جمع فرس او المرو من كسواء ونسوة في جمع امرأة (وجمع
القلة) وهو الذي يقع على الثلاثة الى العشرة والحدان داخلان (اصل) غير
منصرف للعلية والوزن (وافعال وافعله وفعله) وراى الفراء فعلة كاتكة
وزادهم فاعلا كاسدقاو الصحيح اي جمع القلة هذه الاربعة من جموع التكسير
وتلاوي جميع التلاوة (وما عدالت) المذكور من الاوزان الاربعة وجمع

التصحيح (جمع كثرة) أي واقع ما فوق العشرة والناظر يحيى اللفظ الإنشاء بالغة
 كارجل جمع رجل أو بناء الكثرة كرجل في جمع رجل فهو مشترك بينهما ما وجد
 يستعار أحدهما للآخر عند وجودهما ككثرة قروء مع وجود أفرا (المصدر)
 تخرج في قسم آخر الاسم باعتبار كونه متصلاً بالفعل أو غير متصل به وآخر عن
 جمع تسمية الاسم ليكون ذكر الأسماء المتصلة بالفعل متصلة كالفعل وهذا
 التعليق أيضاً من لطيف هذا الكتاب وقدم المصدر ليكون مطلق الأصالة
 فكان الاختلاف ما بين البصريين على أنه حصل في الاشتقاق بخلاف غيره من الأسماء
 المتصلة بالفعل الاتفاق على وعينها (اسم الحدث) ذكر الاسم لأن الحدث هو
 المعنى والمصدر في الاصطلاح هو اللفظ الذي يدل على الحدث لا المعنى (الجارى)
 صف حدث (على الفعل) اعراض الجريان في اصطلاحهم تستعمل فعلان جريان
 الشيء على ما يقوم هو به مشدداً أو موصوفاً وهذا حال أو موصولاً أو متبوعاً
 وجريان اسم الفاعل على الفعل أي موازاة له في حركته وسكنته وحريته
 المصدر على الفعل أي تعلقه به بالاشتقاق وهذه الصارفة الفعل على اسم الحدث
 على المذهبين وكل من العلى اصطلاح مشهور فيهم فلا يلزم الإبهام في اللفظ
 لأن المذكور جريان اسم الحدث على الفعل وهو مشهور بالمعنى الذي ذكرناه
 لا مطلق الجريان حتى يلزم الإبهام فالمراد بالحدث الجارى على الفعل ماله فعل
 مشتق منه وذكر هو بعد ذلك الفعل بانه نحو ضربت ضارباً وقتلنا وقتيل
 الجارى على الفعل ما ليس به فعل مشتق مذكور ولا غير مذكور يجري هو
 عليه بيان له نحو أو أعا في قوات ضربه أو أعا من الضرب أو أعا ليس لها
 فعل جرى عليه لانه اسم موضوع فقير بالجارى يخرج عنه غير الجارى
 إذا لم يدخل له فيمن فيه وأسماء المصادر لعدم جريانها على الفعل مع دلالتها
 على الحدث ويخرج اسم المصدر إلى لا فعل لها إلا أن يراد بالجارى على
 الفعل حقيقة أو فرضاً وح بشكل آخر فيهما وبين أسماء المصادر (وهو) أي
 المصدر (من التلاقي) الجرد أي مذهب على ثلاثة أحرف لا التلاقي الاصطلاحى
 والادخل نحو أكرم وكرم ومصدرهما قياسى لا سماوى وهو حال من مفهوم
 الكلام أي قصر المصدر على السماع حال كونه من التلاقي وفي جملة متعلقات
 سماع نظر لعدم دى الحالى لانه ليس بقوله سماع فاعل مظهر ولا مضمر ومن بابية
 أي كاشف من جنس البناء التلاقي وأبدائية أي مأخوذة من البناء التلاقي وهذا
 الوجه إنما يأتي على مذهب الكوفة (مذهب) أو مذهب أي أو مذهب (و) هو

(من غيره) أي التلاقي (قياس) أي قياسى أو ذو قياس أو مقيس أي من شأنه
 أن يثبت من غير سماع بالقياس على سماع قوله قياس خبر المبدأ المحدث بقرينة
 السياق والكلام من حذف الجملة على الجملة لامن حذف معمولين على معمولين
 عاملين مختلفين لعدم تقدم الجرور لكونه من التلاقي التصويب المثل على ما عرفت
 المهم الآن يثبت الجواز في صورة تقديم الجرور مع الجار ويقال يجوز في النار
 زيد وفي الجملة عرو لكونه لم يثبت أو لم يحتمل الكلام على قول من يجوز ذلك
 مطلقاً (أو يعمل) المصدر (عمل) مفعول مطلق يتنوع (فعله) مناسبات الفعل لكان
 الاشتقاق بهما (ماضياً) نحو أكره ضربى أمس زيداً أو هو حال من فعل يعمل
 (وغيره) أي غير الماضى نحو ضربى زيداً الآن أو عدا شديداً إذا عرفت يعمل
 ثم يكن المصدر (مفعولاً مطلقاً) حيث لا يعمل حيث لا يتعلق بالعمل به مع
 وجدان ما هو أقوى منه وهو الفعل وإنما الاسم مصدر الفعل فيصح أن يعمل
 فبأنية دون المصدرية كما سبق وأما يشترط فيه الزمان كاسمى الفاعل والمفعول
 لأن عمله باعتبار الاشتقاق لا باعتبار الشبه ولا افتراق في الاشتقاق باعتبار زمان
 دون زمان (ولا يتقدم معموله) أي المصدر (عليه) لكونه بتقدير الفعل مع
 أنوثته بما في جزئان لا يتقدمها وتضعف عنه ولهذا قد وجد ولا فعل له مظهراً
 ولا مضمر بخلاف الفعل وسائر محذاته وذلك لقصان مشاهد الفعل للفظا
 ومعنى الملقط فلهذا موزانته وإما معنى فاعله وقوعه موقع الفعل (ولا يضمر
 فيه) مفعول بالمسموع فاعله أي لا يقع ضمير الاستزاف به بخلاف الجار نحو ضربى
 زيداً تضعف عنه ولا يلزم تثنية المصدر وجمعه عند تثنية الضمير وجمعه دفعا
 ليس يلزم إقناع التثنيين والجمعين في لفظ واحد ويلزم الالتباس بخلاف اسم
 الفاعل ونحوه لا يجامع مع فاعله قياساً عليه فتثنية أحدهما وجمعه تثنية
 وجمع الآخر فلا يلزم ذلك كما ذكره النص ولقائل أن يقول يجوز أن يضمر فيه
 الفاعل ولا يثنى ولا يجمع كالطرف واسم الفعل والجواب أن الإضمار في الطرف
 واسم الفعل أسامح باعتبار قيامهما مقام ما اضمر فيه للاحقية والمصدر لا يقوم مقام
 غيره (ولا يلزم ذكر الفاعل) لضعف عنه ولأن التزامه يؤدي إلى الإضمار فيه
 إذا ان غائباً واللم يمكن لازماً وبهذا كانت اشتد معنوية (ويجوز إضافته) أي
 المصدر (إلى الفاعل) وهو الأول ويدل عليه قوله (وقد يضاف) المصدر
 المصدر (إلى المفعول) إذا قامت القرينة سواء كان مفعولاً به أو ظرفاً أو علة
 نحو ضربت الهمس الجلاء وضربت يوم الجمعة وضربت القادى وإذا اضيف

الى الطرف جاز ان يعمل فها بعدد زفا ونصا نحو المجتبي ضرب اليوم زيد عمرو
 ويكون منصوب المحل ان اول فعل معروف مع ان او مرفوعة ان اول فعل
 مجهول مع ان (واحد) اي المصدر من اضافة المصدر الى المفعول حال
 كونه مقرونا (باللام قبل) حيث لا يصح تأويله بالفعل مع ان يقر ان يمتنع
 على عدم مداره لكنه صح على قلة لان الناع طرحت قبل لمبات في القرآن شي
 من المصادر المعروفة باللام عاملا في فاعل او مفعول صرح بل قد جاء عاملا
 بحرف الجر نحو لا يحب الله الجهر بالسوء من القول الا من ظروا ما نحو ضعيف
 التكاية اعداء يخاف القرار يراخي الاحل فالبرد ممدوجعه بتقدير مصدر
 منكر عاملا فيه (ان) التسمية لتقيد بقوله اذا لم يكن مفعولا مطلقا والمحل
 المتوسط معترضة لبيان بعض احكام على المصدر عند ذكره (كان) المصدر
 مفعولا (مطلقا لعمل) القاجرا بانه جازة والجملة اسمية (لفعل) ان المفعول
 لا يتعلق بالضميف مع وجود ان القوي (وان كان) المفعول المطلق (بعلامته)
 اي من الفعل وسادسده بعد حذفه لا كائنا معناه لاسم الفعل لتعين عليه دون
 الفعل نحو جدا لله وشكرا لله وسبقا لزيد وخبة (فوجهان) اي فيكون وجهان
 او قية وجهان واقاء جائزة على الوجه الاول وواجبة على الثاني كما تعرف
 والوجهان على الفعل للاسالة ومن المصدر لتبانية لا المصدرية وانما يجوز ان
 ان المصدر قوي من حيث الذكر ضعيف من حيث المراجعة والفعل قوي
 من حيث الاسالة ضعيف من حيث الخلف فلا يتعين الضعف في المصدر حتى
 يمنع عنه (اسم الفاعل ما اشتق من فعل) يشير الى جريان الاصطلاح بالقول
 بان اشتقاقه من المصدر بالواسطة (لمن قام) الفعل (به) احتراز عن اسم
 المفعول ويخرج منه اسما الفاعلين من الاضافات الا ان يراد بالقيام اسم من ان
 يكون حقيقيا او اعتباريا وانما لم يقل لمن له فعل لئلا يخرج نحو منكر ومنكر
 من الاتعالات وكذا نحو كرم وحسن اذا صيغ لبيان الحدوث وهذا مقرر
 في كل صفة مشبهة عند ارادة الحدوث ودخل فيه نحو الناق والصاهل
 والماوي وغير ذلك من صفات غير العقل على التغليب والا فن لعلاء لا يدخل
 فيه ذلك حقيقة (بمعنى) اي حال كونه بمعنى (الحدوث) احتراز عن الصفة
 المشبهة واسم التفضيل الذي بمعنى الثبوت نحو حسن واحسن واما نحو خالد
 ودائم وثابت وراسخ ومستمر فمما يدل على الدوام والثبوت فقير وارد لدلالته
 على حدوث الخلود والدوام والثبوت والرسوخ والاستمرار واما نحو حاض

وطامت من الصفات الثابتة بمعنى ذات حيز وطمئت ليس باسم فاعل او يقال
 معنى الثبوت بمرضى ونحو جيت ثبوت لثابتة لا بمعنى حدوثها فلا بد كذا
 لا يرد صفات الله تعالى لان الاستقرار والدوام فيها ليس يصح ان يعتبر
 الوصف واما انه يعتبر قبل الجلبة والا لا يخرج من هذا الحد نحو ضرب
 واطل ثم صيغ التفضيل الفاعل بمعنى الحدوث (وسيفته) اي صيغة اسم
 الفاعل الكثيرة المشهورة والآن نحو قول وصول نحو صيار وصور ونحو
 ذلك ايضا من صيغ اسما الفاعلين من الثلاثي الجرد (من الثلاثي) الاسالة
 من باب جرد قطيعه والجار والجرور حال من ضمير فاعل الطرف المستقر وهو
 قوله على فاعل ولا يندم الاحل على العامل المعنوي الا اذا كان ظرفا او مفعولا
 الصيغة اي صيغة الكائن من كذا وفيه حيث يلزم ج في قوله ومن من الصفات
 على معمولي عاملين مختلفين وفيه ثبوت الجوار في صورة تقديم الجرور على الجار
 او حل الكلام على من جاز ذلك مطلقا والحق انه من باب الفصل بين العامل
 والمفعول بالطرف فالواو عاطف وعلى صيغة المضارع عطف على قوله على
 فاعل ومن غيره ظرف وقع حالا من ضميره قدم على العامل لكونه ظرفا
 (على فاعل) اي واقعة على رتبة فاعل وبيان الصيغة من وظائف التصريف
 ووقع في نحو استقرانا وضما (و) صيغته (من غيره) اي غير مجرد الثلاثي
 ثلاثيا من بدا فيه او راجعا مجردا او مرزبا فيه (على صيغة المضارع بيم)
 اي مع اسم (مضمومة) في موضع حرف المضارعة منه وان كان حرف
 المضارعة غير مضمومة كما في مستخرج وامامي ومن فقران (و كسر
 ما قبل الآخر) وان لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسر كما في فاعل وبفعل
 وسعل واماموا مصف فمحمض واشهب فهو مشبه بالقنع فقليل ومستعار
 من اسم المفعول كسبل فمفعول كسبه اشهر بالتعارف وكثرة الاستعمال حتى هجر
 الاسم (نحو مدخن مستعفر) ومثل يشاين لان احدهما ما كان على صيغة
 المضارع وانما هي الا بالهم كان حرف المضارعة وثانيها ما يخالفها بحركة
 الهم ايضا ويذهب اليه في باب ما است وهو يخالفها في حركة ما قبل الآخر ايضا
 نحو متفاعل (ولعمل) اسم الفاعل (عمل فعه بشرط) اي بشرط او
 بشرطية او بشرطية او بوجود الشرط (معنى) احد الزمانين (الحال
 والاستثناء) فالجار اما حل او غير مبتدأ محذوف مثبسا او هو ملتبس بكذا
 والجملة حل او مضمومة واصالة المصدر الى المفعول بمعنى اللام او بانية

ولما اضاغت المعنى الى الحال فيانية اوبادى ملازمة اى معنى يحصل عند اقتران
الحال قبل هذا الشرط لعمل في المصوب دون الرفع وفيه وانما اشترط
احدهما لان عمله شبه المضارع فلزم ان لا يخالفه في الزمان خلافاً للكسائي
(و) بشرط (الاعتقاد) اى اعتماد اسم الفاعل (على صاحبه) اى على
المتصقبه وهو المبدأ او الموصوف او الموصول او ذو الحال (او المزمرة او ما)
ليقتوى فيه جهة الفعل من كونه مستدا الى صاحبه او متصفا بما هو بالفعل
اولى وهو الاستفهام او النفي خلافاً للاخفش والكوفيين وكانهم اعتبروا
نفس الشبه (فان) الفا للتفسير او لتعقيب في الاخبار (كان) اسم الفاعل
(لماضى) اى للزمان الماضى او الاستمرار التضمن للماضى (وجبت الاضافة
معنى) حال اى ذات معنى او معنوية او ظرف اى وجبت الاضافة الى المعنى
او تميز اى وجبت معنى الاضافة او من حيث المعنى (خلافاً) اى يخالف هذا
القول خلافاً (للكسائي) او وجوباً مخالفاً فالكسائي يخالف او يخالف ولكل
وجه فانه يعمل اسم الفاعل ماضياً ولا يوجب اضافته ولو اضيف لا يكون
الاضافة عنده معنوية وانه لا يعتبر عروس المعنى وليس على دى اللام مطلق
وتجسست يجوز زيد معطى بكذا اسم درهمهما بالاتفاق ولا تنسك له لانه
بتقدير فعل اى اعطاه درهمهما كما ذكر في المتن وهو الثالث زيد اسم ماها
اما ان يمنع جوازه لامتناع تقدير قول لزوم الاقتصار او بعمله من خصائص
افعال القلوب (وان كان) تامة اى وجد او اقصد والخبر محذوف اى كان له
اى لاسم الفاعل الذى معنى الماضى (معمول آخر) غير ما اضيف اليه معنى
اى صالح عمله فيه على تقدير ان لا يكون بمعنى الماضى فيه يجوز وهذا
يقتضى ان يكون المضاف اليه ايضاً معمولاً لاسم المضاف وليس كذلك
وابواب ان لا تسلم ذلك حيث لم يقل معمول لاسم الفاعل وعلى تقدير التسليم
يجعل على المعمول على تقدير من التقدير لاهل كل تقدير ولا على هذا التقدير
ولذلك ان درهمهما في زيد معطى عروس درهمهما والمضاف اليه وهو عروس
كلام معمول لان اسم الفاعل على تقدير كونه معنى احوال او الاستقبال او يعمل
على المعمول له من حيث المعنى لكونه بمعنى الفعل ولا شك في كونها معمولين
لفعل لو كان (فعل) اى فهو ملبس بتقدير فعل (مقدر) وفي الاطلاق
نظر حيث لا يثبت عليه الجراء المذكور مطلقاً لانه لو كان بعده معمول تابع
لضاف اليه لم معمول الفعل مؤخر عنه لغيره لا يصدق عليه كونه يعمل بمقدر

(نحو زيد معطى عروس درهمهما) اى اعطاه درهمهما ولا يلزم ذلك فى اسم الفاعل
من افعال القلوب لزوم الاقتصار اللهم ان يجعل مأملاً مع المضى ويجعل ذلك
من خصائصها (فان) الفا لتعقيب في الاخبار (دخلت اللام) الوضوطة
(استوى الجميع) اى جميع الازمنة او جميع انواع اسم الفاعل اى ما تضمن الحال
او الاستقبال او الماضى لصيرورته لكونه صلة بمعنى الفعل وان كان بصورة
الاسم والفعل يستوى في عمله الازمنة كلها فكذا هذا فيعموز الضارب اسم
غلامه زيداً قائم كما يجوز عند خلق غداً والآن (وما وضع منه) اى من اسم
الفاعل بيان ما وقوله (للبالغة) في الفعل مفعول به لوضع بواسطة (كضرب) اى
اى كثير الضرب وهو بدل من المبدأ اى مثل ضرب او صفة مصدر محذوف
اى وضعا مثل وضع ضرب او خبر مبتدأ محذوف اى هو كضرب والحالة
معترضة لا يراد المثل (وضروب وضراب) وهما ايضاً بمعنى كثير الضرب
(وعليم) كثير العلم (وحذر) كثير الخوف (مثله) اى مثل ما ذكر بمثل ما وضع
للبالغة في العمل واشترط الزمان والاعتماد (والمتنى والمجموع) اى مثنى اسم الفاعل
ومجموعه (مثله) اى مثل ما ذكرنا من اسم الفاعل الموحد في العمل والاشترط
وانما كرر قوله مثله مع انه لو اكتفى بخبر واحد لكان اخصر لانه اراد ذكر حكم
المتنى والمجموع بمدا الفراع عن حكم كل نوعي الواحد (وبجوز حذف النون)
اى حذف نون التنية والجمع من اسم الفاعل (مع العمل والتعريف) باللام
اى مع كون اسم الفاعل مأملاً وعدم الاضافة نحو اتقوا الصلاة (تفليها)
مفعول به المحذوف (اسم المفعول ما شق من فعل) خرج المصدر من قول الصريين
واما على قول الكوفيين فمن قوله (ان) دخل خبر العقلا على سبيل انقلاب
(وقع) الفعل (عليه) من حيث انه وقع الفعل عليه بخلاف نحو اتقوا الصلوات
اسم التفضيل الذى صيغ للمفعول وخرج ايضاً اسم الفاعل والصفة المشبهة
واسم التفضيل الذى صيغ للتفضيل الفاعل (وصيغته) اى اسم المفعول قد
عرفت ان بيان الصيغة ليس من وظائف علم النحو وانما هو وظائف علم الصرف
(من التالى على) زنة (مفعول) غالباً (كضروب ومن غيره على صيغة) اسم
الفاعل وقدرت بيان الغاية باللام عليه فى اسم الفاعل فلا يحدو فتدعو
اضافته فهو موصوف بمعنى مشاعف (تقع ما قبل الآخر) نلفظ الضمير كزنة
المفعول (كسخرج وامر) اى شان اسم المفعول (في العمل) يبرز في كون
مأملاً قبله (والاشترط) اى اشترط احد الزمانين الا اذا كان الامور الاستمرار

على صاحبه او المهرقا وما عمله في المنصوب وليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال والاستقبال واسم المفعول لكن المتأخرين كابي علي ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك منه كافي اسم الفاعل وكذا امره في وجوب الاضافة معنى الى المفعول ان كان بمعنى الماضي نحو زيد معطى درهم اسم (كاسم) اسم (الفاعل) وشانه حيث عمل فعله وهو الفعل المبني للمفعول لمشابهة له مع احتياجه الى ما احتاج اليه اسم الفاعل فيشاركه في مشابهة الفعل والاحتياج الى الشرايط فيعمل تلك الشرايط مثله (مثل زيد معطى) الا نأوغدا (غلامه) مفعول مالم يسم فاعله (درهما) مفعول ثاني لمعطى فانه عمل فعله وهو اعطى المبني للمفعول لمشابهة له (الصفة المشبهة) باسم الفاعل وشبهت في انها تنى وتجمع وتذكر وتؤنث بخلاف اسم التفضيل في بعض الاستعمالات كما تعرف (ما اشتق من فعل لازم) احتراز عن اسم الفاعل والمفعول المتعديين (لمن قام) ذلك الفعل به ما تد الى من (على معنى اثبت) اى على الدلالة على صيغة ثابتة لاحادثة احتراز عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به معنى الحدوث فانه اسم الفاعل لا لصفة المشبهة ويدخل في هذا الحد نحو احسن واشرف مما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى اثبت لكن مع زيادة اللهم الان يقصد الحية وامانحو الخالد والمستمر ونحو الخالق والبارى فقدم الجواب عن ايراد ذلك في حد اسم الفاعل (وصيغتها) اى الصفة المشبهة (تخالفة لصيغة اسم الفاعل) اى ليست على اوزان صيغ اسم الفاعل او من حيث ان صيغتهما سماعية وصيغة اسم الفاعل قياسية (على حسب السماع) اى كايته على قدر السماع من الواضع ووقد وهو خبر بعد خبر تضمن وجه الخبر على وجه او حكما على حدة على وجه (كسكن ووصعب وشديد وعمل عمل فعلها) اى وان لم يوازن صيغتهما الفعل ولا كانت للحال او الاستقبال لمشابهتهما باسم الفاعل المشابه للفعل (مطلقا) عن الزمان اى غير مشروط بزمان لان اشتراط الزمان يخرجها عن كونها صفة مشبهة لانها موضوعة للشبوت والزمان يستلزم الحدوث واما الاعتماد فشرط كما في اسم الفاعل (وتقسيم مسابها) اى الصفة المشبهة وهذا احد التقاسيم وله باعتبار امر اخر تقاسيم اخرى يرتقى مسابها الى الوفاء وتقسيم الى حسنة التأليف وقبيحة ومنتفعة وهى صعب تعدادها وقد ذكرت في رسالة الى على التفصيل فان رغبت فمليك بها (ان يكون الصفة) اسماء اسم الصفة كايته ومقرونة او معرفة او ملبسة (باللام او مجردة) عن اللام

(و) يكون (معمولا) اى الصفة المشبهة (مضافا) ماثبا او مقرونة معرفا (باللام او مجردا عنهما) اى عن اللام والاضافة (فهذه) الاقسام (سنة) بضررب الاثنين في الثلاثة (والمعمول) اى معمول الصفة المشبهة (في كل واحد منها) اى من الاقسام المذكورة (مرفوع وم منصوب ويجرور صارت) جلة مسألته كان يسأل كم صارت فقال صارت (نخاية عشر فسمما) بضررب الثلاثة من اقسام المعمول في السنة من الاقسام الى صلة بضررب صفتي الصفة في صلات المعمول الثلاثة (فالرفع) اى رفع المعمول مبنى (على الفاعلية) اى كون المعمول فاعلا (والنصب) مبنى (على التشبيه) اى تشبيه معمول الصفة (بالمفعول) ومفعول به للتشبيه واعمال المصدر المعرف باللام في الجار والجرور صحيح كقوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء (في المعرفة) فانه جعل نحو الوجه في الحسن الوجه مشبها بالرجل في الضارب الرجل (وعلى التميز في الكثرة) نحو الحسن وجهها (والجر) مبنى (على الاضافة) اى كونه مضافا اليه ان كان نحو الضارب الرجل والحسن الوجه معارضان مالم كل واحد منهما بالضارب الرجل اصله النصب والجر بالاضافة لتشبيهه بالحسن الوجه مع عدم الضيف والحسن الوجه اصله الرفع على الفاعلية والجر على الاضافة لحصول الضيف بخلاف الضمير من الفاعل وينصب تشبيهه بالضارب الرجل في كون الصفة ومعمولها معرفين باللام (وتفصيلها) اى مسائل الصفة المشبهة وهو مبتدأ محذوف الخبر اى تفصيلها فيما يدكر بعد قوله (حسن وجهه) وهو نظير ما كان الصفة مجردة عن اللام والمعمول مضاف مبتدأ وقوله (ثلاثة) بمعنى ذو ثلاثة اوجه من الرفع والنصب والجر في المعمول خبره والجملة مبدية للتفصيل او يقال قوله حسن وجهه خبر قوله تفصيلها وقوله ثلاثة خبر مبتدأ محذوف اى هذه ثلاثة وفيه ان التفصيل لا يتبره ولم يطف عليه غيره حتى يتبره (وكذلك) اى كحسن وجهه (حسن الوجه) وكذا الباقي في كون كل ذائ ثلاثة اوجه وهذا نظير ما كانت الصفة مجردة عن اللام والمعمول ذو اللام مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فهذه الثلاثة فان قيل اى حرف يقدر في اضافة الحسن الوجه ويصلح لدخوله في الفاعل قبل تقدير الحرف في المعنوية واما الجري في اللفظية فالمعمول على ما فيه الحرف وليس بتقدير حرف وقوله في تعريف الاضافة بواسطة حرف الجر لفظا او تقدير المحمول على كونه تعريفا للاضافة المعنوية وفيه نظر او على ارادة التقدير حقيقة او حكما فيذول الاقطبة على القول بالتقدير الحكم على

القول بالتقدير الحكم على ما ذكرنا من الحمل او يقال صارب زيد ملحق بنحو
علام زيد في تقدير اللام ونحو حسن الوجه ملحق بنحو خاتم فضة في تقدير من
لان الحسن هو الوجد كما ان الخاتم هو الفضة ونحو السارق الليل ملحق بنحو
ضرب اليوم في تقدير في ولا ضمير في تقدير الحرف في نحو الحسن الوجه بعد
خروجه عن كونه فاعلا بالاضافة والقول باضمار الفاعل او يقال حرف
الاضافة في الاضافة اللفظية غير مختصرة في الثلاث المذكورة فيقدر بحسب
اقتضاء تعدى اسم الفاعل والمفعول وعند عدم اقتضاءه كما في الحسن الوجه
وضارب زيد يقدر اللام الزائدة لضرورة تصحيح الجر ويكون فيما وراءه
الضرورة في حكم العدم اذا لاضافة الصورية يستدعي صورة اللام لامعناها
واللائكانت معنوية (وحسن وجه) الصفة مجردة عن اللام والمعمول مجرد
عن اللام والاضافة فهذه ثلاثة (الحسن وجهه) الصفة ذات اللام والمعمول
مضاف مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وهذه ثلاثة وهو مطوف بخذف العاطف
واعله تحزرا عن كثرة التكرار وانما غير السن يشير الى انه شرع في قسم آخر
من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة وهذه الصفة ذات اللام
(الحسن الوجه) الصفة ذات اللام والمعمول ايضا ذو اللام مرفوعا ومنصوبا
ومجرورا فهذه ثلاثة (الحسن وجه) الصفة معرفة باللام والمعمول مجرد
عن اللام والاضافة مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فهذه ثلاثة (اتان) كائنان
(منها امتنان) يكون المعمول مضافا او مجرورا والصفة ذات لام وامتناعهما
ظاهر لعدم التحفيف مع ان الثاني متضمن اضافة المعرفة الى التكرار ايضا
(الحسن وجهه) خير مبتدا محذوف اي هما الحسن وجهه (الحسن وجه)
بخذف العاطف او خير بعد خير او تعداد (واختلف في حسن وجهه والبواقي
ما كان فيه) منها (ضمير واحد) وهو الحسن الوجه (احسن) لحصول
المقصود مع قلة الاعتبار وخير الكلام ما قل ودل وهو الحسن وجهه والحسن
الوجه او الوجد الحسن وجهها وحسن وجهه وحسن الوجه او الوجه
وحسن وجهها وحسن وجه فان قيل يلزم في الحسن الوجه تعداد الفاعل
لانه من قيل الاضافة الى الفاعل وفيه ضمير ايضا قبل الفاعل بعد الاضافة
خرج عن كونه فاعلا لفظا لكنه فاعل معنى وباعتبار المعنى ليس فيه ضمير
وفيه انه يتعدى بعد ابدال الاضافة بالرفع ايضا وهذا يوجب اعتبار فاعلية
الوجه بعد الاضافة وفيه ان الحمل على الحمل باعتبار المعنى وهو هذا الاعتبار

فاعل (وما كان فيه) منها (ضميران) وهو زيد حسن وجهه والحسن وجهه
وحسن وجهه (حسن) لحصول المقصود (ومالا ضمير فيه) نحو الحسن
وجه وحسن وجه وحسن الوجه والحسن الوجه (فبمع) لعدم الرتبة الوصفية
لفظا (ومتى رفعت بها) اي بالصفة المشبهة (فلا ضمير فيها) والايان تعدد
الفاعل (فهى) الفاء للتعليل اي لانه كائنة (كالفعل) اي مثل الفعل وكان
حرف جرا او اسم بمعنى المثل (والا) اي وان لم يرفع بها بل يجر ما بعدها
بالاضافة او ينصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة والتمييز في النكرة
(ففيها) اي في الصفة (ضمير الموصوف) لان الفاعل لماجر بالاضافة او نصب
على التشبيه بالمفعول في المعرفة خرج عن حيزه كونه فاعلا فلا جرم يكون فيها
ضمير يكون فاعلا لها (فتؤتى) الصفة نحو هند حسنة وجهه او حسنة وجهها
(وتؤتى) نحو الزيدان حسنا وجهه او حسنان وجهها (وتجمع) نحو الزيدون حسنا
وجهه او حسنون وجهها اي تصرف فيها على حسب الموصوف للطائفة يند على تحمل
ضميره (واشما) اصله اسمان (الفاعل والمفعول) اي اسماء هذين فلا يلزم
ان يكون لكل واحد اسمان (غير المتعدين) اي المتجاوزين عن الفاعل والمفعول
مالم يسم فاعله احراز عن نحو ضارب زيدا ومعطى زيد درهما فالفاعل متعديان
لا يجرى فيهما مع تعديا ليد من المعمول ما ذكر من الاقسام بل يجرى فيهما ما نصب
المعمول على المفعولية او جره على الاضافة (مثل الصفة) المشبهة (فيما ذكر)
من التقسيم الى الصورة نحو القائم الغلام رفعا وجرا ونصبا وكذا القائم
غلامه والقائم غلام وكذا الصور التسع لتجرد المقام عن اللام وكذا نحو
المضروب الغلام او غلامه او غلام بالحركات الثلاث وكذا ترك اللام عن
المضروب وكذا الحكم في المنسوب نحو التيمى الاب الى اخر الصور
(اسم التفضيل) اي اسم يدل على تفضيل شئ بشئ (ما اشئق) خرج
الجوامد (من فعل لموصوف) اي لما ووصف بزيادة على غيره من الفعل
او الامر موصوف بالفعل مع زيادة على غيره فيه وانما قال لموصوف ولم يقل
لمن قام به او لمن وقع عليه لاشتماله على النوعين جميعا نحو اضرب واشهر
(زيادة) في ذلك الفعل صلة موصوف او بمعنى مع وح صلتها بعدد وفة
(على غيره) اي غير ذلك الموصوف وهو مفعول به للزيادة بمعنى ولا يرد
صعق المباشرة كضرب وضروب ونحوهما وان دل على الزيادة حيث لم يقصد
فيها الزيادة على الغير ولا يرد ايضا نحو زائد وكامل حيث لم يقصد به الزيادة
فيما ما اشئق هو منه الذي يرد الزيادة في الزيادة او الكمال مثلا بل في امر آخر

(وهو) صيغة (افعل) ونحو خير وشر اصلهما خير وشر (وشرطة ان يبنى من ثلاثي) احتراز عن الرباعي نحو بعث (بجرد) احتراز عن مزيد الثلاثي نحو اكرم واقتدر ونحوهما (ليكن) بناء افعل لانه لو نقص لاختل ولو لم يحذف الزائد على بناء افعل وهو علة يبنى وفيه اواخر مبتدأ محذوف اى وهذا الاشتراط ليكن والجملة معترضة (ليس) صفة اخرى لثلاثي (بلون) احتراز عن نحو اجر واسمر (ولاعيب) احتراز عن نحو اعمى واعور ورد نحو اجهل والله ولواريد العيوب لطاهاه لصحاح معنى التفضيل وقد حكموا بشذوذه في نحو اسحق من هيئة الهم الان يراد بالجملة ما يبدو في الطاهر من اثر اليلادة كاحكم من هيئة من تخليق خرزات وغيوب على عقد وسدر محقة ان يفقد نفسه فيكون من العيوب الطاهرة بهذا الاعتبار فلا يبنى اسم التفضيل الا اذا فيه (لان) اى وهذا لان والجملة معترضة بيان العلة (منها) اى من الالوان والعيوب (افعل) التامة (لغيره) اى غير التفضيل فلو جاء هو لم يلبس (مثل زيد افضل الناس فان قصد غيره) اى تفضيل غير الثلاثي البعد بماليس بلون ولا عيب من الثلاثي المزيد فيه او الرباعي مجرد او مزيدا فيه او ثلثيا مجردا من الالوان والعيوب (توصل) اى امانة المقصود على وجه يمكن (اليه) اى الى غير الثلاثي اوالى ذلك المقصود اوالى تفضيل غيره مثل (هو اشد منه) اى بايان اسم تفضيل مما يصح بناؤه منه وايضا مصدر ما يمنع بناؤه منه تميزا (استخراجا) او دخرا جذا او دخرا جوا وهذا مثال غير الثلاثي (و) اشد منه (ياضا) مثال الالون (وعى) مثال العيب (وقياس للفاعل) اى يحى اسم التفضيل للفاعل بقرينة وقد جاء للفعول وعلى هذا قياس مبتدأ ومجيب خبره والفاعل متعلق المحذوف او هذه العبارة من باب ضربى زيد اقاما اى قياس اسم التفضيل حاصل اذا كان ثابتا للفاعل فقياسه مبتدأ محذوف الخبر وقوله للفاعل على حال والمراد بالفاعل من قام به الفعل ولم يرد به ما يقابل الصفة المشبهة بل ما يقابل المفعول فيتناول نحو اضرب واحسن والافضل على حذف المظوف اى قياسه لتفضيل الفاعل والصفة المشبهة نحو احسن واكرم وانما كان قياسه للفاعل لانه يدل على الزيادة في المصدر المشتق منه واصل المصدر كونه معروفا فيصدق عند الاطلاق اليه وفيه (وقد) للتقليل (جاء) اسم التفضيل (المفعول) سماها (نحو اعفر) اى اكثر معلورية (والوم) اى اكثر ملومية (واشهر) اى اكثر

مشهورة (واشغل) اى اصكثر مشغولية (ويستعمل به) اسم التفضيل في كلام العرب واقما (على احد ثلاثة اوجه) فقط لفظا او تقديرا نحو الله اكبر فلا يخلو عن احدهما ليدل على المقصود فلا يجمع انسان منها الا نادرا لحصول الفرض باحدها وكون الآخر بعد حصول المقصود ضائعا الا ان يخرج عن هذا الاستعمال بالعدل كافي اخر واخر من واما الدنيا تأتيت اثنى والحلى يجوز ان يرد ههنا عن احد الثلاثة المذكورة لصيرور لهما اسمين واتهما معنى التفضيل عنهما ونحو الحسنى والسوى مصدران لا تأتيت احسن واسوء فلا يرد جواز تجردهما (مضاها) بدل من قوله على احد ثلاثة اوجه (او) كاشة (عن) او مانعة الخلو دون الجمع (او معرعا باللام) العهدية ليس الا وانما كان احدهما الثلاثة لا بد بالاستلزام مضاه المفضل عليه ودافى من والاضافة طاهر ومع اللام معهود منوى لاشارة اللام العهدية الى افعل المذكور المفضل عليه فيكون معنى قولهم الافضل التخصيص الذى عهد كونه افضل من زيد (فلا يجوز زيد الافضل من عمرو) لاستعماله مع اثنين منهما واما قوله استبالا اكثر منهم حصا وانما العزة لكثرة فن فيه ليست بتفضيلية متعلقة بمحذوف اى است بالاكتر باكثر منهم والمحذوف بدل فلا يرد (ولا يزيد افضل) باستعماله بدون واحد منها (الا) اى يستعمل مع احد ثلاثة اشياء في جميع الاوقات الا وقت (ان يعلم) المفضل عليه فيقدر بناء على القرينة نحو والله اكبر اى اكبر من كل كبير او يخرج عن معنى التفضيل فيستثنى نحو اخر (فاذا اضيف) اسم التفضيل (فله معنيان احدهما) اى احد المعنيين (وهو الاكثر) الجملة معترضة (ان يقصد) لو اريد بالمعنى العنانية فعمل القصد عليه صحيح ولو اريد المعنى فى الجملة اشكال الا ان يكون المعنى احدهما حاصل بان يقصده كذا او يكون المعنى احدهما قصدك كذا او احدهما ذو قصدك كذا (به) اى باسم التفضيل (الزيادة) اى زيادة موصوف اسم التفضيل (على من) كلمة من العقلا وغير العقلا داخلون تبعا فلا يخرج نحوه احدى الخيول واحسم الغيول ونحو ذلك (اضيف) اسم التفضيل (اليه فيشترط ان يكون) موصوفة وهذا بتأويل المصدر مفعول ما لم يسم فاعله (منهم) اى بعضا من الذين تناولوا موصوفة واقما او افراد وان لم يتناولوه في الارادة وقت الاضافة والتركيب فلا يرد ما لورده في الشرح من انه تفضيل التنى على نفسه (مثل زيد افضل الناس) فزيد بعض من الناس (فلا يجوز) تركيب

(يوسف احسن اخوته) هذا المعنى بخلاف المعنى الثاني الذي ليس يوسف
 بضامن اخوته لانه ليس روح نفسه (خروج ٢٢) لئلا يمسك بهما
 الجواز (سهم) اي من الاخوة (بما حكم الله) اي احسن الاخوة الى
 يوسف ولو قيل يوسف احسن الاخوة لم احسن اليه بطوبى لكل من ذلك
 لان يوسف يعني الاخوة وبعضه يستحق بطوبى وان لم يكن بعض اخوته
 (الثاني ان قصد) اي المعنى الثاني حاصل بان قصد تخصيصه على كل من ماله
 مطلقا لا على الصفات اليه وحده او قصد الثاني قصد كذا والثالث ان قصد
 كذا ولو لم يعمل على ذلك لم حصل قصد على التصديق (زيادة) اي
 زيادة موصوف اسم التفضيل فيما استحق منه (مطلقا) اي غير مبنية
 بكونها زيادة على من اضيف اليه وحيث لا يشترط ان يكون من جهة الصفات
 اليه بل يجوز كلا الآخرين نحو محمد عليه السلام افضل قريش اي
 افضل الناس من بين قريش ولما قصد التفضيل على قريش وان كان النبي
 واحدا منهم ويوسف احسن اخوته اي احسن الناس واقام يوسف الى اخوته
 ثلاثة ايام وكان اهل بيته اي اهل بيته واهله اختصا من غير
 ان يكونوا مشاهير او مسكنة (ويضاف) اسم التفضيل بالنسبة عطف على
 بقصد المعنى الثاني حاصل بان قصد كذا ويضاف (توضيح) بالرفع على
 الاشياء وحيث مضاف لتوضيح كذا مضافا للتفضيل فيه وعندئذ من لفظ
 التخصيص الذي ذكر صاحب الفصل لان ذكر لفظ التخصيص التخصيص
 بالاضافة الى التكرار هو التزام اضافته الى التكرار وليس كذلك ليل يوسف
 احسن اخوته والساقص والاضح اعدلا بين مروان (ميجوز) هذا المعنى
 تركيب (يوسف احسن اخوته) اي احسن من غيره له ملازمة باخوته وكذا
 الساقص والاضح اعدلا بين مروان كانه قبل باذلا بين مروان او هذا اعدل
 من غيره لهما ملازمة بين مروان (ويجوز) في النوع (الاول) من نوع
 اسم التفضيل المضاف الى التثنية بالمعنى الاول وحل الاول على المعنى الاول
 منظوره حيث يذهب قوله والمعرف باللام (الافراد) اي افراد اسم التفضيل
 على كل حال وان كان الموصوف متنى او مجموعا لكونه في معنى ما يستعمل
 فيتصرف به الافراد (والطائفة) اي طائفة الموصوف المرادوية ووجعا
 وتذكيرا وتأيينا (ان) معنوا الطائفة (هو) جامعا من ويجوز التذكير مع
 تأنيث الموصوف كذا ذكر في الفصل ولم يذكر اليه كثيرا كذا قوله فيما يضاف

يعطى المعنى من فخره مذ كراخيه (واما) النوع (الثاني) من اسم التفضيل
 المضاف للتصديق مطلقا ومضافا للتصديق على التولية وهو قوله (ويجوز
 (والعرف باللام فلا بد) انه جارية وهو الخبر الثاني والاضح موصوف
 اي لا بد لها (من الطائفة) فربما مطابقة الصفة موصوفها مع عدم قابلية
 وهو انما جاء من التفضيل لفظا ومعنى لعدم ذكر التفضيل عليه بعد ذلك وقوله
 من الطائفة خبر لا وفي جعلها متعلق بكون القول بحذف الخبر نظر كانه
 يكون مضافا الى الصفات فبمعنى نفسه (والثاني) استواء واستعمال (من طرف
 مذ كرا) يجوز ان يكون من الطرفين وهما والهند والهندات الفصل من
 كذا (لاخيه) اي لاخيه القربى كذا كراخيه مطلقا لانه التثنية الجمع والتأنيث
 الخاصة بالآخر على حكم الوسط باعتبار اتمام من التفضيل لكونها من
 القارفة جهات من بابا جرحها كذا من تمام الكلمة (ولا يعمل) في القائل (مطلقا)
 لانه في الاسم تعلق اسم الفعل وهو لا يعمل في مفعول كذا كراخيه
 ليس معنى الفعل لانه على ان يذهب اليه وليس منه باسم القائل حيث لا يمتنع
 ولا الجمع ولا يثبت مما هو اصل استعماله وهو الاستعمال من التخصيص من العمل
 في التعمول به بلا واسطة مطلقا مفعولا او مفعولا في القائل مفعولا الاول حدث
 التثنية المذكرة لصيغة التثنية حيثما يعمل الفعل ولقيام الضرورة في اعادة
 ح كراخيه بانه (الان كان) اي في جميع الآيات الاوقات كراخيه اسم التفضيل
 صفة كراخيه (سبب) اي لسبب ذلك والتثنية هذا الاستعمال كراخيه في المثال
 والشهور في استعمالهم ان يطلق على المتعلق اسم السبب دون السبب والعل
 المصنف استعمال غير الشهور كتثنية على تثنيتها (مفضل باعتبار) الموصوف
 (الاول) وهو الموصوف لهذا كراخيه في المثال حيث ان يكون التثنية مفعولا
 باعتبارية (على نفسه) اي مفضل على نفسه (باعتبار غيره) والمجاز متعلق
 التفضيل عليه اي باعتبار الموصوف الثاني كراخيه في المثال حيث ان في المثال
 يستعملون التثنية مفعولا عليه في عينه (مفعولا) صفة مفعول محذوف
 اي تفضيلا مفعولا او حال كون اسم التفضيل مفعولا (مثل ما رأيت رجلا
 احسن) صفة رجلا (في عينه) طرف احسن باعتبار معنى التفضيل ارجل
 (الكامل) عامل احسن (بمعنى) اي من التثنية (في مبرز) طرف احسن
 ايضا باعتبار التفضيل على التثنية او حال كون اسم التفضيل ذواتا متعلق
 طرفان كل يحدث التثنية نحو زيد في النار مثله في السورة والقصور مدح

الكمل في عين زيد بنى تفضيله في عين رجل عليه ونظيره الحديث الذي ذكره
 الشارح وهو قوله عليه السلام ما من ايام احب الله تعالى فيها الصوم منه في
 عشر ذي الحجة (لانه) اى احسن خبر مبتدا محذوف اى وهذا لانه او متعلق بمفهوم
 الاستثناء المذكور اى يعمل في هذه الصورة لكذا (بمعنى حسن) حيث يستلزم
 هذا التركيب قولنا احسن من الكمل في عين كل رجل حسنه في عين زيد او دون
 حسنه وبدور معه وجودا وعندما لا مقام الدح يستدعى ذلك ولان التفضيل
 بمنزلة العهد فالق يتوجه اليها ولان التفضيل بقى اصل الفعل مثبتا لكن كونه
 بمعنى حسن مارض لا يجوز له المنع باعتبار ما يرجع الى اصله الا في صورة
 تفضيل الشيء على نفسه لانه على خلاف الاصل وكفى في انه خلاف الفصل
 انه لو اختلف الاعتبارين لامتنع فاذا اتفق مثل هذا التفضيل ولو يعارض
 بخرج عن حكم اسم التفضيل وبعتبر المعارض الضعف المعارض بخلاف ما رأيت
 رجلا افضل ابوه من زيد حيث لا يجوز ان جعله تقي التفضيل بمعنى اصل
 الفعل لان التفضيل فيه ليس خلاف الاصل لعدم كونه تفضيل الشيء على نفسه
 فيعتبر بعد الزوال بعارض الشيء فالاصل ان اشتراط الشيء لصيرورة بمعنى الفعل
 باتقاء قبل التفضيل واشتراط التفضيل الشيء على نفسه باعتبارين ليس يكون
 التفضيل على خلاف فلا يلزم اعتباره بعد الاتقاء واشتراط كونه صفة سببية
 لتحقيق الاسم الظاهر حتى يصح عليه في الظاهر (مع التهم) حين لم يعملوا اسم
 التفضيل (لورفعوا) احسن على انه خبر الكمل على انه مبتدا ولا وجه
 يمكن سواء اذا رافع لفظيا وامتنع نكارة المبتدا لاسما اذا كان الخبر معرفة فم
 يقع عند رفع احسن الا كون الكمل مبتدا واحسن خيرا (فصلوا بينه وبين
 معموله) وهو منه مع انه اشنع من غيره (باجنبى وهو الكمل) اذا المبتدا اجنبى
 من الخبر لكونه غير داخل في خبره وغير معمول له فان قبل كما امتنع الفصل
 امتنع على اسم التفضيل فيجوز الفصل بالضرورة كما يجوز العمل قبل من انبنى
 يلبتين يختاراهما وعمله اهن من الفصل لان امتناعه باعتبار كونه اسم
 التفضيل وامتناع الفصل باعتبار كونه عاملا وهذا الوجه اهم فلا امتناع اقوى
 فان قبل فليقدم منه قبل لا يمكن تقديمه لزوم ايلام المفضل عليه ما هو جهة كونه
 مفضلا عليه وايلام المفضل ما هو جهة كونه مفضلا وهكذا في كل ذى حديثين
 كذا ذكره الشارح في بحث هذا بسرا الطيب منه ربطا على انه اذان المسجوع
 تأخير منه واحتجنا الى تصحيح الكلام مع تأخير لا يقع التقديم فلا يرد ذلك ونقل

عن المصنف انه قال لم يقدم منه الا يلزم عود الضمير الى المؤخر وهو مثل لان
 المبتدأ رتبته التقديم وكفى في صحته عود الضمير كما في نحو في داره زيد اللهم الان
 يعمل مدار هذا الامتناع ما ذكرنا بان يقال عود الضمير الى المتأخر في نحو هذا
 المثال يمنع لا باشتراط تقدم معاد ضمير المفضل عليه بل باعتبار كونه ضمير
 المفضل عليه فلو لم انفصاله عما يتعلق به كونه مفضلا عليه وهو عين زيد فان
 قيل هكذا ثانيا في الاثبات نحو رأيت رجلا احسن في عينه الكمل منه في عين
 زيد قبل صحته غير متحققة لعدم الاستعمال والسماح فلا يحتاج الى التمسك بخلاف
 صورة التي لمجيبه في الاحاديث وكلام العرب العرباء (وقت) خيرا (ان تقول)
 بعبارة اخرى اخصر من الاولى بمحذوف المضاف من مجرور من نحو ما رأيت
 رجلا (احسن في عينه الكمل من) كمل (عين زيد) لانه تفضيل الكمل
 على الكمل لا تفضيل الكمل على العين ونظيره في الحديث ما رواه في حديث
 ابن مسعود رضى الله عنه من الضمير ما ذكر في مشارق الآثار من قوله
 عليه الصلاة والسلام ولا احد احب اليه المذبح من الله الحديث (فان قدمت)
 في هذه المسئلة (ذكر العين قلت) هذه العبارة (ما رأيت كعين زيدا احسن فم الكمل)
 منه في غير ما قبل الم الفصل في هذه العبارة تقديرا اى ما رأيت مثل عين زيد عينا
 احسن فيها الكمل منه في غير ما رأيت عينا كعين زيد احسن فيها الكمل منه في
 غير ما على الاول كان المقول الاول لرايت قوله احسن قوله كعين زيد مفعولا ثانيا
 متقدما وعلى الثاني بالعكس وهذا ان كان رأيت من افعال القلوب اما ان كان
 بمعنى ابصرت وهو الظاهر كان قوله احسن فيها الكمل بدلا من قوله كعين
 زيد او حالا اى ما رأيت عينا مثل عين زيد في حال كون الكمل احسن فيها منه في غيرها
 ويمكن ان يكون قوله عينا احسن فيها الكمل مفعول رأيت ويكون قوله كعين زيد
 حالا متقدما ويجوز ان يكون كعين زيد وقوله احسن فيها الكمل صفتين للمفعول
 المحذوف اى ما رأيت عينا متصفة بهاتين الصفتين (مثل) قول الشاعر مررت
 على الوادى السباع (ولا ارى) من افعال القلوب او بمعنى ابصر (كوادى
 السباع) اسم موضع ومفعول ثانى متقدم او حال متقدمة او هو مفعول لا ارى
 بمعنى لا ابصرو واديا عطف بيان او بدل او حال موطاة او تميز نحو عدى مثل
 زيد رجلا وانما اورد المظهر مع تقدم الذكر لان التكاف لا يدخل الضمير
 ولا كان التحويل بالذكر (حين يظن) ظرف بمعنى التشبيه اول قوله لا ارى واديا
 يشبه وادى السباع وقت ظلمه (واديا اقل) صفة سببية واديا او مفعول
 ثان ان كان كوادى السباع حالا او تميزا او حال يقطع شان الوادى بالتكبير

حتى لا يكون حالا عن الحركة الحضة مؤخر (به) الياء بمعنى في اقل فيه
والضمير الواو ركب منهم بغيره فاطك بالرجال فركب فاعل اقل اعمل فيه
اسم التفضيل او جود الشرائط والركب جماعة الركبان وهو ليس يجمع كما
(اوه) الجملة صفة ركب (تأية) اي تئسا وتوقفا وتلبسا وتغفلة من تركيب
اي كسبي يقال ثأى اي تلبث وهو يتميز من فاعل اقل او مفعول له اي اتوه لاجل
التأية والمكت او مفعول مطلق اي اتوه اتيان تأية او حال اي اتوه ذوى تأية
او ظرف اي اتوه في زمان التأية والتزول (واخوف) ركب منهم بغيره ولو
كان اخوف بمعنى المفعول كاشهر كان صفة لواويا غير سبية (الما في الله)
مستثنى مفرغ ومصدرية حينية اي اقل به ركب واخوف في جميع الاوقات
الاوقت وقاية الله او مستثنى من ركب وما بمعنى من وانما ذكر ما ذهابا الى
الصفة او مستثنى منقطع اي لكن وقاية الله ثابتة او وقاه الله (ساريا) اسم
فاعل من السرى وحال من قوله ركب او مفعول وفي اوصفة واديا على الجواز
العقلى من الاسناد الى المكان او صفة مصدر اخوف اي خوف خوفا ساريا الى الهلاك
و (ح) يكون من السراية دون السرى ولما فرغ من بيان الاسم شرع في بيان
الفعل فقال (الفعل ما) اي كلمة (دل) او صفة (على معنى) حاصل (في نفسه)
اي مدلول لها او حاصل بنفسه اي بالنظر الى نفسه غير محتاج الى امر خارج
واحتز به عن الحرف كما مر (مقترنة باحد الازمنة الثلاثة) الماضي والحال
والاستقبال وضعا فلا يرد على عكسه نحو عسى ونم وبش وغيرها من الافعال
الجامدة ولا على طرده نحو هيئات وشتان ولا يرد نحو الماضي والمستقبل اذا
اريد بهما الفعلان المخصوصان اذا اقتران في معناه اذ معناهما اللفظ ولا اقتران
فيه وانما المقترن معنى معناه وقد ذكرنا فيما مضى بالاستقصاء والمضارع
يصدق عليه انه اقترن باحد الازمنة لوجود الواحد في الاثنين ولانه مقترن
في كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك بفعله الواضع او بتعدد قوله مقترن
الى آخره احتراز عن الاسم (ومن خواصه) اي الفعل وقد عرفت معنى الخاصة
فلا نعيد (ادخل قد) لانها انما تستعمل لتقريب الماضي الى الحال اول تقليل الفعل
او لتحقيقه وكل ذلك لا يتصور الا في الفعل (والسين) اي سين الاستقبال لاسين
الاستعمال ولا غيره من الينات وقد قدم السين على سوف لدلتها على الاستقبال القريب
ودلالة سوف على الاستقبال البعيد لان السين جزء لسوف (وسوف) لانها وضعا

للدلالة على الاستقبال الوضعي وذا ليس الا في الفعل (والجواز) لان الجرم
من خواصه فكذا المؤثر والابلزم تخلف الاثر عن المؤثر وفيه ولائها وضعت
لنفي الفعل كالم ولما او لطلبه كلام الامر او النهي عنه كلاء النهي او تعليق الشيء
بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل (وخلق)
عطف على دخول (تاء التأنيث ساكنة) لانها تدل على تأنيث الفاعل فلا
يلحق الابلزاه فاعل والصفات استغنت عنها بما لحقها من التاء المتحركة للدلالة
على تأنيثها وتأنيث فاعلها لمكان الاتحاد بينها وبين فاعلها فلا جرم اختصت
بالفعل ولانها انما سكنت للفرق بينهما وبين اللاحقة للاسم وكانت اولى
بالسكون من الاسمية لحقة الاسم وثقل الفعل (ونحو تاء فعلت) اي ما هو جنس
تاء فعلت من الضمائر المتحركة البارزة لان الضمير الفاعل لا يلحق الابلزاه فاعل
والفاعل انما يكون للفاعل او فروعه عنه وحطت فروعه بمنع احدي نوعي الضمير
تحرزا عن لزوم تساوي الفرع والاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن اخف
واخصر فهو بالتعميم اجدر واليق (الماضي ما) اي فعل (دل على زمان)
حاصل (قبل زمانك) اي في زمان سبق زمانك ولا ضمير في لزوم وقوع الزمان
في الزمان لمكان العموم والخصوص والكناية والبعضية كما يقال الزمان يوجد
في الازمنة الثلاثة ووقت الظهر يوم الجمعة واذ فاذ زمانك بادى ملابسة اي
زمان انت فيه والخطاب لغير معين (مبنى) لان الاصل في الفعل البناء لفقد
المعاني الموجبة للاعراب ولا تقضي للعدول عنه من المشابهة التامة في الماضي
وهو خبر بعد خبرا وخبر مبتدأ محذوف اي هو مبنى والجملة مستأنفة لبيان
حكم الماضي بعد بيان حده (على الفتح) لانه ما عدل فيه عن اصل البناء الى الحركة
اعتبارا لنوع مشابهته له بالاسم في وقوع كل صفة لتكره في مررت برجل
ضارب وضرب اختاروا من الحركات الفتحه لخفتها او مشابهتها السكون
الذي هو اصل في البناء (مع غير الضمير المرفوع) احتراز عن المنصوب نحو
ضربك (المتحرك) نحو ضربت لوجوب اسكان اخره (ح) تحرزا عن ثوال
اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لكان كون الفاعل كالجزم بخلاف
ضمير المفعول نحو ضربك (والواو) من الضمائر الساكنة حيث يضم (ح)
لوافق الواو (المضارع ما) اي فعل (اشبه الاسم باحد حروف تأنيث)
اي بملازمة زيادة احد الحروف الاربعة التي مجموعها تأنيث او تأتي او انين وانما
عدل عن تركيب اثنين لان فيه تقريبا بين حرفي التثنية وتقدما بحرف الخطاب

على حرف الغيبة وهو خلاف الترتيب اذا الغائب متوسطا والمخاطب منتهى الكلام بخلاف هذا ولكن تركيب اثنين يناسب المقام لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر لتضمنه الحروف الاربعة واما معنى فصلاحية صفة للحروف المذكورة فهو تركيب ليس باجنبي من المقام من كل وجه بخلاف نأيت اذ لا خلاف في بعده عن هذا المقام في المعنى لانه من النأى بمعنى البعد ولا يخفى ان ذكر البعد بعيد عن هذا المقام جدا ولو جمعها بتركيب نأيت من الاثنى لكان اولى ليكون على الترتيب من كل وجه لتقدم الهمزة التى هى للتكلم الواحد عن النون التى لنوعيه (لوقوعه) اى المضارع حال كونه (مشاركاً) بين الحال والاستقبال كاشتراك الين والموارد به الاشتراك اللغوى وهو الابهام فيكون المعنى لكونه مجبها لاحتمال الحال والاستقبال كإبهام النكرة لاحتمال الافراد (وتخصيصه بالسين او سوف) عطف على وقوعه اى لتخصيصه بسبب احد هذين الحرفين احد الزمانين كتخصيص النكرة باحد الافراد بدخول لام العهد وتخصيص لفظ العين باحد المعاني بالقرينة (فالهزمة) انفاء للتفسير (للتكلم) حال كونه (مفرداً) نحو افعل لتوافق صدرانا (والنون له) اى للتكلم حال كونه (مفرداً) (مع غيره) واحداً واثنين او جماعة فاذا كان معه واحد كان مثني واذا كان معه اثنان او جماعة كان جماعاً نحو تفعل لانه لما استوفيت الحروف الثلاث التى هى الاولى بالزيادة وهى حروف العلة واخذها ما يناسبها بقى التكلم مع غير بلا حرف فزادوا له حرفاً مما يشبه حرف العلة وهو النون المشابهة لها في امتداد الصوت وليرافق اول نحن (والياء للمخاطب) مطلقاً اى واحداً او مثني او مجموعاً او مذكراً او مؤنثاً نحو تفعل وتفعلان وتفعلون وتفعلين وتفعلن لانها فرع الواو والواو ونحوهما منتهى الخارج والمخاطب منتهى الكلام وانما قلبت الواو تاء كقضى تجاه ونحوه امثلاً يلزم اجتماع الواوات كقضى ووجل (وللؤنث والمؤنثين حية) اى حال كون المؤنث والمؤنثين ذوى غيبة نحو هند تفعل والهندان تفعلان اذ المؤنث الغائب تعارض فيه اعتباران الغيبة والتأنيث والغيبة تناسب الياء المتوسطة في المخرج لان الغائب المتوسط بين التكلم والمخاطب والتأنيث المستلزم الفرعية تناسب التاء التى هى فرع الواو فعلمنا بالاعتبارين فاعطينا التاء في الواحد والمثنى والياء في الجمع ولم يعكس لان التأنيث الزم من الغيبة فانتبهوا في التقديم والتأخير (والياء للغائب) لتوسط مخرج الياء وتوسط الغائب بين التكلم والمخاطب (غيرهما) اى غير القسمين المذكورين

وهما واحد المؤنث الغائب ومثناه وهو بالجر صفة الغائب وفيه ان غير نكرة وان اضيف المعرفة او بدل وفيه انه لم يوصف مع النكارة والجواب ان التقدير غائب غيرهما بالنصب حال وهو الاولى لموافقة السنن (وحروف المضارعة) الزوائد المذكورة (مضمومة في الرباعي) اى فيما هو على اربعة احرف اصلية كيد حرج او لا كيخرج لانه لما قطع اول الماضى ينبغي ان يخالف اول المضارع لمكان التباين بينهما وهذا من وظائف التصريف ذكره ضمنا واستطراداً (ومفتوحة فيما سواه) اى في فعل سوى الرباعي وهو الثلاثى المجرد كيضرب وما زاد على اربعة احرف كيف فعل ويستفعل ونحوهما للتخفيف الذى استدعاه كثرة الاستعمال في الثلاثى المجرد وكثرة الحروف فيما زاد على اربعة احرف (ولا يعرب من) جنس (الفعل) او انواعه وهذا قصراً لافراد لرد قول الكوفيين بتشريكهم الامر الحاضر في الاعراب (غيره) لانه لم يوجد في الغير مقتضى ولا شبه تام يخرج به عن اصله بخلاف المضارع فانه يعرب لمشاكلة الاسم مشابهة التامة في اللفظ للموافقة في الحركات والسكنات وفي المعنى في العموم والخصوص وفي الاستعمال بوقوعه صفة للنكرة في مررت برجل ضارب ويضرب (اذ لم يتصل به) ظرف لمفهوم ماسبق من الكلام فانه اذا قال لا يعرب غير المضارع فهم منه ان المضارع يعرب واعرابه مقيد بهذا القيد اى بوقت عدم اتصال (نون تأكيذا ونون جمع مؤنث) لانه اذا اتصل به احدهما رجع مبني امانون التأكيد فلانه بدخولها يشبه الامر الداخلة عليه هى نحو اضرب لانه اصل في حقوق نون التوكيد واما نون الجمع فلانه بدخولها يشبه الماضى لانه الاصل في حقوق الضمائر المتحركة ولم يعتبر شبه يضربان ويضربون بضرباً وضربوا لان الماضى في حقوق الضمائر الساكنة ليس باصل واعرابه اى المضارع (رفع ونصب وجرم) مكان ما منع منه شبه من الجر التحصن بالاسم (فالتصحيح) احتراز عن نحو يدعى ويرى ويرضى ويحس ويخشى (المجرد عن) كل (ضمير) يضرب (بارز) ظاهرة (مرفوعة) صفة اخرى وكذا قوله (للاثنية) نحو يضربان (والجمع) سواء كان جمع مذكراً وجمع مؤنث نحو يضربون وتضربون ويضربن وتضربن (والمخاطب المؤنث) نحو تضربين (بالضمة) خبر مبتدأ اى يعرب بالضمة رفعاً نحو هو يضرب (والفتحة) نصباً نحو ان يضرب (والسكون) جرماً نحو لم تضرب (مثل يضرب) على حسب الوامل (و) المضارع (الاتصال

به ذلك الضمير المرفوع البارز (بالنون) رفعا نحو يضربان ويضربون
وتضربان ويضربون وتضربين (وحذفها) اعرابون نصبا وجرما نحو لن
يضربا ولن يضربوا ولن تضربا ولن تضربوا ولن تضربي ولم يضربا ولم
يضربوا ولم تضربا ولم تضربوا ولم تضربي وذلك لانها لما تراجعت مع الضمير
الساكن توسط آخر الفعل فامتنع الاعراب لفظيا كان او تقديريا والضمير اسم
على حدة فلا يمكن ان يكون محلا لاعراب لفظ غيره على انه اسم استحق اعراب
الاسم على الفاعلية فلا يمكن اعتبار اعراب الفعل فيه لفظا ولا تقديرا فزيدت
حرف بعده واعرب الفعل بذلك الحرف وذلك الحرف لا يمكن ان يكون من
حروف الالة التي هي الاصل في الزيادة للزوم اجتماع حرفي الالة فاخير النون
لشبهها بهافي امتداد الصوت قوت في الرفع وسقطت في الجزم سقوط الحركة
وجعل حذفها جزما كان حذف الحركة كذلك وجعل النصب المواخاة بينها
في الخفة والضعف فجعل النصب ايضا بالحذف فان قيل الضمير اسم على حدة
فكيف يفصل بين الفعل وعرابه قبل اعتبار فبدأ في باب الفصل جزئيه للكلمة
اذا فاعل كالجزء فاذا كان ضميرا متصلا كان في كال امتزاج فيعتبر جزئيه
فان قيل لما اعتبر جزم ان يجوز كونه محلا لتقدير الاعراب فلا يحتاج الى زيادة
حرف قبله وجهتين كالعمامة فاعتبر في امتناع محمية الاعراب كونه اسما على
حده وفي جواز الفصل بكونه جزء (والمقتل) الآخر (بالواو) نحو
يدعو (والياء) نحو يرمي والياء للاساق او السبية او الاستماتة (بالفتحة)
في الرفع (تقديرا) لفعل الضمة على الواو والياء وهو طرف في التقدير او
حال كون الضمة مقدرة او تميز اي ملئس تقدير الضمة (والفتحة) في النصب
(لفظا) لاصالة الاعراب اللفظي وعدم المسامحة لخفة الفتحة (والحذف) في
الجزم لان اجتماع الساكنين محال وتقدير السكون في الساكن بوجوب الاستواء
بين الحقيق والتقدير في الفعل الاعراب الفعل ليس الا باخبار الصورة ولا فرق
بين الساكن والتقدير والحقيق في الصورة وليس له معنى حتى يعتبر الامتزاق بينهما
في الفعل بخلاف مررت فلامى فتل حذف حرف الالة التي هي اخت الحركة
منزلة حذف الحركة وجعل حذف الحرف سكونا يكون عند العامل جزما فان
قبل فيجعل السكون اللفظي في الجزم اعرابا كما جعل الالف مسائل اعرابا دالا
على الفاعلية قبل تمكن تراخي الاختلاف بين الاضافة الى الفاعل وعدمها
حيث يتبدل المعنى بعدها بخلاف اعراب الفعل حيث لا يتصكر فيه ذلك لان

سكونه اللفظي صورة حاصلة قبل العامل وبعد دخول العامل لا ينطبق له
معنى ولا يزيد على الصورة شئ الا الاضافة الى العامل ثلاثا برفعة وترا وظهر
الارز في التوابع متحقق في المبني ايضا وان لم يظهر به اثر الاضافة الى العامل
في حق المتبوع (والمقتل) الآخر (بالالف) نحو يرضى ويتخشى (بالضم)
رفعا (والفتحة) نصبا (تقديرا) لان الالف لا تقبل الحركة (والحذف) جرما
كامر (ويرقع) المضارع (اذا تجرد عن الناصب) اي كل ناصب
(والجازم) اي كل جازم والرافع وقوعه موقعا يصلح للاسم وخبر كان ايضا
واقع موقع الاسم لان اصل الخبر ان يكون اسما وان هجر هذا الاصل في كاد
استعمالا وقد يستعمل الاحمل المهجور في قوله فابت الى فهم وما كدت اياها (نحو
يقوم زيد) فانه واقع موقع الاسم لان المتكلم في ابتداء التكلم في موضع الخبرية
يصلح ان يبدأ كلامه بالاسم او بالفعل فاذا ابتدا بالفعل كان ذلك الفعل واقعا
موقعا يصلح للاسم (وينصب المضارع بان) المملوطة شبهها بان الناصبة
للاسم في الصدرية والصورة (وان) قال الفراء ان اصله لا يبدل الالف نونا
وقال الخليل لان ففصر كاش وعلا في اي شئ وعلى الماء وقال سيبويه انه
حرف برأسه لا اصل له اذا لمعنى لصدرية ما بعده ولا منع عن تقديم معموله
عليه بخلاف ما في حزيران والخليل يقول لا يبعدان بتغير الكلمة بالتركيب عن
مقتضاه معنى وحكما اذهو وضع مستأقب وهكذا قال الفراء حيث تغير
لا بعده بعد الابدال الى افادة التي المؤكدة (واذن) قيل اصله اذان فحذفت
وقيل اصله اذا الظرفية والنون عوض من المضاف اليه (ولى) قبل في
واذن تاصان بتقدير ان لا يغسلها وهذه الثلاثة تنصب المضارع مملوطة
شبهها بان في الاستقبال (وبان) حذف على بان حال كونها (مقدرة بعد
حتى) نحو مررت حتى ادخلها (ولا م صكي) نحو مررت لادخلها (ولا م
المعجود) وهي لام الجارية الزائدة في خبر كان التي نحو وما كان الله
ليعدهم (والفاء) نحو زدني فاكرمك (والواو) لانا على السبيل
وتنوب البين (واو) بمعنى اي او الا نحو لا ازال منك او تعطيني حتى وذلك لان
الثلاثة الاول جواب فيجمع دخولها على الفعل الاتعنه مصدرا تقدير ان
الصدرية والاخرى بمعنى اطار فخذت حكم الجارية او بمعنى الافكار في حكمها
في لزوم الفرد بعدها والرابعة والخامسة عاطفتان ولتأتين بعد الاثنته لجعل
مفردا ليكون من طلب الفرد على الفرد المفهوم بثلاث الاثنته يكون المعنى في

وزرقى فأكرمك لكن منك زيادة فأكرام مني اليك وفي لا تأكل السمك وتشرب
 اللبن لا يمكن منك أكل السمك وشرب اللبن معه وكذا في سائر الأمثلة (فان)
 القاء للتفسير أي مثال ان (مثل أريد أن تحسن إلى) مثال النصب بالتحفة (وان
 تصوموا خير لكم) مثال النصب بخذف النون (وان التي نفع بعد العلم)
 الغير المؤول بالظن وان اول به يصح وقوع المصدرية أيضا فيجوز علم ان
 يخرج زيد بالنصب بمعنى ظنت (هي المخففة) خلافا للفراء وان الأباري
 (من المثقلة) لناسبتها العلم في معنى التحقيق ولان ان بعد التخفيف شاكنت ان
 المصدرية وهي انصب بالعلم وابتعد من المصدرية الدالة على التوقع فاذا وقعت
 المصدرية بعدها لم يسبق الذهن اليها بل إلى المخففة فيلزم اليبس لاسيما في الوقوف
 والمقصود فتمت واما الظن ففيه وجهان حيث لم يبعد المصدرية عنه بعدها
 عن العلم فتساوى المخففة في الملازمة فتراجعها في صحة الوقوع فيجوز الوجهان
 واما التي ليس بعد العلم والظن وما بمعناها نحو الرجاء والطمع والشك والوهم
 والاعجاب وغير هاهنا مصدرية لا غير ونحو حسبوا ان لا تكون فتاة قرى بالوجهين
 على ان الحسبان ظن غالبا واعلم ان ان بعد التخفيف تقاصرت خطاها فلا يقع
 مجرور الموضع ولا يقال عجبت من ان سيقوم ولا يقع الابد فعل التحقيق
 كالعلم وما بمعناه من التيقن والتحقيق والانكشاف والظهور نحو ذلك او بعد
 الظن الغالب الذي في حكم العلم فلا يقال رجوت ان سيفعل ولا شككت ان
 سيقوم (ولست) ان الواقعة بعلم (هذه) أي المصدرية لمناقاة بينها وبين
 العلم لانها لا تتوقع والعلم يستلزم التيقن واما التي تخففت فيقع بعد العلم او بعد
 ما يقرب منه من الظن ونحوه ويمتنع وقوعها بعد الشك لمكان الثاني بين الشك
 والتحقيق وفيما ذلك ينأى في المثقلة أيضا وقد جاء شككت اليك خارجا ولم يثبت
 اليك ذاهب وليست اليك جابدة والحق ان ان مشددة او مخففة لا يدل على ثبوت الخبر
 وتحققه بل على تأكيد كيدته والبالغة كما هو والذا كان ان التي بعد العلم المخففة من
 المثقلة يجب فصلها عن الفعل اما بالسين (نحو علمت ان سيقوم) وعلم ان سيكون
 منكم مرضي اوسوف نحو واعرفهم المرثقة ان سوف يأتي كذا فترا اورد نحو
 يعلم ان قد بلغوا او يحرق في نحو علمت ان لم تم (وان لا يقوم) وشد علمت
 ان يخرج بالرفع لا عوض كما نقل عن البرد (و) ان (التي تقع بعد الظن عليها
 الوجهان) لان الظن باعتبار دلالة على غلبة الوقوع بلازم ان المخففة الدالة
 على التحقيق وباعتبار عدم التيقن بلازم ان المصدرية قبضت وقوع كل ما بعدها

في خبري في ان التي بعده كلا الوجهين واما التي بعدهما فمصدرية لا تخففت
 رجوت ان تفعل وخشيت ان لا تفعل (و) مثال (ان نحو ان ارجح ومعناها في
 المستقبل) لان في الحال لغيرا مؤكدا لا مؤبدا كما قال بعضهم والاحتكام
 قوله تعالى فلن اكلم اليوم السباب وان ارجح الارض حتى يأتني اني تافها في
 اطلاقه نظر وقوله معناه بجهة مستأنفة (و) مثال (ان) مبتدأ وقوله (مثل
 ان تدخل الجنة) خبره وقوله انما يعتمد خبر مبتدأ محذوف اي وهذا انما
 لم يعتمد الخ والحالة معترضة لبيان حكم ان ويمكن ان يكون قوله انما يعتمد خبر
 ان بقدر حذف مضاف اي عمل ان ان نصب ان مناسيل وقت عدم اعتماد
 ما بعدها على ما قبلها وكونه مستقبلا ويكون حينئذ قوله مثل ان تدخل الجنة
 خبر مبتدأ محذوف اي مثاله كذلك الوجد الاول اوقعي حيث قال فان مثل
 كذا وان مثل كذا فالظاهر ان يقول ان مثل كذا (انما لم يعتمد ما بعدها على
 ما قبلها) اي ان لم يكن ما بعدها من تمام ما قبلها بخلاف ما اذا اعتمد بكونه خبرا له
 نحو انما ان اكرمك وقل نصبه ج او جزء الشرط السابق نحو ان تأتي ان
 اكرمك او جواب القسم السابق نحو والله ان لا فعلن ولا يقع المضارع بعد ان
 معتمدا على ما قبلها في غير هذه المواضع بالاستقراء فانه اذا اعتمد ما بعدها على
 ما قبلها لا ينصب لانها لضعفها لا يقدر ان يعمل فيما اعتمد على ما قبلها قصار كانه
 سبقها والتعليل يلزم توارد العاملين لا يتأتى في الخبر وجواب القسم على انه
 لا خبر فيه لا مكان العمل باعتبارين (وكان) شرط اخر لعمل ان (الفعل مستقبلا)
 لاحالا بخلاف نحو ان انك كاذبا لانه اما عمل لمشاكلة ان في الاستقبال فاذا
 فات الشبه فالتعمل (مثل) قولك لمن قال است (ان تدخل الجنة) مثل
 انما لا تحل الاستقبال (واذا وقعت) ان (بعد الواو) نحو قوله تعالى
 والاولون خلقك الا قليلا بالرفع وقرى في غير السبعة بالنصب ايضا (والقاء)
 نحو قولك في جواب من قال انما لك فاذن اكرمك (فوجهان) جائز ان النصب
 يشاء على ضعف الاعتماد بالعطف بالاستقلال للعلوف والرفع لاظهار
 الاعتماد بالعطف وان ضعف (و) مثال (كما نحو است في ادخل
 الجنة ومعناها السبية) اي مبنية ما قبلها للمعنى كسبية الاسلام لم دخول
 الجنة في المثال المذكور والحالة مستأنفة فان قلت ما الفرق بين قولك است
 دخولا في الجنة وبين قولك است في ادخل الجنة قيل يكون ما قبل في مستقبلا
 بعدها وعلى عكس ذلك في القبول (وحتى اذا كان) الفعل بعدها (مستقبلا)
 لاحالا نحو مرضي حتى لا رجوعه وقوله انما خبر مبتدأ محذوف اي وهذا انما

كان كذا والجملة معترضة بين البدأ والخبر او خبر حتى بقدر مضاف اي وحكم
حتى حاصل وقت كون بعدها كذا (بالنظر الى ما قبلها) سواء كان مستقبلا
بالنظر الى زمان التكلم (بمعنى كي) اي الغرض والسببية وهو خبر مبتدأ محذوف
اي هو بمعنى كي والجملة معترضة (او) بمعنى (الى) اي لغاية وفي جمل حتى بمعنى الى
ان تسامح لان ان مقدرة لادخاله في معناها (نحو) خبر قوله حتى او خبر
مبتدأ محذوف (اسلمت حتى) اي كي (ادخل الجنة) ودخول مستقبل بالنظر
الى الاسلام وزمان التكلم ايضا (وكنت) وفي آيات كنت هذا نظر (سرت
حتى ادخل البلد ودخول البلد مستقبل بالنظر الى ما قبله وهو السير وبالنظر
الى وقت التكلم تحتل ان يكون ماضيا او مستقبلا او حالا (واسير حتى) اي
الى ان (تيب الشمس فان) الفاء للتعليل فيكون هذا دليلا على التقييد
المذكور او نتيجة للتقييد بقوله اذا كان مستقبلا (اردت الحال) اي زمانها
(تحقيقا) اي محققة اي زمان التكلم (او حكاية) اي تحكية بان يتكيد حالا
ماضيا بحيث كانت متكلم في تلك الحال او يجعل تلك الحال موجودة عند
وقت التكلم (كانت) حتى (حرف ابتداء) لاجارة ولا عاطفة اي ما بعدها
كلام مستأنف لا يتعلق من حيث الاعراب بما قبلها كما اذا وقع بعدها شرطية
مستأنفة نحو حتى اذا جاء امرنا الآية ولا يعني بذلك ان يدر بعدها مبتدأ
حيث لا يطرأ في نحو زلزلوا حتى يقول الرسول (فيرفع) المضارع لعدم
الناسب والجازم (وينجب) (ح) (السبية) اي كون ما قبلها سببا لما بعدها
لتفيد الربط والاتصال المعنوي وان كانت الاتصال اللفظي (نحو مرض) فلان
(حتى لا يرجونه) بيان حاله في صيرورته بحيث لا يرجون حياته والمرض
سبب لذلك فرفع الفعل حيث لم يسقط الون (ومن لم) اي لاجل ان حتى عند
ارادة الحال حرف ابتداء لاجارة (امتنع الرفع في كان سرت حتى ادخلها
في الناقصة) اي وقت تحقيق الناقصة محذوف مضافين حيث يكون كان بلا خبر
(و) في اسرت حتى تدخلها اي كي تدخلها لانه لو رفع لكان الدخول
حالا مقطوعا به والسير المستفهم عنه مشكوك فيه ومن الحال ان يكون السبب
مقطوعا به مع الشك في الشك السبب (وجارفي) وقت تحقق التامة تركيب
(كان) اي وجد (سيري حتى ادخلها) الان بالرفع حيث لا تحتاج الى الخبر
فلا يضره كون حتى ابتدائية وكون ما بعدها مستأنفا (و) جاز (ايهم سار)
اي الرجال او وكذا ايهم الخ يحذف الفعل او يحذف الخبر وليس يعطف على

(قوله)

قوله كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاح تقييده بقوله في التامة كالمعطوف
عليه سار (حتى تدخلها) الان لان الدخول سبب السير وكلاهما مقطوعات
واتما الشك في الفاعل (و) نظير (لام كي مثل) تركيب (اسلمت لادخل) اي
لان ادخل (الجنة) فان قيل اللام في امرت لاعدل واما يريد الله ليذهب عنكم
الرجس اهل البيت وما يريد الله ليحكم عليكم في الدين من حرج ولكن يريد
ليظهركم ويريد الله لبيان لكم زائدة اضمر بعدها ان كذا في الشرح وصرح بذلك
في الكشف ايضا ولم يذكرها المص في الحروف التي يضرر بعدها ان قيل يمكن
ان يكون هذا اللام كي ويكون المعنى امرت بالعدل لافعل العدل ويريد الله لذلك
اي اقامة الصلاة وابتاء الزكاة واطاعة الله ورسوله ليذهب عنكم الرجس
اهل وما يريد الوضوء والغسل ليحكم عليكم من حرج ولكن يريد ما ليظهركم
ويريد الله ذلك اي ذكر ما ذكر لبيان لكم ويهديكم فلعلم المصنف اختار هذا والاولى
ان يقال انها محققة بلام كي في كونها داخلة على المراد والغرض فاكتفى بلام
كي عنها وصاحب الفصل ذكر اللام مطلقة بحيث يتناول لام كي ولام الجحود
واللام الزائدة وهو الاصول (و) مثال (لام الجحود) الجحود الانكار سميت
بذلك لاستعمالها في مقام الانكار (لام) تأكيدي خبر مبتدأ محذوف اي وهي لام
والجملة معترضة او خبر قوله لام الجحود وعلى هذا قوله مثل وما كان خبر
مبتدأ محذوف (وبعد المنى) ويتعلق به قوله (لكان) من حيث الاستعمال
لفظا كما في المنى او معنى نحو لم يكن ليفعل وكان هذه اللام في الاصل هي التي
في نحو قولهم انت لهذه الخطة اي مناسب لها لايق لها وفيه لو كانت كذلك
لا اختصت بخبر كان المنى (مثل وما كان الله ليعذبهم) فان قيل صار الفعل
بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل على حذف المضاف من
الاسم اي وما كان صفة الله تعذيبهم او من الجزاء وما كان الله ذاتعذيبهم
او على تأويل المصدر باسم الفاعل اي وما كان الله معذبهم او يقال جازا الحمل
بصورة الفعل كذا في بعض الشروح وفيه نظر (والقضاء) التي يضرر بعدها
ان ملتبس (بشرطين احدهما السبية) اي كون ما بعدها مسببا لما قبلها
لان العدول من الرفع الى النصب لتنصيب على السبية حيث بدل تغير اللفظ على تغيير
المعنى فاذا لم يقصد السبية لا يحتاج الى الدلالة عليها والجملة صفة شرطين
او مستأنفة (والثاني) اي ثاني الشرطين (ان يكون قبلها) احد الاشياء
الستة (امر) نخوزني فاكرمك (او نهى) نحو لا تشمعي فاضربك (او استفهام)
نحو هل عندكم ما فاشربه (او نفي) نحو ما تأتينا فحدثنا (او عن) ليمتلى ما لا

فانقده (او عرض) يسكون الراء نحو الانزل بنا فخصيص خير اليعد بتقديم
الانشاء عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة وانما ترك
التفصيل نحو لولا انزل اليه ملك فيكون معه نذيرا واولا ارسلت اليها رسولا
فلمع ابائك والفرجى امل ابلغ الاسباب اسباب السموات طاطم بالنصب على
قراءة حفص واصله يركى او يذكر فتفهمه الذكرى على قراءة النصب والدعاء
نحو اللهم اغفرلى ما فوز ولا تؤاخذنى فاهلك لان الاول مندرج فى النقي معنى
والثانى اريد به التنى وان كان على صيغة الترجى والثالث مندرج فى الامر
والثنى لكونهما على لفظهما غالبا فان قبل العرض على لفظ الاستفهام مولد
منه فله ذكره على مدة قبل معناه عرض المحبة كذا افاده الاستاذ العلامة
زائر الحزمين الشريفين جلال الحق والدين وقت قراءة كتاب الفصل وكذا المعنى
معنى مقصود بنفسه من شانه ان يتأنى بكل كلام خبرا او انشاء لكنه شاع
فيه لفظ الاستفهام ولم يستعمل الا مولدا منه كذا فى المفتاح فاعتبر لفظا على
حدة باعتبار المعنى وان كان مندرجا فى الاستفهام اندراجا لفظيا اتفاقيا غير
متعلق باختصاص معنى بخلاف التخصيص لاستلزام تنفى فعل فيندرج
فى النقي والدعاء طلب فيندرج فى صبغ الطلب من الامر والنهى واما محو قوله
سأترك مزيل لبنى تيمم والحق بالحق فاسترحا بدون تقدم احد الاشياء الستة
فمحمول على ضرورة الشعر (والواو) التى يصير بعدها ان ملتبس (بشرطين
الجمعية) خير ميزا بخلاف اى هما الجمعية (وان يكون قبلها مثل ذلك) اى
مثل احد الامور الستة وفيه التهم ان يقال ان مثل المقسم اى يكون قبلها احد الاشياء
الستة المذكورة او مثل الواقع قبل الفاء فى كونه احد الاشياء الستة وذلك لانهم
لما قصروا فيها معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها ليدل تغير اللفظ على تغير المعنى
واشترطوا تقدم احد الامور الستة ليعد بتقديم الانشاء عن عصف الجملة على الجملة
السابقة كما فى الفاء بتقدير زنى وازورك اى ليجمع الزبارة وان لا تاكل السمك
وتشرب اللبن اى ليجمع بينهما ولا تبنى وتحدث اى لا تجمع بين الايمان والتحديث
وليتك تأتى وتحدث اى ليتك تجمع بينهما ولا تنزل بنا فخصيص خير اى ليجمع
بينهما (واو) التى مضى بعدها ان ملتبس (بشرط) افادة (معنى الى ان) نحو
لا ترمك او تعطى حتى الاضافة بمعنى اللام و فى ادخال ان فى معنى
الوفاسم لانها مقدرة بعدها لادخاله فى معناها (والعاطفة) اى حكم العاطفة
فى باب اضمار ان بعدها حاصل (اذا كان المعطوف عليه امما) اى وقت

كون المعطوف عليه اسما نحو قوله ساطل بعد الدار عنكم لغربوا وتساك
عيناى الدروع ليعيدا بنصب نساك بعد الواو العاطفة ليصح عطفه على
الاسم وهو قوله بعد الدار وان قيل ان اريد العاطفة على الاطلاق وكان ذا كرا
فى التفصيل تمام يذكر فى الاجمال السابق وان اريد العاطفة من الحروف
المذكورة اى حتى والفاء والواو واو وكان تفصيلا حكم ما ذكر لا بيان لقسم
اخر لم يذكره قبل ولم يقابل نحو العجنى ضرب زيد ثم تشتم فان التخصيص
فى الرواية دال على عدم الحكم فى غير ما ذكر وليس كذلك لما عرفت قبل
(وتجوز اظهار ان مع لامى) نحو حدث لان تكرمى ومعنى ما اطلقها من
اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم (و) مع (العاطفة) نحو اعينى فيامك
وان تذهب لانها تدخل على الاسماء الصريحة فى نحو جئت للكرام والعجنى
ضرب زيد وغضبه وردف لكم فيصح ان تدخل على الفعل مع ان يتخلف
حتى بمعنى لانها لا تدخل الاسم الصريح وحل عليه ما هو معنى الى وكذا
لام الجود لا تدخل على الاسم لاختصاصها بخبر كان التنى اذا كان فعلا واما
الفاء والواو واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتخصيص على معنى السببية
والجمعية والانتهاى صارت كعوامل النصب فليظهر الناصب بعدها (وتحب)
اظهار ان (مع لافى اللام نحو لانا يعلم اهل الكتاب نحرزا عن اجتماع اللامين
(وبنجرم) المضارع (لم ولا) لاختصاصهما بالفعل وقد ذكر فى المفتاح
فى قسم نحو ان كل ما يؤم شيئا وهو خارج حقيقة اترفيه وغيره غالبا
بشهادة الاستقراء وتعين الجزم ليكون اثره على وفق المؤثر فى الاختصاص
وانما يعمل حرف التعريف وحرف الاستفصال بحرياتها مجرى بعض الاجزاء المشددة
الامتزاج فكأنما غير خارجة عن حقيقة (ولام الامر ولا) التى (فى التنى) لانها
يشبه ان الشرطية فى مثل المضارع واحراجها عن اصله حيث ينقل من الحال الى
الاستفصال ويخرجها عن القطع الى الشك وكذا بقل لام الامر ولا فى التنى من الحال
الى الاستفصال ويخرجها من الخبر الى الانشاء (وكم المجازات) اى كانت الشرط
الدالة على كون الجملة الثانية خبرا لجملة الاولى وسببية لها كالتكلم جمع كلمة
او اسم جالس كما عرف (وهى ان) نحو ان تكرمى اصكرمك والاعمال ان
للاختصاص بالفعل كذا كرى لا ولا يعمل غيرها تصحها اياها (ومهما) نحو
مهما تأتى لك (واذا ما واداما) نحو اذا ما تأتى اكرمك (وحشا)
نحو حشا تجلس اجلس (وايد) نحو ايد تذهب اذهب (ومنى) نحو منى

تخرج اخرج (ومن) نحو من يأتي اكرمه ومن يمر مرورا (وما) نحو ما تصنع
اصبح (واي) نحو ايامه عرافه الاسم الحسنى (واي) نحو اى تدع
الرب (واما) الجرم (مع كيف ما فشا) اى فهو شاذ لم يحس في كلامهم على
وجه الاطراد (و) يحزم المضارع (بان) حال كونه (مقدرة) ستعرف
من بعده (قل) انما للتفسير (القلب المضارع) اضافة المصدر الى المفعول
(ماضيا) مفعول ثان (وتنبيه) او المضارع نحو لم يضرب (ولما مثلها) اى مثل
لم في قلب المضارع ماضيا متفيا وقيل معنى التوقع اى ينى بها فعل مترقب متوقع
(ويخص) لما دون لم (بالاستغراق) اى باستغراق الزمنة الماضية تفيا متدا
في وقت الانتفاء الى وقت التكلم نحو لما يركب الامير (وجواز) اى ويخص
بجواز (حذف الفعل) نحو قارنت المدينة ولما اى لما دخلها (ولام الامر
اللام المطلوب) صفة سلبية للام (بها) اى باستماتها او بواسطتها (الفعل
واللهي) لا (المطلوب بها الترك وكلم المجازاة) اى كانت الشرط والجزاء
(تدخل) اى تكمل المجازاة (على الفعلين سلبية) الفعل (الاول سلبية)
الفعل (الثاني) اى كون الفعل الثاني سلبا وقيل لللازمة بينهما فلا يرد نحو
وما يكمن من نعمة فمن الله (ويسميان) اى ويسمى الفعلان بعد كلام المجازاة والجملة
عطف على تدخل والضمير العائد الى المبتدأ محذوف اى يسميان عند دخولها او
معوضة لبيان الاصطلاح (شرطا) اى يسمى الفعل الاول شرطا من حيث
انه مشروط لتحقيق الثاني (و) الفعل الثاني (جزاء) من حيث انه يبنى على الاول
ابناء الجزاء على الفعل وفيه لف ونشر (فان كان) الفعلان (مضارعين)
نحو ان تترى ازرلك (او) كان الفعل (للاول) مضارعا والثاني ماضيا فغير
كان محذوف نحو اى وقيل بها افرىب والاول عطف على المضمر المرفوع
التصل وهو ضمير كانا بلا تأكيد لمكان الفصل (فالجزم) اى فيجزم المضارع
متعين لدخول الجازم وهوان او ما تضمنها مع صلاح الحمل للانجزام بكونه
معربا ان كان الاول مضارعا واما الماضى فبنى فلا يظهر فيه اثر العامل نحو ان
ترى تترك وهو اضعف الوجوه الشرطية لانه في الصورة سلبية المستقبل
للماضى على ان تأثير الحرف في جعل البعيد بمعنى المستقبل مع عدم التأثير في
القرىب بعيدا في التبرؤح وفيه نظر (وان كان) الفعل (الثاني) مضارعا
دون الاول (فالوجهان) جائزان اوفقيه الوجهان نحو ان اناى زيدا آه او
آته فالجزم لتعلقه بالجزم وهو اداة الشرط والرفع لضعف التعلق لحالولة

الماضى والفصل بغير المفعول (واذا كان الجزاء) شرع في تفصيل مواسم
دخوله الفاء وعدمه (ماضيا) واقعا (بغير قد) فى الانبات ونحوها من
الحروف الموجبة للفاء ونحو ما ولا فى البنى حيث يجب الفاء ح نحو ان احسنت
الى اليوم فقد احسنت اليك امس وان تترى فانهنك وان اتيتنى فلا اضربك
ولا اشتمك وبترك ذكر ما ولا يتغير الحكم ولو اريد الماضى التثبت لاستغنى عن
هذا القيد ولكنه ينافيه قوله او معنى لان ذلك فى المضارع مع لم وذلك بمعنى
الماضى المتنى اللهم الان يقال لم اخرج بمعنى اتنى خروجه فيكون بمعنى الماضى
المثبت معنى (لفظا) تفصيل للماضى (او معنى) نحو ان خرجت لم اخرج
(لم يحز الفاء) لتأثير حرف الشرط فى المعنى حيث جعل الماضى بمعنى المستقبل
فلا حاجة الى الربط بالفاء واعلم ان الشرط لا يكون الافعال غير مصدر بالسين
اوسوف ولن وغير مصدر بلا اذا كان ماضيا ولا يكون جملة طلبية وانشائية
بخلاف الجزاء حيث يصح فيه كل ذلك (وان كان) الجزاء (مضارعا مثبتا)
نحو وان يكن منكم الف فلبوا الفين ومن عاد فينقم الله (او ماضيا بلا) نحو
ان تدعوهم لا يسمعو دعاءكم ومن يؤمن بآيات ربه فلا يخاف نجسا ولا رهقا
واحتز بقوله منفيا بلا عن المنفى بل قانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى
و عن المنفى بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تأثير اداة الشرط فيه معنى وفى
اطلاقه نظر حيث يمنع ترك الفاء فى المضارع المثبت مصدرا بالسين اوسوف
والجواب ان ذلك الامتناع بالمانع والموانع مستتقة عن القواعد وان لم يستثن
وفيه (فالوجهان) جائزان اوفقيه الوجهان الايان بالفاء وتركها لان اداة
الشرط لم يؤثر فى تغيير معناه كما يؤثر فى الماضى فيؤتى بالفاء واثرى فى تغيير المعنى
حيث جملة بمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود التأثير من وجهه وان لم يكن
قويا (والا) اى وان لم يكن كذلك اى لم يكن ماضيا بغير قد ونحوها من
الحروف المانعة لفظا او معنى فيمنع الفاء ولا مضارعا مثبتا بغير السين اوسوف
او منفيا بلا بل كان ماضيا مع قد او ما او لا او مضارعا مع السين اوسوف او
منفيا بان او جملة اسمية او امرا او نهيا او دعاء (فالفاء) واجبة لان الاداة لم
يؤثر فيه معنى حيث لم يجعله بمعنى المستقبل ولا لفظا حيث لم يحزم فلزمت الفاء
للدلالة على التعليق بينهما والتعاقب وقوله من يفعل حسنة الله يشكرها
محمول على ضرورة الشكر وروى المبرد من يفعل الخير فالرحمن يشكرها واما
نحو قوله تعالى واذا ما غضبوه يغفرون واذا اصابهم النجى هم ينتصرون

فإذا فيه ظرفية لا شرطية (ويجى إذا) التي لفاجأة (مع الجملة الاسمية)
الواقعة جزء (موضع الفاء) وفي محلها نحو قوله تعالى: وإن تصبهم سيئة بما
قدمت أيديهم إذاهم يضطون. يكون إذا المفاجأة للعقب كالفاء ولأن إذا لا يدل على
المفاجأة إلا وهي: بنى على حدوث أمر بعد أمر عادة فاشد الجزاء، لهذا فأنش الفاء
غالباً نحو خرجت فإذا السبع (وإن قدر بعد) الأشياء الخمسة (الأمر) نحو زنى
أكرمك لأن المعنى أن تزنى أكرمك (و) بعض مواضع (الهي) في إذا كان السبب له
ترك الفعل نحو لا تفعل الشريك خيرا لك بخلاف لا تدن من أسداً أكلت فانه لا
يجوز لأن سبب الأكل الدنو والى لا يدل على الإتيان خلافاً لكسائي فانه يجوز
وكذا الحال في تشيى يكن خيرا لك ولا تشيى أشتك لعدم استقامة
المعنى على تقدير اللى في الثاني (والاستفهام) نحو هل عندكم ماء اشربه لأن
المعنى أن يكن عندكم ماء شربه (والتمنى) نحو ليت لي ما لا افقه لأن المعنى
أن يكن لي ما لا افقه (والعرض) نحو ألا تنزل بنا تصب خيرا لأن المعنى
أن تنزل بنا تصب خيراً وإن لم يصح تقديرها بعد اللى مطلقاً لأنه خبر يدل
وقوع الحكم وتقدير الشرط سواء مقرر مثبتاً أو مفياً بوجوب التردد فيه فياقيان
(إذا قصد السببية) أي قصد كون ذلك الأمر وأخواته سبباً لمضمون هذا
الفعل فيتأى معنى الشرط (مثل اسم تدخل الجنة) أي أن تسلم تدخل الجنة
فهو جواب الأمر بغير الفاء (ولا تنكفر تدخل الجنة) أي لا تنكفر تدخل الجنة
(وامتنع لا تنكفر تدخل النار) لأنه إن قدر الشرط على وفق اللفظ مفياً فقد
المعنى لأن ترك التنكفر ليس بسبب لدخول النار وإن قدر مثبتاً كان تقدير
التمنى لا يدل عليه اللفظ لأن اللى لا يدل على الإتيان (خلافاً لكسائي) فانه
الجزء تقدير الإتيان في الشرط بعد النهى بقرينة ترتب السبب وليس بعيد
لوساءه نقل (لأن) دليل الامتناع (التقدير) أي تقدير الكلام (أن
لا تنكفر) تقدير اللى على وفق لفظ النهى ولاخفاً في فساد المعنى على ذلك
كما عرفت (الأمر صيغة بطلبها) أي تلك الصيغة (الفعل من الفاعل)
احتراز عما يطلبها قبول الفعل من مفعول ما لم يسم فاعله فيخرج نحو تنصرب
أنت على صيغة المجهول (المخاطب) احتراز عن أمر العائب والمنكأ
لدخولهما في صيغة المضارع لبقاء حرف المضارعة وإن دخلهاما جازم فعولم
يضررب (يحذف حرف) صفة أخرى لصيغة أي صيغة ملتزمة بحذف
حرف (المضارعة) من المضارع المخاطب ولا يرد نحو فلنفرحوا بشدوده
وقوله يحذف إلى آخره فيدو أفعى لا احترازى وفي بعض الشروح هو احتراز

عن صدومه (وحكم آخره) أي آخر بناء الأمر (حكم المجرور) أي مثل
حكم آخر المجرور أو حكمه حكم المجرور في استكان الصبح وسقطت الأعراب
وحذف حرف العلة أي هو موقوف أي متى على السكون عند البصريين
وعند الكوفيين فهو معرب مجزوم حقيقة (فإن كان بعده) أي بعد الحذف
(ساكن وليس) عطف على الشرط أو حال (ربما) أي بنى أربعة أحرف
احتراز عن نحو أكرم (زدت همزة وصل مضمومة) صفة همزة (إن كان
بعده ضمة) للواقعة (ومكسورة فيساواه) أي في اللفظ سوى ما كان فيه بعد
الحذف ضمة سواء كان بعده مكسرة أو فتحة في الكسرة الواقعة وفي الفتحة
بالحمل على الكسرة بعد امتناع الواقعة ليس بصيغة المتكلم وفقاً (مثل)
ذكر النظائر على وجه اللفظ والشر (أقل) مثال ما كان فيه بعد الحذف
ضمة (أضرب) معطوف بحذف العاطف مثال ما كان فيه بعد الحذف كسرة
(اعلم) مثال ما كان فيه بعد الحذف فتحة (وإن كان) الفعل (ربما) أي ما
أربعة أحرف نحو يكرم (فتنوحة) همزة الأمر منه مفتوحة (مقطوعة)
نحو أكرم لأنها همزة باب الأفعال وهي مقطوعة (فعل ما لم يسم فاعله) أي
الفعل الذي لم يسم فاعله فإضافة الفعل إليه بيانية من إضافة العام إلى الخاص
أو فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله فإضافة بادئ ملابسة وهذا التقسيم آخر
للفعل إلى المعروف والمجهول وقوله ما لم يسم فاعله يصلح مثلاً لما لم يسم فاعله
(هو) ضمير فصل إن كان ما موصوله ومبدأ مضمرة لأفضل إن كان ما موصوفه
لما كارتها (ما) أي فعل خبر هو أو خبر قوله فعل ما لم يسم فاعله وإذا كان خبر
هو وقوله ما لم يسم فاعله الخ خبر مبتدأ محذوف أي هذا بيان فعل ما لم يسم فاعله
وقوله كذا جملة مستأنفة (حذف فاعله) بعد بئسائه للمفعول فلا يرد عليه
نحو ضربني وضربت زيداً على قول أنكسائي ونحو أسمع بهم وأبصر عند
من جعل المجرور فاعلاً وقد حذف من أبصر لأنه لا يغير صيغته ولا يكون مبتدئاً
للمفعول (كان كان) بيان تغير الصيغة وهذا من وظائف التصريف ذكره
في النحو ضمناً (ماضياً ضم أوله وكسر ما قبل آخره) نحو ضرب وأكرم
واستخرج وتخرج عدل وانما عبرت بالصيغة دفعا للبس واختيرت التغير للرفع
واختير هذا النوع من التغير لأن معناه تحريك فيفتار له وزن قريب لما يوجد
في الأوزان بخروج الضمة إلى الكسرة ووزن فعل بالخروج من الكسرة
إلى الضمة وإن كان غير ياء يدل على غرابة المعنى أيضاً لكن الخروج من الكسرة

الى الصفة قبل ولا ضرورة في اختياره بعد حصول الدلالة (ويضم الثالث)
 لا يلتبس الماضي المجهول بالامر عند الرفع والوقت نحو فاعل وافتعل وافتعل
 (مع همة الوصل) اى فيايد همة الوصل نحو فاعل وافتعل وافتعل (و) يضم
 (الثاني) حال كونه مقرونا (مع التاء) الزائدة في اوله نحو تكلم وتعامل
 وتخرج لا يلتبس بالاضارع من التفعيل والمفاعلة والمفالة (خوف)
 مفعول به ليضم (التاء) اى ايدي بالامر في الاول المضارع في الثاني كما عرفت
 (ومثل العين) فقط بخلاف نحو طوى وروى من المذهب فانه لم يعمل عليه
 لا ياضى الى اجتماع اعلالين في روى ويطوى (الافصح) فيه (قيل وبع)
 اصلها قول وبع فاعل يقل الكسرة من العين استغناء وابدل واوقول
 بعد القل لسكونها وانكسار ما قبلها (وجاء الاشباع) وهو ان يلحق بكسر
 ما قبله نحو الصفة قبل الياء نحو الواو وهذا هو مراد الفراء والحق في هذا
 القام وقبلهم ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء فقط حالها وهذا خلاف المشهور
 هنا وانما هو الاشباع في الوقت قال المص القرطبي من الاشباع الابدان بالاصل
 الذي اختير لعارض فلجئ الى الاشباع في بعض لانهم فصلوا ببيان هذا الوزن
 غرضنا لا بآى به طرادوا المعنى الاصل عند تغييره ولا ككذلك في بعض
 (والواو) قيل قبل وبع بالاسكان لانهم جعلوا الياء ولو اسكونها
 والضم ما قبلها (ومثله) في الوجوه الثلاثة المذكورة او في الاكر من القلب
 والاشباع (باب اختياروا نظيد) اى الماضي المجهول من مغل العين من باب
 الاعمال والاضعمال لكان المشاركة في العلة (دون) لمثل العين من باب
 الاستعمال وباب الاعمال نحو (استغبر) اصله استغور (واقم) اصله اقوم
 حيث لم يعمى الاخلاص الكسر دون الاشباع والضم لسكون ما قبل حرف
 العلة فيهما أصلا (وان كان) الفعل (مضارعا ضم اوله) وهو حرف
 المضارعة جلا على الماضي (وقع ما قبل آخره) خلفه الفتحه ونقل المضارع
 بالزيادة نحو يضرب ويكرم ويستكرم ويستخرج ويخرج ويخرج
 (ومثل العين بقلب العين فيه) حال كونه (الاء) واختير بقلب جملة بمعنى بصير
 نحو يقال وبقات ويستمتع وذلك لما عرفت من قواعد التصريف ان كل
 موضع ينفع الواو الياء ويسكن فاما للعمل نقلت الحركة الى الساكن وابدل
 المقول منه بالالف ابدالاً مطرداً على الوجوب اذا عرفت عن الموالي (المتعدى
 وغير التعدى) نقسم آخر للفعل باعتبار اقتضاء المفعول به وعدمه اى من

مطلب

الافعال المتعدى وغيره او هذا بيان المتعدى وغيره (فالتعدى) الفاء تصغير
 (ما يتوقف فهمه) ولا يرد الفعل المفعول المتوقف على التميز نحو طاب زيد
 لا المتوقف لعدم نسبة لفهمه ولا يرد ايضا توقف الفعل على الترف لانه ما يتوقف
 عليه وجود الفعل لازما كان او متعديا لفهمه اذ الزمان لا يتوقف عليه ماهية
 الفعل بخلاف المفعول به ولهذا لم يقل ما يتوقف وجوده ولا يرد ايضا الافعال
 الناقصة لتوقف فهمها على الخبر لانا نقول المراد متعلق هو فضلة وهذا عدة
 وفيه ان مفعول علمت ايضا عدة وفيه انها فضلتان لجواز تركبهما معا بخلاف
 خبرا لافعال الناقصة او يقال يقصد بخبرهما فهمها بل ذكرت هي لتقدير الخبر
 والمقصود اسناد الخبر لاهوا اسنادها وانما هي بمنزلة الظروف والقيود فكان زيد قائما
 معناه زيد قائم في الزمان الماضي وصار زيد غنيا معناه زيد غنى الان لا قبل هذا
 الزمان وعلى هذا قس وهي ليست بما يتوقف فهمه على متعلق وانما يتوقف كيفية ذلك
 المتعلق على مفهومها (على متعلق) خاص اى لا يتم معناه بدون متعلق (كضرب)
 فان الضرب لا يتم بدون المضروب وكذا التعدى بواسطة الحرف كترغب اليه
 واعرض عنه فان الرغبة والاعراض لا يتمان ولا يتحققان بدون المرغوب اليه
 والمعرض عنه فهما متعديان بالوسائط بخلاف نحو ذهب فانه تام دون متعلق
 متعلق الان بالحرف الباء فيصير بمعنى اذهب فيكون متعديان بالعارض (وغير
 التعدى) ملتبس (بخلافه) اى المتعدى او بخلاف ما يتوقف فهمه على متعلق
 (كعقد والمتعدى يكون) متعديا (الى واحد) كضرب (و) متعديا الى
 (اثنين) تانها غير الاول فيما صدق عليه (كاعطى) نحو اعطيت زيدا درهما
 (وعلم) وتانها هو الاول فيما صدق عليه نحو علمت زيدا فاضلا (و) متعديا
 (الى ثلاثة) فالى ثلاثة مقاعيل (كاعلم وارى وانبأ ونبأ وخبر وحدث)
 نحو علمت او ارأيت او انبأت او نبأت او اخبرت او احدثت زيدا امرا فاضلا
 واجاز الاخفش اظن واخذل الى افعال القلوب (وهذه) الافعال (مفعولها
 الاول كفعول اعطيت) في الاحكام وانما يقع اعطيت مضافا اليه لانه متأويل
 اللفظ (و) مفعولها (الثاني والثالث كفعول علمت) في الاحكام (افعال
 القلوب) ويسمى ايضا افعال الشك واليقين (ظننت وحسبت وخطبت وزعمت)
 قدم افعال الشك على افعال اليقين لعلة الشك وتقدمه وجودا (و علمت
 ورأيت ووجدت) واخصار افعال القلوب في السبعة اصطلاحا واستقرأى
 (تدخل) هذه الافعال على الجملة مستأنفا وخبر افعال القلوب على تقدير ان يكون

ظنت الخ بدلا (على الجملة الاسمية لبيان ما) اي شك او يقين (هي) اي تلك
الجملة صادرة او ناشية عنه او لبيان اعتقاد تلك الجملة ناشية (عند) من علم او ظن
او حسبان او نحو ذلك كذا في الشرح وفي بعض النسخ عنده اي لبيان
صفة هي عند الموصوف من علم او ظن (فصب الجزين) اي جزئي
الاسمية على انها مفعولا بهما (ومن خصا يصهما) اي افعال القلوب
(انها اذا ذكر احدهما) اي احدا المفعولين فيها يحذف الضمير او يقال معنى قوله
احدهما احد مفعوليهما فلا حاجة الى حذف الضمير بخلاف ما اذا لم يذكر كلاهما
نحو من يسمع يخل وقوله تعالى وظنتم ظن السوء (ذكر الآخر) اي من
خصا يصها ذكر المفعول الآخر وقت ذكر احد مفعوليهما لانه لو اقتصر على
الثاني يلزم ذكر الشيء بدون ما هو توطية ووسيلة ولو اقتصر على الاول لزم
ذكر التوطية وترك المقصود ولان كلا المفعولين بمعنى مفعول واحد اذا علمت
زيدا فاضلا بمعنى علمت فضل زيد وكان ذكر احدهما وترك الآخر بمنزلة ذكر
البعض من مفعول واحد وترك البعض الآخر وقوله تعالى ولا تحسبن الذين
يخولون بما آتاهم الله من فضله هو خير لهم على قراءة الساء وجعل الذين فاعلا
يحذف المفعول الاول بتقدير يخلهم هو خير لهم قليل (بخلاف باب اعطيت)
اي هذا ملتبس بمخالفة باب اعطيت فانه يجوز ان يقول اعطيت زيدا وتسكت
واعطيت درهماتسكت (ومنها) اي من خصا يصها (انها) اي افعال القلوب
(يجوز فيها الالقاء) اي اهمال عملها لفظا ومعنى (اذا توسطت او تأخرت)
اي وقت توسط افعال القلوب بين المفعوليهما او تأخرهما عنهما (لاستقلال) علة
جواز الالقاء او الالقاء (الجزئين كلاما) حال او تمييز فيمتنعان عن التأثير عند
ضعف العامل بالتأخر عن كلاهما او عن احدهما لمكان استقلالهما كلاما ويمكن
ان يؤثر فيهما العامل لقوته ذاتا فيجوز الوجهان (بخلاف اعطيت) اي وهذا
ملتبس بمخالفة باب اعطيت فانه لا يجوز الالقاء اذا توسط او تأخر عنهما لان
مفعوليه ليسا بمنزلة لعمد صحة الجمل (مثل زيد علمت قائم) والفعل حينئذ
بمعنى المصدر الواقع ظرفا نحو زيد قائم في على وهذا مثال التوسط ومثال التأخر
نحو زيد قائم علمت (ومنها) اي ومن خصا يص افعال القلوب (انها تعلق
وجوبا) اي تعمل عن العمل لفظا وتعمل معنى بدليل صحة العطف بالنصب وهو ما
أخوذ من تعليق المرأة وهوان يدعها زوجها من غير طلاق فلا هي ذات
زوج ولا فارغة قال الله تعالى ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل فيذروها كالعلاقة

وهذه الافعال عند تعليقها لاهي ذات عمل ولا ملقاة فيكون كالعلاقة وتوكل
لم يجعل التعليق من خصا يصها بل يجوز تعليق جميع الافعال نحو ضربت ايم
في الدار وقتلت ايم في البيت (قبل حرف الاستفهام) اي اذا دخل اداة
الاستفهام او متضمنة على مفعولها او ما ضيف اليه مفعولها نحو علمت اريد
قائم وقوله تعالى ايعلم اي الجزين احصى وعلمت غلام اي الجزين قائما وعلم ان
التعليق بالهمزة على اتفاق وهل يختلف فيه واما نحو سل بني اسرائيل كم اتيناكم
من آية يدة ويسألونك ماذا ينطقون فليس من التعليق بل تقدير القول اي سل
بني اسرائيل قائلا ويسألونك قايما او تأويل الفرد نحو سل بني اسرائيل
جواب هذا السؤال ففي محل النصب على انها مفعول بها وهي بعد افعال
القلوب ايضا مؤولة بالفرد ولكنها قائمة مقام المفعولين وقد يقع مثل هذه
الجملة بدلا نحو شككت في زيدا هو كريم او في كرهه (يو) قبل حرف
(النفي) الداخذ على مفعولها (واللام) الداخذ عليه نحو علمت ملازيد
منطلق وعلمت لزيد منطلق واما دخولها على المفعول الثاني فلا يوجب التعليق
في الاول نحو علمت زيدا من هو وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين وهو ليس
بقوى وانما تعلق قبل هذه الثلاثة تقع في صدر الجملة وصفا
فاقتضت بقاء صورة الجملة والفعل اوجب بغيرها الى نصب الجزئين فوجب
التوفيق باعتبار احدهما لفظا والآخر معنى (مثل علمت اريد عدك ام عمرو)
ذكر مثال التعليق الاستفهام ففس عليه اخويه (ومهما انها يجوز)
مبتدا متقدم الخبر (ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين) متصاين (لشيء
واحد) اي ضميرين هما عبارتان عن شيء واحد لان مفعول الاول غير مفعول
حقيقة بل توطية فلا يلزم اتحاد الفاعل والمفعول بخلاف غيرها من الافعال
(مثل علمت منطلقا) وقوله تعالى انا اراي اعصر خرا ويلحق بها عدم متنى
وقد تني ولا يجوز ضربتي وشمتني بل ضربت نفسي وشمت نفسي (ولعمري)
اي لبعض هذه الافعال (معنى اخر) غير المعنى الذي تعدى به الى مفعولين
(تعدى به) اي بسبب ذلك المعنى (الى) مفعول (واحد) فقط لا مع صفاتها
من افعال القلوب ولو لم يقيد ذلك ليورد عليه زعت بمعنى قلت فان قلت رأيت
اذا كان من رؤية العين فهو بمعنى ابصرت فليس من افعال القلوب فاجاب انها وان
كانت للابصار فعنه ايضا العلم بالحاسة فلم يخرج من معنى العلم (وظننت بمعنى
انهمت وعلمت بمعنى عرفت) وعرفت وان كان من افعال القلوب
لكنه لا تعدى الى مفعولين استعمالا واحتصار فعل القلوب استعمالا

لا تعلق (ورأيت بمعنى البصرت ووجدت بمعنى استيت) وحسبت بمعنى
 صيرت حسب أي أشمر الشعر وغلت بني صيرت زاحل أي خيلاء وزعت
 بمعنى كلفت هو على هذه المعاني لا يقتضي إلا مفعولا واحدا (الأفعال الناقصة)
 تصبها آخر الفعل باعتبار الاسم والناقص بم الناقصة معدودة فترها بالذكري لمعان
 ما سواها تامة (ما) أي فعل وهو كالجاس (وضع لثقله) أي تبيت (المفاعل)
 على صفة (وتلك هي الخبر وهذا القيد احتراز عما سواها من الأفعال والظرف
 مستغرا بمعنى (وهي) أي الأفعال (كان وصار) وفقد زيد ما برادف صار نحو
 ورجع وحوال وحوال واستعمل ونحو (والفعل متجانس وانقل وانقل كان بمعنى تحول
 ويحور استعمال صار ومرادها تامة على الأصل (واصبح وأضحى وأمسى وظل
 وبات وأض) أي جمع (وعاد) أي صار (وعدا) أي كان في القضاة هو مقلل أروا
 (وراح) أي كان في الرواح وهو ما بعد الزوال إلى الليل ولو كان بمعنى رجع في العدة
 ورجع في الرواح أودخل في العدة أودخل في الرواح كالتأمين (وما زال
 وما انفك وما فتى وما برح) أصل هذه الأربعة أن يكون تامة بمعنى ما انفك
 لكنها جعلت بمعنى كان صار لا زال زيد عالما بمعنى كان زيد عالما دائما وكذا أخواته
 فيصب لصب كان (ومدام وليس) ولمزيد كرسوبه منها سوى كان وصار
 ومدام وليس ثم قال وما كان نحوهم من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر والظاهر أنها
 غير محصورة في خبرين كثير من التامة معنى الناقصة كما يشهد بها استعمالها
 عشرة أي تصير عشرة تامة ويحمل زيد عالما أي صار عالما كاملا (وقد) لتقليل
 (بما) تركيب (ما بدأت صاحبك) على أن ما المستفادية وجاءت ناقصة
 وخبرها اسمها وحاصرت خبرها أنت ضميرها باعتبار الخبر كافي من كانت أمك
 وأول من قاله الطوارح قاله لابن عباس رضي الله عنهما حين جاءهم رسول
 من على رضي الله عنه وقد قول الأعرابي أرفع شجرة (حتى فعدت) الشجرة
 (كالهاجرة) قال الأندلسي لا يتجاوز هذا ما عني جاء وقد الموضع الذي استعملته
 العرب وطرد بعضهم قال المص والاولى طرد جاء نحو جاء البرقيز والامني
 يجعله حالا حيث مفيد جاء في هذا الحالة ولا يطرده فلا يقال قد كات
 بل يقال قد كات كاتب لكونه مثل فعدت كاتبا حرة (تدخل) الأفعال والجملة
 مستأنفة (على الجملة الاسمية لا على الخبر) أي خبرها (حكم معناها) أي
 معنى الأفعال من مضى وانتقل ودوام وتوقيت (ترفع) هذه الأفعال الجزء
 (الاول) فيكونه فاعلا وتسمية المرفوع بها اسما ولي من تسميته فاعلا (وتصب)

مطلب

الجزء (التالي) لشبهه بالمفعول به في قوله الفعل عليه (مثل كان زيد قائما)
 أي رافعاً وانصا مثل رفع هذا الكلام ولصه أو هو مثل كذا (فكأن) أي
 فكأنه كان أو فله (يأول ناقصة) كأنه (ثبوت خبرها) وتوقف حال
 كونه (ما صيغته) نحو كان الله ظورا ر حيا أو متعلما نحو كان غيا غافرا
 (ويعني صار) نحو كان من الكافرين أي صار عطف على قوله ثبوت خبرها
 (ويكون فيها) أي في كان (ضمير الشأن) نحو كان زيد قائما أي كان الشأن
 (وتأول ناقصة) أي تم بالفعل ولا يحتاج إلى خبر (يعني تمت) نحو كان
 ذو عشرة قطرة إلى ميسرة أي الموجد أو تمت ذو عشرة (ورأيت) نحو
 قوله سارة بنى أي بكر تسمى على كان التسمية العرب وفوله تعالى إن كان الله
 قلب يوجه إلى الوجه الأربعة (وصار للأنف) من صفة إلى صفة نحو
 صار زيد غيا غيا أي انقل من انقل إلى الغيا (واصبح) نحو أصبح زيد صافيا
 (وامسى) نحو أمسى زيد مسورا (واضحى) نحو أضحى زيد حريا
 (لاقتان مضمون الجملة) الواقعة (بوقتها) أي الأوقات التي يدل عليها
 هذه الأفعال من الصباح والمساء والقصر بالإضافة الأوقات إليها لأدلى
 ملائمة (ويعني صار) نحو أصبح زيد غيا أي صار وهو عطف على الجملة
 الظرفية السابقة (ويكون هذه الثلاثة) تامة (بمعنى الدخول في الأوقات
 (وظل) نحو ظل زيد مسورا أو ظل وجه مسورا (وبات) نحو بات زيد
 مسورا ويشتون لربهم بهذا (لاقتان مضمون الجملة) الواقعة بعدها
 (بوقتها) أي بوقتي هذين الفعل من النهار والليل وإنما فصلهما عن الثلاثة
 السابقة لمكان الافتراق في قلة مجيئها تأمين بخلاف تلك الثلاثة ولذا لم يذكر
 مجيئها تأمين نحو ظلت لمكان كذا وبات مينا طيبا (ويعني صار) نحو ظل
 زيد غيا وبات زيد قبرا أي صار وعطف على الظرفية السابقة (وما زال
 وما برح وما فتى وما انفك لا سرفار خبرها) أي دوام خبر هذه الأفعال
 لفاعلا مددله ظرف الاستمرار (ويلزمها) أي هذه الأفعال (التي) أن كان
 ما صيا فيها أولا وان كان مضارعا قبل أولي أولا أو ما (ومدام) ما مصدرية
 وفيما سواه من أخواته نافية والمضاف الذي هو الزمان محذوف أي مدة دوام
 فيلم زيد مثلا (لوقيت امر) لأن المصدر قد جعل حيا (مدة ثبوت خبرها
 لفاعلا) وفي تأنيث مدام نظر لأن تأنيثه لا يأتي بتأويل الكلمة ولا تأويل
 اللفظة لأن كلمة ماضى حدة ولذا ذكر ضمير احتاج وضمير لأنه ظرف المهم

الأن يصل كذا واحدة على سبيل الجوز (ومن ثم) أي ومن أجل أن مادام
لنوقت أمر بعدة ثبوت خبرها فاعلمها (احتاج) لهذا مادام (أي كلامه
عرف) يدل من قوله ثم أو يقال الطريقة على الاحتياج إلى الكلام وكون مادام
لنوقت على كونه ظرفا وتعقيل الاحتياج بناء عليه فلا بد ما أورد من
تعليق العليين بفعل واحد (وأيضاً في مضمون الجملة حالاً) أي في زمان الحال
نحو ليس زيد قائماً أي قيامه منتف الآن (وقيل) أي مضمون الجملة زماناً
(مطلقاً) غير مقيد بكونه حالاً أو غيره أي سواء كان فيه حالاً أو غيره
(ويجوز تقديم أخبارها) أي أفعال الناقصة (كها) أي على الأفعال
الناقصة أو على الأخبار تأكيده أو يدل أولاً كيد للمصنف اليد (على إيمانها)
كتقديم خبر الشئ على المبدأ بل جعلها في التقديم أوسع حيث تقدم معرفة
ظاهرة التعراب بخلاف المبدأ لمكان الاسم (وعلى) أي الأفعال الناقصة
أو أخبارها وفيه أي في قوله وهو من كان أي آخره يأتيه وقد يمكن إسلحه
بمخفف مضاف فليأمل (في تقديمها) أي تقديم أخبارها (عليها) أي على
الأفعال الناقصة (على ثلاثة أقسام قسم) مجرور بدلاً أو مرفوع خبر مضاف
المبدأ (مجور) تقديم خبره عليه أو تقديمه على الأفعال الناقصة (وهو)
أي هذا القسم (من كان) قائماً كان أو واسلاً (أي راجع) لأنون العامل
فلا يصح تقديم معموله عليه ولا مانع بعده وفي أي عنها نظر لأنها إن كانت
امتدادية يلزم خروج راجع وكونه السطحية لا وجه لها لعدم دخول ما بعدها
فيها قلها حقاً وجعلها بمعنى مع ياباه من الابتدائية الملائمة لذكر القاطبة والقول
بزيادة من ياباه الآيات وجعلها بمعنى حتى ياباه عند كون راجع مما يتأخر به
الأفعال الناقصة أو عند الجواب أن ما بعد إلى هنا داخل فيما قبله بالمدخل
وهو المحصور (وقسم لا يجوز) تقديم خبره عليه أو تقديمه على الأفعال الناقصة
(وهو ما) أي فعل (في أولها) تأنيده كانت أو مصدرية لتعقيل المسامح لأن
كلها جمع تقديم ما في خبرها عليها (خلافاً) أي يخالف هذا القول خلافاً
لأن كيسان في غير مادام (لعدم المنع) معنى لتأويله بالثبوت فيزال عالمه
كان زيد قائماً دائماً وفيه أن سورة ما استحق الصدر تأنيده في المنع وقد تحققت
وإن كان المعنى على الآيات وأما في داء فيوافق أن كيسان وغيره في عدم
تعقيل التقديم لتعقيل المنع لفظاً (وقسم يختلف فيه) وقول أن كيسان في القسم
الثاني خلاف لا اختلاف فلا يندرج فيه (وهو ليس) تقديم حكمه حكم ما في أوله

ما معنى التي وقيل حكمه حكم كان لعدم ما سورة (أفها المقارنة) ذكرها
بعد الأفعال الناقصة لأنها مثلاً في اقتضت الخبر لكن خبرها الخمس (ما وضع
لأن الخبر رجاؤه أو حصوله أو أخذاً) أي شروها (فيه) أي في الخبر وتعلها
في أول أخبار الفعل والمضبوط بغير أي لقريب رجاؤه الخبر أو حصوله أو الأخذ
(فا) اسم (الأول) أي الموضوع لتو الخبر رجاؤه (عسى) قال سيبويه
عسى طمع واشفاق فاطمع في الصوب والاشفاق في المكروه نحو عسى أن
أموت ومعنى الاشفاق الخوف قال الله تعالى فإين أن يجعلها واشقق منها
أي تخفن (وهو) أي عسى فعل (غير متصرف) حيث لا ينصب مضاف منه
وبجهول وأمر ونهى إلى غير ذلك من الأمثلة (وتقول عسى زيد أن يقوم)
أي قارب زيد القيام (وعسى أن يخرج زيد) وعسى على هذا الاستعمال ثالثة
(وقد يضاف) أي قارب خروج زيد من خبر عسى أشبهها له يقال نحو
قوله عسى الكرب الذي أمريت فيه يكون وراه فرج قريب (و) القسم
(الثاني) وهو ما وضع لقرب الحصول (تقول كاد زيد يمشي) وقد دخل أن
في خبر كاد تشبها له بعسى نحو فكداد من طول البلى أن بمضما أي بمعنى
(وإذا دخل التي على كاد فهو كالأفعال) أي سائر الأفعال في التي (على الأصح)
والجواب عن قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون أنه في قرب الفعل قبل
الفعل ولا تاتي بين في قرب الفعل في زمان حصوله في زمان آخره عن تخطيطه
ذى الرمة أنه شبهه وعن غيره إلى ما وجد أنه اختباط (وقيل يكون) قيد
(للآيات) مطلقاً أما الماضي كقوله تعالى وما كادوا يفعلون لأن المراد
آيات الفعل لا قيد بدليل فذبحوها وأما المضارع فالتخطيط الشعراء قول ذي
الرمة لم يكن رئيس الهوى من حب ميتة يرح فلو لا كان فيه للآيات لما
خطوه ولتغير ذي الرمة بعد الخطبة (وقيل يكون في الماضي الآيات)
أي لآيات الخبر (و) في المستقبل كالأفعال (أي كسائرهما) تمسكاً (مفعول له
لقيل) بقوله تعالى دليل على المدعى الأول فذبحوها (وما كادوا يفعلون)
أما المراد آيات المدح لا قيد دليل فذبحوها (و) بقول ذي الرمة دليل على
المدعى الثاني (إذا غير الهجر الحليين) عن الحب بحرم طول العهد بنفسه لم يكن
رحيس (الرئيس أول الحمى والرئيس الثاني) الساب (الهوى) الإضافة
من باب جرد تخطيطه (من حب ميتة يرح) أي يزول حين لم يكن البراج
منى فعمل أن التي في المستقبل في كسائر الأفعال والقسم (الثالث) وهو

ما وضع القرب الاشد في الخبر (جيل وطلق وكرب واختاوعى) اى
 هذه الامور الاربعة في الاستعمال (مثل كاد) والجملة معترضة واوشك
 عطفت على اخذ (مثل اخذ) نحو واوشك زيدا ان يخرج واوشك ان يخرج
 زيد (وكاد) اى كاد يستعمل مع ان واوشكها (فى الاستعمال فعل التعجب)
 وهو كلى وجد منه جزيان وهما ما اوصاه وافعله به فقط كان التمس كلى
 وجد منه جزى واحد فقط قلوا قل فعلا التعجب ما افعله والفعل به لكان انحصر
 واسم لان التعجب لا تضبط الجريبات فلا تعجب في جري او جريين لا يحتاج الى
 ذلك واعلم ان التعريف مع قصد التقرين في الخد مثل الان يثبت ان اسافة
 الثانية كاسافة الجمع في جعل المصنف جنسا لكنهم لم يصرحوا بذلك على ان
 ذلك عند العهد في الجمع ايضا متفق ولا خلافها في عهدة القائلين ولا معنى
 الجنس يلزم التعريف للفردين فيقال انه تعريف لقول لا يان ما بعد المعنى
 فعلا التعجب (ما وضع) اى ضل ان وضعنا (لا يشاء التعجب) لان اليهم من
 الملابس في اسافة قوله فعلا التعجب وليس يحسن الدنيا فلت التعجب به
 استعمال لا وضعي والتعجب انفعال يحصل عند استعمال شئ يخرج من حد
 نظائره وصعب يديه وتوهم غير الناس من الالوهين انما استدلوا
 على ذلك بتفسير ما لم يبلغ والجلوب انه شاذ منزل منزلة الامر في جوارحه
 (وله صيغتان ما افعله وافعل به) يدل من قوله سيقان (وهما غير متصرفين)
 ولا تغيران الى مضارع ويجزول وتأنيت (مثل) يدل من قوله غير متصرفين
 او خبر بعد خبر او خبر مبتدا محذوف اى نظيره مثل (ما احسن زيد او
 احسن زيد ولا يبين) اى فعلا التعجب من شئ (اى ما يبنى منه افضل
 التفضيل) من ثلاثى مجرد قابل للتفاوت ليس باون ولا عيب وقصر بينهما
 على ما يبنى منه افضل التفضيل ولا عكس حيث يقول انما ضرب منك ولا يبين
 الامن الثلاثى المستقر وقل ما اشتهره وما اتفعله كما في اسم التفضيل وشذ نحو ما
 اعطاه وجوزه سيويه قياسا فيكون المذكور في المتن قوله غير سيويه
 (ويتوصل في المتع) اى في الذى امتنع بناؤه مما ليس بثلاثى مجرد من غير
 الالوان والعيوب بل دأبى او ثلاثى مزيد فيه او ثلاثى مجرد مما فيه لون او
 عيب (مثل ما شذ استخرجه واشد به) باستخراجه فياؤه من فعل لا يتبع
 بناؤه منه وإيقاع المتع دفعا لا او مجرورا بالياء (ولا يتصرف فيها) اى
 في صيغتي التعجب لانها بعد النقل الى التعجب جريا يجرى الامثال فلا تغيران
 كالاخير الامثال (بتقديم) المفعول هو الجور وتاخير الفعل عنهما فلا خلاف

ما يري احسن ولا يزيد (وتأخير) وهذا مستدرك لان تخريج شئ يستلزم
 تأخير غيره لاحالة ولفعل احدهما عن الآخر بالقصد دون تطبيق فكأن
 اشير القصد او ذكرا كذا في قوله تعالى لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون
 (ولا فضل) بين الفعل ومفعوله وبين ما والفعل وجاء الفصل لكان الزائدة
 نحو ما كان احسن زيدا ولا يقاس عليه خلافا لان كيان وشذ الفصل بالضم
 وامسى نحو ما اصبح اربعا والصغير للعداة وما امسى انما هو والصغير للعداة
 وهو مقصور على السماع (وايضا) ابو عثمان (المار في الفصل بالطرف)
 المتعلق بصيغة التعجب حيث تسع في الطرف فلا يتسع في غيره نحو ما يوم الجمعة
 احسن زيدا او احسن اليوم زيد وما احسن بالرجل ان يصديق بخلاف نحو
 لقبه فاحسن امسى زيدا فانه لا يجوز وارجا ان كيان الفصل باعتراض
 لولا الامتناع نحو ما احسن او لا تكلف زيدا (وما ابتدا) اى لفظ ما مبتدا
 او يكون تامة بمعنى شئ (تكررة عند سيويه) والاحفش على احد قوله من
 باب ضم امر ذائب فعنى ما احسن زيدا شئ من الاشياء لا يعرفه جعل زيدا
 حسنا ثم نقل الى انشاء التعجب والمبرعة المعنى الاول بدليل جواز ما افقر
 الله وما ارجعه مع تزجعه عن الجعل والتصرير وقوله عند سيويه خبر مبتدا
 محذوف اى ذلك عند سيويه او متعلق بضموم الكلام اى وقعت ما مبتدا
 مع التارة عند سيويه وقال الفراء انها استثنائية مرفوعة الجعل على الانشاء
 وهو قوي قرينة جهات الضعف وما قيل انه يلزم منه القل من الاستفهام
 ان التعجب والقل من انشاء الى انشاء لم يثبت فقيده نظر لان الاستفهام اريد منه
 الامر في فعل انتم تشكرون وقيل انتم تشهون والعرض في الانزل والتمنى نحو
 الامه فالتبر الى غير ذلك من الطائر والصور وله غير نظير (وما بعدها)
 اى ما بعدها (الخبر) اى خبر (موصولة) اى كلمة موصولة وما بعدها صلها
 (عند الاحفش والخبر) اى خبر ما الموصولة الواقعة مبتدا (محذوف)
 والمعنى الذى جعله حسنا شئ عظيم وفي قوله نظر حيث يلزم وجوب حذف
 الخبر من غير سد شئ مسده (وبه) فى افضل به (فاعل عند سيويه) وافضل
 امر بمعنى الماضى والهمزة لتعريفه كالبين والامر والياء زائدة في الفاعل كما
 في كفى بالله وفيه نظر اما لولا فلان الامر بمعنى الماضى غير معهود في كلامهم
 واما تانيا فلان الفاعل في صيغة القسالب لا يكون الا مضرا او مضرا مستترا
 واما تانيا فلان زائدة الياء على الشذوذ (فلا ضمير في افضل) لكونه به فاعلة

والفاعل واحد ليس إلا (مفعول) خبر بعد خبر (عند الانقش والياء)
 في به (للتعدي) أي يجعل اللازم متعديا والمعنى صيرة ذاحسن أي صفة
 بالحسن (أوزانة) على أن يكون احسن متعديا بنفسه ويكون همزة احسن
 لتعدي كإخراج كاف قوله ولا تنفوا بآيديكم (فقيه) أي في احسن (ضمير)
 هو فاعله أي احسن أنت زيد أوزيدا اجعله حسنا بمعنى سفته (افعال المدح
 والذم ما وضع) افعال وضعت وذكر وضع باعتبار لفظ ما (لأنها مدح
 أو ذم) احتراز عن نحو مدحت وأمدح وذمت وأذم ونحو ذلك مما وضع
 للأخبار بالمدح أو بالذم فإذا قلت نعم الرجل زيد فقد مدحته وإنشأت مدحه
 بأنه نعم الرجل وفيه أنه نحو كرم زيد وشراف بكر كذلك وفيه أنه لازم
 لذلك غير موضوع بخلاف نعم الرجل زيد حيث وضع هذا اللازم
 وهذا هو الفرق بين كرم رجل لفتهم وكثير من الرجال أفتهم فالمراد بهذا
 دقيق (فتها) أي من أفعال المدح والذم (نعم ونش) استلها من بكسر العين
 وجاز فيه اتباع الفاعلين واستكان العين في الوجهين ففيها أربعة أوجه لم
 وهو الأصل ونعم بالاتباع ونعم باستكان العين ونعم باستكانها بعد الاتباع وهذه
 الوجود مطردة في كل فعل على فعل بكسر العين تأتيه حرف ملحق تشبه وكذا
 في كل اسم على فعل تأتيه حرف ملحق كقعد (وشرطها) أي شرط نحو نش
 يعني شرط فاعل نحو ونش (أن يكون الفاعل معرقا بالهمزة) لعدم الذهني
 وهي لواحد غير معين أي بحد وبصير معينا ذكر المخصوص بمدح ويكون الكلام
 بعده على وجه الأجمال والتفصيل وليست لازم لاستعراق النش كل شيء
 إليه أو على ولا الإشارة إلى باقي الأفعال من الماهية كإفاد النش لاستعراق حال
 زيد عليه في الصورتين المهم الآن اعتبار العمل على الصور والمساعدة كإفاد نحو
 أنت الرجل كل الرجل وزيد كل الرجل وزيد كل حسن الرجال (أو مصافا
 إلى العرف بها) نحو نعم صاحب القوس ولو بواسطة نحو نعم غلام صاحب
 القوس بشرا وبواسطة نحو نعم غلام أخى صاحب القوس بكر وإن شئت قرر
 (أو بصورة) مفسرا (بكرة منصوبة) على التمييز نحو نعم زيدا جلالا (أو
 فاعلا فاعله) بقرينة المعنى ولا حاجة إلى قوله باقي التحقيق لأنها أيضا
 بمعنى بكرة منصوبة لأن المعنى في معانيهم ثم خصلة هي الآلة أو تقرا إلى الصورة
 ووضع (عند ذلك المخصوص) بالمدح والذم (وهو) أي المخصوص (متداخلة
 خبره) الجملة مسندة مبتدأ (أو خبر مبتدأ) عطفت في مبتدأ محذوف مثل نعم الرجل

زيد) أي نعم الرجل هو زيد والجملة الثانية مستأنفة لبيان وقيل لا يجوز فيه
 إلا الوجه الأول يجوز دخول نواسخ المبتدأ عليه وحتى الاندلسي ذلك عن
 سيويه أيضا (وشرطه) أي المخصوص (مطابقة الفاعل) لأنهما قيا
 صدقا عليه (و) تركيب (نش مثل القوم الذين وشبهه) جواب سؤال
 حيث وقع المخصوص جماع أفراد الفاعل (متناول) بتقدير مثل الذين أو
 يفعل الذين سفل القوم وحذف المخصوص أي نش مثل القوم المذكورين
 مثلهم (وقد حذف المخصوص) بالمدح والذم (أذاعلي) بالقرينة (مثل نعم
 العبد) أي أيوب لأنه في قصته (نوم المساهدون) أي نحن (وسواء مثل
 نش) في إقامة الذم (ومها حسنا وفاعله) أي فاعل هذا الفعل (ذا
 ولا تميز) عن حاله فلا يثنى ولا يجمع ولا مؤنث بغيره بحري الاشتغال التي
 لا تميز فقال حسنا الزيدان وحسنا الزيدون وحسنا هـ (وبعد) أي ذا
 (المخصوص) وإعراجه) أي المخصوص بمدحنا (كإعراجه المخصوص) نعم
 في الوجهين وقال بعضهم المخصوص بعض حسنا عطفت بيان وقيل ذا زائدة
 والمخصوص فاعل ونحو (أن تقع قبل المخصوص) أي المخصوص حسنا
 (وبعد تميز) نحو حسنا حلا زيدا وحسنا زيدا جلالا لم يميز في ثم تأخير التمييز
 عن المخصوص والماضي ترك التمييز هنا دون نعم لفصل الظاهر على المميز
 ولعدم ليس المخصوص فيه عند ذكره بالفاعل بخلاف نعم ونش (أو حال) ثان
 (على وفي المخصوص) أي موافقة للمخصوص في الأفراد والثنائية والجمع
 والتذكير والتأنيث لكونه عبارة عن اختيار ما سلف عليه نحو حسنا رسولا
 نحو حسنا نحمدا رسولا إلى الله عليه وسلاما أو وضع المميز موضع المظهر لزيادة
 التوضيح لئلا يتوهم عوده إلى غير المخصوص من الفاعل وغيره ولما فرغ من
 الاسم والفعل شرع في الحرف فقال (الحرف مادل) أي كالمؤنث (على معنى)
 حاصل (في غيره) أو بإخبار غيره فكلمة في معنى البدء أو على حقيقة كلام
 قائم على التعريف الذي هو حاصل في الاسم ومدلوله دلالة تضمني فإن
 التعريف مضمون الاسم بالوضع وكسره على فاعله بدلالة على معنى هو مدلول
 لغيره بالماضفة وأما قائم على التي الذي هو حاصل في الفعل ومدلوله
 دلالة تضمني وفعل المعلامه لفظ معنى في غيره ولا معنى في منه (ومن ثم
 احتج في جرته) أي في كونه جزءا من الكلام قائم بصح أن يكون جزءا
 من الكلام وإن لم يصح أن يكون ركنا (الاسم وفعل حروف الجر) فاعله

لكنونها ولكثرة دورها والاسمى حروف الجمل لانها تخرج من على الاعمال الى
 الاسماء او تخرج الاسماء (ما توسع لاقضاء الفعل) كترت تريد (او معناه) كان
 لما يزيد ورب في ابدان او على السطح (الى ما يلبه) متعلق بالافعال وصير
 فاعله يرجع الى المتابعة وصير مفعوله الى ما الاول او على العكس (وهي) اي
 حروف الجمل (من والى وحتى وفي والباء واللام ورب وواوها ووا القسم
 وتؤه وعن وعلى والكاف وما وما وما وساتسا وعدا وخال) قدم من لانها
 لانها هي بالابتداء اخرى واعقبها الى ما الثاني لكونها لانتهاء واعقبها
 حتى لتتاسب لكونها لانتهاء ايضا واعقب الثلاثة حتى لتتاسب ايهاا لتعلق
 الانتهاء والانتهاء بالمكان الذي احرف في القرف واعقبها بالباء واعقبها بمعناها
 في نحو اطلبوا العلم ولو بالصين واعقبها باللام لتتاسب ايهاا في لزوم الطريقة
 والكسر وكونها على حرف واحد واعقب ما سبق فاهولنص في الطريقة عا
 وقع الاختلاف في كونها اسماء وحرقة وعورب واعقبها بكروا وها لكونها
 قرعها واعقبها بكروا والقدم لتتاسب في كونها واو افرعوا واعقبها بالياء
 لكونه طرح او او واعقبها بكروا ما شئت بين الاسم والفعل والحرف وقدم
 عن لكونه بالحرف لتتاسب مع الاسم لوضعه وضع الحرف لكونه اقل من ثلاثة
 احرف بخلاف على ثم قدم على الكاف وان كان اقرب بالحرف لوضعه على
 حرف واحد لقيمة اختلافها حيث لا يدخل الضمير وقدمها على مذمومة لكونها
 اقل منها مدخلا حيث يدخل حروف الزمانية خاصة ثم اسبقها بحافه جهه
 الفعلية وقدم منه ما كان جهه الفعل فيما سبب وهو ما سبب على ما يله جهه
 الفعلية اقوى وهو خلا وعدا فاعرف (فن لانتهاء) الغاية المعية نحو سرت
 من البصرة (والثنين) وعلازمته ان يصح جهه على ما يله نحو حتره من
 السراهم ومن خواصه ان يكون ماضيا وجوبا كقوله فاجتنبوا الرجس
 من الاوان ان الكاش منه (والتبعض) نحو اخذت من المال (وزائدة في غير
 الواجب) نحو ما جاءني من رجل (خلافا لكونه في والاختصاص) فانه
 جواروا زبانتها في الواجب في اسم الجنس ايضا (و) تركيب (فذلكان من مطر
 وشبهه) جواب سوال (متاؤل) بفذلكان بعض مطر اوتى من مطر (والى
 لانتهاء) اي لانتهاء الغاية نحو اتوا الصيام الى الليل (وبمعنى مع قليلا) نحو
 ولانا كانوا اموالهم الى اموالكم (وجنى كذلك) اي مثل الى في كونها لانتهاء
 (و) جاء (بمعنى مع) مجيا او زمانا (كثيرا) نحو اكانت السمكة حتى رأسها
 الى مع رأسها (ويخصها) لاسم (الظاهر) فلا يقال حناه وحناك استفاء عنها

بالي والاسماء اتحت بالاسم (خلافا لكونه) فانه يارد حولها على الصغر
 اي ساكنا (والطريقة) لكونها ما يمدح طرقة (وبمعنى على) عطف على مفعوله
 الطريقة زمانا (لثرا) نحو ولا تفتك في جدوع الفل اي على حدود
 الفعل (والياء اللتساق) نحو مررت به وهداء (والاستعانة) نحو كنت
 بالمر (والصاحبة) نحو دخلت عليه قيات السر (والطاقة) نحو اخذت
 درهم (والتعدي) نحو دعت به (والطريقة) نحو اشدوا العلم ولو بالصين
 (وزائدة في الظن) اي في خبر المتبدا (في الاستفهام) اي في وقت الاستفهام
 بهن لاني مطبق الاستفهام يقال هل زيد قائم ولا يقال اريد بـ (والتنقي)
 بليس او ما تشبهه وقبل بالانزاع ايضا في الخلاق الاستفهام والتي امر
 ولعله اراد الاستفهام والتي اليهوديين في هذا الباب في اسطلاحهم الشهور
 (قياسا) اي زيادة قياسية او زيادة قياس او زيادة للابن القياس (وفي غيره)
 اي في غير المذكور (مما) اي زيادة سماعية او زيادة سماع (مثل تحسنت
 درهم) وبمعنى زيد درهم خبر بمسكك وزيد مسكك وبمعنى خبره
 على عكس المثال (والتي يده) اي التي يده الى نفسه (واللام للاختصاص)
 نحو اقل لزيد واجل للفرس (والعليل) نحو ضمنتك لتأديت وخرجت
 لمطافك (وزائدة) عطف على قوله للاختصاص قال تعالى ردني لكم اي
 ردكم لان ردني متعد بنفسه (وبمعنى عن مع القول) نحو قلت له انه لم يفعل
 الشرف قال تعالى وقال الذين كفروا لادن امنوا لو كان خيرا ما سقموا اليه (وبمعنى
 الواو في القسم فتنصب) نحو لله لا يؤخر الاجل وهذا اذا كان الجواب امرا
 عظيما فلا يقال لله لا يؤخر الذباب (ورب التقليل) اي لتقليل ما دخلت عليه
 وقبل هو اسم كلكم الخبرية ويشكل حرفيتها بنحورب رجل كريم لتعديا كرم
 نفسه وفيه ان الحرف لضعف العامل بالتأخير وفيه ان التقوية التاخير باللام
 فقط ويشكل ايضا بنحورب رجل كريم لان الفعل لا يتعدى الى مفعول
 بنحورب الجرو الى ضميره مع الاقبال لزيد ضميرته ايضا بشكل بنحورب رجل
 كريم في جواب من قال ما يملك رجل وصرح النصف بظهور الفعل في نحو
 رب رجل كريم حصل ويتعلق به بنحورب على وجه القيام لاعلى وجه الوقوع
 فكان ذلك دليلا على الاحجية (لما صدر الكلام) مختصة بكرة لان التقليل
 اما يلحق بكرة واما المعرفة فهي تعيين قلنا كالفرد والمتنى او اكثرها كالجمع
 (موصوفة) على مذهب ابن علي وابن السراج ومن تبعهما لان الوصف يلام

التقدير وقيل لا يجب ذلك والاول الوجوب لورود الاستعمال على ذلك
والاقتال (على الاصح وقيلها) اي فعل رب (ماض) لكونها لتقدير الحق
الواقع وذات التصور الا في الماضي (مخوف) حصول العلم به حذو اوزمانا
(تأ) نحو رب رجل لقيتهم فلقيتهم صفة رجل والفعل الذي تعلق به رب
محذوف وقد جاءه من رجل كرم حصل (وقد تدخل) رب (على مضمر) وهذا
التصغير متكرر (مبهم بغير تكرار) لانها ممتصة على انها تميز بحوربه رجلا
ليس له معاديين (والضمير مقرر) (نحوربه رجلا وربه امرأة وربه
رجلين وربه رجلا خلافا لكونهم في مطابقة التميز) فيقولون ربه رجلا
وربهم رجلين وربهم رجلا وربه امرأة لهما امرأتين وربهم نسوة
(ويحذفها) الكافة اي الماتمة عن العمل (فيدخل) رب بعد دخول ما (على
الحل) وقد يكون مارة فيدخل الاسم ونحو نحو تضرع بسبب (وواوها)
اي وواو بقر بعدها رب وفي هذا من حروف الجر تاسع (يدخل على ذكره
موصوفه) مثل ودية ليس بها ليس الا لبعدها فبروا لا ليس
(وواو القسم) اي المستعير الواو القسم بمعنى الساء توسعة اصلا
فلو اظهر الفعل لم يبق الاستعارة عامة او يكون الكلام قهرا لو
انق القسم (انما يكون) اي لا يكون الا (عد حذف الفعل غير السؤال)
فلا يقال والله اجلس (مختصة) خبر انما يكون (بالظاهر) حقا لرفعه عن
رتبة الاصل هو الباء تخصيصه باحد القسمين وخص الظاهر لاصاته فلا يقال
ولا لا معنى كذا والله دخلت في المختص به دون المختص (والله مثله) اي
مثل الواو في الاختصاص بحذف الفعل وكونها غير السؤال (مختصة) حال
او جبر اخر (باسم الله تعالى) تقيلا لخاصة من مجال اسلمها وهو الواو بالتحصيل
بعض الضمير وخص منها ما هو اصل في باب القسم وهو اسم الله تعالى نحو
الله لا يدين اصنامكم ولا يضل الرحمن والرحيم وقوله تعالى جنة معترضة
(والله اعم منهما) من الواو والله (في الجميع) اي في حذف الفعل وكونها
غير السؤال والسجود على الظهور والدخول على اسم الله حيث يجوز فيه اظهار
الفعل نحو اقمتم الله واستعملها في قسم السؤال نحو والله اجلس واستعملها
في مقسمه ظاهر او مضمر نحو والله بالرحمن وبك لاقه من كذا معنى كونها اعم
في هذه الامور انها تخص بهذه الامور بل استعمالها اعم من ان يكون في هذه
الامور او خلافا فان قيل الجميع يقاوم الاختصاص المذكور ايضا ولا معنى

لاحامية الباحث لا يصح ان يقال الباء يوجد في الاختصاص بالظاهر وندوته
لمكان الثاني قبل (ويبقى) اي يجاب (القسم باللام) اي مع اللام نحو والله
لا يدين اصنامكم (وان) كلاً في الاثبات (نحو ان سبيلك شئ) في جواب
والله الاثباتي (وحرف التي) في التي نحو والحق والليل اذا صبح ما دلت
ربك وما قل (ويحذف جوابه) اي القسم (انما اعترض) اي وقت اعترضني
القسم بين جري اقبية (او تقدمه) اي القسم (ما يدع هدية) اي على الجواب
نحو الهلال والله كانه قبل والله لهذا الهلال (وعن الجواز) والحمد لله
الشئ وذلك اما بوزنه ووصوله الى الثاني نحو ميت السهم عن القسم او
بالوصول وحده نحو اخذت عند العلم او بالروال وحده نحو اديت من الله
كذا قبل (وعلى الاستعلاء) اي لاستعلاء شئ على شئ نحو زيد على السطح
وعليه دين (وقد يكونان) اي عن وعلى (امتن بدخول) اي عند دخول
(من) نحو من عن يمين اي جانب يميني (والكاف تشبيه) نحو ادي عدي
كرهه والكاف في قولهم خلق الاشياء كما شاء وحده كبره تشبيه ولم يرد
معنى اخر وقوله كما يكونون بولي عليكم تشبيه التولية بالكون في الالاسية بغير
اوشرو وقد يكون الكاف للفرق في الوقوع نحو اديك كما طلع القمر (وزائدة)
نحو ليس مثله شئ وهو السمع الصيراى ليس مثله ويمكن ان لا يكون الكاف
زائدة بل يكون من باب تقييد على سبيل الكتابة (وقد يكون) الكاف
(السا) نحو يصحكن عن كابر دلتهم (ويخصص بالظاهر) فلا يقال كذا استعلاء
بجمل ويتقص نحو ما كانت (ومد) قدم خلفها (ومدغم من لا ابتداء)
يدل الاشكال من قوله لزمان اي مذو منذ ابتداء العاية (في) الزمان (الماضي)
نحو ما رأيت مذووم الجمعة اي انني رؤيتي اياه من يوم الجمعة وهما في الزمان الماضي
كن في الكاف (والظرفية) اي بمعنى في (في الحاضر مثل ما رأيت مذووم
ومذووما) اي انني رؤيتي وشهرنا وفي يومنا ولا بدخلان على المستقبل
لو ضمهما الماضي والحال (وحاشا وعدا خلا) نحو جاني القوم حاشا زيد
وعدا زيد وخلازيد واللام في حاشا زائدة ومتعلق حاشا في حاشا ماعدا
محذوف اي اتصف كل موجود بالسوء حاشا الله فلا ينزه يوسف عن كل سوء
لكننا ما علمنا عليه من سوء فاعرفه فانه من كان الاشكال (الاستعلاء) لكن
حاشا يستعمل في الاستثناء عن سوء لتنزيه القوم حاشا زيد (الحروف
المشبهة بالفعل) في اقسامها الى ثلاثية اوربعية والبناء على الفصح كالتأني

والفصلها الاسم (ان وان وكان وليكن وليت ولعل) اخرهما لكونهما
 الاثنان بخلاف الاربعة الساجدة (لها) اي لاهله الحروف (صدر الكلام
 سوران فمن) الله لتفسير (بعكسا) اي بعكس ما واهل اي يلزم فيها عدم
 الصدور والتعلق بغيرها (ويحتملها) اي هذه الحروف (ما) المكافئة (فماضي)
 عند الحروف بعد حروف ما لان المكافئة يكلفها من العمل (على الاصح) وقد حمل
 (ويدخل) هذه الحروف (ح) اي حين اذ لم تكن (على الاعمال) لان المكافئة
 اخر جها من العمل وعن لزوم دخولها على الاسم نحو ما حرم عليكم (ان
 لا تعبر عن الحجة) بل بخرجه (وان مع جملتها) الاضافة بالتي ملائمة اي
 بجلة واحدة بعدها (في حكم الفرد) ويؤوله يحصل مصدر نظير مضاعف
 نحو يلقي الله اي يلقي قياما او مصدر الجزاء الى الاسم نحو يلقي ان
 زيدا ان الله يشكر اي يلقي شكر زيد عند اعطائه اليه او مضاعف الى
 ما يضاف اليه اذا كان مضافا نحو يلقي ان زيدا اياه اي يلقي قياما اب زيد
 وان لم يكن الخبر والجزاء كذلك اي لم يكن في الخبر والجزاء مصدر مقدر مصدر
 فعل تام ومضاف كذلك (ومن ثم) اي من اجل ان ان لا يضر معنى الحجة وان
 يجعلها في حكم الفرد (وجب الكسر) اي تبين ان المكسورة (في موضع
 الفرد والكسر) الله لتفسير (ان الله) اي كسرت همزة مبداء ان في ابتداء
 الكلام (وبعد القول) نحو قلت ان زيدا قائم (والوصول) نحو قلت ان
 ضربه في الدار (وقضت) هي تامة ان (فاحله) نحو يلقي المذنب (والمفعول)
 نحو قضت المذنب وتبين هذه المذكورات مجاز لان الفاعل هو الله مع ما بعدها
 لان وسببها وكذا اليه (وقالوا لولا انك لانت) اي ما عدوا لولا (مبدأ)
 عند المصدرين والشيء ان يكون مقدر (و) قالوا (لولا انك) ان ما عدوا
 (فعل) فعل محذوف عدوا دلالة ان والفاعل كما يكون مقدر (فان القائل
 ولو انهم سبوا والارواحيت يدورهم) ان جاز التفسير ان (ان تفسير الفرد والحجة
 (بما لا امران) اي فتح ان وكسر هاء مثل من يكرمني فاق اكرمه فهو حمل
 تقدير كبران بجلة اسمية جارية وعلى تقدير فتحها تأويل الفرد مبتدأ محذوف
 الخبر اي ثابت اكرمه والحجة جارية (واذا الله عبد القفا والمهاسم)
 اي الله يخدم قفا اي ههنا بالكتاب ليا كل ويعظم قفا وههنا قال بمعنى
 الحكيم من كان ههنا يمدخل في جوفه قفاه ما يخرج من جوفه وههنا
 عظماء في الحين تحت الاذن جميعا الشاعر ما رادته ما فوق الواحد بل انما

مع حوالها تنفليا واوله وكنت اري زيدا كما قبل سيدا اري يعني الخبر وزعا
 فمفعول الثاني له وسيدا انك وكما قبل معترضة فيجوز في انه الكسر على
 انه بجلة واحدة بعدا النجائية وانقض على انه مفرد واقع مبتدأ محذوف الخبر
 اي اذا لم تكن عبد القفا والاهازم (ولذلك) اي ولاجل ان المكسورة لا تعبر
 معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها كالعدم لان فاعلها الثاني
 (جاز العطف على) محل (اسم) ان (المكسورة لفظا) نحو ان زيدا قائم
 وخرو (او حكما) وهي التي بعد العمل فانها وان كانت مقبوضة في معنى الفرد
 فانها في حكم المكسورة لئلا يفسد مسدا لجزء من حيث قامت مقام مفعول حيث
 نحو علم ان زيدا قائم وعرو (بالرفع) اليه يعني الملازمة اي سارا اعطيت
 متسا بالرفع (دون المقبوضة) حال اي متجاوزا عن المكسورة المرفوعة مع
 المقبوضة معنى الاسماء بل هي مع ما في خبرها في تأويل اسم مفرد مرفوع
 او منصوب او مجرور فاسمها كعض حروف الكلمة وقبل ان المقبوضة بالمكسورة
 في صفة العطف على الحاصل (مثل ان زيدا قائم وعرو) وعلم ان زيدا قائم
 وعرو وبشرط في جواز العطف على الاسم بالرفع (مضى الخبر لفظا) ككسر
 المذكور او تقديره نحو والافعلوا ان انتم غاة ما بيننا في شقاق اي المصدة وانتم
 بعد خلافة الكوفيين فانهم لم يشترطوا مضي الخبر فتمسكين نحو والافعلوا
 ان انتم الى اخره وسيبويه جل على تقدير الخبر (ولان) في الجوان يكون
 مضي الخبر (لانه) اي اسم ان (مبدأ) كافي للبيت وكقوله تعالى ان الذين
 امنوا والذين هادوا والصابري والصابثون بعطف قوله والصابثون على
 محل الذي قبل مضي الخبر عند بناء الاسم وهو الذين (خلافة خبر والصابثي)
 لانها قرينة بين الاسم للعرب والبي في ذلك فاجاز في المتي قبل مضي الخبر
 وشروط في العرب مضية واطاهر ان مذهب الفراء والاطلاق مذهب الكسائي
 كما هو المذكور في كتب النحوي (في مثل انت وزيد داعيان) نحو في الحال
 على محل اسمها قبل مضي الخبر لان الاسم وهو المكافئ مبدأ (ولكن كذلك)
 ان ان في جواز الحمل على اسمها (ولذلك) اي ولاجل ان المكسورة لا تعبر
 الحجة والمقبوضة يجعلها بمعنى الفرد (دخلت اللام) لام الازمنة (مع
 المكسورة) لان اللام انما تدخل لتأكيد الجملة والمكسورة مع اسمها وخبرها
 بجلة بخلاف المقبوضة لكونها بمعنى الفرد نحو ان زيدا قائم (دونها)
 اي دون المقبوضة (على الخبر) يتعلق بدخلت وكان حقا ان يدخل لول

الكلام لكن لما كان معناها هو معنى ان اعني التأكيد وكلاهما حرف ابتداء
 كرموا اجتمع معهما ما خروها وسندوا ان ترجيحاً لهما بل منهما على ما ليس
 بمعامل ما دخلوا على الخبر الفصل عنها بالاسم او متعلقه او الاسم المفصل
 بالخبر وذلك عند كونه طرقة متقدماً لا غير (او على الاسم اذا فصل بينه) اي
 بين الاسم (وبينها) اي بين ان طرف وهو خبر متقدم نحو وان من شرهته
 لابيهم (او على بينهما) اي بين الاسم والخبر من معمول الخبر المتقدم عليه
 نحو ان زيدا اطعمتك اكل (وفي لكن ضعيف) اي الحلق لام الابتداء في لكن
 ضعيف ومعتد الكوفيون الى دخول اللام مع لكن ليسا كأنهم يمتنعون بقوله
 ولكنني من جهة العميد وبها لا تغير معنى الجملة كأن فيحذفها والبصريون
 استضعفوه وقالوا ينبغي استثناءها في ان ايضا اطلاق صدرة اللام بالتوسط
 لكنه اظهر فيها القوة مناسبتها لها لاتحاد معاني في غيرها على الامتناع
 وحلوا البيت على التشديد كقوله = ام العيوز شهيرة او على ان الاصل
 لكن اني قصص كإيصال العلم في علم الله واشي في اي شيء (وتخفيف المكسورة)
 الهزة لقل الشديد وكثرة الاستعمال (فيلزمها) اي المكسورة بعد تخفيف
 اللام طبر القصص علمت او علمت اما في الاحمال فافترق بين السقطة والناقصة
 والناقصة الاحمال فلهلورد والجمهور على عدم لزومها في الاحمال فصول الفرق
 بالعمل وقال ابن مالك يلزم اللام مع الاعمال خوفاً للباس وذلك في المبنى
 والصور واللام الاتصاف به اي على واتباعه ليست هذه لام الابتداء
 والاتوجع التعليق في ان علم زيدا قائم ولما دخلت فيما لا يدخل لام الابتداء
 نحو ان قلت لست والجواب ان التعليق اما يوجب اودخلت على المفعول
 الاول ومنها ليس قلت ونحو ان قلت لست شاذ (ويجوز عاوها) من
 العمل فاما نحو ان كل ما يجمع لدينا محضرون ويجوز اعمالها نحو وان فلا
 لما يوجبهم ذلك اعمالهم تخفيف ان وسد الكوفيين يحب القوافي والاية
 جعلهم (ويجوز دخولها) اي ان بعد التخفيف (على فعل من افعال البدأ)
 كانوا علمت واخواتها لا يخرج بالكيفية عن اصلها وح لا يلزم اللام ان كان
 ذلك التاملي دما لان الدخا لا يدخل ان الناقصة فلا يلزم ليس (خلافا) اي يخالف
 هذا القول خلافاً (للكوفيين في التميمي) اي في تميم دخولها على كل فعل او
 في الدخول على كل فعل وتمسكوا بقوله بالله ربك ان قلت لمساوحت عليك
 عطوبة التعمد وقوله ان تربك نفسك وان تشيك ليه وذلك عند البصرية

شاذ (وتخفيف المفتوحة فيعمل) ان المفتوحة بعد التخفيف اعاد اعمالها لقوة
 شبهها بالانفصال (في ضمير شأن مقدر فيدخل) ان المفتوحة بعد التخفيف
 (على الجمل مطلقا) سواء كان اسمية او ضمنية (وشاذ اعمالها في غيره) اي في غير
 ضمير الشأن نحو فلو انك في يوم الرخاء سالتني فراقك لم اخل وانت صديق
 (ويلزمها) اي ان المفتوحة الخفيفة حاك كونه مقرونا (مع الفعل) او مع طرف
 اي عند دخولها على الفعل المتصرف بخلاف ان ليس للانسان الاماسي
 وان عسى ان يكون قاصراً اجلهم (السين) نحو علم ان يكون منكم مريض
 (اوسوف) نحو فعل فعل المرء يتفهم ان سوف يأتي لما قدرا (او قد) نحو ليعلم
 ان قد ابلغوا رسالات ربهم (او حرف النبي) نحو اقلابرون الا يرجع اليهم
 ومع الفعلية يجوز التصدر بلا نحو اشهد ان لا اله الا الله وبإدانة الشرط نحو
 علمت من ان اضربك اضربه ابيكم نحو علمت ان كم فلامي لي ويجوز التحرر
 عن ذلك نحو قوله = في قية كسيف الهندان قد علموا = ان حالت كل من تخفى
 وينقل (وكان التشديد) نحو كان زيدا الاسد وقد يكون لا تشيك كأنك تشي
 (وتخفيف) كان (فلفظي) عن العمل نحو وصدر مشرق اللون كأن لحيته
 حقان (على الافصح ولكن للاستدراك) اي لطلب ذلك السامع بدفع ما عسى
 ان يلوهم وهي مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة المفردة
 بالكاف الزائدة واسماها لا كأن فقلت كسرة الهزة الى الكاف وحذفت الهزة
 (بتوسط) خبر مبتدأ محذوف (بين التامين متغايرين) قيا واتاناً (معنى)
 سواء كان النفي لفظاً نحو جاني زيد لكن عمرا لم ينجي اولاً نحو زيد سائر لكن عمرا
 مسائر (وتخفيف) لكن (فلفظي) عن العمل والاختش ويونس اجاز اعمالها
 محذوفة ولا اعرف له شاهداً كذا في التشرح (ويجوز معها) اي مع لكن
 مشددة او مخففة (الواو) وهي عاطفة للجملة على الجملة وجماعها امر اضربه
 اظهر من حيث المعنى (وليت لفتي) نحو ليت الشباب يعود يوماً (واسرار الغراء
 ليت زيدا قائماً) بنسب الجزئين (ولعل للترجي) نحو لعل زيدا امير والفرق
 بين التني والترجي ان التني مستفيل ومستبعد والرجو ممكن حذا (وشد
 الجزاء) اي لعل لعل لعل اي القوارمك قريب وفي بيان المتعلق حيثك انك
 (الحروف العاطفة الواو والفاء ونحو حتى واو واما وام ولا وبل ولكن)
 قدم الواو لتكونها اصلاً في باب الصلص ولتكونها لمطلق الجمع واعدها بذكر
 ما يشار لها في الجمع ثم قدم منها الفاء على ما لا تراخي والتدرج والخر حتى

لأنها لا تدرج تحتها الشئ غير ثم ذكر ما لاحد الامرين وهي الواو اما و ام ثم عقب
 ما في والاضراب والاستدراك فخرق (فالاربع الاول الجمع) بين المفردين
 في كونها مستدين او مستدا اليهما او مضمومان او حاليين ونحو ذلك وبين
 الجائز في حصول مضمونها فان قلت بعد حصول مضمونها بلا عطف ايضا
 فانما عطف قبل الجملة الثانية بلا عطف كمثل كونها بدلا وكون الاولى
 غير مقصودة او غلط فالواو جند النص على كونها مقصودين وعدم كون
 الاولى غلطا (قالوا الجمع مطلقا لا ترتيب فيها والله للترتيب) مع الوصل
 (ولو مثلها) اي مثل الماء في الترتيب (بهما) اي مع مهمة ومنازعة الوصل
 الذي في الماء (وحتى مثلها) في الترتيب لكن الترتيب فيها مقدر بحسب
 الذهن لا الخارج بان يكون تعلقا متعلقا به حتى يلقبها اقرب واوول عند
 الذهن من تعلقه بما بعدها وان كان في الخارج متأخرا نحو مات كل ابي
 حتى آدم (ومعلومها جزء من مبنوعه) حقيقة نحو ماتت السمكة حتى رأسها
 لو حكمنا نحو تحت الباردة حتى الصباح فانه قريب من مبنوعه (ليقيد) هذا
 العطف (قوة) في المعطوف نحو قدم الجيش حتى الامر (اوسعها) نحو قدم
 الطحاج حتى المشاة والشارف متعلق بمفهوم الكلام كأنه قال يعطف بها جزء
 من المتبوع ليقيد قوة اوسعها لان عطف الجزء على مانعها بالنسبة جملة يكون
 من حيث المعنى تأكيد او تخصيص بعض الاجزاء بالتأكيد دون بعض لا يكون
 الانشقي بميزله من غيره من الاجزاء بموجب احتمالا في ثبوت الحكم فيه من قوة
 اوسعها ولما استلزم صحة عطف الجزء هذا الاعتبار بفعل ذلك ليقيد ما هو
 من لوازم صحة وهو القوة والضعف في تحمل تلك النسبة وهذا ما هو المطلوب
 في وضعه ادحتي وضعت لتدرج اي يعطف بها جزء من المتبوع لا عادة هذا
 الغرض وهذا وان كان يتأخر في الواو ونيرها ايضا لكن لم يقصد في وضعها
 وانما افاد هذا المعنى ما هو جزء حقيقة افاد ما هو في حكم الجزء حكما (واو
 ولما و ام لاحد الشئين) او الاشياء ملحقا بهر معين والفرق بين او ولما انك
 في اما في اول كلامك على التثنية وفي او تثنى على القطع ثم يظهر وفرق
 آخر وهو ان يثنى او بمعنى الى والا ويثنى ايضا للاضرب نحو قوله تعالى
 ما تعلق او يزيدون ومعنى الاضرب في كلام الله تعالى ان الاول كان اخبارا
 على ما عدا الله فاضرب ما عدا الله من الناس ما تعلق وليس كذلك بل يزيدون

واو في غير الموجب نحو لا تطع منها اما او كفورا على اسماهم المسمى مستند
 من وقوع الاستفهام في سياق النفي (واما التصلة) احتراز عن النقطة (لازمة
 لجملة الاستفهام) ولو تقدير العمري ما ادري وان كنت داريا يسع ربي من الخبر
 ام يقال بلها ام التصلة ومنصل بها دون الجملة لان الجملة عريقة في الاستفهام
 (احدا المستويين) الامر الاخريل (الجملة) اي همرنا الاستفهام نحو ارجل
 في الدار ام امرأة واضرب زيدا ام اكرم (بعد ثبوت احدهما) اي احدا الامرين
 عند التكميل (اطلب) متعلق بلها (التعيين ومن ثم) اي ولاجل انما التصلة
 يلها احدا المستويين والاخر الجملة (لم يجر) تركيب (رأيت زيدا ام عمرا)
 حيث لم يل احدا المستويين الجملة لان المستويين زيد وعمرو ولم يلها احدهما بل
 ولي رأيت وهو ليس احدا المستويين وقال سيويه وهو جار حسن وزيدا
 رأيت ام عمرا احسن ولعله اختير المعنى اذا لقي رأيت زيدا ام رأيت عمرا (ومن
 ثم) اي لاجل انها لطلب التعيين (كان جوابها) اي ام التصلة (بالتعيين) فيقال
 في جواب ارجل في الدار ام امرأة ارجل او يقال امرأة تعيين احدا الجسدين او يقي
 كليهما لاحتمال الغلط في اغتفاء التكميل فتدقق احدهما (دون ثم اولا) و (ام
) المقطعة كبل والجملة اي للاضرب عن الاول مع الشك في الثاني (مثل)
 تركيب (انها) اي هذا اقطع (لاني ام شاء) اي بل هي شأني الاستفهام
 المستأنف فلا يلزم عطف الانشا على الاخبار او العطف بالتأويل لانه لما
 اضرب عن الاول او شك في الثاني كأنه قال بعد قوله انها لاني ليست كذلك
 وشك فيها فقال ام شاء ام غير شاء فيقول على هذا الوجه الى التصلة من
 حيث المعنى وكلمة (اما قيل) ظرف لازمة (المعطوف عليه) بها (لازمة)
 استعمالا (مع اما) نحو جاتي اما زيد واما عمرو اوضعها البدلول الكلام
 على الشك وقد يقدر نحو لم يدار قد تقدم عهدا واما وحوال المخيالها
 اي اما يدار (جائزة مع) اي اما او فيجوز ان تجعل كذلك بتصدير لما قبل
 المعطوف عليه بها وبهذا يجعل دالة على عروض الشك وذهب ابو علي الى ان
 اما ليست بعاطفة تقدم الوار عليها وتقدمها على المعطوف عليه (واجيب)
 بان اما المقدمة ليست بعاطفة والواو زائدة لتأكيد العطف لئلا يفسد غير عاطفة
 ايضا وجبت تقارنها غير العاطفة في الترتيب بخلاف لكن (ولا) اي
 الحكم عن مقرر بعد ايجابه المتبوع فلا يثنى الاندراج لاجب ولا يعطف
 بها الا لانهم وعطف الصارح بها تاذر قليل انه موضوع لمعنى التقررات

(و ان) للاضراب وهو جعل الاول موجبا لغير موجب كالمسكوت عنه
يحمل ان يكون صحيحا او غلط كانه غير مذكور اصلا وما بعدها في الموجب
موجب بالاتفاق وفي غير الموجب اختلاف فجاءني زيد بل مر معناه بل جاء
مرو وقيل بل جاء عمرو (ولكن) للاستدراك مع مغايرة ما قبلها لما بعدها
تقيا وانما من حيث المعنى كما مر في لكن المشددة (لاحدهما) اي لاحد
الامرئين (معناه) ولكن لازمة للتقيا وهي نقيضة لامن حيث لزمه سبق
الايجاب نحو جاءني زيد لا مر واستعمالا مثله ما جاءني زيد لكن عمرو ففي
مجيئ زيد بانى بعينه لم يكن الحكم به غلطاً منك وانما جيئت بلكن دفعا
لنوعهم المصطلب بان مر المرعي ايضا (حروف التثنية الاوالمواها) فلا
واما التوكيد مضمون الجملة يتداعيا الكلام لا يضاف السامع لتكن الجملة في ذهنه
ويدخلان على الجملة خبرية لوطلية امر او نهي او استفهاما او نيا او غير
ذلك دون الفرد بخلافها فانه يدخل المفردات ويكثر في أسماء الاشارة
ويفصل بينهما وبين اسم الاشارة اما بقسم نحوها بالله ذاوها نهرى
ذاوا ما ضمير المرفوع المفصل نحوها اسم هؤلاء واما بغيرهما فقليل قلت
لم هذا لها ها وذاها (حروف النداء يا عها) اي هي امها والجملة
معرضة وقال الزمخشري هي العير وما ذكره المصنف اولى لاستعمالها
في العبد والتقرب على السواء (واياها) اي هي العبد والجملة معترضة (و اي
والهزة) هي (القرب) ووالندبة وقد يستعمل لنداء (حروف الايحاب)
او اريد بالايجاب ايحاب التي السابق ليشاؤل ثم ونحوها او اريد اثبات
ما قبلها اي تقريره وتوقفه كما هو تقيا او اجابا لم يشاؤل بل والظاهر انه
انما جعلها اجابا تقيا والا فم مفررة ناسبق ايحابا وتقيا (ام وبلى واجل
واى وجبر) بالفتح والكسر (وان فم) وفيها اربع لغات لم يفتحين
ولم يكسر العين ولم يكسر تين ولم يفتح النون وقبل العين ها (مفررة) اي
محققة (ناسبقها) اي لا يتقبل التصديق ما سبقها لان التصديق انما يكون لخبر
وتم ثم اتبعه خبرا والاستفهام فهو في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب ام
يتم زيد بمعنى لم يتم وبلى في جوابه بمعنى قام زيد بمعنى بلى وفي جواب الست بربكم
في موضع بلى هنا لم تكن كلفا وهذا قول ابن عباس وقيل انت ردا
ولو قيل يجوز استعمال ثم ايضا يجعلها تصديق للآيات المستفاد من
الانكار التي ويؤيد هذا القول ما ورد في حديث الخليفة من قولها ثم بعد
قوله عليه الصلاة السلام لو كان على ايك دين فظنيت انما كان قبل منه

فانه ايحاب للقبول لا تصديق التقى وقد اشتهر هذا في العرب كذا
في الشرح (وبلى مختصة بايحاب التقى) اي يخفض التقى السابق وجعله
ايحابا خبرا او استفهاما فلا يقع بعد الايحاب ولا بعد التقى تصديق
التقيا بل يجعلها ايحابا وشذ استعمالها لتصديق الايحاب نحو قوله
« وقد بعدت بالوصل بيني وبينها » بلى ان من زار القبور ليعدا
« اي ليعبدن بالنون الخفيفة (و اي اثبات) اي حرف منبهة
(بعد الاستفهام) وذكر بعضهم انها تحيى تصديق الخبر ايضا ذكر ابن
مالك ان اي بمعنى ثم وهذا يخالف لما ذكره الشيخ ابن الحاجب (وبلى ها
القسم) اي لا يستعمل الا مع القسم فيقال اي والله واى ورى ولا يصرح
الفعل القسم بعدها فلا يقال اي اقسمت برى وفي اي هاللله ذا اذا تجرد عن ها
التثنية وجوه حذف الياء الساكنين وتحريكها والجمع بين الساكنين مبالغة في
المحافظة على حرف الايحاب بصون اخرها من التحريك والحذف وان كان يلزم
اجتماع الساكنين على غير حده لكونها في كثرين اجراء لهما مجرى كلمة واحدة
وهذا ايضا من خصائص لفظ الله (واجل وجبر وان تصديق لمضمر) سواء
كان الخبر موجبا او منفيا لا يقع بعد الاستفهام وسائر ما فيه معنى الطلب وقد عدا
ان التصديق الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قال لمن الله نافذة جئتني اليك
ان ورا كها اي لمن الله تلك النافذة ورا كها وهذا خلاف ما ذكره المصنف من
كون ان تصديق لمضمر وقوله بك العوادل في الصبوح بلى والومنه ويعين شيئا
قد علاك وقد كبرت فقلت انه يحمل ان يكون للتصديق والها ها السكت ويحتمل
ان يكون من الحروف المشبهة والها ضمير والخبر محذوف اي انه كذلك (حروف
الزيادة) اي التي من شأنها ان تقع زيادة لانه لا تقع الزيادة وسميت حروف
الصلة ايضا فادتها في الكلام التاكيد وتزيين النظم وكلاهما وسميت زائدة
لكونها زائدة على اصل المعنى (ان وان وما ولا ومن والياء واللام فان مع
مالا تافية) اي زيادة ان حاصلة مع مالا تافية كثيرا كيدالتقيا ويجوز في ما ولا
عند ارادة اللفظ الحكاية والاعراب وح يضعف زيادة الله بمجولة همزة
لما كن (وقلت) ان اي زيادتها بحذف المضاف من الضمير او الضمير على ما
زيادتها اذا قيل برفل زيادة الحال كونهما مضافا (مع) ما (المصدرية) نحو
انظر ما ان جلس القاضي (ولما) تطالب على المصدرية نحو ما ان قام زيد والكثير
بعد للزيادة ان (وان مع لما) اي ان الفروحة الزائدة لانية مع لما نحو لما ان

جاء البشير (وبين لو) عطف على لا (والقسم) نحو والله ان لو قام زيد قمت
(وقلت) زيادتها ويجي ان الزيادة (مع الكاف) كأن ظبية وقد يزداد مع حرف
الاستنكار نحو انه وليست في قوله تعالى وان عسى ان يكون وان لو استقاموا
وامرته ان قزائدة كانوا بعضهم بل الاولان مخففتان والثالث مفسرة (و)
يزاد (ما مع اذا) او زيادة ما كناية مع اذا ما نخرج اخرج (وهي) نحو متى
تذهب اذهب (والى) نحو اياما تدعو افله الاسماء الحسنى (واين) نحو ايتما تجلس
اجلس ومع ايان قليل (وان) نحو اما انطلقت انطلقت (شرطا) اى حال كونها
ذوات شرط او ادوات شرط او وقت افادة الشرط وهو قيد بجميع ماذكر لانها
كلها يستعمل شرطا وغير شرط (و) مع (بعض حروف الجر) نحو فجارحة
من الله لنت لهم وبما خطيئتهم اغرقوا (وقلت) زيادة كائنة (مع المضاف) نحو
لا سيما زيد اى لاسى زيد ومن غير ما جرم ومثل ما انكم تطقون (ولا) كائنة
(مع الواو) العاطفة (بعد النفي) نحو ما جاء في زيد ولا عمرو ولو معنى نحو غير
الغضوب عليهم ولا الضالين وكذا النهى نحو لا تضرب زيد ولا عمرا (وبعد)
عطف على قوله مع الواو ولا على قوله بعد النفي لفساد المعنى (ان المصدرية)
نحو قوله تعالى ما منعك ان لاتسجد اذا امرتك اى ان تسجد (وقلت) اى قل مجي
لا الزائدة او زيادة لا (قبل القسم) نحو لا قسم يوم القيمة ولا قسم بهذا البلد
والسرى زيادتها التنبيه على جلاء القضية بحيث تستغنى عن القسم فيبرز لذلك
في صورة نفي القسم (وشدت) زيادتها ويجي الزيادة كائنة (مع المضاف) نحو
في بئر لا حور سرى وما سرى اى في بئر الهلاك ذهب الليل وما علم (ومن والباء
واللام) الزائدة (تقدم ذكرها) اى زيادتها في باب حروف الجر (حرفا
التفسير اى) وهو تفسير لكل مبهم مفرد بجاء زيد اى عبدالله او جملة كقوله
وترمىنى بالطرف اى انت مذهب * وتقلينى لكن اياك لا اقل (وان فان مختصة
بما اى يفعل (في معنى القول) ظرفية اعتبارية او على القلب ولا يقع بعد صريح
القول ولا بعد ما ليس بمعناه بل ما كان بمعناه كالامدو النداء والكتابة ونحوها
بشرط ان يكون ما بعدها غير متعلق بما قبلها بخبرية او عمل كقوله واخر دعويهم
ان الحمد لله رب العالمين ليست فيه مفسرة لكون ما بعدها خبرا لما قبلها ونحو
قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرنى به ان اعبدوا الله لا لثرا لا للقول والفعل قبل
اما حذف منه مفعول عام وهو يفسره او هو منزل منزلة الام الحجاج الى
التفسير ليعنى قوله ناديت ان يا ابراهيم اى ناديت بشئ او بلفظ هو قولنا

يا ابراهيم او يقال معنى ناديتاه فعلنا النداء فاحتاج الى بيان المنادى له ففسره
مستأنفا فقال ان يا ابراهيم وقد يذكر مفعول العام نحو كتبت اليه ما يفهم
ان قم وامرته بما يفتح به ان ان الله ونحو قوله تعالى اذا وحيانا الى امك ما يوحى
ان اقد فيه في التابوت (حروف المصدر) اى حروف يجعل الجملة مصدرا
فلاضافة بادنى ملايسة (ما وان وان) وقد جاء كى ولو مصدرين في بعض
الاستعمالات (فالاولان) اى ما وان (للفعلية) وهذا عند سيبويه وجوز
غيره بعدما المصدرية الاسمية ايضا كقوله * اعلقة آم الوليدة بعدما * افان
راسك كالغمام المجلس * واما ان فعلها فعل متصرف لا غير ماضيا او مضارعا
واجاز سيبويه كونه امرا ونهيا (وان للاسمية) اى للجملة الاسمية خاصة الا اذا
اضغفت او كفت بما فيحوز فيها الالغا ويعمل في جزئها ويجعلها مصدرا
وقد عرفت كيفية ذلك (حروف التخصيص) اى حروف بدل على التحريض
يدخل على الفعل الاتى واذا دخلت على الماضى افادت التثنية والتوبيخ ما فات
(وهلا والا ولولا ولولمها مصدر اللام) لدلائها على احد انواع الكلام
فيصدر ليدل من اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع (ويلزمها الفعل
لفظا) نحو هلا يضرب زيدا (او تقديره) نحو هذا زيد يضربه وقد جاء الاسمية
بعدها في الضرورة نحو قوله * يقولون ليلي ارسلت بشفاعتي الى فها لنفس
ليلى شفيها (حرف التوقع قد) اى يكون ما بعدها متوقعا كقولك لمن توقع
ركوب الامير وينظره قدر كعب الامير وقد يحذف الفعل بعد قد نحو قوله *
افدا لترحل غير ان ركابنا * لما تزل بركابنا وكان قد اى كان قد زالت فحذف
الماضى لدلة الكلام عليه وهو لما يزل (و) هي (في المضارع لتقليل)
اى لتقليل الفعل ان الكذب قد يصدق وقد يستعمل للتكثير في موضع المدح
نحو قد يعلم الله الذين وقوله * قد اترك القرن مصفرا انا له (حرف الاستفهام)
سقطت نون التثنية بالاضافة والاستفهام طلب الفهم (الهمزة وهل لهما صدر
الكلام) ولا يتقدمهما ما في حيزهما لانها يدلان على احد انواع الكلام وهو
الاستفهام فيصدران للدلالة من اول الامر ان الكلام من ذلك النوع ويدخلان
على الاسمية والفعلية (يقول) في الاسمية (ازيد قائم و) في الفعلية (اقام زيد
وكذلك هل) زيد قائم وهل قام زيد (والهمزة اعم تصرفا) من هل وتصرفا
مميز وانما كان اعم لانها تدخل الاسم عند وجود الفعل في الكلام دون هل
لكونها في الاصل بمعنى قد المختصة بالفعل فاذا وجدت تكررت العمل السابق

وحدث اليه ولم يتسل بغيره بخلاف ما اذا لم يجده فانها تصير وتذهل عنه فلا يجوز هل زيد خرج وهل زيد ضربت بخلاف هل زيد قائم ومن حيث انها يستعمل في انكار ايضا دون هل وانها تستعمل مع ام طردا وهل لا تستعمل الا اذا او من حيث انها يدخل على الحروف العاطفة وتدخلها هي بخلاف هل وذلك لان الهمزة اصل في الاستفهام واحصر هل فهي بكثرة الاستعمال اليق (تقول) جملة مستأنفة (ازيدا ضربت) ولا يقول هل زيدا ضربت حيث لا يلها الاسم مع وجود الفعل في التركيب بخلاف هل زيد قائم (وانضرب زيدا) الحال انه (هو اخوك) بمعنى انكار ضرب زيد في حال الاخوة ولا تقول هل تضرب زيدا وهو اخوك لان هل لا تستعمل للانكار (وازيد عندك ام عرو) ولا تقول هل زيد عندك ام عرو لان ام لا يقابل الهمزة (وانم اذا ما وقع) انتم به الان بدخول الهمزة على ثم الماطفة ولا تقول هل ثم اي اذا حان وقت العذاب وقع انتم اذا ما وقع انتم به وح لا يقع الايمان واعلم انه اذا دخلت الهمزة على العواطف فصاحب الكشف حل على حذف المعطوف عليه فقدر في نحو او كلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم انفروا او كلما عاهدوا عهدا الآية وذكر الشارح انها ليست بعاطفة على محذوف واللامجاز وقوعها في اول الكلام قبل تقدم ما يكون معطوفا عليه ولم يحن منه الامبنا على كلام مقدم فجعل قوله او كلما عاهدوا عطفًا على انزلنا (وافن كان) على بينة من ربه اي افن كان على بينة من ربه كن يري الحياة الدنيا هو مبتدأ محذوف الخبر بدلالة ماسبق والجملة معطوفة على بينة من ربه كن يري الحياة الدنيا (واو من كان) ميتا فاحيينا من مبتدأ خبره قوله كن مثله في الظلمات والجملة معطوفة على مقدر اي امن من كن لم يؤمن ومن كان ميتا فاحيينا كن مثله في الظلمات (دون هل) اي باستعمال الهمزة دون هل (حروف الشرط ان ولو واماها صدر الكلام) لانها نوع من انواع الكلام (فان للاستقبال وان دخل في الماضي) نحو ان خرجت خرجت (ولو عكسه) اي ولو للمضي وان دخل في المستقبل نحو ولو بطيعكم في كثير من الامر لعنتم (وبلزمان) اي ان ولو (الفعل لفظا) نحو ان تكرمني ولو طلعت الشمس (او تقديرا) نحو وان احد من المشركين استتارك ولو ذات سوار لطمني (ومن ثم) اي ولاجل انها يلزمان الفصل (قبل لوانك بالفتح لانه فاعل) باعتبار لزوم الفعل المحذوف بعد لولا اي لو ثبت انك وقوله لانه دليل على ثبته على ذلك الدليل فلزم

متعلقان من جنس واحد (وانطلقت بالفعل) عطف على قوله لوانك انطلقت بصيغة الفعل (موضع) اي في ضمن موضع (منطلق) الا للضرورة (ليكون) لفظا لفعل (كالعوض) عن ثبت المحذوف فايراد الفعل في الخبر لهذا العرض مرتب على لزوم الفعل بعد لولا وقوله * اكرم بها خلة لوانها حذفت * موعودها ولوان النصح مقبول * بصيغة الاسم محمول على تقدير ولوان النصح امر مقبول فالخبر جامد ومقبول صفة الخبر او وارد على قول البعض وفيه انه ح يكون من باب ضعف التأليف بمخالفة الجمهور وفيه ان الكلام الوارد قبل وضع قاعدة النحو من العرب الوثوق بعربيتهم لا يكون ضعيفا ولا ممتنعا وان خالف الجمهور او الكل بل شاذ (وان كان) الخبر (جامد اجاز) وقوع الاسم (لتعذر) اي الفعل نحو ان زيد الرجل قوله تعالى ولو ان مافي الارض من شجرة اقلام (واذا تقدم القسم) احتراز عن صورة التوسط (اول الكلام) ظرف تقدم بتضمين الدخول اي اذا تقدم القسم على الشرط داخلا اول الكلام والا فلا يصح ترك في لعدم كونه زمانا ولا مكانا مبهما (على الشرط لزوم الماضي) اي لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا اولزم ذلك الشرط الماضي لانه لما انقطع عن عمله في الجواب فالترم الماضي في الشرط لئلا يعمل فيه ايضا فيوافق في عدم عمل الحرف (لفظا او معنى) بدخول لم على المضارع (وكان الجواب للقسم لفظا) وللشرط معنى ترجعا للسابق مع كثرة الاستعمال (مثل والله ان آتيتني) مثال الماضي لفظا (وان لم تأتني) مثال الماضي المعنوي (لا كرمك وان توسط) للقسم (بتقديم الشرط او غيره) اي غير الشرط (جاز ان يعتبر) القسم والشرط (وان يلغى) القسم او الشرط (نحو قولك انا والله ان تأتني آتاك) بالجزم باعتبار الشرط (وان آتيتني والله لا آتيتك) باعتبار القسم والغاء الشرط (وتقدير القسم كاللفظ) اي القسم المقدر كالقسم المفقوظ او تقدير القسم كتلفظ القسم في اعتباره والغائه كإمرا (مثل) والله (لئن اخرجوا) لا يخرجون (و) والله (ان اطعتموهم) انكم لمشركون (واما للتفصيل) اي لتفصيل ما اجله المتكلم نحو قولك جاء اخوتك اما زيد فاكرمه واما ابشر فاهنته واما خالد فاعرضت عنه وقد جاء الاستيناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة في اوائل الكتب (والترم حذف فعلها) اي اما تضمنها معنى الايتدا (وعوض) عن الفعل المحذوف (بينها) بين اما وبين قائمها (اي قائمها) جزء

ما في حيزها) اي حيز جوابها او حيز قائمها وهو اما بدء نحو اما زيد فتطلق
واما معمول لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد متطلق (مطلقا) اي زمانا
مطلقا سواء كان مابعد اما ما تمتع تقدم ما في حيزه عليه اولا وهذا مذهب
المبرد واختاره المص (وقيل هو) اي مابعد اما (معمول) الشرط (المحذوف)
فيكون داخلا في الشرط (مطلقا) اي زمانا مطلقا سواء كان مرفوعا او
منصوبا (مثل اما يوم الجمعة فزيد متطلق) بتقدير اما تذكر يوم الجمعة فزيد
متطلق ورد بانه اوجاز نصبه بتقدير تذكر لجاز رفعه بتقدير حصل لكنه لم
يجز و لجاز نصب زيد في اما زيد فتطلق بتقدمها تذكر زيدا فهو متطلق لكنه
لم يجز (وقيل) وهذا قول المسازني (ان كان) مابعد اما (جائر التقديم)
نحو اما يوم الجمعة فانا خارج (فن الاول) اي فهو من القسم الاول اي هو جزء
الجزء (والا) اي وان لم يكن جائر التقديم (فن الثاني) اي معمول الشرط
المحذوف لضرورة اشباع كونه جزء الجزء لامتناع التقديم نحو اما زيد فاني
ضارب لان ان يقطع مابعداها عن العمل فيما قبلها وجوز ابو العباس المبرد
وجعل لا ما خصبة تصحج التقديم لا يمتنع تقديمه (حرف الردع كلا) الردع
والزجر وهو اما الردع الخبر نحو قولك كلا لمن قال فلان ينضل او الطالب
نحو قوله تعالى كلا بعد قوله رب ارجعون لعلي اعمل صالحا ومعنى كلا ايس
كذلك (وقد جاء بمعنى حقا) نحو كلا ان الانسان ليطغى ولا يبعد ح كونه
اسما لكن النحويين اتفقوا على حرفيته لكونه لتحقيق الجملة كان ونحوهم
يطمع ان ازيد كلا انه كان لا ياتنا عنيدا يحتمل الوجهين كونها للردع ومعنى حقا
(تاء التانيث الساكنة) احتراز عن المنعركة فانها تلحق لتانيث الاسم
لالتانيث المسند اليه (تحق الماضي) نحو ضربت واكرمت هند (لتانيث
المسند اليه) للاتصال (واما الحاق علامة التثنية) في الفعل عند الفاعل
الظاهر بخلاف ضمير التثنية والجمع على نحو الحاق علامة التانيث نحو فاما اخواك
وقاموا اخوتك وقرن اخواتك للدلالة على المسند اليه مثنى ومجموع مذكرا
ومؤنث كدلالة تاء التانيث الساكنة (ضعيف) اي فهو ضعيف لزوم
صورة تعدد الفاعل و جاز ذلك في اسم الفعل نحو هايا وهايا و تعاليا وتعالوا
بلاضعف وهذه العلامة ليست بضمير بل حروف يراد للدلالة في اوله الامر
على ان المسند اليه مثنى او مجموع او مذكرا او مؤنثا كنه التانيث يدل على ان
المسند اليه مؤنث وبدل عليه انه لو كان ضمير الامتنع الواو في غير العقلاء نحو

اكو في البراغيث والنون في المذكر العقلاء نحو يعصون اقراره (النون
نون ساكنة) وضما فلا يرد تحريكها لاجتماع الساكنين (تبع حركة الاخر)
في الوجود لافي السقوط ونحو اب واخ ودم نونه تابع حركة الوسط لكنه
بعد ما صار اخر الحذف الاخر نسبيا متسيا (لالتا كيد الفعل) احتراز عن
النون الخفيفة (وهو) اي النون (للتمكن) نحو زيد (واشكركم) نحو صه
واف (والعوض) عن المضاف اليه نحو اذ وحيتذ اي اذا كان كذا وحين
اذا كان كذا (والمقابلة) نحو مسلمات وما يرد توهم بتوئين التمكن بونه حين
سميتك بها امرأة حيث يمنع للعلمية والتأنيث (والتزيم) وهي النون اللاحقة
قافية الشعر ومطلقة او مقيدة نحو اقل اليوم عادل والعتاب وفولي ان اصبت
لقد اصابن وقائم الاعاق حاوي الخترقن (ويحذف) النون (من العلم) حال
كونه (موصوفا بان) حال كونه (مضافا الى علم) تخفيفا لطول اللفظ ونقل
العلم وكثرة الاستعمال ويحذف ح الف ابن خطا للتحفيف في الكتابة والدلالة
على الامتراج وحذفها في غير ذلك نحو قل هو الله احد الله الصمد فبين قرأ من
الشواذ وقوله لا ذا كرا لله الاقبلا على الضرورة واما قوله جارية من فييس
ابن ثعلبة فعلى الضرورة (نون التا كيد حقيقة ساكنة) قدم الحقيقة وان
كانت فرعا لحقتها (ونقيلة مفتوحة) لحقة الغنحة (مع غير الالف) مكسورة
معها التشبه بنون الاعراب والتعادل بين نقل الكسرة وخفة الالف سواء كان
الالف الضمير او الالف الزائدة في جمع المؤنث نحو اضربان واضربان (تخصص)
نون التوكيد او كل واحد منهما والجملة مستأنفة (بالفعل المستقبل) التكاين
(في الامر) نحو اضربن (والهوى) نحو لانضربن (والاستفهام) نحو
هل تضربن (والتثنية) نحو ليتك تضربن (والمرض) نحو الانزنان
بها فتصيب خيرا (والقسم) نحو والله لافعلن وانما يختص النون بالمستقبل
الموصوف لانها وضعت لتأكيد الطلب والطلب انما يتعلق بالمستقبل الذي
يكون امرا وتويا ونحوهما مما ذكر ويشبه جوابات القسم بال مطلوب لدلالة
القسم على اعتنائه بشأنه وزيادة اهتمامه كالمطلوب (وقلت) نون التا كيد
(في التثنية) نحو انت لاتسعلن تشديها بالهوى ويلحق بالثنية فلما يقولن ورمما يقولن
لان القلة تلحق بالعدم وحل عليه للضادة كثير اما يقولن (ولزمت) نون التوكيد
(في مثبت) جواب القسم نحو الله لافعلن خلافا للكوفيين والاضافة من باب
جرد قطيفة وانما لم لان القسم محل انشأ كيد فكرهوا ان يؤكدوا الفعل بامر
منفصل عنه وهو انقسم من غير يؤكد بما يخصه ويتصل به وهو النون بعد

صلاحه (وكثر) نون التوكيد (لمثل اما تفعلن) واما ترين من البشر اى
 فى الشرط المؤكد صرفه بما فانه لما كد الحرف قصدوا تأكيد الفعل ايضا لئلا
 يقصد المقصود من غيره (وما قبلها) اى النون التأكيد (مع ضمير المذكرين)
 وهو الواو ومع حاله من قوله (مضموم) للدلالة على الواو المحذوف للسكان
 (ومع المخاطبة) اى مع ضمير انشى المخاطبة اى الانشى التى خوطبت (مكسور)
 للدلالة على الياء المحذوفة للسكان (وفى اعداءه) اى فى اعداء المذكور (مفتوح)
 الخفة حقيقة نحو اضربن او حكما اضربان اذا لالف فى حكم الفتحة او فى حكم
 العدم لانها غير جائز حصين لسكونها وضعفها وضعافا وما قبلها مفتوح او المراد
 اذا لم قبلها الف بدلالة قوله (وتقول) انت (فى التثنية) وجمع المؤنث اضربان
 و اضربان (زيادة الالف للفصل لئلا يجتمع النونات واغتر واثقاء
 الساكنين يجعله التثنية على حدة باعتبار الاتحاد الحكمى لخوف اللبس
 بالواحد فى التثنية ولزوم اجتماع النونات فى جمع المؤنث بحذف الالف
 (ولا تدخلها) اى التثنية والجمع المؤنث النون (الخفيفة) لانه لو ابقى فيهما
 الالف لزم التقاء الساكنين لاعلى حده لعدم التشديد ولو حذفت لزم اللبس
 واجتماع النونين (خلافا) اى يخالف هذا القول خلافا (ليونس) فانه
 اجاز ذلك وجعل التقاء الساكنين معتبرا كما فى الوقف وليس يرضى عند
 الاكثر (وهما) اى نونا التأكيد الثقيلة والخفيفة فى غيرهما اى غير التثنية
 والجمع المؤنث حال كونهما (مع الضمير البارز) نحو اضربوا (كا) للفظ
 (المنفصل) فى حذف حرف العلة وتحريكها على التفصيل اى يجب ان
 يعامل اخر الفعل مع النون معاملته مع الكلمة المنفصلة من الساكنة الصدر
 حذف او تحريك نحو اضربن و اضربن والمقصود هنا بيان حكم المعتلات
 عند اتصالها (فان لم يكن) ضمير بارز (فكالمفصل) اى فهما كالساكن
 المتصل (ومن ثم) اى ولاجل انه مع غير ضمير البارز كالمتصل ومع
 الضمير البارز كالمفصل (قبل هل ترين) لانها لما كانت مع غير الضمير
 البارز كالكلمة المتصلة كان زوال سكون الآخر لازما فيعود ما حذف
 للسكون فيقال ترين بياء مفتوحة واشبهت الف التثنية فى الاتصال فلم تعمل
 اللام معها نحو هل ترين وهل ترمين كما لم تعمل مع الف التثنية المتصلة نحو
 هل تريان او ترميان (وترون) وضم الواو لعدم كونها مدة حتى يحذف
 لالتقاء الساكنين على نحو تحريكها كذلك فى الكلمة المنفصلة الساكنة

(الصدر)

الصدر كما يقال اخشوا القوم (وترين) بكسر الياء للسكان كما
 فى اخشى الله وهذه امثلة المضارع واما امثلة الامر فقوله (واغزون) باعادة
 الواو المحذوفة لزوال سكون الآخر فيما هو كالكلمة المتصلة كما فى اغز واو
 ارميا (واغزن) بحذف الواو كما فى اغزوا الجيش ولو لا كان النون
 كالمفصل لكان هذا من التقاء الساكنين على حده لكون الاول مدة والثانى
 مدغما فيما هو كالكلمة الواحدة بناء على الاتصال (واغزن) والخفة بحذف
 الساكن (اى ملاقات الساكن بعدها نحو ولاتنهين الفقير علك ان تركع يوما
 والدر قدره اى لاتنهين تشيها بحرف المد فى امتداد الصوت وحطها
 لها من التنوين اللاحقة بالاسم واللام فى المساكن الموقت اى النون الخفيفة
 تحذف وقت ملاقات الساكن بدليل عطف الظرف عليه وهو قوله
 (وفى الوقف فريد) اى اذا حذف فى الوقف واذا لم يكن مفتوحا ما قبلها
 فريد (ما حذف) لزوال التقاء الساكنين نحو اضربوا فى اضربن و اضربى
 فى اضربن لانها لما شئت بحروف المد حتى حذفت للسكان ولم تحرك
 حذفت فى الوقف ايضا مثلها (والمفتوح ما قبلها تغلب الفا) للوقف نحو
 اضربن يقال فى الوقف عليه اضربا قياسا على التنوين فى نحو زيد او قوله
 الفاتمىز او مفعول ثان بتضمين الجعل ذكر التنوين ونونى التأكيد المختص
 بالآخر فى اخر الكتاب ثم اخر النون المختص باخر الفعل عن التنوين
 اذ الفعل يستحق التأخير عن الاسم ثم ختم بحث النون بانقلابها الفا
 فى الوقف وهذا كما ترى من باب حسن المحتم * يطيدى اتمام جمع هذه
 الفوائد * ونظم هذه الفوائد * الكاشفة الستور عن وجه المشكلات * والبعدة
 القيود عن رقاب المعضلات * المحتوية على حقايق لباب اراء المتقدمين
 المنظوبة على دقايق نتائج افكار المتأخرين الموضحة لافاض
 الكتاب ومعضلة والمقربة على فوايد مجملة ومفصلة
 حين توزع الببال وتشئت الاحوال وفرط
 اللال لكن جلت حكمته وقد وقفى
 للاتمام وحققنى الفوز
 بهذا المرام